

خزانة الكتب الخفية

كتاب

الطراز

لمتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأعجاز

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الثالث

طبع بمطبعة المنتطف بمصر

١٣٢٢ هـ
١٩١٤ م

فهرس

الجزء الثالث من كتاب الطراز

صحيفة	
٢	الصنف السابع التخيل وفيه تقريران
٤	التقرير الأول في بيان معناه
٦	التقرير الثاني في بيان أمثله
١١	الصنف الثامن الاستطراد
١٨	الصنف التاسع التسجيع وفيه اربع فوائد
١٩	الفائدة الأولى في ذكر حكمه في الاستعمال
٢١	الفائدة الثانية في بيان شروطه وفيه اربعة شروط
٢٣	الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه
٢٧	الفائدة الرابعة في بيان أمثله
٣٢	الصنف العاشر التصريح وفيه سبع درجات
٣٨	الصنف الحادى عشر الموازنة
٤١	الصنف الثانى عشر في تحويل الالفاظ واختلافها بالاضافة الى كيفية استعمالها
٥٠	الصنف الثالث عشر في المعاظة وينحصر في خمسة أضرب

	صحيفة
الضرب الأول في المعازلة بتكرير الاحرف المفردة	٥١
الثاني في بيان المعازلة في الالفاظ المفردة	٥٣
الثالث في بيان المعازلة بالصيغ المفردة	٥٥
الرابع في بيان المعازلة بالصفات المتعددة	٥٦
الخامس في بيان المعازلة بالاضافة المتعددة	٥٧
الصنف الرابع عشر في بيان المنافرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها	٥٨
الصنف الخامس عشر في التورية وفيه ضربان	٦٢
الضرب الأول في المغالطة المعنوية	٦٣
الضرب الثاني في امثلة الالغاز	٦٦
الصنف السادس عشر في التوشيح	٧٠
الصنف السابع عشر في التجريد وفيه تقريران	٧٢
الأول في التجريد المحض	٧٣
الثاني في التجريد غير المحض وفيه مذهبان	٧٤
الصنف الثامن عشر في التديج	٧٨
الصنف التاسع عشر في التجاهل	٨٠
الصنف الموفى عشرين في الترديد	٨٢

	صيفة
النمط الثاني من انواع البديع ما يتعلق بالفصاحة المعنوية	٨٤
وفيه خمسة وثلاثون صنفاً	
الصنف الأول التفويف وفيه ضربان	٨٤
« الثاني التشبيه	٨٧
« الثالث التوشيع	٨٩
« الرابع التطريز	٩١
« الخامس الاطراد	٩٣
« السادس القاب	٩٤
« السابع التسميط	٩٧
« الثامن كمال البيان وحسن مراعاته	٩٩
« التاسع الايضاح	١٠١
« العاشر التميم	١٠٤
« الحادي عشر الاستيعاب	١٠٦
« الثاني عشر الاكمال	١٠٨
« الثالث عشر التذييل	١١١
« الرابع عشر التفسير	١١٤
« الخامس عشر المبالغة وفيه فوائد ثلاث	١١٦

	صحيفة
الصفحة السادسة عشر الايفال	١٣١
« السابع عشر التفريع	١٣٢
« الثامن عشر التوجيه	١٣٦
« التاسع عشر التعليل	١٣٨
« العشرون التفريق والجمع والتقسيم وفيه ضروب ثلاثة	١٤١
« الحادى والعشرون الائتلاف	١٤٤
« الثانى والعشرون الترجيع فى المحاوره	١٥١
« الثالث والعشرون الاقتسام	١٥٣
« الرابع والعشرون الادماج	١٥٧
« الخامس والعشرون التعليق	١٥٩
« السادس والعشرون التهم	١٦١
« السابع والعشرون الالهاب والتهيبج	١٦٥
« الثامن والعشرون التسجيل	١٦٧
« التاسع والعشرون الموارده	١٦٩
« الثلاثون فى التاميج	١٧٠
« الحادى والثلاثون فى الحذف	١٧٤

صحيحة	
١٧٧	الصنف الثاني والثلاثون في الخيف
١٧٩	« الثالث والثلاثون حسن التخلص
١٨٣	« الرابع والثلاثون في الاختتام
١٨٨	« الخامس والثلاثون في السرقات الشعرية وفيه
	خمسة انواع
٢٠٥	خاتمة الباب الرابع وفيها تنبيهات ثلاثة لبيان معنى
	البديع وتقرير أقسامه على جهة الاجمال وبيان مواقعه
٢١٣	الفن الثالث من علوم هذا الكتاب في ذكر التكميلات
	اللاحقة وفيه اربعة فصول
٢١٣	الأول في بيان فصاحة القرآن وفيه طريقتان
٢١٣	الطريقة الأولى منهما مجملة وفيها مسالك ثلاثة
٢١٩	الطريقة الثانية من جهة التفصيل وفيها مرتبتان
٢١٩	الأولى في المزايا الراجعة الى الفاظ القرآن وفيها اربعة اوجه
٢٢٠	الوجه الأول منها مفردات الأحرف
٢٢١	الثاني في حسن تأليفها
٢٢٤	الثالث في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ
٢٢٥	الرابع ما يكون راجعاً الى تركيب هذه المفردات

- ٢٥٠ المرتبة الثانية في بيان المزايا الراجعة الى معانيه وفيها
ثلاثة أقسام
- ٢٥١ الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية وفيه خمسة أنظار
- ٢٥١ النظر الأول فيما يكون متعلقاً بالأموال الخبرية
- ٢٨٠ النظر الثاني في بيان الامور الانشائية الطلبية وفيه
خمسة أضرب
- ٢٩٥ النظر الثالث في التعلقات الفعلية وفيه ضروب ثلاثة
- ٣٠٤ النظر الرابع في الفصل والوصل
- ٣١٦ النظر الخامس في الايجاز والاطناب والمساواة وفيه ثلاثة انواع
- ٣٢٣ القسم الثاني ما يتعلق بالعلوم البيانية وفيه اربعة انظار
- ٣٢٦ النظر الأول في التشبيه وفيه اربعة أطراف
- ٣٣٤ النظر الثاني في الاستعارة وفيه اربعة أضرب
- ٣٣٩ النظر الثالث في أسرار الكناية
- ٣٤٤ النظر الرابع في ذكر التمثيل
- ٣٤٧ القسم الثالث علم البديع وفيه طرفان
- ٣٥١ الطرف الأول في بيان ما يتعلق بالفصاحة اللفظية وفيه
ضروب عشرة

صحيفة	
٣٦٠	الطرف الثانى فى بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية وفيه ضروب عشرة أيضاً
٣٦٧	الفصل الثانى فى بيان كون القرآن معجزاً وفيه مسلكان
٣٦٩	المسلك الأول منهما من جهة التحدى
٣٨٦	المسلك الثانى فى الدلالة على ان القرآن معجز من جهة العادة
٣٨٧	الفصل الثالث فى بيان الوجه فى اعجاز القرآن وفيه مباحث ثلاثة
٣٨٧	المبحث الأول فى الاشارة الى ضبط المذاهب فى وجه الاعجاز وفيه قسمان
٣٩١	المبحث الثانى فى ابطال كل واحد من هذه المذاهب سوى ما نختاره منها
٤٠٤	المبحث الثالث فى بيان المختار من هذه المذاهب وفيه اربعة اسئلة
٤١٣	تنبيه نجمال خاتمة للكلام فى الوجه الذى لأجله حصل الاعجاز
٤٢٠	الفصل الرابع فى ايراد المطاعن التى يزعمونها على القرآن والجواب عنها

بيان الخطأ والصواب

الواقع في الجزء الثالث من كتاب الطراز

صواب	خطأ	س	ص
مشهودا	مشهورا	١	١٤
صِفَيْن	صَفَيْن	٨	١٥
اللوم	اللوم	١٤	١٦
فهو	وهو	٣	١٧
عدت	عدت	١٣	٣٧
بَرْدَةٌ	بَرْدَةٌ	٦	٥٧
مَرِيئَةٌ	مَرِيئَةٌ	١٧	٦٠
شِيمٌ	شِيمٌ	٦	٦٧
يُمَلِّهَا	يُمَلِّهَا	٧	٦٧
واسودَّ	اسودَّ	١٣	٧٩
شَعْرِي	شَعْرِي	١١	٩٢
يَأْتِي	تَأْتِي	٧	١٠٠
بالغا	بالنا	١٢	١٠١
الخيرُ والشرُّ كُلُّهُ	الخيرُ والشرُّ كُلَّهُ	٦	١٠٢

ويأسُ	ويأسٍ	١٥	١١٢
إمكانه	مكانه	٥	١١٧
معدود	حدود	٥	١١٧
وإشادة	وإشارة	١	١٢٣
الثالثة	الثانية	١	١٢٥
الى ما يكون	ما يكون	١٨	١٤٣
والأودية	والأورية	١٢	١٥٠
منته	منتهى	١٨	١٥٠
مرهفٌ	مرهيفٌ	٩	١٥٢
أومدح	أوومدح	١٦	١٥٣
الإدماج	الإيماج	١٦	١٥٨
بما يمدحه	بمن يمدحه	٦	١٦٠
<p>ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الكريم على علاقته هرم ان البخيل ملوم حيث كان ولا كن الكريم على علاقته هرم</p>		١	١٨٠
لا يعزب	لا يعرب	٥	١٩٣
تناهى	تباهى	٦	١٩٨
المُستَرَكُّ	المشترك	١	٢١٦
الذى	التي	٤	٢٢١

نُعْطِفُ	نُعْطِفُ	١٨	٢٣٠
وتَبْرُزُ	وتَبْرُزُ	٧	٢٥٠
بِنَاءِ	نَبَأُ	١٦	٢٥٩
لِعَارِضٍ	بِعَارِضٍ	١٠	٢٧٠
كِرَاهِيَّةٌ مَنَهِيَّةٌ	كِرَاهِيَّةٌ مَنَهِيَّةٌ	١	٢٨٦
يُبَيِّنُ	يُبَيِّنُ	١٢	٢٨٧
العَرَبِ	العَرَبِ	١٣	٣١١
مُضَارَّةٌ	وَمُضَادَّةٌ	١١	٣٢٠
مُعْنِيَا	مُعْنِيَا	١٢	٣٢٣
مَسْوِقَةٌ	مَسْوِقَةٌ	١٤	٣٤٥
يُجْعَلُ	يُجْعَلُ	٢	٣٥٠
التَّحْدِي	الْحَدِي	٦	٣٩٧
مَتَمَكِّنُونَ	مَتَمَكِّنُونَ	٧	٤٠٧
وَالْمَعْوِذَتَيْنِ	وَالْمَعْوِذَتَانِ	١٠	٤١٢
الصَّوْتِ	الْمَصَوْتِ	١٨	٤١٦

تَارُ الْبُكْبُ الْخُدُوتِ

كُتَابُ

الْطَّرَازُ

الْمُتَضَمِّنُ لِأَسْرَارِ الْبِلَاغَةِ وَعِلْمِ حَقَائِقِ الْأَعْجَازِ

تَأْلِيفُ

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي - اليمني

الجزء الثالث

طبع بمطبعة المنطاب بمصر

١٢٦٢ هـ
١٩١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الصنف السابع التخيل ﴾

اعلم أن هذا النوع من علم البديع من مرامي سهام
البلاغة المسددة ، وعقد من عقود لآليه وجمانه المبددة ،
كثير التدوار في كتاب الله تعالى ، والسنة الشريفة ، لما
فيه من الدقة والرموز ، واستيلائه على إثارة المعادن
والكنوز ، ومن أجل ذلك ضل من ضل من الجبرية بسبب
آيات الهدى والضلال ، وعمل من أجله على الانسلاخ عن
الحكمة والانسلاخ ، وزل من زل من المشبهة باعتقاد
التشبيه ، وزال عن اعتقاد التوحيد باعتقاد ظاهر الأعضاء
والجوارح في الآي فارتطم في بحر التمويه ، فهو أحق علوم
البلاغة بالإيقان ، وأولاها بالفحص عن لطائفه والإيمان ،
ولولم يكن في الإحاطة به الا السلامة عما ذكرناه من زيغ
الجهال ، والخلاص عن ورط الزيغ والضلال ، لكان ذلك
بئية النظار والضالة التي يطلبها غاصة البحار ، فضلاً عما

وراء ذلك من دُرَرٍ مَكْنُونَةٍ ، وَأَسْرَارٍ مُودَعَةٍ فِيهِ مَخْزُونَةٌ ،
وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ النُّحْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ نُورَ اللَّهِ
حُفْرَتَهُ ، وَلَا نَرَى بَابًا فِي عِلْمِ الْبَيَانِ أَدَقَّ وَلَا أَلْطَفَ مِنْ هَذَا
الْبَابِ وَلَا أَنْفَعَ لِي عَوْنًا عَلَى تَعَاطِي الْمَشْتَبِهَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ
تَعَالَى وَكَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلِعَمْرِي لَقَدْ قَالَ حَقًّا وَنَطَقَ صِدْقًا ،
ثُمَّ أَقُولُ : إِنَّ السَّبَبَ فِي حَسَنِ مَوْقِعِهِ فِي الْبَلَاغَةِ هُوَ مَا اخْتَصَّ
بِهِ هَذَا النَّوْعُ مِنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا عَلَى تَشْبِيهِهِ غَيْرِ الْمَحْسُوسِ
بِالْمَحْسُوسِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَا لَا يَخْفَى ،
فَلَأَجَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ كَانَ وَاقِعًا فِي أَرْفَعِ مَوْضِعٍ ، فَلَا جَرَمَ إِنَّ
نَحْنُ خَصَّصْنَاهُ بِازْدِيَادِ بَسْطِ وَتَكْثِيرِ أَمْثَلِهِ ، وَسَبَبِهِ مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ
مِنْ عِظَمِ قَدْرِهِ ، وَعُلُوِّ شَأْنِهِ ، وَظَهْوَرِ أَمْرِهِ ، وَالتَّخْيِيلُ مُصَدَّرٌ
مِنْ قَوْلِكَ تَخَيَّلْتُ الْأَمْرَ إِذَا ظَنَنْتَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ،
أَوْ مِنْ قَوْلِكَ : خَيَّلْتُ فِيكَ خَيْرًا ، إِذَا ظَنَنْتَهُ فِيهِ ، فَهُوَ مُصَدَّرٌ
لِهَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ كَمَا تَرَى ، وَمِنْهَ الْخِيَالُ ، وَهُوَ خَشَبَةٌ تُوَضَّعُ عَلَيْهَا
ثِيَابٌ سَوْدٌ تُنْصَبُ لِلطَّيْرِ وَالْبَهَائِمِ فَتُظَنُّهُ إِنْسَانًا فَتَبْعُدُ عَنْهُ
وَتَهَابُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ

أَخِي لَا أَخَا لِي بَعْدَهُ غَيْرَ أَنِّي
كِرَاعِي خِيَالٍ يَسْتَطِيفُ بِلَا فِكْرٍ
فلنذكر معناه ثم نذكر أمثله ، فهذان تقريران

﴿ التقرير الاول ﴾

(في بيان معناه)

وله في اصطلاح علماء البيان تعريفات ثلاثة

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد الكريم صاحب التبيان قال : هو تصوير
حقيقة الشيء حتى يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ ذُو صُورَةٍ تُشَاهَدُ ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ
فِي الْعِيَانِ ، وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينِهِ)

(التعريف الثاني)

ذكره المطرزي وحاصل ما قاله : هو أن تذكر الفاظاً
لكل واحد منها معنيان ، أحدهما قريبٌ ، والآخرُ بعيدٌ ،
فاذا سمعه الانسانُ سبق فهمه الى القريب ، ومراد المتكلم فهمُ
البعيد ، وهذا كقوله تعالى (وَتَفَخَّتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي)

فالظاهر الذي يسبق من هذا الكلام هو الروح المتردد في الخلق ، وليس مقصوداً ههنا ، وإنما المقصود روح الحياة ، وهكذا ما أشبهه من قوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) وغيره

(التعريف الثالث)

أن يقال هو اللفظ الدال بظاهرة على معنى ، والمراد غيره على جهة التصوير ، فقوله : هو اللفظ الدال على معنى بظاهرة ، يُحترزُ به عن اللفظ المشترك ، فإنه غيرُ دالٍّ على معنى بظاهرة فإنه لا ظاهر فيه ، وإنما دلالتُه على جهة البدلية ، وقوله : والمراد غيره ، يحترزُ به عن البصر ، فإنه دالٌّ على معنى بظاهرة وهو المراد بنفسه لا يُراد غيره وقوله : على جهة التصوير ، يُحترزُ به عن سائر المجازات كلها ، فهذا أقرب لفظ يؤنسُ بذكر معناه ويضبطُه ، فأما ما ذكره المطرزي فليس على جهة التحديد ، وإنما هو واردٌ على جهة شرح أحكامه وضبطها ، وعلى الجملة فإنه متميزٌ في نفسه عن سائر أنواع علم البديع بما أشرنا إليه وهو ما يكسب الكلام أعظم الفصاحة والبلاغة والبيان ، ويلحق مرآة البصيرة برآي البصر والعيان

* التقرير الثاني *

(في بيان أمثلته)

وهي واسعة الخطو ممتدة الحواشي في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله ، وكلام البلقاء كأمر المؤمنين ككرم الله وجهه
وغيره من أرباب البلاغة الذين خاضوا بحر عُمانها ، وغاصوا على
لآلئها ومرجانها ، وميزوا فيها بين خرزها وجمانها ، وحصلها
ومجانبها ، وفصلوا منها بين هجينها وهجانبها ، فمن أمثلة التنزيل
قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) وقوله
تعالى (تجري بأعيننا) وقوله تعالى (ويبقى وجه ربك ذو
الجلال والإكرام) وقوله تعالى (خَلَقْتُ يَدَيَّ) وقوله تعالى
(وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) وقوله تعالى (ونفختُ فيه من روحي)
وقال تعالى (فرطتُ في جنبِ الله) الى غير ذلك من الآيات
الموهمة بظاهرها للاعضاء والجوارح ، فاذا قام البرهان العقلي
على استحالة هذه الاعضاء على الله تعالى وأنه منزه عن جميع
أنواع التشبيهات المكوّنات الجسمية والعرضية وتوابعها
كالكون في الجهات ، والأعضاء والجوارح ، والحلول
والمجىء والذهاب وغير ذلك من توابع الجسمية والعرضية ، فلا

بد من تأويل هذه الظواهر على ما تكون موافقة للعقل ،
وإعطاءً للبلاغة حقها لأن مخالفة العقل : غير محتملة ، وحملُ
الكلام على غير ظاهره محتمل ، وتأويلُ المحتمل أحق من
تأويل غير المحتمل ، فهذا وجب تأويلها ، وللعلماء في تأويلها
مجرىان

فالمجرى الأول الذي يُنتجه علماء الكلام من الزيدية
والمعتزلة وغيرهم من المنزهة ، وهو أنهم يتأولون هذه الظواهر
على تأويلات وإن بعثت حذراً عن مخالفة العقل ، واعتُفر
بعدها لأجل مخالفة العقل ويُعضدُون تأويلاتهم بأموار
لغوية ، فيقولون المراد باليد النعمة ، وإن المراد بالعين العلم ،
إلى غير ذلك ، وحملهم لها على هذه التأويلات لمألم يأنسوا
بشيء من علوم البيان ، ولا ولعوا بشيء من مصطلحاته فجاءوا
بهذه التأويلات الركيكة التي يأتف منها كلُّ محصّل ، ويزدرىها
نظرُ أهل البلاغة

المجرى الثاني وهو الذي عول عليه علماء البلاغة والمحققون
من أهل البيان ، وهي أنها جارية على نعت التخيل ، فهي في
الحقيقة دالة على ما وضعت له في الاصل ، لكن معناها غير
متحقق ، وإنما هو أمرٌ خياليٌّ ، فاليدُ مثلاً دالة على الجارحة ،

والعين كذلك لكن تحقق اليد والعين في حق الله تعالى غير
معقول ، ولكنه جارٍ على جهة التخيل ، كمن يظن شبحاً من
بعيد أنه رجلٌ فإذا هو حجر ، ومن يتخيل سواداً أنه حيوانٌ
فإذا هو شجر الى غير ذلك من الخيالات ، فما هذا حاله من
التأويلات أسهل على الفؤاد واجرى وأدخل في البلاغة من
التأويلات البعيدة التي لا يعضدها عقل ، ولا يشهد بصحتها
تقل ، ثم أثر عن هذيان الأشعرية : أن المراد بهذه
الأعضاء صفات أخبر عنها باليد ، والعين ، والجنب ، وسائر
الأعضاء ، فما هذا حاله لادلالة عليه ، وأبعد من هذا
تهويس المشبهة من أن المراد بها ظاهرها من الأعضاء
والجوارح ، والرد عليهم انما يليق بالكتب الكلامية ، وقد
أوردنا هذه المسئلة في الكتب العقلية وزيفنا هذه الآراء ،
وأبطلنا هذه الاهواء فليطالع من هناك ، ومن الأمثلة
الواردة في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : قلب المؤمن
بين إصبعين من أصابع الله ، وقوله صلى الله عليه وسلم ، يد
الفقير يد الله ، فن أعطى الفقير فكأ كما يعطى الله ، وقوله
عليه السلام الحجر الأسود عين الله في الأرض ، وقوله صلى
عليه وسلم فيما ورد في صحيح البخارى في صفة النار وان الجبار

يضع قدمه في النار ، والمراد به غير الجارحة ، أى من سلف
من الأمم الماضية الخارجين عن الدين بإنكار القيامة والمعاد
الأخروي ، وإن أُريد به الجارحة كان من باب التخيل ،
فهذه الاخبار وما شا كلها مما يدل على الأعضاء والجوارح
يجب حمله على ما ذكرناه من التخيل

لا يقال فبأى شيء تكون التفرقة بين تأويل المتكلمين
لظواهر هذه الآي وظواهر هذه الأخبار الدالة على الأعضاء
والجوارح ، وبين تأويل علماء البيان لهذا إذا حملوها على
التخيل كما ذكرتم ، لأن كل واحد منهما يكون تأويلاً لا
محالة ، لأننا نقول التفرقة بينهما ظاهرة ، فإن المتكلمين حملوها
على تأويلات بعيدة ، واغتفروا بعُدها حذراً من مخالفة
الأدلة العقلية وكان بعدها عندهم أهون من مخالفة العقل ،
حيث كان دالاً على التنزيه دلالة قاطعة ، فأما علماء البيان
فإنهم وضعوها على معانيها اللغوية في كونها دالة على هذه
الجوارح ، لكنهم قالوا إن الجارحة خيالية غير متحققة ، فلا
جرم كان تأويلاً منهم لها على ذلك ، ولهذا كان تأويلهم لها
أقرب لما كانت دالة على ما وُضعت له في الاصل من غير

عدول ولا مخالفة ، وان جاءت المخالفة من جهة أن الجارحة
خيالية دون ان تكون حقيقية ، فهذه هي التفرقة بين
التأويلين ، ومن الأمثلة ما ورد عن أمير المؤمنين كرم الله
وجهه ، وهذا كقوله عليه السلام : الحمد لله الفأشى حمدُه ،
الغالب جندُه ، المتعالى جدُه ، وقوله : الذى بعدَ فنأى ،
وقربَ فدنا ، وعلاَ بحوله ، ودناَ بطوله ، وقوله والسمواتُ
ممسكاتٌ بيده مطوياتٌ يمينه سبحانه وتعالى ، وقوله
ناصيتي بيدك ماضٍ فى حكمك عدلٌ فى قضاؤك وقوله عليه
السلام : فاتقوا الله الذى أنتم بنعمته ونواصيكم بيده ، وتقلبكم
فى قبضته ، ومن الأمثلة فى كلام البلغاء قول بعضهم
رَأَيْتُ عَرَابَةَ الْأَوْسِيِّ يَسْمُوُ إِلَى الْعَلِيَاءِ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ
إذا ما رايةٌ نُصِبَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ
فليس الغرض باليمين ههنا الجارحة على جهة الحقيقة ،
وانما أراد ما يكون على جهة التخيل كما مر بيانه ، وفى
الحريريات قوله

يا قومٍ كم من عاتقٍ عانسٍ
ممدوحة الأوصاف فى الأندية

قَتَلَتْهَا لَا أَتَّقِي وَاثْنَا
يَطْلُبُ مِنِّي قَوْدًا أُوْدِيَه
فقوله العانس ، والقتل ، يُظَنُّ من جهة الظاهر أن غرضه
البكر ، وليس غرضه ذلك وإنما أراد الخمر ، فالعانس هي التي
يكثر مقامها مع أبويها ، استعاره للخمر ، والقتل هو إزهاق
الروح ، وأراد به ههنا مزجها ، ومنه قوله أيضاً لم يزل أهلي
وبعلى يحلون الصدر ويمتطون الظهر ويؤلون اليد ، فلما
أرذى الدهر الأعضاء ، وجمع بالجوارح والأكباد ، وانقلب
ظهراً لبطن نبأ الناظر ، وجفأ الحاجب ، وصلد الزند ، ووهت
اليمين ، وبانت المرافق ، ولم يبق لنا ثنية ولا ناب ، فليس المراد
بهذه الاشياء هي الجوارح كما هو المفهوم من ظاهرها ، وإنما
أراد الجذب على جهة الخيال ، ولم يُرد حقيقةها كما صرف في غيره
من المواضع

✽ الصنف الثامن ✽

(الاستطراد)

وهو نوع من علم البلاغة دقيق المجزى ، غزير الفوائد ،
يستعمله الفصحاء ، ويعول عليه أكثر البلغاء ، وهو قريب

من الاعتراض الذي قدمنا ذكره ، خلاً أن الاعتراض منه ما يقبح ، ويحسن ، ويتوسط ، بخلاف الاستطراد فإنه حسن كله ، ومعناه في مصطلح علماء البيان أن يشرع المتكلم في شيء من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج الى غيره ، ثم يرجع الى ما كان عليه من قبل ، فإن تمادى فهو الخروج ، وإن عاد فهو الاستطراد ، واشتقاقه من قولهم : أطرده السلطان ، اذا أخرجته من بلده ، لان المتكلم يخرج من كلامه الى كلام آخر كما ذكرناه ، ومنه الحديث : التهجيد مطردة للحسد ، اي انه يخرج الحسد من الإنسان ، او يكون اشتقاقه من الاتساق وفي حديث الإسراء فاذا هيران يطردان منه طراد الفرسان ، وفي حديث ابن عباس حين تكلم أمير المؤمنين في الخلافة فعرض له عارض في أثناء الخطبة ، فقال له ابن عباس لو أطردت مقاتك يا أمير المؤمنين ، فقال يا ابن عباس تلك شقيقة هدرت ثم قرئت ، ومعناه لو اتسقت مقاتك الأولى لان المتكلم يرجع من كلامه الذي أدخله على كلامه الأول وينسقه عليه فيتلاءم ويتسق ، فيمكن تقرير اشتقاقه على هذين الوجهين ، وشبهه علماء البيان بمن يطرد صيدا ثم يعن له صيد آخر فيطرده ، ثم يرجع الى الأول

فيشتغل به ، ومنه الحديث : كنت أطارِدُ حِيَّةً لأُصيدها ،
ويقال له المطاردة أيضاً ، والالقاءُ قريبة لا يُعرج عليها ،
وتمام المقصود انما يكون بذكر الامثلة وإيرادها ، لأن
المثال هو تلو الماهية في الابانة عن حقيقة الشيء ومعرفة ذاته ،
فمن الأمثلة من كتاب الله تعالى قوله عز وجل (أَلَا بُعْدًا
لِمَدِينٍ كَمَا بَعِدَتِ مَمُودُ) فقوله (كما بعدت ممود) استطراد بعد
ذكره مدين ، لأنه عارض عند ذكره حال مدين ، وما كان
منهم من التكذيب للرسول ، ثم قال (١) (ولقد جاءتهم رسلهم
بالبينات) فان كانت الضمائر راجعة الى مدين فهو من باب
الاستطراد كما ذكرناه ، وان كانت الضمائر راجعة الى ممود ،
فهو خروجٌ لان حقيقة المطاردة خارجة عنه ، ومنه قوله تعالى
في سورة المزمل (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ
قَلِيلًا) فقوله (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) استطراد لانه
وسطه بين أوصاف الليل ، وما ذكره من أحكامه ، ثم رجع
الى حال الليل بعد ذكره بقوله (إِنَّا سَنُلْقِي) وهذه هي قاعدة
الاستطراد ومعناه ، ومنه قوله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ
الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ

(١) هذه آية لم تذكر بعد ذكر مدين في كتاب الله تعالى

مشهوراً ومن الليل فتهجد به نافلة لك (فقوله (وقرآن الفجر) من الاستطراد الرائق لانه خرج من ذكر الليل الى ذكر قرآن الفجر ثم عاد بعده الى ذكر الليل ، وهذه هي فائدة الاستطراد وحقيقته ، ومن تأمل آى التنزيل فانه يجد فيها شيئاً كثيراً من هذه الأمثلة ، فأما الخروج من قصة الى قصة وأسلوب الى أسلوب آخر فعليه أكثر القرآن ، ومن السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم في رواية جابر: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخزير والأصنام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود حرمت عليهم شحومها فباعوه وجملوه ، فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة تطلمى بها السفن ، ويستصبح بها الناس ، فقال لا هو حرام ، فقوله قاتل الله اليهود من باب الاستطراد لانه قطعة عن حديث ما قبله ، ثم رجع الى حديث ما كان تركه ، وهذه هي فائدة الاستطراد ، وقوله عليه السلام لا تكونوا ممن خدعته العاجلة وغرته الأُمْنِيَّة ، واستهوتهُ الخُدعة فركن الى دار سريعة الزوال ، وشبكة الانتقال انه لم يبق من دنياكم هذه في جنب ما مضى الا كإناخة راكب ، او دَرَّ حالب ،

فعلامَ تفرحون وماذا تنتظرون ، فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا كأن لم يكن، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل، فقوله فعلام تفرحون وماذا تنتظرون من الاستطراد، الذي أناف على الغاية في الرشاقة والحسن وزاد، لان ما قبله وما بعده ذكر الدنيا بما فيها من النفاذ والزوال ولكنه وسطه على جهة الاستطراد، ثم رجع الى ما شرع فيه من ذم الدنيا والإخبار عن نفاذها وغرورها وزوالها، ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه في الاستطراد في بعض أيام صيفين : معاشير المسلمين استشعروا الخشية وتجلببوا السكينة وععضوا على النواجذ، فانه أنبي للسيوف عن الهام، وأكملوا اللامة، وقلقلوا السيوف في أغمادها قبل سلتها، والحظوا الخزر واطعنوا الشزر، ونافحوا بالظبا، وصلوا السيوف بالخطأ، واعلموا انكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله فعاودوا الكر، واستحجوا عن الفر، فانه عار في الأعقاب، وناز يوم لحساب، فقوله واعلموا أنكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله، استطراد، ومنه قوله أيضاً: أما بعد يا أهل العراق فأتما أنتم كالمرأة الحامل، حملت فلما أتمت أملت ومات قيمها، وطال تأيمها، وورثها أبعدها، أما والله ما أيتسكم اختياراً، ولكن

جئت اليكم سوقاً ، ولقد بلغني أنكم تقولون : على يكذب ،
قاتلكم الله فعلى من أكذب أعلى الله فأنا أول من آمن به
أم على رسوله فأنا أول من صدقه ، كلا والله ، فقوله قاتلكم
الله من الاستطراد الذي أخذ من الحسن حظاً وافراً ، وحل
من البلاغة مكاناً رفيعاً ، وما أشبه هذا الاستطراد في كلامه
هذا بقوله تعالى (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ) فإن ما هذا حاله في الآية من أعجب الاستطراد
وأرقه ، وألطف معانيه وأدقه ، ومن تتبع كلامه عليه السلام
في المواعظ والكتب في الآداب والحكم وجد فيه من ذلك
شفاء العلل من دائها وكفاية لتلك الأفتدة من حرّ رمضانها
ومن كلام البلغاء في ذلك ما قاله بعض الشعراء

وأحييتُ من حبّها الباخلينَ

حتى ومقتُ ابنِ سلمٍ سعيدا

إذا سِيلَ عُرْفًا كَسَا وَجْهَهُ

ثياباً من اللوم بيضاً وسوداً

فقوله : حتى ومقت ابن سلم سعيدا ، من الاستطراد لأنه
صدر البيت بذكر كونه محبا لكل بخيل فصاراً اجنبياً بالإضافة
الى ما صدر به الكلام ، هكذا اوردته عبد الكريم في أمثله ،

وليس منه لأن من حقه ان يكون واردا بين كلامين متلائين
فأما عدّه في الخروج لكونه مشتملا على معناه وحقيقته كما
تراه في ظاهره وهو جيد لا غبار عليه بالإضافة الى المقصد
الذي قصده كما أوضحناه ، ومن ذلك ما قاله السموهلي ابن
عديّاء

وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً

إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

فقوله اذا ما رآته عامر وسلول ، من باب الاستطراد
لخروجه عما صدر به الكلام الأول ، ومن ذلك ما قاله امرؤ
القيس الطائي

عَوْجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَعَلَّنَا

نَبِكِي الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامِ

فقوله كما بكى ابن حذام من باب الاستطراد لما خرج به
عما كان عليه من صدر البيت ، ومن ذلك ما قاله بكر بن
النطاح يمدح أميره

فَأَقْسَمُ لَوْ أَصْبَحْتُ فِي عِزِّ مَالِكِ

وَقَدْرَتِهِ أَغْنَى بِمَا رَمْتُ مُطَلَبِي

فتى شقيت امواله بنوا له
كما شقيت قيسٌ بأرماح تغلب
فهذا وأمثاله من عجيب الاستطراد لان قوله (كما شقيت
قيس بأرماح تغلب) كلام دخيل واردٌ على جهة الاستطراد ،
جمع فيه بين مدح الرجل بالكرم وقبيلته بالشجاعة والظفر
وبين ذم أعدائهم بالضعف والجبن والخور ، وهذا بديعٌ في
سياقه وفائدته ومحصوله كما ترى والله اعلم

﴿ الصنف التاسع التسجيع ﴾

اعلم ان هذا النوع من علوم البلاغة كثير التدوار عظيم
الاستعمال في ألسنة البلغاء ، ويقع في الكلام المنشور وهو في
مقابلة التصريح في الكلام المنظوم الموزون في الشعر كما
سنقره ، ومعناه في ألسنة علماء البيان ، اتفاق الفواصل في
الكلام المنشور في الحرف أو في الوزن أو في مجموعهما كما
سنفصل أنواعه ، واشتقاقه من قولهم سجعت الناقة إذا مدت
حينها على جهة واحدة ، ومنه سجعُ الحمامة إذا هدرت ،
فان اتفقت الأعجازُ في الفواصل مع اتفاق الوزن ، سمي
المتوازي كقوله تعالى (فيها سررٌ مرفوعةٌ وأكوابٌ موضوعةٌ)

وإن اتفقا في الأعجاز من غير وزن ، سُمِيَ المَطْرَفُ كقوله تعالى (ما لكم لا تَرْجُونَ لَهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا) وكقول بعض البلغاء من حسنت حاله استحسنت محالهُ ، وإن اتفقا في الوزن دون الحرف ، سُمِيَ المَتَوَازِنُ كقوله تعالى (وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ) فإذا تقررت هذه القاعدة فلنذكر حكمه في الاستعمال ثم نذكر شروطه ، ثم نردفه بذكر أقسامه ، ثم نذكر أمثله فهذه فوائد أربع نفضلها بمعونة الله تعالى

✽ الفائدة الأولى في ذكر حكمه في الاستعمال ✽

وفيه مذهبان المذهب الأول جوازه وحسنه وهذا هو الذي عوّل عليه علماء أهل البيان ، والحجة على ذلك هي أن كتاب الله تعالى والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين مملوء منه وكلام البلغاء أيضا كما سنوضحه في الأمثلة فلو كان مستكرها لما ورد في هذا الكلام البالغ في الفصاحة كل مبلغ ولا جل كثرته في السنة الفصحاء لا يكاد يبلغ من البلغاء يرتجل خطبة ولا يُحَرِّرُ موعظة إلا ويكون أكثره مبنيًا على التسجيع في أكثره وفي هذا دلالة قاطعة على كونه مقولاً

مستعملا في السنة الفصحاء في المقامات المشهورة والمحافل
المعهودة، المذهب الثاني استكراهه وهذا شيء حكاه ابن
الأثير ولم أعرف قائله ولا وجدته فيما طالعت من كتب
البلاغة، ولعل الشبهة لهم في استكراهه ما ورد عن الرسول
صلى الله عليه وسلم لما أوجب في الجنين غُرَّةً، عبدا أو أمة،
فقال الذي أوجبها عليه كيف تدي من لا شرب ولا أكل،
ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك بطل، فقال صلى الله عليه
وسلم أسجعاً كسجع الكهان، فأنكر السجع على من تكلم
به، وفي هذا دلالة على استكراهه، والجواب أنا نقول إنه لم
ينكر السجع مطلقاً، وإنما أنكر سجعاً مخصوصاً وهو سجع
الكهان، لأن أكثر أخبارهم عن الأمور الكونية،
والأوهام الظنية، على جهة السجع وتطابق أعجاز الألفاظ
كما تراه يحكى عن شقّ وسطيح، وغيرهما من الكهان،
والمختار قبوله، ولو لم يكن جائزاً في البلاغة لما أتى عليه أفصح
الكلام وهو التنزيل، ولما جاء في كلام سيد البشر وكلام أمير
المؤمنين، لأن هذه هي أعظم الكلام بلاغة وأدخلها في
الفصاحة، فلا يمكن ترك هذا الأسلوب من الكلام لقصة

عارضة من جهة الرسول يمكن حملها على وجه لائق كما
أشرنا إليه

﴿ الفائدة الثانية في بيان شروطه ﴾

اعلم ان المقصود بالتسجيع في الكلام انما هو اعتدال
مقاطعه وجزيه على أسلوب متفق ، لأن الاعتدال مقصد
من مقاصد العقلاء يميل اليه الطبع وتتشوق اليه النفس ،
لكنه لا يحسن كل الحسن ، ولا يصفو مشربه الا باجتماع
شرائط اربع ، الشريطة الاولى ترجع الى المفردات ، وهي أن
تكون الالفاظ المسجوعة حلوة المذاق رطبة طنانة ، صافية
على السماع حلوة طيبة رنانة ، تشتاق الى سماعها الأنفس ،
ويلذ سماعها على الآذان ، تُجَنَّبَةُ عن الغثائة والرداءة ، ونعني
بالغثائة والرداءة أن الساجع يصرف نظره الى مؤاخذة
الأسجاع وتطابق الألفاظ ، ويُهْمَلُ رعاية حلاوة اللفظ
وجودة التركيب وحسنه ، فعند هذا تمسه الرداءة ، وتفارقه
الحلاوة ويصير فيما جاء به بمنزلة من ينظم عقداً من خزفٍ
ملون ، أو ينقش بألوان الصباغ ثوباً من عهن ، فهذه الشريطة
لا بد من مراعاتها ، والأوقع مُهْمَلِهَا فيما ذكرناه ، الشريطة

الثانية راجعة الى التركيب وهي أن تكون الألفاظ المسجوعة في تركيبها تابعةً لمعناها ، ولا يكون المعنى فيها تابعاً للألفاظ فتكون ظاهرةً التمويه وباطنةً التشويه ، ويصير مثاله كمثل عمُد من ذهب على نُصْبٍ من خشب ، أو كُرَّةٍ مُحَلَّاةٍ أو بَعْرَةٌ مذهبةً مطليةً ، ومثال ذلك أنك اذا تصوّرت في نفسك معنى من المعانى ، فإنك اذا أردت ان تصوغه بلفظ مسجوع ولم يُؤَاتِكَ ذلك ، ولا سمحتَ قَرِيحَتِكَ به الاّ بزيادة في ذلك اللفظ أو نقصان منه من غير حاجة الى ذلك النقصان وتلك الزيادة ، وانما تأتي بالزيادة والنقصان من أجل تسوية السجع وإظهار جوهره لا من أجل المعنى ، فما هذا حاله هو الذى يذم من التسجيع ويقبح ، لما فيه من إصلاح اللفظ دون المعنى ، ولما فيه من التكلف والتعسف المستغنى عنه ، فأما اذا كان من غير تكلف فانه يأتى فى غاية الحسن ، الشريطة الثالثة أن تكون تلك المعانى الحاصلة عن التركيب مألوفة غير غريبة ولا مستنكرة ولا ركيكة مستبشعة ، لانها إذا كانت غريبة نفرت عنها الطباع وكانت غير قابلة لها ، واذا كانت ركيكة مجتثها الأسماع ، فكل واحدة من السجعتين دالٌّ على معنى حسنٍ بانفراده ، لكن انضمام إحداهما الى الأخرى هو الذى يُنافر من أجل التركيب ،

الشريطة الرابعة أن تكون كل واحدة من السجعتين دالة على معنى مغاير للمعنى الذى دلّت عليه الأخرى ، لانه إذاً يكون من باب التكرير فيكون على هذا لافائدة فيه، فهذه الشروط الاربع لا بدّ من اعتبارها في كل كلام مسجوع

﴿ الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه ﴾

اعلم أن السجع منقسم الى ما يكون طويلا ، والى ما يكون قصيرا ، فأما القصير فهو أنواع التسجيع مسلكا ، وأصعبها مُذْرَكًا ، وأخفها على القلب ، وأطيبها على السمع ، لأن الألفاظ اذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق ، لانها اذا كانت أطرافها متقاربة لذت على الآذان لقرب فواصلها ولين معاطفها ، ومن هذا النوع القصير قوله تعالى (والمرسلات عرفنا فالعاصفات عصفًا والناشرات نشرًا فالفارقات فرقًا) وقوله تعالى في صدر سورة المدثر (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ وَلَا تَمَنُنْ تَسْتَكْبِرُ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) وأقل ما يكون القصير من كلمتين لا غير ، لأن ما نقص عن ذلك فليس مؤلفاً مسجوعاً ، وأما الطويل فهو ما عدا ذلك ، وكما قلت كلماته وقرب من التعبير

كان أحسن لما ذكرناه ، وقد تكون السجعتان ثلاثاً ثلاثاً ،
وأربعاً أربعاً ، وخمساً خمساً ، وقد تزيد على ذلك حتى تنتهي الى
عشرين كلمة ، ومع ذلك فليس له حدٌّ مضبوطٌ ، فمن الثلاثية
قوله تعالى (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ) ثم قال (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ
وَاجِفَةٌ) ومن الرباعية قوله تعالى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَالنَّشَقُ
الْقَمَرُ) ثم قال (وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكَلُّوا أَمْرًا مُسْتَقَرًّا)
ومن الخماسية قوله تعالى (مُطَّعِينَ إِلَى الدَّاعِي يَقُولُ الْكَافِرُونَ
هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ ، كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا
وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازدُجِرَ ، ومن الطويل قوله تعالى (وَاِنَّ أَدْقَنَا
الْإِنْسَانَ مِمَّا رَحِمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَكْفُرُ وَلَئِنْ
أَذَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضِرَاءٍ مَسْتَهْ لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي
أَنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ) فالفقرة الأولى مبنيةٌ على إحدى عشرة كلمة ،
والفقرة الثانية مبنيةٌ على ثلاث عشرة كلمة ، وأدخل منه في
التطويل قوله تعالى (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَإِذْ
أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفْشَلْتُمْ وَتَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ
إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ، وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّيَمُّنِ فِي
أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلْكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ

مفعولاً والى الله تُرْجَعُ الْأُمُورُ) فالفقرة الأولى تُنِيفُ عَلَى عشرين لفظة والفقرة الثانية قريب من هذه العدة، فإذا عرفت هذا فاعلم أن أعداد الفاظِ الْفَقْرِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ، لَكِنِّهَا مَنْقَسِمَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ إِلَى مَا تَكُونُ الْفَقْرَةُ الْأُولَى مَسَاوِيَةً لِلثَّانِيَةِ، وَإِلَى مَا تَكُونُ الْأُولَى زَائِدَةً عَلَى الثَّانِيَةِ وَإِلَى مَا تَكُونُ عَكْسَ هَذَا، فَهَذِهِ أُضْرِبُ ثَلَاثَةً، نَذَكُرُ مَا يَتَوَجَّهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مَا تَكُونُ فِيهِ الْفَقْرَتَانِ مَتَسَاوِيَتَيْنِ لَا تَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَهُوَ أَعْدِلُ الْأَسْجَاعِ قَوَامًا، وَأَجُودُهَا اتِّسَاقًا وَانْتِظَامًا وَأَعْلَاهَا مَكَانًا، وَأَوْضَحُهَا بَيَانًا، وَأَمَثَالُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ ضُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَمًا فَوْسَطُنَ بِهِ جَمْعًا) الضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ تَكُونُ الْفَقْرَةُ الثَّانِيَةُ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى بِغَايَةِ قَرِيبَةٍ، فَإِنْ طَالَتْ فَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا، إِذَا رَأَوْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا

مُقَرَّنِينَ دَعَا هُنَالِكَ تُبُورًا) فالفقرة الأولى عدتها ثمانى
كلمات ، والفقرة الثانية والثالثة كل واحدة منها تسع كلمات
وقوله تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا
تَكَادَ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ
الْجِبَالُ هَدًّا) فالثانية أطول من الأولى كما تراه ظاهراً ، نعم
إنما يقبُح أن تكون الفقرة الثانية أطول من الأولى طولاً
كثيراً إذا كان سجعتان ، والثانية طويلة طولاً عظيماً ،
فأما إذا كان السجع على ثلاث فقر وكان الفقرتان الأولى
في عدّة واحدة وتقارب ، ثم يوتى بالثالثة فعلى هذا التقدير
يُغْتَفَرُ طول الثالثة وإن كان كثيراً زائداً على الغاية ، والسِرُّ في
ذلك هو أن الفقرتين الأولى قد تنزلتا لقصرهما منزلة فقرة
واحدة فلا جرم اغتفر طولها ، وليس حتماً أن تكون الثالثة
في الثلاث السجعات طويلة ، بل ربّما تكون الثلاث كلها
متساوية ، وهذا كقوله تعالى (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ
الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وظلّ ممدود)
فهذه السجعات كلها متساوية المقدار في أن كل واحدة منها
على فقرتين فقرتين من غير زيادة ، ولو طالت الثالثة طولاً
كثيراً لم يكن معيباً ، فهذا كان الأمران سائغين فيهما

الضرب الثالث أن تكون الفقرة الثانية أقصر من الأولى
عكس ما ذكرناه في الضرب الثاني ، وما هذا حاله من
أفانين التسجيع فهو معيبٌ عند فرسان هذه الصناعة ، ومُتْرَكٌ
حاله بين الجهابذة من أهل البراعة ، والسِّرُّ في ذلك ما يجده
الإنسان من التفرقة الحسية في الفطرة الغريزية ، وهو أن
الفقرة الأولى إذا كانت طويلة فإن السجع يكون مستوفياً
لمطلوبه وحاصلاً على كنهه مقصوده ، فإذا كانت الفقرة الثانية
ناقصة صار المطلوب ناقصاً وانخرم ما كان يتوقعه من المماثلة بينهما
والملائمة ، ويصير كالشيء المنقطع المبتور ، ولكن يريد الانتهاء
إلى غاية فيعثر دونها ، فهذا تقرير تقسيم السجع على ما ذكرناه
من هذه الضروب فالضرب الأول هو أعدؤها ، والضرب الثالث
أبعدها ، والضرب الثاني أوسطها في التعديل ، ولا يكاد يوجد
الضرب الثالث في القرآن ، وإنما الكثيرُ فيه هما الضربان
الآخران لما ذكرناه من العيب فيه ، وكتابُ الله تعالى
منزهٌ عنه

✽ الفائدة الرابعة في بيان الامثلة في التسجيع ✽

قد وضع لك مما ذكرناه أن السجع من أرفع مراتب

الكلام ، وأعلاها وأجلّ علوم البلاغة وأسناها ، ولهذا اختص
به من بين سائر الاساليب البلاغية التنزيل ، وأحاط بطويله
وقصيره وكان الحسن فيه على أحسن هيئة وتنزيل ، لا يقال
فإذا كان التسجيع في الكلام على ما ذكرتموه من علو شأنه ،
وارتفاع قدره ومكانه ، فكيف لم يأت القرآن كله مسجوعا
وليس الأمر كذلك ، فإن بعضه مسجوع وبعضه غير
مسجوع ، وأكثره وارد على جهة السجع ، لانا نقول انما ورد
على الأمرين جميعا لأمرين ، أما أولا فلأن القرآن انما جاء
مؤذنا بالايجاز وبلوغ الغاية في الاختصار ، فلو أتى كله
مسجوعا لأبطل إيجازه واختصاره ، لأن السجع إذا كان
ملتزما في جميع المواضع كلها فقد لا يتوأتى الإيجاز معه
والاختصار ، فهذا كان على الأمرين جميعا ، وأما ثانيا فلأن
الكلام المسجع أفصح وأبلغ من غير المسجع ، فإتيان ما ليس
مسجوعا في القرآن يؤذن مع كونه غير مسجوع أنه في غاية
الإعجاز مع عدم السجع وفي هذه دلالة على إعجازه من كل
الوجوه ، وقد ورد فيه التسجيع في الطويل ، والقصير ،
والمتوسط ، فمن القصير قوله تعالى في سورة النجم (والنجم
إذا هوى ما ضلّ صاحبكم وما غوى وما ينطق عن

الهُوَىٰ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحَىٰ يُوحَىٰ عِلْمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ذُو مِرَّةٍ
فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ) فَأَكْثَرُ السُّورَةِ وَارِدٌ عَلَىٰ قَصِيرِ
السَّجْعِ ، وَأَمَّا الطَّوِيلُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى (إِذَا رَأَيْتَهُمْ مِنْ مَكَانٍ
بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَفِيْظًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا
مُقْرَبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا
وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا) فَانظُرْ كَمْ نَظَمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ
الْفَقْرَتَيْنِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَيُرَدُّ الطَّوِيلُ فِي السَّجْعِ عَلَى أَكْثَرِ
مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا حَتَّى يَنْتَهَى إِلَى عَشْرِينَ كَلِمَةً أَوْ أَكْثَرَ كَمَا مَرَّ ،
وَأَمَّا الْمَتَوَسِّطُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ
فَسْوَىٰ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ جَعَلَ غُثَاءً
أُخْوَىٰ سَتَقَرُّنَّكَ فَلَا تَنْسَىٰ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا
يَخْفَىٰ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسَاجِيْعِ الْمَتَوَسِّطَةِ الَّتِي لَيْسَتْ طَوِيلَةً
وَلَا قَصِيرَةً ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَكْثِيرِ الْأَمْثَلَةِ السَّجْعِيَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ ،
لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصَى بَعْدَ ، أَوْ تُحْصَرَ بِحَدِّ ، فَأَمَّا مَا وَرَدَ
مِنَ الْقُرْآنِ ، غَيْرِ مَسْجُوعٍ فَهُوَ كَثِيرٌ ، لَكِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا
هُوَ مَسْجُوعٌ مِنْهُ قَلِيلٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ
رَبِّكَ الْكَرِيمَ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ

مَا شَاءَ رَكَّبَكَ كَلَّابٌ بَلْ تُكذِّبُونَ بِالدِّينِ) فانظر الى اختلاف
رؤس هذه الآى كيف أتى من غير تسجيع ، وما ذاك الا
لأجل السرّ الذى ذكرناه ، فأما الأمثلة الواردة فى السنّة
النبوية فى التسجيع فهي كثيرة واسعة وهذا كقوله صلى الله
عليه وسلم : هو أوضح دليل ، الى خير سبيل ، وقوله عليه
السلام : أَلَا وَإِنَّ مِنْ عِلَامَاتِ الْعَقْلِ التَّجَافَى عَنْ دَارِ الْغُرُورِ
وَالْإِنَابَةَ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ وَالتَّزَوُّدَ لِسُكْنَى الْقُبُورِ ، وَالتَّأَهُبَ لِيَوْمِ
النَّشُورِ ، وَقَوْلَهُ : وَقَدْ رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ كَيْفَ يُبْلِيَانِ كُلَّ
جَدِيدٍ ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ ، وَيَأْتِيَانِ بِكُلِّ مَوْعُودٍ ، وَقَوْلَهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ عَنْ قَلِيلٍ رَاحِلُونَ ، وَإِلَى اللَّهِ
صَائِرُونَ ، فَلَا يُغْنِي عَنْكُمْ هُنَاكَ إِلَّا عَمَلٌ صَالِحٌ قَدْ مَتَمَّوْهُ ،
أَوْ حَسَنٌ ثَوَابٍ حَزَّيْتُمُوهُ ، إِنْكُمْ إِنْمَا تَقْدَمُونَ عَلَى مَا قَدَّمْتُمْ ،
وَتُجَازَوْنَ عَلَى مَا أَسْلَفْتُمْ ، فَلَا تَخْدَعَنَّكُمْ زَخَارِفُ دُنْيَا
دُنْيَا ، عَنْ مَرَاتِبِ جَنَّاتٍ عَلَيْهَا ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ
مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَثِيرَةٍ ، وَلَهُ فِيهِ الْيَدُ الْبَيْضَاءُ وَالتَّقَدُّمُ
السَّابِقَةُ ، مِنْهَا قَوْلُهُ فِي خُطْبَتِهِ الْغَرَاءِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَا بِحَوْلِهِ ،
وَدَنَا بِطَوْلِهِ ، مَا نَحَى كُلَّ غَنِيمَةٍ وَفَضَلَ ، وَكَاشَفَ كُلَّ كَرِيهَةٍ

وَأَزَل ، أَحْمَدُهُ عَلَى عَوَاطِفِ كَرَمِهِ ، وَسَوَابِغِ نِعْمِهِ وَأُوْمِنُ بِهِ
أَوَّلًا بَادِيًا ، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيبًا هَادِيًا ، وَأَسْتَعِينُهُ قَاهِرًا قَادِرًا ،
وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِيًا نَاصِرًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ
بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي ضَرَبَ لَكُمْ الْأَمْثَالَ ، وَوَقْتِ لَكُمْ الْآجَالَ ،
وَأَلْبَسَكُمْ الرِّيَاشَ ، وَأَرْفَعَ لَكُمْ الْمَعَاشَ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا : فَإِنِ
الدُّنْيَا رَتْقٌ مَشْرَبٌ بِهَا ، رَدَعٌ مَشْرَعٌ بِهَا مُونِقٌ مَنظَرٌ بِهَا مُوبِقٌ
مَخْبِرٌ بِهَا ، غُرُورٌ حَائِلٌ ، وَضَوْءٌ آفِلٌ ، وَظِلٌّ زَائِلٌ ، وَسِنَادٌ
مَائِلٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي تَوَاحَى سَجْمُهُ ، وَعَظْمُ فِي
الْقُلُوبِ وَقَعُهُ ، وَكَثْرُ إِذْ صَادَفَ قُلُوبًا وَاعِيَةً نَفَعُهُ ، فَهَذَا
مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّجْعِ الْقَصِيرِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْكُتُبِ
وَالْمَوَاعِظِ وَالْخُطَبِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَضْيَقُ مَسَالِكِ التَّسْجِيعِ
كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ ضَيْقٍ عَلَيْهِ لَمَّا أُوتِيَ مِنْ كُنُوزِ الْبَلَاغَةِ
مَا إِذَا مَنَالَ قَهَّ لِيَصْعَبَ عَلَى أَكْثَرِ الْخَلْقِ فَتَحَهَا ثُمَّ قَالَ عِبَادَ
اللَّهِ الَّذِينَ تَعَمَّرُوا فَتَعَمَّرُوا ، وَعَلِمُوا فَفَهَمُوا ، وَنَظَرُوا فَلَهُمْ أَوْسَلِمُوا
فَنَسُوا ، أَمَّنُّوا طَوِيلًا وَمُنَحُّوا جَمِيلًا ، وَحَذَرُوا أَلِيًّا وَوَعَدُوا
جَسِيمًا ، أَحْذَرُوا الذُّنُوبَ الْمُسْتَخِطَّةَ ، وَالْعِيُوبَ الْمُورِّطَةَ ، يَا أُولِي
الْأَبْصَارِ وَالْإِسْمَاعِ ، وَالْعَافِيَةَ وَالْمَنَاعَ ، هَلْ مِنْ خِلَاصٍ ، أَوْ

مناص ، أو معاذٍ ، أو مَلَاذٍ أو فرارٍ أو مجاز ، فأنتى تؤفكون ،
أم أينَ تُصرفون ، أم بماذا تغترون ، فأما كلامه في التطويل
والمتوسط فهو كثير ، ولنكتفِ بما ذكرناه من كلامه القصير ،
فأما ما كان من البلقاء في ذلك فلهم كلام واسع بليغ من
التسجيع كالذى يكون في المقامات الحريرية ، والخطب النبائية ،
وكلام ابن الجوزى في مواعظه الى غير ذلك فإن من يطالع
هذه الكتب وغيرها فانه يجد فيها من أفانين السجع و ذكر
أنواعه المختلفة ما يُقنع الناظر وينشط الفاتر

﴿ الصنف العاشر التصريع ﴾

اعلم ان التصريع في المنظوم نظير التسجيع من كل كلام
منثور فإن التصريع إنما يرد في الشعر لا غير ، والسجع
مخصوص بالمنثور ، ومعناه في الشعر أن يكون عجز النصف
من البيت الأول من القصيدة مؤذِنٌ بقافيتها ، فمتى عرفت
تصريعها عرفت قافيتها ، وأكثر ما يرد في أشعار المتقدمين ،
وربما استعمله ناسٌ من المتأخرين ، ومن استعمله ممن تقدم
أو تأخر فإنه دال على سعته في فصاحته ، واقتدار منه في
بلاغته ، وهو إنما يحسن اذا كان قليلاً في القصيدة بحيث

يكون جارياً مجرى الطراز للثوب ، والغرة في وجه الفرس ،
فأما اذا كان كثيراً فانه لا يكاد يُرَضِي لما يظهر فيه من أثر
الكلفة فيكسب لفظه برودة ومعناه ركة ، وظاهر كلام
أبي بكر بن السراج أن التصريح انما يكون اذا كان عرّوض
النصف الاول مطابقاً لعرّوض النصف الثاني ، وتلك الموافقة
انما كانت لأجل التصريح ، فأما اذا كان توافقها لمعنى آخر
غير التصريح فانه ليس تصريحاً وانما هو كلام مقفى وليس
مُصرّعاً ، وظاهر كلام غيره أنه يكون مصرّعا ، اذا حصل
التطابق على كل حال ، وما ذكره ابن السراج أحسن ، ولهذا
فانه اذا كثّر لم يكن حسنا ، لأنه لا يظهر فيه أثر الكلفة اذا
كان بالاعتبار الذي ذكره لا غير ، ويرد على مراتب مختلفة
متفاوتة في الكمال والنقصان ، ونحن نشير الى درجاته بمعونة
الله تعالى

الدرجة الأولى منه وهي أعلا مراتب التصريح أن
يكون كل مصراع من البيت مستقلا بنفسه في فهم معناه غير
محتاج الى صاحبه الذي يليه مع ذكر فاصلة بينهما دالة على
انقطاعه عنه ، ومثاله قول امرئ القيس في قصيدته اللامية

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ دَرَمِي فَأَجْمَلِي
فَإِنْ كُلُّ مِصْرَاعٍ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ مَفْهُومٌ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لَهُ إِلَى الْآخِرِ فِي لَفْظٍ وَلَا مَعْنَى مَعَ حَصُولِ
الْفَاصِلَةِ بَيْنَهُمَا وَهِيَ الْوَاوُ ، فَإِنَّهُ جِيءَ بِهَا دَلَالَةً عَلَى الْإِنْقِطَاعِ
وَكَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمَتَنِبِيِّ

إِذَا كَانَ مَدْحٌ فَالنَّسِيبُ الْمُقَدَّمُ
أَكْلٌ فَصِيحٌ قَالَ شِعْرًا مَتِيمٌ
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمِصْرَاعَيْنِ عَلَى تَمَامِهِ وَحِيَالِهِ لَا
عَلَقَةَ بَيْنَهُمَا مَعَ حَصُولِ الْفَاصِلَةِ وَهِيَ الْهَمْزَةُ كَمَا تَرَى
(الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ)

أَنْ يَكُونَ الْمِصْرَاعُ الْأَوَّلُ مَنقُطًا عَنِ الثَّانِي مُسْتَقِلًا
بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَحْتَاجٍ إِلَى الثَّانِي ، لَكِنْ الثَّانِي مُرْتَبِطٌ بِالْأَوَّلِ
لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ
قَفَا نَبِكٍ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ
بَسِقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فِخْوَمِ
فَالْأَوَّلُ مَنقُطٌ عَنِ الثَّانِي ، أَمَّا الثَّانِي فَمُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ

لاجل حرف الجر فإتصاله بما قبله ظاهر كما ترى ، وكقول أبي
الطيب المتنبي

الرأى قبل شجاعة الشجمان
هو أول وهى الحل الثانى
فالاول منقطع ، فأما الثانى فهو متصل لاجل الضمير فانه
متصل بما قبله

(الدرجة الثالثة)

أن يكون الشاعر مخيراً فى تقديم أحد المصراعين على
الآخر أيهما شاء ، وما هذا حاله يقال له التصريح الموجّه ومثاله
قول بعضهم

من شروط الصبوح فى المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان
فإن شئت جعلت الصدر عجزاً والعجز صدراً وما هذا
حاله فهو من الجودة بمكان رفيع ، ولا يكاد يوجد الا فى
مقاصد الشعراء المفاقيين

(الدرجة الرابعة)

أن يكون المصراع الأول من البيت غير مستقل بنفسه

ولا يفهم معناه الا بوجود الثانى ، ويقال له التصريح الناقص ،
وما هذا حاله فليس مرضياً ولا معدودا فى الحسن ، لكون
المصراع الأول مُضمّناً معناه فى وجود الثانى ، ومثاله قول ابى
الطيب المتنبى

مَعَانِي الشَّعْرِ طِيبًا فِي الْمَعَانِي

بمنزلة الربيع من الزمان

فالشطر الأول لا يستقل بنفسه دون أن يذكر الثانى

(الدرجة الخامسة)

ان يقع التصريح فى البيت بلفظة واحدة وسطاً وقافية ،
ويقال لما هذا حاله التصريح المكرّر ، ثم هو فى وقوعه فيما
ذكرناه على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون التصريح
بلفظة مجازية يختلف معناها ، وهذا كقول أبى تمام

فَقَى كَانَ سِرْبًا لِلْعَفَاةِ وَمَرْبَعًا * فَأَصْبَحَ لِلْهِنْدِيَّةِ الْبَيْضِ مَرْبَعًا

فقد وقعت التقفية والتصريح بلفظة المربع ، وهى مجازية

كما هو ظاهر من معناها ، الوجه الثانى أن يكون بلفظة واردة

على جهة الحقيقة لا مجاز فيها ومثاله قول عبید بن الأبرص

فَكَلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَوْوبُ * وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يَوْوبُ

(الدرجة السادسة)

أن يذكر المصراع الأول ويكون مُعلّقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني ، ويسمى التصريح المُعلّق ومثاله قول امرئ القيس

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأُمْتَلٍ

فإن المصراع الأول مُعلّقٌ على قوله بصبح وهذا معيب عند أهل العلم بالصناعة الشعرية

(الدرجة السابعة)

أن يكون التصريح في البيت مخالفاً للقافية منه ، ويسمى التصريح المشطور ، وهو من أدنى درجات التصريح وأقبحها ، لما تضمنته من اختلاف القافية ومثاله قول أبي نواس أَلْبِي قَدْ نَدِمْتَ عَلَى الذُّنُوبِ * وَبِالْإِقْرَارِ عُدْتَ مِنَ الْحُجُودِ فَصَرَّعَ بِحَرْفِ الْبَاءِ فِي وَسْطِ الْبَيْتِ ثُمَّ قَفَّاهُ بِحَرْفِ الدَّالِ ، وهذا لا يكاد يستعمل إلا على الندرة والقافة ، وإنما لُقِّبَ بِالمشطور لأن كل واحد من المصراع الأول والثاني على شرطٍ يمكن أن يضم إليه ما يلائمه في قافية فيكون جارياً

على المائلة من غير اختلاف ، فهذا قيل له مشطوراً أخذاً مما
ذكرناه والله اعلم بالصواب

(الصنف الحادى عشر الموازنة)

وورودها عام فى المنظوم والمنثور ، والمرادُ بذلك هو أن
تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية فى أوزانها ،
وأن يكون صدر البيت الشعرى وعجزه متساويين الألفاظ
وزناً ، ومتى كان الكلام فى المنظوم والمنثور خارجاً على هذا
المخرج كان متسق النظام رشيق الاعتدال ، والموازنة هى أحد
أنواع السجع فان السجع كما أسلفنا تقريره قد يكون مع
اتفاق الأواخر واتفاق الوزن ، وقد يكون مع اختلاف
الأواخر لا غير ، فإذن كل موازنة فهى سجع ، وليس كل
تسجيع موازنة ، فالموازنة خاصة فى اتفاق الوزن من غير
اعتبار شريطة ، فأما أمثلة الموازنة من كتاب الله تعالى
فكقوله تعالى (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ، وَهَدَيْنَاهُمَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فالمستبين والمستقيم على زنة واحدة مع
اختلاف الاعجاز كما ترى ، وكقوله تعالى (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ
اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ

ويكونون عليهم ضدًا) فقوله عزًا وضدًا متماثلان في وزنهما ،
وقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَضُّعُهُمْ
أَزًّا فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا) فعدًّا وأزًّا متماثلان
في الزنة ، وقوله تعالى مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وِزْرًا خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا) وقوله تعالى
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ۖ يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا) ثم قال أَلَا إِنَّ
الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ) وقوله تعالى (اللَّهُ
لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ مَنْ كَانَ
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ) ثم قال (وَمَا لَهُ فِي
الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) وأمَّا مثاله من السنة النبوية فكقوله
عليه السلام ، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ۖ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ)
فسبيلٌ وغريبٌ مختلفان في اللفظ متفقان في الزنة ، وقوله فَإِذَا
أَصْبَحْتَ نَفْسُكَ فَلَا تَحْدِثْهَا بِالْمَسَاءِ ، وَإِذَا أَمْسَتْ فَلَا تَحْدِثْهَا
بِالصَّبَاحِ ، فالسَاءُ والصَّبَاحُ مختلفان لفظًا متفقان في الوزن ،
وقوله خُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ . فالسَقَمُ
والهَرَمُ متفقان وزنًا مع اختلافهما في اللفظ ، وقوله ولقد أبلغ

في الإِعْدَارِ ، مَنْ تَقَدَّمَ بِالِإِنْدَارِ ، فَالِإِعْدَارُ وَالِانْدَارُ
مختلفان لفظاً متماثلان في الزنة ، ومن كلام أمير المؤمنين كرم
الله وجهه في ذلك قوله حتى إِذَا انصَرَمَتِ الْأُمُورُ ، ونقصتِ
الدهورُ ، وَأَزِفَ النُّشُورُ ، أَخْرَجَهُمْ مِنْ ضَرَائِحِ الْقُبُورِ ،
وَأَوْكَارِ الطُّيُورِ ، وقوله رَعِيلاً صَمُوتاً قِيَاماً صُفُوفاً وقوله واحمَرَ
العَرَقَ ، وَعَظَّمَ الشَّفَقَ ، فهذه الألفاظ متماثلة في الأوزان
مختلفة في الألفاظ ، وقوله وبادِرَ مِنْ وَجَلٍ ، وَأَكْمَشَ فِي مَهَلٍ ،
ورغِبَ فِي طَلَبٍ ، فكفى بالله منتقماً ونصيراً ، وكفى بالقرآن
حجيجاً وخَصِيماً ، وقوله وحذِّ رِمْ عَدُوًّا نَفَذَ فِي الصُّدُورِ خَفِيًّا
وَنَعَبَ فِي الْأَذَانِ نَجِيًّا ، الى غير ذلك من الأمثلة الواردة في
كلامه على التقرير الذي ذكرناه ، ومن الأمثال المنظومة قول
أبي تمام

مَهَا الْوَحْشُ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ

قَنَا الْخَطِّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ

فقوله أَوَانِسُ وذوَابِلُ من الموازنة اللفظية ، لأن أوزانها

متماثلة على فواعل ، ومن هذا قول البحتری

فَأَحْجَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعًا

وَأَقْدَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبًا

فالمهرب والمطمع متماثلان في الزنة ، ومن ذلك ما قاله
بعض الشعراء

بَأَشَدِّهِمْ بَأْسًا عَلَى أَعْدَائِهِ
وَأَعَزِّهِمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ
فقوله بأشدهم وأعزهم وقوله بأسا وفقدًا متماثلان في
الأوزان ، ومن ذلك ما قالته الخنساء في أخيها صخر ترثيه
حامي الحقيقة محمود الخليفة

ميمونُ الطريقة نفاعٌ وضرارُ
جوابُ قاصية جزازُ ناصية
عقادُ ألوية للخيل جرارُ
فقولها محمود ، وميمون ، من الموازنة وقولها نفاع وضرار ،
وجواب وجزاز وعقاد ، من الموازنة أيضاً ، ولتكلف بهذا
القدر في الموازنة ففيه كفاية

﴿ الصنف الثاني عشر ﴾

(في تحويل الألفاظ واختلافها بالاضافة الى كيفية استعمالها)

وهو من هذه الصناعة في مكان مغبوط ، ومحل محوط ،
ومن لم يكن فيه على قدم راسخة وحال مؤكدة ، فإنه لا يأمن

من وقوعه في مكروهات الاستعمالات اللغوية ، ويرد في
الموارد المستقبحة ،

واعلم أن الألفاظ على وجهين في استعمالها مفردةً ،
أحدهما أن تكون فصيحةً مستعملةً في كل أحوالها في
الإفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والإظهار ،
والإضمار وغير ذلك من الاستعمالات ، وهذا هو الأكثر في
السنة العرب ، وهذا كلفظ الدينار والدرهم والفرس والانسان
وغير ذلك من الألفاظ العربية ، وثانيهما أن تكون أحوالها
مختلفة بالإضافة إلى استعمالها ، فتارة يقبح استعمالها فعلاً
ولا يقبح استعمالها اسماً ، ومرة يقبح استعمالها مفردة ، ولا يقبح
استعمالها مجموعة وبالعكس من هذا .

ونحن نذكر من ذلك أموراً تقبح على وجه ، وتحسن
على وجه ، وننبه بالقليل من ذلك على الكثير . وجملة
ما نورده من ذلك أمورٌ عشرة ، أولها لفظة « خَوْدٌ »
فإنها إذا كانت اسماً ، كانت استعمالها فصيحاً في الاسمية ،
وهي عبارة عن المرأة الناعمة ، فهي إذا استعملت اسماً
حسنةٌ رائقةٌ لذيدةٌ طيبةٌ ، وهي إذا كانت مستعملة على
صيغة الفعل ، لم يحسن استعمالها ، ثم هي في ذلك على وجهين ،

أحدهما ان تكون واردة على جهة الحقيقة فيعظم فيها القبح
كما قال أبو تمام

وإلى بنى عبد الكريم تواهقت

رَتَكَ النَّعَامُ رَأَى الطَّرِيقَ فَخَوَّداً

وقد أخذ على أبي تمام ، في هذا البيت استعمال «خوّد»
على صيغة الفعل ، وهي مستكرهة ، يقال فيها خوّد البعير
(بتثقيب الحشو) إذا أسرع في مشيه ، ثم قوله رتك النعام ،
يقال رتك البعير إذا قارب خطوه فاستعمله في النعام ،
واستعماله إنما يكون في الابل ، فإذا كانت مستعملة على جهة
الحقيقة في الفعل كانت مستكرهة ، وثانيهما أن تكون واردة
على جهة المجاز كقول بعض الشعراء من أهل الحماسة
أقولُ لنفسي حينَ خوِّدَ رأُّها

رُوَيْدِكَ لِمَا تُشْفِقِي حِينَ مُشْفِقِ

والرأل النعام ، والمراد ههنا أن نفسه فزعت وعظم
فرارها ، وشبهها في فزعها وفرارها بإسراع النعام إذا فزع وفر ،
وهي إذا كانت مجازاً فاستعمالها فعلاً ، وإن كان مستكرهاً ،
لكنه يخفّ قبحه ، لما كان مستعملاً استعمال المجاز ، وادراك
ما ذكرناه من حسن الاستعمال وقبحه في كونها اسماً أو فعلاً ،

يُدرِكُ بالذوق الصافي والقريحة المستقيمة عن شوائب البلادة ،
وثانيها قولنا (وذَرَوْا وَدَع) فانهما من جملة الأفعال ، ولا يستعملان
في الأزمنة الماضية استغناءً عنهما بقولنا تَرَكَ ، قال الله تعالى
(وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) فَإِنْ استعملوا في الماضي
كان فيهما ركةٌ ونزولٌ عن الكلام الفصيح ، وهذا من غريب
الاستعمال وبديعه ، أن يكون الماضي وإن كان أصلاً لغيره
من الأفعال ، بعيداً في الاستعمال ، وفي هذا دلالة على أن
الفصيح لا يوجد بطريق الأصاله والفرعية ، وإنما طريقه
كثرة الاستعمال والاطراد ، فأما استعمالها على جهة الدلالة
على الأزمنة المستقبلية ، إِمَّا مضارعاً كقوله تعالى (وَنَذَرُهُمْ فِي
طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقوله تعالى (وَيَذَرِكَ وَالْهَتَّكَ) وإِمَّا على
جهة الأمر كقوله (ذَرَهُمْ يَا كُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا) وهكذا
الأمر في يَدَعُ ، فإنه يستعمل للمضارع كقوله عليه السلام لو
مُدَّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصَلْنَا وَصَالًا يَدَعُ التَّمَعُّونَ لَهُ تَعَمُّهُمْ ،
وفي الأمر كقول أمير المؤمنين متمثلاً بقوله (دَعْ عَنْكَ نَهْبًا
صِيح فِي حَجْرَاتِهِ) وكقول زهير (فدع ذا وعدِّ القول في هِرم)
فأما استعمالها على جهة المُضِيِّ فلا يرد في كلام فصيح ،
واستعمال (وذر) في الماضي أقبح من استعمال (ودع) ، وثالثها لفظة

(الحَبِير) فانها إذا وردت مجموعة أفصحُ من ورودها مفردة ،
ولهذا لم تأت في القرآن الا مجموعة كقوله تعالى (إِنَّ كَثِيرًا
مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ) وقوله تعالى (اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ
وَرُهْبَانَهُمْ) ولم ترد مفردة في القرآن فلا جرمَ حكمنا بأن
موقعها في الجموع أحسنُ من موقعها في الإفراد ، ومفردُها
حبر بكسر الحاء وفتحها ، ورابعها عكسُ ذلك ، وهو أن
يكون استعمالها مفردة أحسن من استعمالها مجموعة ، ومثاله
لفظة (الأرض) فإنها لم ترد في القرآن الا مفردة ، وجمعها إمّا
على السلامة اللفظية كقولنا (أرضون) وإمّا على التكسير
كأراضٍ ، وقد يستعمل على أرضات أيضا ، وأحسن
الاستعمال فيها أن تكون مفردة كما ذكرناه ، فإذا جيء
بالسماوات مجموعةً جيء بها مفردة في عدة من المواضع ، فإن
احتيج الى جمعها أتى بما يدلّ على جمعها دون جمع لفظها ،
كقوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ) والسَّرُّ في ذلك أن كلَّ واحدة من السماوات السبع
مختصة بعالم من الملائكة يخالف الآخر ، فلهذا كانت متنوعة
مغايرة فُجِعت بخلاف الارض ، فإنها وإن كانت سبعا كما
ورد الشرع بذلك ، فإن الانتفاع بما يلينا منها دون غيرها ،

فلهذا جرت مجرى الارض الواحدة، فلا جرّم كانت مفردة،
وخامسها لفظة (البُقعة) فان الفصيح في استعمالها انما هو على
جهة الاِفراد، كما قال تعالى (في البُقعة المباركة من الشجرة)
ولم يجرّ استعمالها على جهة الجمع، فإن جمعت كان استعمالها
على الاِضافة، فيقال بقاع الأرض، وفي الحديث إذا تاب
ابن آدم أنسى الله حافظيه وبقاع أرضه خطاياؤه، ولم يرد في
استعمالها جمعاً وتعريفاً باللام في كلام فصيح، وإن ورد فإنما
يرد على جهة النُدرة والقلة، وسادسها لفظة (الأكواب
والأباريق) فان استعمالها على الجمع أكثر من استعمالها على
جهة الاِفراد، ولهذا فإنهما لم يردا في القرآن الا بمجموعين،
وهذا كقوله تعالى (بأكوابٍ وأباريق) ولم يستعمل في
الفصيح كُوبٌ وإبريق، وإنما تزوي في قول بعضهم

ثلاثة تعطي الفرح كأسٌ وكُوبٌ وقَدَحٌ

فالذي حسن من وقوعه مفردا انضمامها مع الكأس
والقدح، فلا جرّم اغتفر إفرادها، وهذا بخلاف الكاس
فإن الفصيح في استعماله إنما يكون على جهة الاِفراد كقوله
تعالى (وكأسٍ من معين) وقوله تعالى (ان الأبرار يشربون
من كأس) وسابعها لفظة (اللُب) وهي مقولة على معنيين،

أحدهما عبارة عن اللبّ الذي هو العقل ، والآخرُ عبارة
عن اللب الذي تحت القشر من كل شيء ، فأما لبُّ العقل
فأحسن استعماله إذا كان مفرداً عن الإضافة أن يكون
على جهة الجمع كقوله تعالى (وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ) وقوله
(لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ) وقد يستعمل مضافاً إليه كقولك
لا يعقلُ هذا الا ذولبٌ قال جرير

إِنَّ الْعِيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ

قَتَلْنَا نَمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتَلَانَا

يَضْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَتَ بِهِ

وَهِنْ أضعفُ خلقِ اللهِ إنسانا

وقد يستعمل مضافاً كما ورد في الحديث في ذكر النساء
ما رأيتُ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أذهبِ لبُّ الحازمِ من
إحداً كنّ يامعشرَ النساءِ ، فأحسن استعماله ماورد على
ما ذكرناه ، فأما استعماله مفرداً عن اللام والإضافة فلا يكون
حسناً ، وإذا تأملت القرآن وسائر الكلام الفصيح وجدتها
على ما ذكرناه ، وثامنها لفظة (طَيْفٍ) وهو طيفُ الخيال ،
فانها لا تستعمل الا مفردة ، واستعمالها بمجموعةً فيه ركةٌ وثقلٌ

على اللسان ، لأن جمعها إمّا أطيايف ، وإمّا طيُوف ،
وكلاهما فيه بشاعةٌ ، وهي تخالف أختها وهي قولنا (ضَيْفٌ)
فإنها تفيد رقةً ولطافةً ، ومن أجل هذا استعملت مفردةً
كقوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) ومثناةً
كقولك ضيفانٍ ، ومجموعة كقولك ضيوف وأضياف ، وهذا
من عجائب الصيغة ودقيق الأسرار العجيبة ، حيث كان ههنا
لفظتان مستويتان في العدة والوزن ، فاستعملت احدهما على
ما ذكرناه دون الأخرى ، وهذا مما يعلمك أن السرّ في ذلك
هو الذوق السليم والطبع المستقيم في التفرقة بين اللفظتين ،
وتاسعها لفظة (الصُوف) فإن استعمالها مجموعة هو الفصيح
كقوله تعالى (وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا) واستعمالها مفردةً ليس
لائقاً بالفصاحة ، ومن أجل هذا لما احتيج الى استعمالها
مفردة جاء بما يخالفها في لفظها كقوله تعالى (وَتَكُونُ الْجِبَالُ
كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) والعِهْنُ هو الصُوف ، فبدّلها لما كانت غير
فصيحة في الإفراد ، وفي قراءة ابن مسعود (كَالصُّوفِ
الْمَنْفُوشِ) فانظر ما بين العِهْنِ والصُّوفِ من التفاوت في الذوق
والرقة والرشاقة ، وعاشرها لفظة (الأُمَّة) بالضم ، فإنها الجماعة
من الناس وهي كلمة فصيحة قال الله تعالى (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ

أُمَّةٌ) وَ (وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ) بِخِلَافِ الْإِئِمَّةِ
بِالْكَسْرِ وَهِيَ النِّعْمَةُ ، فَإِنَّهَا غَيْرُ فَصِيحَةٍ ، وَلِهَذَا لَا تَكَادُ
تُسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ فَصِيحٍ ، وَحَكِي ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ صَاحِبَ
الْفَصِيحِ كَانَ لَهُ إِمْلَاءٌ سَمَّاهُ الْفَصِيحِ أَوْرَدَهَا فِيهِ وَاسْتَحْسَنَهَا ،
وَقَدْ أَذْكَرَ عَلَيْهِ فِي إِعْجَابِهِ بِهَا وَلَعَمْرِي إِنْ مَا قَالَه ابْنُ الْأَثِيرِ هُوَ
الْأَجُودُ اللَّائِقُ بِالْفَصَاحَةِ فَإِنَّهَا رَكِيكَةٌ جَدًّا فَلَا وَجْهَ لِعَدِّهَا
مِنَ الْفَصِيحِ فَضْلًا عَنِ الْأَفْصَحِ ، وَهَكَذَا قَوْلُنَا (لَهَا مَيْمٌ)
وَهُمُ الرُّؤَسَاءُ فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ مَجْمُوعًا أَفْصَحَ مِنْ اسْتَعْمَالِهِ مَفْرَدًا ،
وَكَذَا بِهَا لَيْلٌ ، فَأَمَّا الْمَفْرَدَانِ مِنْهُمَا فَلَا يَكَادَانِ يَسْتَعْمَلَانِ
فِي الْفَصَاحَةِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ عُرْجُونَ وَعَرَاجِينِ ، وَجُمْهُورٍ وَهُمْ
الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ وَجَمَاهِيرٍ ، فَإِنَّهُمَا يَسْتَعْمَلَانِ فِي الْفَصِيحِ فِي
الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ كَمَا أَثَرْنَا إِلَيْهِ ، وَلَنَكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّنْبِيهِ
عَلَى مَا يَسْتَعْمَلُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَفْرُودَةِ عَلَى حَالٍ دُونَ حَالٍ لِيُقَاسَ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا يَكُونُ وَارِدًا عَلَى مِثَالِهِ ، وَلَقَدْ كَانَ هَذَا الصَّنْفُ
خَلِيقًا بِإِيرَادِهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي حَيْثُ تَكَلَّمْنَا فِيهِ عَلَى الْأَلْفَاظِ
الْمَفْرُودَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِهَا فِي الْإِفْرَادِ ، وَلَيْسَ يَعْدُ مِنْ
أَصْنَافِ الْبَدِيعِ فَيُورَدُ فِيهِ لِأَنَّ الْبَدِيعَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى دُونَ

الكلم المفردة ، ويختصّ بالمركب من الكلام دون المفرد ، وأكثر ما يرد في الاستعارة من أبواب المجاز ، لكنه محبوس بطرفين ، أحدهما أنه كلامٌ فيما يعرض للكلمة الواحدة من اختلاف الأحوال بحسب مواقعها في البلاغة ، وثانيهما أنه كلامٌ فيما يتعلق بها من التركيب ، وكلاهما مختص بعلم البديع ، فلا جرمَ كان كلُّ واحد من هذين الغرضين مُصَوَّباً لا يبراده في هذا الصنف ، خلا أن موضعه الخاص به هو ما ذكرناه

✽ الصنف الثالث عشر في المعاظلة ✽

اعلم أن المعاظلة قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى ، وقد تكون من عوارض الألفاظ ، فأما تعلقها بالمعاني فسندكره عند ذكرنا الأَحَاجِيّ المعنوية ، فذكرها هناك أخصُّ من غيره ولكننا إنما نذكر ههنا ما يختص بالمعاظلة اللفظية وهي من عوارض التركيب والتأليف في الكلام ، وقد اختلف في معناها على قولين ، فالقول الأول منهما يحكى عن قدامة بن جعفر الكاتب قال المعاظلة في الكلام هو إدخالك فيه ما ليس من جنسه وإلزامه إياه ، ومثله بقول أوس بن حجر

وذات هدمٍ غارٍ نواثرها

تُصنِتُ بالماءِ تَوَلِّبًا جَدَعًا

فسمى الصبي تَوَلِّبًا ، والتولبُ ولد الحمار ، وهذا لا وجه له لأمرين ، أمّا أولاً فلا أنه يلزم أن تكون الاستعارة معاذلة ، وهو فاسدٌ ، وأمّا ثانياً فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاذلة ، فبطل ما قاله ، القول الثاني أن المعاذلة هي تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير ، واشتقاقه من قولهم : تعاضلت الجرادُ ، إذا ركب بعضها بعضاً عند الازدحام ، وغالب الظن أن (قُدامة) إنما سُمي ما ذكره معاذلة ، اشتقاقاً له من قولهم تعاضلت الكلاب إذا لزم بعضها بعضاً عند السَّفاد ، فلما أُلزم الكلام ما ليس منه كان عِظالاً ، فَإِذَنْ المعاذلة إنما تكون عارضة في تركيب الكلام وتأليفه ، وتنحصر في خمسة أضرب

(الضرب الأول منها)

في المعاذلة تكرر الاحرف المفردة

اعلم أن العرب الذين هم الاصل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرير الحروف المتماثلة في كثيرٍ من كلامهم الى الإِدغام

وما ذاكَ الا لأجلِ ثِقَلِهِ على ألسنتهم وهكذا فعلوا في المتقارِين أيضاً فقالوا : مدَّ وشدَّ ، والأصل فيه مددَ وشدَدَ الى غير ذلك من الاحرف المتماثلة ، ومن أجل شِدَّة كراهيتهم لتلك أبدلوا من أحد حرفي التضعيف حرف لين حذرا من ذلك ، وهذا كما قالوا : تَسَرَّيتُ في تَسَرَّرتُ وتَطَبَّيتُ في تَطَبَّيتُ وفي نحو ديوانٍ وديباجٍ والاصل فيه ديوانٌ ودبَّاجٌ ، فإذا تكرر الحرف الواحد في الكلام المنظوم والمنثور ، كان ثَقِيلاً على النفس نازلاً عن الفصاحة ، معيباً في البلاغة ، فمن ذلك ما قاله بعض الشعراء

وقبُرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ

وليس قَرَبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

فهذه القافات والراءات من الاحرف قد تكررت وتقاربت فأكسبت الكلام ثقلاً وركّة تبعُده عن الفصاحة وتَنَأَى لأجله عن البلاغة ، وقد قيل إنَّ هذا البيت من شعر الجن ، ولهذا قيل إنَّ أحدا لا يكاد ينشده ثلاث دفعات الا عثر لسانه ، وفي هذا دلالة على بُعْده عن السلاسة وقربه من الغثائَة ، وهكذا ورد في الحريريات وعُدَّة من ركيكها قوله

وازورَ مَنْ كانَ لَهُ زائراً

وعافَ عافِيَ العُرْفِ عِرفانَه

فاما تكررت الراء والفاء فيه ، كان محتاجا الى ييكار
يضعه الناطق به في شدقه حتى يديره على تأليفه الذي خرج
عن حد الاعتدال ، وهكذا ما فعله في رسالتيه اللتين جعل
إحداهما على حرف السين ، والأخرى على حرف الشين ،
فنالهما الثقلُ ومستتهما البرودة من أجل ذلك ، ويحكى عن
بعض الوعاظ انه قال في كلام له اورده : حتى جناتُ
وجنات جنات الحبيب ، فصاح رجل من الحلقة وماد وغشى
عليه ، فقيل له ما حدث عليك فقال سمعت جيماً في جيم في
جيم فصحتُ ، وفي هذا دلالة على أنه يجب على البلغاء تجنبه
والإعراض عنه

(الضرب الثاني)

(في بيان المعاطلة في الالفاظ المفردة)

وهذا يخالف ما سبقه لأن الأول معاطلة في حروف
مفردة كما مرَّ بيانه ، وهذه معاطلة في الكلم المفردة كالأدوات
بحومن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وما شا كلها من أحرف المعاني ،

فاذا وقعت في الكلام وكان السببُ بها تاماً جارياً على جهة
الانتظام فهو حسنٌ ، ومتى جاءت متقاربة أفادت التنافرَ
والثقلَ على اللسان وكان ذلك مجانباً لجيدِ البلاغة وملحِ الكلام
ورشيقه ، ومثاله قول المتنبي

وَتُسَعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

فقوله : لها منها عليها ، من قبيح السبك وسوء التأليف ،
وما ذاك الا لأجل تكرر أحرف المعاني فأكسبته هذا
الثقل الذي تعافه النفوس ، وهكذا ورد في قوله أيضاً وان كان
بالضرب الأول أشبه

وَقَلِقْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قَلِقَلِ الْحَشَا

قَلَاوِلُ عَيْشٍ كُلُّهُنَّ قَلَاوِلُ

فالقاف وان كانت من أنصع حروف العربية وأثبتها
جرساً وأصفاها في النطق وأوضحها مخرجاً ، خلا أنها لما
تكررت كانت بمنزلة مشى البغل يتقدم وهو يخطو الى الوراء ،
ومن ذلك ما ورد في شعر أبي تمام قوله

كَأَنَّهُ فِي اجْتِمَاعِ الرُّوحِ فِيهِ لَهُ

فِي كُلِّ جَارِحَةٍ مِنْ جِسْمِهِ رُوحٌ

فقوله : فيه له في كل ، من الرّدىء المستثقل ، وليس
ذلك الا من أجل تكرر حروف المعاني
(الضرب الثالث)

(في بيان المعاطاة بالصيغ المفردة من غير الادوات)
وهذا نحو توارّد الصيغ المتماثلة من الأوامر الفعلية ،
وهو في ذلك على وجهين ، أحدهما أن ترد مجردة عن العطف ،
ومثاله قولُ ابى الطيب المتنبى

أقل أنل أقطع أحمل علّ سلّ أعد
زد هسّ بشّ تفضّل أذن سرّ صل

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة وهى مثالُ الأمر ،
كأنه قال أفعّل أفعّل وهكذا الى آخر البيت ، فما هذا حاله
فتكريرٌ للصيغة وان لم يكن تكريراً لحروف المعاني ، وفيها
ما ترى من الثقل على المسموع من أجل تكريرها على هذا
الوجه ، وقد تضمن سياقها تركيباً وتداخلاً مكروهماً ، وثانيتها
أن يرد مع واو العطف ، ومثاله ما يحكى عن عبد السلام بن
رغبان المعروف بديك الجن قال

أَحْلُ وَأَمْرٌ وَضُرٌّ وَانْفِعَ وَلِينٌ وَاخْشَنُ وَرِشٌ وَأَمْرٌ وَانْتَدِبَ لِلْمَعَالِي
فهذا كالأول في التكرير ، خلا أن هذا ليس في
الكراهة كالوجه الأول في الثقل ، وما ذاك إلا من أجل
توسط الواو فأكسبته خفة ورقة ، لا يقال فلو كان هذا
مكروهاً لم يرد في كتاب الله تعالى وقد ورد كقوله تعالى
(فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ
وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) لأننا نقول هذا فاسدٌ فإنه لم يتكرر
مع الواو إلا قوله : وخذوهم واحصروهم ، فأما الجملة الأولى فهي
مغايرةٌ لتعلقها بقوله حيث وجدتموهم ، وهكذا حال الرابعة ،
فإنها متعلقة بغيرها فلم يبق إلا قوله (وخذوهم واحصروهم) وقد
تضمننا الواو ، وفيها من حسن السبك وجودة التأليف وخفته
على الآذان ما لا يخفى ، فأين هذا من ذلك

(الضرب الرابع)

(في بيان المعاطلة بالصفات المتعددة)

ومثاله قول أبي الطيب المتنبي

دان بعيد محب مبغض بهج

أغرَّ حلو نمرَّ لين شرس

نَدِ أَبِي غَرٍّ وَافٍ أَخِي ثِقَةً
جَعَدَ سَرِيٍّ تَهٍ نَدْبٍ رِضَى نَدُسٍ
ومن هذا قول أبي تمام يصف رجلاً
مَارِنَهُ لَدْنِهِ مُتَقَفِّهِ عِرَاصِهِ فِي الْأَكْفِ مُطَرَّدَهُ
وقال أيضاً يصف سحابة
مُسِفَّةٌ ثَرَّةٌ مُسْحَسِحَةٌ وَابِلَةٌ مُخْضَلَّةٌ بَرْدَةٌ
فلما حصلت هذه الأوصاف على هذه الصفة ثقلت على
الأسنة ومجتها الآذان ، وصارت بمنزلة سلسلة بلا شك ،
وقطع فضة أو ذهب مبددة من غير سبك ، وليس يخفى على
من له أدنى ذوق مخالفة هذا لقوله تعالى السلام ، المؤمن ،
المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، مع كونها أوصافاً متعددة
من غير واو ، لكن بينهما بُعد لا يدرك أمده ، ولا ينال
حصره ولا عدده ، في حسن التأليف وجودة السبك ولذة
المسموع وسهولة الأسلوب

(الضرب الخامس)

(في بيان المعاطلة بالاضافة المتعددة)

ومثاله قولك لبند ، سرج ، فرس ، غلام ، دابة ، زيد

ج ٣ م ٨ - (الطراز)

وما هذا حاله فانه يثقل على الأذن في سماعه ، وتنفر النفوس
عن تأليفه ، ونحوه قول من قال من الشعراء

حمامة جرعى حومة الجنديل اسجعي

فأنت بمرأى من سعاد ومسّمع

فلما أضاف حمامة الى جرعى ، واضاف جرعى الى حومة ،
وأضاف حومة الى الجنديل ، أكسبه ذلك ركة ، ونزولا ، فهذا
ما أردنا ذكره في المعاظلة ، وهي وان كانت مكروهة في بليغ
الكلام وفصيحه ، لكن غيرها ربما كان أدخل في الكراهة ،
وأبعد عن أساليب الفصاحة

(الصنف الرابع عشر)

(في بيان المنافرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها)

اعلم أنّ حسن التأليف وجودة السبك له موقعٌ عظيمٌ
في البلاغة ، والفرقُ بين هذا الصنف والذي قبله ، هو أنّ
المعاظلة آتيةٌ الى البعد عن تراكب الالفاظ وترادفها كما فصّلنا
أمثلته ، وهذا النوع ليس فيه تراكبٌ ولا تداخلٌ ، وإنما حاصله
هو أنّ إيراد اللفظة غير لائق بموضعها التي وردت فيه فتورث
في الكلام تنافرا ، وتكون بمنزلة نواة في عقد درّ ، وبعرة

بين لآلىء الى غير ذلك من المباينة ، فحاصل الامر في المنافرة
أن معناها وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له ، ثم
هى فى وقوعها فى الكلام على وجهين ، الوجه الأول منهما أن
يكون التنافر واقعاً فى كلمة واحدة ومثاله قول أبى الطيب المتنبي
ولا يُبرمُ الامرُ الذى هو حالٌ

ولا يحلُّ الامرُ الذى هو يُبرم

فقوله (حال) ينبو الفهم عنها لكونها غير لائقة لأجل
لفظها ، فأما معناها فهو مستقيم ، ولهذا فإنه لو أبدلها بقوله
فلا يبرم الامر الذى هو ناقضٌ ، ولا ينقض الامر الذى هو
يبرم ، لكانت صحيحة غير نافرة ، فظهر بما قررناه أن النفاذ
عنها انما كان من أجل صيغتها وهو تفكيك الإدغام الذى كان
فيها لا غير ، ولهذا فإن لفظه (يحلل) مخالف (لحال) فإنه
جاء الفك فى الفعل المضارع كقوله تعالى (ومن يحلل عليه
غضبي) والسرُّ فى ذلك هو أن حركة اللام فى الاسم لازمة
لأجل الإعراب ، فهذا التزم إدغامه لأن الإدغام انما
يكون بساكن فى متحرك ، بخلاف الفعل ، فإن حركة اللام
غير لازمة لأجل الجازم ، ولهذا جاء فيه الفك ، وقد وضع ذلك
بما ذكرناه لك أن تبديل (حال) (بناقض) هو الوجه ، وأن

حالاً ليس فصيحاً كما قررناه، وحكى عن المعرى أنه كان كثير الغرام بشعر أبي الطيب المتنبي، وكان يسميه الشاعر، ومن عداه يسميه باسمه، وكان يقول ليس في شعره لفظة يكون غيرها أحسن منها، وهذا لا وجه له، فإن الحق أحق أن يتبع، فإن الإفصح خلاف ما أتى به في هذا البيت كما اشرنا إليه، ومن ذلك ما انشده بعض الأدباء لدعبل

شفيعك فاشكر في الحوائج إنه

يصونك عن مكروها وهو يخلق

فالفاء في قوله (فاشكر) لا موقع لها وهي في اعتراضها بمنزلة رُكبة البعير، وقد زعم بعضهم أن الفاء في قوله (شفيعك فاشكر) بمنزلة الفاء في قوله تعالى (وربك فكبر) وهذا فاسد لا مرين أمّا، أوّلاً فلأن الفاء في قوله تعالى (وربك فكبر) جاءت مؤذنة بعطف الفعل على ما قبله، في قوله تعالى (قم فأنذر وربك فكبر) بخلاف هذه، فإن ما قبلها ليس صالحاً للعطف عليه، وأمّا ثانياً فلما ترى فيها من الخفة على اللسان والسلاسة في الحلق، بخلاف قوله (شفيعك فاشكر) فإنها غير مريئة على الفؤاد، ولا عهد لها بالعدوبة، الوجه الثاني أن توجد في الألفاظ المتعددة ومثاله قول أبي الطيب المتنبي

لاخلق أكرم منك إلا عارفٌ

بك داءٌ نفسك لم يقل لك هاتها

فإن صدر هذا البيت في غاية الرقة واللطافة ، خلاً أن
عجزه ليس ملائماً لصدوره ، ولكنه وقع منافراً له كما ترى ومنه
قوله أيضاً

وما بلدُ الانسان غيرُ الموافق

ولا أهله الاذنون غيرُ الأصادق

وقوله أيضاً

كلُّ آخائه كرامٌ بنى الدنيا (١) وكان الاحسن اخوانه
فهذا البيت مما يمدّ في الوجه الأول ، ثم أقول إن هذه
الآيات التي أوردتها أهل البلاغة تقمّ على المتنبي وتمثيلاً
للمنافرة في هذه الالفاظ هي عندي في غاية الرقة والرشاقة ،
وما فيها عيبٌ إلا كما يقال في الخبيص أنه كثيرٌ سُكْرُه ،
أو في طبيخٍ إنه زاد زعفرانه ، نعم التعريف بموقع هذا الصنف
مقصودٌ ، وأنه ينبغي للناظم والناثر تجنبه وتوخّي الألفاظ
الرقيقة وحسن مواقعها في التأليف

(١) أصل البيت هكذا

كلُّ آخائه كرامٌ بنى الدنيا ولكنه كريمٌ الكرام

﴿ الصنف الخامس عشر في التورية ﴾

اعلم أن هذا الاسم عبارة عن كل ما يفهم منه معنى لا يدل عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللفظ به ، واشتقاقه من قولهم ورّيت عن كذا إذا سترته ، وفي الحديث كان إذا أراد سفراً ورّى بغيره ، أى ستره وكنى عنه وأوم أنه يريد غيره ، وهذا نحو الكناية والتعريض ، والمغالطة والأحاجي والألغاز ، فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظواهرها ، ويفهم عند ذكرها أمور أخرى غير ما تعطيه بظواهرها ، فأما الكناية والتعريض فقد قدمنا الكلام فيهما وذكرنا أمثلتهما وأظهرنا التفرقة بينهما فأغنى ذلك عن اعادته ، والذي نذكر ههنا إنما هو المغالطة والإلغاز والأخجية وهي مندرجة تحت الإلغاز ، وليس بينهما تفرقة ، فهذان ضربان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ، وهذه الأمور كلها وإن كانت قريبة المأخذ سهلة المدرك ، وليس يتعلق بها كبير بلاغة ولا عظيم فصاحة ، ولكنها غير خالية عن تفتن في الكلام واتساع فيه ، وتدل على تصرف بالغ وقوة على تصريف الألفاظ واقتدار على المعاني فهي غير خالية عن

فن من فنون البلاغة وعلم البديع ، وقد جرت عادة العلماء من
أهل البلاغة على ذكرها والكلام عليها ، فلا جرم أوردناها
ولم نُخلِ هذا الكتاب عنها

(الضرب الاول في المغالطة المعنوية)

اعلم أن المغالطة المعنوية هي أن تكون اللفظة الواحدة
دالة على معنيين على جهة الاشتراك فيكونان مرادين بالنية
دون اللفظ ، وذلك لأن الوضع في اللفظة المشتركة أن تكون
دالة على معنيين فصاعداً على جهة البدلية ، هذا هو الأصل
في وضع اللفظ المشترك ، فإذا كان المعنيان مرادين عند إطلاقها
فإنما هو بالقصد دون اللفظ ، والتفرقة بين المغالطة والإلغاز
هو أن المغالطة كما ذكرناه إنما تكون بالالفاظ المشتركة وهي
دالة على أحدهما على جهة البدلية وضماً ، وقد يرادان جميعاً
بالقصد والنية ، بخلاف الإلغاز ، فإنه ليس دالا على معنيين
بطريق الاشتراك ولكنه دال على معنى من جهة لفظه وعلى
المعنى الآخر من جهة الحدس لا بطريق اللفظ فافتراقاً بما
ذكرناه ، ويتضح الحال في المغالطة المعنوية بذكر أمثلتها ،
المثال الاول ما قاله أبو الطيب المتنبي

يَسْلُهُمْ بِكُلِّ أَقْبَ نَهْدٍ لِفَارِسِهِ عَلَى الْخَيْلِ الْخِيَارُ
وَكُلِّ أَصَمٍّ يَغْسِلُ جَانِبَاهُ عَلَى الْكَعْبَيْنِ مِنْهُ دَمٌ مُمَارُ
يُقَادِرُ كُلَّ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ وَلِبَتَّةٍ لثَعْلَبِهِ وَجَارُ

قالثعلبُ هو الحيوان المعروف ، والثعلب هو طرف
سنانِ الرمح مما يلي الصَّعْدَةَ ، فلما اتفق الاسمان حَسُنَ لا
محالة ذكر الوجار . لما كان الوجارُ يصلح لهما جميعا ، فاللثة
وجار ثعلب السنان وهو بمنزلة جَحْرِ الثعلب ايضا ، ومن ذلك
ما أنشد لبعض العراقيين يهجو رجلا كان على مذهب أحمد
ابن حنبل ثم انتقل الى مذهب الشافعي قال فيه

فمن مبلغٌ عنى الوجية رسالةً (١)

وَإِنْ كَانَ لَا تُجَدِي لَدَيْهِ الرَّسَائِلُ

تَمْذُهَبْتَ لِلنُّعْمَانِ بَعْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ

وَفَارِقَتَهُ إِذْ أَعُوذْتَكَ الْمَآكِلُ

وَمَا اخْتَرْتَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ تَدِينًا

وَلَكِنَّمَا تَهْوَى الَّذِي هُوَ حَاصِلُ

وَعَمَّا قَلِيلٍ أَنْتِ لَأَشْكُ صَائِرُ

إِلَى مَالِكٍ فَاسْمَعِ لِمَا أَنَا قَائِلُ

(١) الوجية هو ابن الدهان المبارك ابن أبي طالب

فالك هنا يصلح أن يكون مالك بن أنس صاحب المذهب
ويصلح ان يكون مالكا خازن النار، فهذه مغالطة لطيفة
كما ترى على الوصف الذي ذكرناه، ومن أطف ما قيل في
المغالطات المعنوية ما قاله بعضهم يهجو الشعراء

نخلطم بعض القرآن ببعضه فجعلتم الشعراء في الأنعام
فالشعراء هنا كما يصلح اسمه للسورة المعروفة، والأنعام
أيضا اسم للسورة، فهما يصلحان أن يكون الشعراء جمع
شاعر، وأن الانعام جمع نعم، وهي البقر والغنم والإبل،
فهذه مغالطة رشيقة لاشتمالها على ذكر الأمرين جميعا، ومن
ذلك قوله في صفة الإبل

صَلَبُ الْعَصَا بِالضَرْبِ قَدْ أَدْمَاهَا

تَوَدُّ أَنْ اللَّهُ قَدْ أَفْنَاهَا

إِذَا أَرَادَتْ رَشَدًا أَغْوَاهَا

تَخَالُهُ مِنْ رِقَّةٍ أَبَاهَا

فالضرب لفظ مشترك يطلق على الضرب بالعصا وعلى
السَّيْرِ فِي الْأَرْضِ، وهكذا قوله قَدْ أَدْمَاهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ:
أَدْمَاهُ إِذَا أَسَالَ دَمَهُ، وَأَدْمَاهُ إِذَا جَعَلَهُ كَالدُّمْنِيِّ، وَهِيَ الصُّورَةُ،

وقوله أفناها . يقال أفناه اذا أذهبهُ ، وأفناه اذا أطعمهُ الفِئَاءُ
وهو عِنَبُ الثعلب ، وقوله أغواها . يقال أغواه اذا أطعمهُ
الغَوِيَّ ، وأغواه اذا ازاله عن رشده ، فالفِئَاءُ والغَوِيُّ شجران
كما ترى ، فهذه هي امثلة المغالطة المعنوية وهي مقررة على
الاشترك كما أشرنا اليه

(الضرب الثاني في أمثلة الإلغاز وهو الأحيية)

وهو ميْلُكُ بالشئ عن وجهه . واشتقاقه من قولهم طريق
لَغَزٌ اذا كان يلتوى ويشكل على سالكه ، ويقال له المَعَمَى ايضاً
ويُفارق ما ذكرناه من المغالطة المعنوية فإنها مبنيةٌ على اشتراك،
اللفظ بين معنيين كما أسلفنا تقريره ، بخلاف اللغزِ ، فإنه إنما
يُوجد من جهة الحدس والحزر لا من جهة دلالة اللفظ
بحقيقته . ولا بمجازه ، ومثاله قول بعض الشعراء في الضرس
وصاحب لا أملُّ الدهر صُحْبته

يسعى لنفسي ويسعى سعى مُجتهدٍ

ما إن رأيتُ له شخصاً فذوقت

عيني عليه افرقنا فرقة الأبد

فما هذا حاله من الكلام ليس فيه دلالةٌ على الضرس

لا من جهة حقيقة اللفظ ولا من جهة مجازه ، وإنما هو شيء
يُعرف بدقّة الذكاء وجودة الفطنة ، ومن أجل هذا تختلف
القرائحُ في السرعة والإبطاء في فهمه ، ومن الأمثلة ما قال
بعض الشعراء في أيام الأُسبوع ولياليه

سبعٌ رواحِلٌ ما يَنْخَنُ مِنَ الوَتَى

شيمٍ تساقٍ بسبعةٍ زهرٍ

متواصلاتٌ لا الدُّوب يَمَلِّها

باقٍ تعاقبها على الدهرِ

فما ذكره لا يفهم من طريق الحقيقة ولا من جهة المجاز
ولا من جهة المفهوم ، وإنما يفهم بطريق الحدس والخزر ، ومن
ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبّي يصف السفن في قصيدته التي
يمدح بها سيف الدولة عند ذكره لصورة الفُرات التي مطلعها
الرأى قبل شجاعة الشجمان قال فيها

وحشاهُ عاديةٌ بغير قوائم

عُقمُ البطونِ حَوَالِكُ الألوَانِ

تأتي بما سبّت الخيولُ كأنها

تحت الحسانِ مرائبُ الغزلانِ

وهذا من جيد ما يذكر في الإلغاز وبديعه لما فيه من
الرشاقة والحسن ، ومن ذلك ما قاله بعضهم يصف حجر المحك
الذي تستعمله الصاغة

ومُدَّرِعٍ من صِبْغَةِ الليلِ بُرْدَه

يفوق طوراً بالنضار ويطلَسُ

إذا سألوه عن عوَيْصَيْنِ أشْكَلا

أجاب بما أغني الوري وهو أخرسُ

وقد أجاب بعض الشعراء عن لغز هذين البيتين فقال

سؤالك جلمودٌ من الصخر أسودٌ

خفيفٌ لطيفٌ ناعمٌ الجسمِ أملَسُ

أقيم بسوق الصرْفِ حكماً كأنه.

من الزنج قاضٍ بالخلوقِ مَطْلَسُ

ومن لطيف الإلغاز ورشيقة ما قاله بعض الشعراء

في الخللخال

ومضروبٍ بلا جُرمٍ مَليحِ اللونِ مَمشوقِ

له قَدُّ الهلالِ على مَليحِ القَدِّ مَمشوقِ

وأكثر ما يرى أبداً على الأمشاطِ في السُّوقِ

فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة الإلغاز في المنظوم ، فأما أمثلته

من المنشور فهي كثيرة ، وقد ورد في الحريريات كالذي ضمنه
المقامة الثامنة في الإبرة والمرود وغير ذلك فيها ، فأما القرآن
الكريم فليس فيه شيء من ذلك ، لأن ما هذا حاله إنما
يعرف بالحدس والنظر ، والقرآن خالٍ عن ذلك ، لأن معرفة
معانيه مقررة على ما يكون صريحاً لا يحتمل سواه من المعاني ،
أو ظاهراً يحتمل غيره ، أو مجملًا يفتقر إلى بيان ، فأما
ما يعلم بالحزر والحدس فلا وجه له في القرآن ، وأما السنة فقد
روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان سائراً بأصحابه يريد
بدرًا فلقية بعض العرب فقال لهم ممن القوم فقال الرسول
صلى الله عليه وسلم نحن من ماء ، فأخذ الرجل يفكر ويقول من
ماء من ماء لينظر أي العرب يقال له ماء ، وهذا ليس يعد
من الإلغاز وإنما يعد من المغالطة المعنوية ، لأن قوله (ماء)
يحتمل أن يكون بعض بطون العرب يقال له (ماء) كما يقال
هو (ماء السماء) ويحتمل أن يكون مراده أنهم مخلوقون من
الماء ، أي النطفة ، فهو كما ذكرناه صالح للأمرين على جهة
الاشتراك ، ودلالة الإلغاز إنما هي من جهة الحدس لا من
جهة اللفظ كما أشرنا إليه ، فإذن القرآن والسنة جميعاً منزهان

عما ذكرناه من الإلغاز، ويحكى عن امرئ القيس أنه تزوج امرأة فأراد امتحانها بشيء من هذه الإلغازات، فقال لها قبل أن يتزوجها ما اثنان ، وما ثلاثة ، وما ثمانية ، فقالت أمّا الاثنان فتدياً المرأة، وأمّا الثلاثة فأخلافُ الناقة، وأمّا الثمانية فأطبائ الكلبة ، وهو كثير في كلام العرب في منظومها ومنتشورها كما أشرنا إليه

﴿ الصنف السادس عشر في التوشيح ﴾

اعلم أن هذا النوع انما لُقّبَ بالتوشيح لأن معناه أن يبني الشاعر قصيدته على بحرَيْن من البحور الشعرية ، فإذا وقف على القافية الأولى فهو شعرٌ كاملٌ مستقيمٌ ، وإذا وقف على الثانية كان بحراً آخر ، وكان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر ، فلما كان ما يضاف الى القافية الأولى زائداً على الثانية سُمّيَ توشيحاً ، لأن الوشاح ما يكون من الحلي على الكشح زائداً عليه ، ويقال له التّشريعُ أيضاً ، لأن ما هذا حاله من الشعر فان النفس تشرع الى تمام القافية وكلها ، وقد يقع في المنتور أيضاً على معنى أن الفقرة الأولى تكون مختصة بتسجيعتين وتكون الثانية تابعة لها على هذا الحدّ ، وهذا

التوشيحُ إنما يقع ممن كان يتعاطى التمكُّنَ من صناعة النظم
عظيم البراعة في ذلك مقتدرا على كثير من الأساليب ، ومن
أمثله ما قاله بعض الشعراء

اسلم ودُمتَ على الحوادثِ ما رَسَا
رُكْنَا ثبيرِ أو هضابِ حِرَاءِ
ونل المراد ممكناً منه على

رغم الدهورِ وفُزْ بِطُولِ بَقَاءِ

فاذا اقتصرت على القافية الاولى وهي قوله ما رسا ركذا ثبير،
كان شعرا تاما قد اختص ببحر مخصوص ، وإذا زدت عليه
قولك أو هضاب حراء ، كان شعرا آخر مختصا ببحر آخر ،
وهكذا حال البيت الثاني كما ترى ، وهكذا قوله (١)

وَإِذَا الرِّيحُ مَعَ العِشِيِّ تَنَآوَحَتْ
هَدَجَ الرِّثَالِ تَكْبُهُنَّ شَمَالًا
أَلْفَيْتَنَا نَقْرِي العَبِيْطَ لَضِيْفِنَا (٢)

قَبْلَ العِيَالِ وَتَقْتُلُ الأَبْطَالَ

(١) هو الأخطل والذي في ديوانه ولقد علمت إذا العشارُ تراوحتُ

(٢) أنا نُعَجِّلُ بالعبيط لضيفنا

فالاقتصارُ على قوله هُدج الرئال بيتٌ على حياله على
بجر من بجر الشعر، فاذا زدت قوله تكبهن شمالا، كان شعرا
وخرج عن البحر الأول، وهكذا حال البيت الثاني في
قوله قبل العيال مع قوله ونقتل الابطالا، وقد وقع في
الحرييات كقوله

يا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنِّهَا
شَرَكُ الرُّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَارِ

فقوله شرك الردى، بيتٌ كاملٌ على بجر مخصوص، وإذا
أضفت إليه قوله وقرارة الأكدار، كان شعراً وكان من بجر آخر،
وقد روى عن بعض الشعراء أنه كان ينظم القصيدة على ثلاثة
أبجر من الشعر ثم ينشد كل واحد منها على حياله مخالفاً للآخر،
واقترح عليه بعض أصحابه أن يصنع مثل ذلك فصنعه وأجاد
فيه، نعم وإن كان وارداً في المنظوم والمنثور كما ذكرناه، ولكن
وروده في المنظوم أحسنُ بهجة وأرسخُ عريقاً في البلاغة

✽ الصنف السابع عشر في التجريد ✽

اعلم أن التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره
في الاتصال فيقال: جرّدت السيف عن غمّده، وجرّدتُ

الرجل عن ثيابه ، إذا أزلتهما عنهما ، ومنه قوله عليه السلام
(لا مَدَّ ولا تَجْرِيدَ) يعنى فى حدّ القذف وحدّ الشرب ،
وأراد أن الحدود لا يُمدُّ على الأرض ولا يُجرَّدُ عن ثيابه .
فأمّا فى مصطلح علماء البيان فهو مقولٌ على إخلاص الخطاب
الى غيرك وأنت تريد به نفسك ، وقد يطلق على إخلاص
الخطاب على نفسك خاصّةً دون غيرها ، وهو من محاسن علوم
البيان ولطائفه ، وقد استعمل على ألسنة الفصحاء كثيراً فصار
مقولا على هذين الوجهين . فلنقصر الكلام فيه عليهما ،
ونذكر له تقريرين

(التقرير الاول فى التجريد المحض)

وهو أن تأتى بكلامٍ يكون ظاهره خطاباً لغيرك وأنت
تريده خطاباً لنفسك فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك
وأخاصته لغيرك ، فهذا يكون تجريداً محققاً ، وهذا كقول
بعض الشعراء فى مطلع قصيدة له

إِلامَ يَراكَ المجدُ فى زىِّ شاعِرٍ

وقد نَحَلتْ شوقاً فروعُ المنايرِ

كتمت بعيب الشعرِ حلماً وحكمةً
ببعضهما ينقادُ صعبُ المفاخرِ
أما وأبيكَ الخيرِ إنك فارسُ آلِ
مقال ومُحَيِّي الدارساتِ الفوائِرِ
وإنك أعييتَ المسامعَ والنهي
بقولك عمّا في بطون الدفاتِرِ
فهذا وما شا كله من أحسن ما يوجد في التجريد ، ألا
تراه في جميع هذه الخطاباتِ ظاهرُها يُشعرُ بأنه يخاطبُ
غيره والغرضُ خطابُ نفسه ، وهذا هو السرُّ واللَّبَابُ في
التجريد كما أسلفنا تقريره

(التقرير الثاني في بيان التجريد غير المحض)

وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص دون
غيرها ، والتفرقة بين هذا والأول ظاهرةٌ ، فإنك في الأول
جرّدت الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك ، فإطلاق اسم
التجريد عليه ظاهر ، بخلاف الثاني ، فانه خطابٌ لنفسك لا
غيرُ ، وإنما قيل له تجريدٌ لأن نفس الإنسان لما كانت
منفصلةً عن هذه الأبعاض والأوصال ، صارت كأنها منفصلةٌ

عنها فلهذا سَعَى تجريدا ، ومثاله ما قال عمرو بن الإِطْنَابَةِ

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَّاتُ وَجَاشَتُ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً

إِحْدَى يَدِيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدِ

ومن ذلك ما قاله الاعشى

وَدَّعْ هُرَيْرَةٌ إِنْ الرَّكْبُ مَرَّجَلُ

وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

فهو في هذه الأبيات كلها خطابه مقصورٌ على نفسه

دون غيره ، فاذا تمهدت هذه القاعدةُ فهل يطلق اسم

التجريد على النوع الثاني على جهة الحقيقة أم لا ، وفيه

مذهبان ، المذهب الأول أنه لا يطلق عليه اسم التجريد ،

وإنما يقال له نِصْفُ تجريد ، وهذا هو الذي زعمه ابن الأثير

فإن التجريد الحقيقي هو ما ذكرناه في النوع الأول ، وهو أن

تخاطبَ غيرك وتوجهَ الخطاب إليه وأنت تريد نفسك ، وأما

ما هذا حاله فإنك توجهَ الخطاب فيه إلى نفسك ، فلهذا كان

نصف تجريد كما ترى ، والحقيقة هو أن الانسان لا يخاطب
نفسه وإنما يخاطب غيره

(المذهب الثاني)

أن اسم التجريد يطلق عليه وهذا هو الذي ذكره أبو
على الفارسي وهذا هو الاقرب ، وتقريره هو أن الانسان
حقيقةً ليس عبارة عن هذه الصورة المدركة من الأبعاد
والأوصال ، وإنما هو أمرٌ وراء ذلك ، وللعلماء فيه خوضٌ
عظيمٌ وتفصيلٌ طويلٌ ، وأقربها مذهبان ، أحدهما وهو الذي
عول عليه المعتزلة وهو مذهب أئمة الزيدية ، أن حقيقة
الإنسان عبارة عن مجموع آسان^(١) متصلة به تقصد بالمدح
والذم والثواب والعقاب والأمر والنهي وغير ذلك مخالفة لسائر
الحقائق وهي الانسانية ، وهي مؤلفة من أجزاء جسمانية ،
وثانيتها مذهب أكثر الفلاسفة ، وهو أن الانسانية عبارة
عن النفس الناطقة ، وهي أمر حاصل في الإنسان ليست
جسماً ولا عرضاً ، ولكنها حقيقة معقولة إلى غير ذلك من

(١) الآسان في الاصل قوى الحبل وطاقاته استعارها لقوى الانسان

التفاصيل لمذهبهم ، فاذا كان الامر كما قلناه فحاصل كلام الفارسي
أن العرب تعتقد أن في الانسان معنى كامناً فيه ، فاعتقد انه
أمر خارج عن الإنسان فتخاطبه بالخطاب والغرض غيره ،
فلهذا كان هذا تجريداً مشبهاً للأول ، وهذا الذي يمكن أن
يقرر عليه كلام الفارسي في تسمية ما هذا حاله تجريداً ، وقد
عاب ابن الأثير على الفارسي هذه المقالة ووجه الخطأ عليه
من وجهين ، الوجه الأول منهما أنه قال : إن حقيقة الانسان
معنى كامن فيه ، هو حقيقته ، ولا وجه لذلك ، فان المعقول
من صفة الإنسان هو هذه البنية المشار إليها من غير تخصيص
هناك فيها ، وهذا فاسدٌ فان الحق ما قاله الفارسي كما حكيناه
عن أهل الإسلام ، المعتزلة وغيرهم ، وعن الفلاسفة من أن
حقيقة الانسان هي أمرٌ حاصلٌ فيه ، ولم ينكره ابن الأثير
الآن لأنه قليل الخلطة بالمباحث الكلامية والعلوم العقلية ،
ولو اطلع على مقالة العقلاء من المسلمين والفلاسفة واضطراب
أقوالهم فيها ، لم ينكر على الفارسي هذه المقالة ولتحقق يقيناً
لا شك فيه أن في الزوايا خبايا ، وأن في الخبايا خفايا ، الوجه
الثاني أنه قال : إنه قد أدخل في التجريد ما ليس منه ، وهذا
فاسدٌ أيضاً فإنه إذا تحقق مما قلناه من أن حقيقة الإنسان

أمرٌ مخالف لهذه البنية المدركة المحسوسة عقلَ التجريد ،
وكأنها هي المخاطبة بالخطابات ، والمرادُ غيرها كما قلناه في التجريد
المحقق من أن الخطاب مُوجّه إلى غيرك وأنتَ في الحقيقة
تريد به نفسك ، فهذا ما أردنا ذكره من حقائق التجريد
وذكرِ وجوهه والخلاف فيه والله اعلم

(الصنف الثامن عشر التدييج)

ومعناه أن تذكر في الكلام ألوانا من الأصباغ تدل
على المدح والذم ، واشتقاقه من التيباج ، وهو نوع من الحرير
وله في البلاغة موقعٌ عظيمٌ وهو يكسبُ الكلام بلاغةً ويزيده
حلاوةً ، ويرد على وجهين ، الوجه الأول أن يكون وارداً في
المدح ، وهذا كقول أبي تمام

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى

لَهَا اللَّيْلُ الْأَوْهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ

يعنى أنه لبسَ ثياب الدنيا وهي حمراء من الدماء في الجهاد
ثم استشهد بعد ذلك فما أتى الليلُ إلا وقد خرجت روحه
من الدنيا وفارق الحياة وصار إلى الجنة لا بساً ثياب السندس
من عَبَقَرِيّ الْجِنَانِ ، فكنتى عن حال القتال بالثياب الحمراء ،

وكنى عن دخول الجنة بالثياب الخضر، ففيه من الحسن ما فيه ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح أقواما بالكرم وشرف الخصال

إِنْ تُرِدْ عِلْمَ حَالِهِمْ عَنْ يَقِينٍ
فَالْقَهْمُ يَوْمَ نَائِلٍ أَوْ نِزَالٍ
تَلْقَى بِيضَ الْوَجْهِ سُودَ مُثَارٍ
النَّقْعُ خُضْرًا الْأَكْنَافُ حُمْرًا النَّصَالِ

الوجه الثانى أن يكون واردا فى الدم ، ومثاله ما قاله بعض الشعراء

وَأَحْيَيْتُ مِنْ حُبِّهَا الْبَاخِلِينَ حَتَّى وَمَقْتُ ابْنِ سَلَمٍ سَعِيدًا
إِذَا سَيْلَ عُرْفَا كَسَا وَجْهَهُ ثِيَابًا مِنَ اللَّوْثِ بِيضًا وَسُودًا
ومما شاكل ذلك ما ورد فى الحريريات ، فذازور المحبوب
الأصفر ، وانغبر العيش الأخضر اسود يومى الأبيض ،
وابيض فودى الأسود ، حتى رثى لنا العدو الأزرق ،
فحبذا الموت الأحمر ، وله أصل فى البلاغة راسخ ، وفرع فى
الفصاحة باسق شامخ

(الصنف التاسع عشر التجاهل)

اعلم أن هذه الصيغة أعني (تفاعل) موضوعة على أن
ثريكَ الفاعل على صفة ليس هو عايبها ، وهذا كقولك لغيرك
تضاررَ وما به ضررٌ ، وتعمى عن الحق وما به عمى ، وتجاهل
وما به جهل ، هذا ما تفيده باعتبار وضعها ، والتجاهل مصدر
تجاهل ، فالتجاهل يعطى ما يعطيه قولنا تجاهل ، وهو ما
ذكرناه ، وأما وضعه في اصطلاح علماء البيان ، فهو منقول
الى فن من فنون البديع ، وهو أن تسأل عن شيء تعلمه مؤهلاً
أنك لا تعرفه وأنه مما خالجتك فيه الشك والريبة وشبهة
عرضت بين المذكورين ، وهو مقصد من مقاصد الاستعارة ،
يبلغ به الكلام الذروة العليا ، ويحل في الفصاحة المحل
الأعلى ، ومثاله قول بعض الشعراء

أيا ظبية الوغساء بين جلاجل

وبين النقا أنت أم أم سالم

فانظر الى عمله في هذا البيت كيف جهل نفسه وأنزلها
منزلة غبي لا يفرق بين أم سالم وبين الظبية الوحشية في
الصورة ، وأنها متلبسة عليه بها ، وأوهم في كلامه هذا أنه

أشكل عليه المسمى باسم الظبية على جهة الحقيقة ، وأنه لا يميز بين الأمرين ، هل اسمُ الظبية مستعارٌ لأمّ سالم من الظبية الوحشية ، أو يكون الأمرُ على العكس من ذلك ، فلما كان الأمر كما قلناه سأل عن ذلك واستفهم عنه ، فنتى سيق الكلام على هذا المساق ، بلغ في الفصاحة مكاناً رفيعاً ، ويقرب من ذلك ما قاله بعضهم

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

لَيْلَى مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

فانظر الى تحييره هل ليلاه من الاليس ، أم من الوحش ، وهمزة الاستفهام محذوفة ، وقد دلّ عليها بقوله أمّ ، لأنها تُشعرُ بها وتُحذفُ معها كثيراً ، إلا أن تكون أم منقطعة ، فقد تأتي بغير همزة كما هو محقق في علم الالعاب ، ومن ذلك ما قاله زهير

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي

أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمَّ نِسَاءِ

فلما أشكل عليه الأمر هل لهم صفةُ الذكورة أو صفة الانوثة ، سأل عن حقيقة الأمر في ذلك واستفهم عنه ،

(ومما يُلْحَقُ بِأَذْيَالِ هَذَا الصَّنْفِ وَيَجِيءُ عَلَى أَثَرِهِ الْهَزْلُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجِدُّ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ
إِذَا مَا تَمِيحِي ۖ أَتَاكَ مُفَاخِرًا
فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْفٍ أَكَلِكَ لِلضَّبِّ ۖ

فَالِاسْتِفْهَامُ جَامِعٌ لِهَاتَيْنِ جَمِيعًا ، لَكِنَّهُ أُورِدَهُ عَلَى جِهَةِ التَّهَكُّمِ بِهِ وَالْهُزْءِ وَالسُّخْرِيَةِ ، وَالغَرَضُ بِهِ الْجِدُّ ، وَالْمَعْنَى فِي هَذَا عَدَّ عَنِ الْمَفَاخِرَةِ الَّتِي أَنْتَ تَطْلُبُهَا فَإِنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَالِيَةٌ سَنِيَّةٌ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي عَنْ أَكَلِكِ لِلضَّبِّ كَمَا هِيَ عَادَتُكَ ، فَهُوَ يَمِثِلُ التَّجَاهِلَ كَمَا تَرَى وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَفْرُقَةٌ ظَاهِرَةٌ

﴿ الصنف الموفى عشرين وهو الترديد ﴾

والترديدُ تَفْعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَدَّدَ الثَّوبَ مِنْ جَانِبِ إِلَى جَانِبٍ ، وَرَدَّدَ الْحَدِيثَ تَرْدِيدًا أَيْ كَرَّرَهُ ، وَمَعْنَاهُ فِي مِصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ أَنْ تُعَلِّقَ اللَّفْظَةَ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ تَرُدُّهَا بِمَعْنَاهَا وَتُعَلِّقُهَا بِمَعْنَى آخَرَ ، وَعِنْدَ هَذَا يُحْسِنُ رِصْفُهُ وَيُعْجَبُ تَأْلِيفُهُ وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ فِي وَصْفِ الْحَجَرِ

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانَ سَاحَتَهَا

لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتُهُ نَرَاءُ

فأضاف المسّ الأول الى الحجر في الأول ثم أضاف
المسّ الى السّراء في الثاني ليكون الكلام متناسباً مفيداً لفائدة
جديدة وكقول ابن جبلة

مضطربٌ يرتجُّ من أقطاره
كالماء جالت فيه ريحٌ فاضطرب

إذا تظنّينا به صدّقنا
وإن تظنّي فوقه الدهرُ كذب
لا يبلغ الجهدُ به راحةً

ويبلغُ الریحُ به حيث طلب

ففي كلّ واحد من هذه الأبيات لفظة مكررة قد علق
عليها في الأول ما لم يُعلق عليها في الثاني كما تراه حاصلًا في
صورته ، وما هذا حاله يقال له التعطف لانه يتعطف على
الكلمة الواحدة فيوردُها مرتين ، ومنه تعطفّت الناقةُ على
ولدها إذا كانت تُرضعُه مرّةً بعد مرّة ، فهذا ما أردنا ذكره
في هذا النمط من أنواع البديع المتعلقة بالفصاحة اللفظية ، قد
اقتصرنا فيه على هذا القدر فقيه كفايةً ، ونحنُ وإن أخللنا
بشيء من أوصافه فانه مندرجٌ تحت ما ذكرناه من هذه
الأصناف بمعونة الله تعالى

(النمط الثاني)

(من أنواع البديع وأصنافه مما يتعلق بالفصاحة المعنوية)
اعلم أننا قد اخترنا إيراد أنواع البديع على هذين النمطين
وهما في الحقيقة متقاربان ، لأنه لا بد من اعتبار اللفظ والمعنى
فيهما جميعاً ، خلافاً للأول الغرض فيه الاعتماد على فصاحة
الألفاظ وعلى هذا يكون المعنى تابعاً ، والنمط الثاني المقصود
منه هو الاعتماد على بلاغة المعاني وتكون الألفاظ تابعة ، وعلى
هذا يُعقل التغاير بين النمطين ، وكل ما ذكرناه خوضاً في
علم البديع وبيان أنواعه ، ويشتمل هذا النمط على خمسة وثلاثين
صنفًا نُوردها الأول فالأول

(الصنف الأول التفويف)

وهو في علم البديع في الذرورة العليا ، وهو في مصطلح
علماء البيان ما يدل على معنى آخر بقريظة أخرى كما ستراه
موضحاً بالأمثلة ، واشتقاقه من قولهم بَرَدٌ مُفَوِّفٌ ، وهو الذي
يكون على لون ثم يخالطه لونٌ أبيض ، وقد يرد التفويف
فيه تارة من جهة لفظه وتارة من جهة معناه ، فهذان ضربان
نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ونمثله بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول منهما)

راجع^٥ الى المعنى ، وضابطه هو أن تصف المدوح بما يدل على مدحه من صفات المكارم وسماة المحامد ، ثم تُورد صفات دالة على ذمّه ، لكن اقترن بها ما يُرشد الى كونها مدحاً، فالتفويف داخل في هذه الجهة، ومثاله قول جرير

هم الأختيار منسكة وهديا	وفي الهيجا كأنهم صقور
بهم حدب الكرام على المعالي	وفيهم عن مساويهم فتور
خلائق بعضهم فيها كبعض	يؤم كبيرهم فيها الصغير
عن النكراء كلهم نبي	وبالمعروف كلهم بصير

فكل واحد من هذه الايات قد تضمن ما يُرشد الى الذم ، لكنه اقترن به ما أخرجته الى المدح فقوله (كأنهم صقور) صفة ذم لان من شأن الصقور الخطف والبغى لكنه لما اقترن بقوله (الهيجا) كان مدحا لأن الانسان إذا كان في الحرب كالصقر يغلب غيره ويسلبه فهو مدح لا محالة، وهكذا قوله (وفيهم عن مساويهم فتور) لأن الفتور هو الضعف والمعجز وهما ذمّان، خلا أنه اقترن بقوله (بهم حدب الكرام على المعالي) فصيره مدحاً لأن الانسان اذا كان

عظيم الوُلوَع بالخصال السامية والمراتب العالية وكان ضعيفاً
متكاسلاً عن المساوى ففيه نهاية المدح وهكذا قوله (يؤم
كبيرهم فيها الصغير) فإنه يكون ذمّاً لأنه لاخير في الكبير
إذا كان مُقْتَدِياً بالصغير، وإِنَّمَا المدح هو عكسه لكنه لما
اقترن بقوله (خلّاق بعضهم فيها كبعض) أفهم أن الصغير
والكبير فيهم سواء في فعل المعروف والاحسان ، وهكذا
قوله (عن النكراء كلهم غيٌّ و بالمعروف كلهم بصير) فإن
العبارة صفة ذمّ ، خلاً أنه لما اقترن به قوله (و بالمعروف
كلهم بصير) كان دليلاً على المدح فهذا ما يحتمله هذا الضرب

(الضرب الثاني) .

أن يكون راجعاً الى الألفاظ وهو أن تأتي بجمل
مقطعة ، وهذا كقول من قال يصف السحاب

تَسْرِبَلٌ وَشَيْئاً مِنْ حَرِيرٍ تَطَرَّرَتْ

مَطَارِفُهَا لَمَعاً مِنَ الْبَرْقِ كَالثَّبْرِ

فَوْشِيٌّ بِلَا رَقْمٍ وَتَقَشُّ بِلَا يَدٍ

وَدَمَعٌ بِلَا عَيْنٍ وَضَحْكٌ بِلَا ثَغْرِ

فهذا وأمثاله يعد في التفويف لما جاء مقطوعاً على أوزانه
في العروض

(الصنف الثاني التنبيه)

وحاصله أن تُطلق كلاماً ثم تردفه بما يؤيده ويُقرّر
معناه ، ومثاله قول من قال

هو الذئبُ أو للذئبُ أوفى أمانةً

وما منهما إلا أذلُّ خؤونُ

فأطلق قوله هو الذئب للالإخبار عنه بالغدير والمكر ،
ثم أردفه بقوله (أو للذئبُ أوفى أمانةً) تنبيهاً على قول من
يقول وأى أمانةً للذئب ، فقال مُستدرِكاً مُقرّراً للمعنى (وما
منهما إلا أذلُّ خؤون) فالتنبيه إنما كان بقوله (أو للذئب
أوفى أمانة) ليستدعى قوله (وما منهما إلا أذلُّ خؤون) ومنه
قول الآخر

وقد أعددتُ للحدثانِ حصناً

لو أنَّ المرءَ تنفعهُ العقولُ (١)

فقوله (أعددتُ للحدثانِ حصناً) تنبيهٌ على قول قائل :

(١) لأحيحة بن الجلاح . والعقول جمع عقل . وهو المعقل والملجأ

وهل يمنعُ من الحدّثانِ حِصْنٌ فتلافاه بقوله (لَوْ أَنَّ الْمَرْءَ تَنَفَّعَهُ
العقول) وقال بعض الشعراء
إذا ما ظمّيتُ إلى ريقها جعلتُ المدامةَ عنها بديلاً
وأين المدامةُ من ريقها ولكن أعللُ قلباً عليلاً
فنبه بقوله (وأين المدامة من ريقها) على قول قائل : وهل
تكون المدامة بدلاً عن ريقها ، فاستدرك عند ذلك بقوله
(ولكن أعلل قلباً عليلاً)

ومما هو منسحب في أذيال التنبيه (التتميم) وهو أن تأخذ
في بيان معنى فيقع في نفسك أن السامع لم يتصوره على حدّ
حقيقته وإيضاح معناه فتعود إليه مؤكداً له فيندرج تحت
ما ذكرناه من خاصّة التنبيه ، وهذا كقول ابن الرومي

آرَاؤُكُمْ وَوَجُوهُكُمْ وَسَيُوفُكُمْ
في الحادِثاتِ إذا دَجَوْنَ نَجُومُ
منها معالمٌ للهدى ومصائبُ
تجاوُ الدُّجى والأخرياتُ رُجُومُ

فقوله (نجوم) ورَدَ غيرَ مشرُوح ، لأنّه لا يفهم منه
ما ذكره من التفصيل في البيت الآخر ، فلهذا كان مبهماً ،
فلما شرح تقاسيم النجوم في البيت الثاني جاء متمماً له ومُكَمِّلاً

لمعناه فلا جرم كان معنى التميم فيه حاصلًا ، وكان فيه التنبية
على ما ذكرناه ، فهذا أوردناه على أثر التنبية لما كان قريبًا
منه وملتصقًا به فكان أحقّ بالإيراد على أثره وبالله التوفيق

(الصنف الثالث التوسيع)

ويقال له التوسيع ، فأما التوسيعُ بالسين المثلثة الفوقانية ،
فاشتقاقه من تَوْشِيعِ الشجرة وهو تَفْرِيعُ أصلها ، وأما
التوسيعُ بالسين المهملة ، فاشتقاقه من قولهم وَسَّعَ في حفر
البئر إذا فَسَّحَ فيه ، ومنه فَسَّحَ في المجلس ، إذا وَسَّعَهُ لمن يجلسُ
فيه ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يأتي المتكلمُ
بِمُتْنِي يُفَسِّرُهُ بِمَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ، وذلك من أجل أن
التثنية أصلها العطفُ ، فيوسَّعُ الاسمُ المثني بما يدلّ على معناه
ويُرْشِدُ اليه على جهة العطف ، ومثاله قوله عليه السلام يَكْبُرُ
ابنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ ، الحِرْصُ وطُولُ الأَمَلِ ، وقواه
عليه السلام خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ ، البخلُ وسوءُ
الخلق ، ومنه قول ابن الرومي يمدح عبد الله بن سليمان بن وهب

إِذَا أَبُو قَاسِمٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ
لَمْ يُحْمَدِ إِلَّا جُودَ أَنْ الْبَحْرُ وَالْمَطَرُ
وَأَنْ أَضَاءَتْ لَنَا أَنْوَارُ غُرَّتِهِ
تَضَاعَلِ النَّيِّرَانِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
وَإِنْ نَضًا حَدَّهُ أَوْ سَلَّ عَزَمَتَهُ
تَأَخَّرَ الْمَاضِيَانِ السَّيْفُ وَالْقَدَرُ
مَنْ لَمْ يَبَيْتْ حَذِرًا مِنْ سَطْوِ سَطْوَتِهِ
لَمْ يَذُرْ مَا الْمَرْءُ عَجَابِ الْخَوْفِ وَالْحَذَرُ
يَنَالُ بِالظَّنِّ مَا يَمِينًا الْعِيَانُ بِهِ
وَالشَّاهِدَانِ عَلَيْهِ الْعَيْنُ وَالْأَثَرُ
كَأَنَّهُ وَزِمَامُ الدَّهْرِ فِي يَدِهِ
يَذْرَى عَوَاقِبَ مَا يَأْتِي وَمَا يَذُرُ
وَاحْسَنُ مِنْهُ نَظْمًا وَأَرْقُ جِلْدَةً وَأَدَقُّ فَهْمًا مَا قَالَ
بِعض المتأخرين
يَا مَنْ لَهُ الْأَطْيَبَانِ الْمَجْدُ وَالْكَرَمُ
وَمَنْ لَهُ الْمَاضِيَانِ السَّيْفُ وَالْقَلَمُ
وَمَنْ خَلَّاتُفُهُ كَالرَّوْضِ ضَا حِكَّةً
فَطَبِيعَةُ الْأَحْسَنَانِ الْجُودُ وَالشِّيمُ

أنت الجوادُ وأنتَ البدرُ لا كذبُ
يُمحى بك الأَسودَ إنِ الظلمُ والظلمُ
هناكَ ربُّكَ ما أوْلاكَ من نِعمٍ
لا مسكَ المؤذيانِ السقمُ والألمُ
وعادَكَ الشهرُ أعوامًا مكررةً
ما عظمَ الأُشرفانِ البيتُ والحرمُ
فهذه الأبيات من أعجب ما يأتي في أمثلة التوشيح ، وهي
من أرق الشعر وأمدحه ، وأدخله في حسن الانتظام وأفصحه
(الصنف الرابع التطريز)

وهو تفعيل من طرّزت الثوبَ إذا أتيتَ فيه بنقوشٍ
مختلفةٍ ، واشتقاقه من الطِّرازِ ، وهو فارسيٌّ مُعربٌ ، وهو في
مصطلح علماء البيان مقولٌ على ما يكون صدر الكلام والشعر
مشملاً على ثلاثة أسماء مختلفة المعاني ثم يؤتى بالعجز فتكرر
فيه الثلاثة بلفظ واحد ، ومن أمثله ما قاله بعضهم

وتسقيني وتشربُ من رحيقِ
خليقِ أن يلقبَ بالخلوقِ

كَأَنَّ الْكَأْسَ فِي يَدَيْهَا وَفِيهَا

عَقِيقٌ فِي عَقِيقٍ فِي عَقِيقٍ

وَأَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ يَدَيْهَا ، وَالْكَاسَ ، وَالْحَجْرَ ، وَكَلَّمَهَا مَحْمَرَةً فَكَّرَرَ

لَفْظَةَ الْعَقِيقِ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَالَ ابْنُ الرَّومِيِّ يَذْمُ

بَنِي خَاقَانَ

أَمْثُورٌ مِنْ بَنِي خَاقَانَ عِنْدِي

عُجَابٌ فِي عُجَابٍ فِي عُجَابٍ

قُرُونٌ فِي زَعْمُوسٍ فِي وُجُوهٍ

صَلَابٌ فِي صَلَابٍ فِي صَلَابٍ

وَلَأَبِي نُوَّاسٍ

فَثَوْبِي مِثْلُ شِعْرِي مِثْلُ نَحْرِي

بِيَاضٌ فِي بِيَاضٍ فِي بِيَاضٍ

وَمِنْ عَجِيبٍ مَا جَاءَ فِي التَّطْرِيذِ مِنْ أَيْبَاتٍ

فَثَوْبُكَ مِثْلُ شَعْرِكَ مِثْلُ بَخْتِي

سَوَادٌ فِي سَوَادٍ فِي سَوَادٍ

فَالْأَوَّلُ مَقُولٌ فِي لَابِسِ ثَوْبٍ أَبْيَضٍ وَالثَّانِي فِي لَابِسِ

ثَوْبٍ أَسْوَدٍ ، وَلَقَدْ أَحْسَنَّا فِي ذَلِكَ غَايَةَ الْإِحْسَانِ

(الصنف الخامس في الاطراد)

وهو مخالف لما ذكرناه من قبل من الاستطراد ، فإننا قد
ذكرنا أن الاستطراد يكون كلام ثم تدخل عليه كلاماً أجنبيّاً
عنه ثم ترجع الى الأول ، بخلاف الاطراد ، فإنه ذكر اسم
الممدوح بعينه (١) ليزداد إبانة وتوضيحاً على ترتيب صحيح
ونسقٍ مستقيم من غير تكاف في النظم ولا تعسف في السبك
حتى يكون ذكر الاسم في سهولته كاطراد الماء وسهولة
جرّيه وسيلانه ومثاله ما قال بعض الشعراء

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ مَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِعْتِيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

وقال الاعشى

أَقَيْسُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ

وَأَنْتَ أَمْرٌ يَرْجُو شَبَابَكَ وَأَيْلُ

وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ

قَتَلْنَا بَعْبِدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ

ذُوَّابِ بْنِ أَسْمَاءِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبِ

وقال آخر

(١) الاحسن تعريفه بان يذكر الشاعر اسم الممدوح واسم من

أمكنه من آبائه على الترتيب

من يكن رام حاجة بعدت عنـه وأعيت عليه كل العياء
فلها أحمد المرحى ابن يحيى بن معاذ بن مسلم بن رجاء
فأما ذكر الأمهات والجدات فليس محموداً عند البلغاء
وأهل العلم بالمدايح الشعرية لما فيه من الركة وإنزال قدر الممدوح ،
وقد عيب على أبي نواس في مدحه لمحمد الأمين ذكره لأمه
في مدحه حيث قال

أصبحتَ با بن زبيدة ابنة جعفر أملاً لعقد حباله استحكاًم
فإن مثل هذا مما يُعدُّ في القبح في مثل هذا المقام ،
وهكذا قوله

وليس كجدتـه أم موسى إذا نُسبت ولا كالخيزران
وإنما كان هذا مكروهاً ، لأن شرف الإنسان إنما
يكون بالرجال لا من جهة النساء

(الصنف السادس القلب)

وهو من جملة أفانين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار
في الكلام والإغراق فيه ، ويأتي على أوجه خمسة ، أولها
(التبديل) وهو عكس الكلمات في نظامها وترتيبها ، ومثاله
قولهم كلامُ الملوك ملوكُ الكلام ، وفي الحريريات قوله

الإنسانُ صَنِيعَةٌ الإِحْسَانُ وَرَبُّ الْجَمِيلِ فِعْلُ النَّدْبِ، وَشِيمَةُ
الْخَيْرِ ذَخِيرَةُ الْحَمْدِ، وَكَسْبُ الشُّكْرِ اسْتِثْمَارُ السَّعَادَةِ،
وَعُنْوَانُ الْكَرَمِ تِبَاشِيرُ الْبِشْرِ، وَكَقَوْلِ الْمُنَبِّي
فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ

وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

ومنه قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ
مِنَ الْحَيِّ) وثانيها قلب البعض ومثاله قوله

وَقَالُوا أَيُّ شَيْءٍ مِنْهُ أَحْلَى فَقُلْتُ الْمُقْتَلَتَانِ الْمُقْتَلَانِ

فَأَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَقَدَّمَ مَا أَخَّرَهُ كَمَا تَرَى،

وثالثها قلبُ الكلِّ من الكلمة ومثاله قوله

حَسَامُكَ مِنْهُ لِلْأَحْبَابِ فَتَحُّ وَرُفْحُكَ فِيهِ لِلْأَعْدَاءِ حَتْفٌ

(ففتح) مقلوبه من آخره (حتف) ويخالف ما سبقه

فإن القلب في المقتلين والمقتلين ليس إلا بعض الكلمة

لا غير، ورابعها (الْمُجَنِّحُ) وهو أن يكون القلب في أول

كلمة من البيت وآخر كلمة منه وهذا كقوله

لَا حَ أَنْوَارُ الْهُدَى فِي كِفَّةٍ فِي كُلِّ حَالٍ

فقوله (لاح) في أول البيت مقلوبة (حال) في آخره،

وخامسها (المستوى) وهو الذي من أوله وآخره على جهة الاستواء، وهو قليلٌ نادرٌ صعب المسلك، وعَرُّ المُرْتَقَى لا يكاد يأتي به إلا مَنْ أَفْلَقَ في البلاغة، وتقدّم في الفصاحة، وقد يأتي في النثر والنظم، فما جاء في كتاب الله تعالى قوله (كُلٌّ فِي فَلَكٍ) وقوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ) ومنه قول بعضهم مودتي لِعَلِيٍّ تَدُومُ، وقال آخر دَامَ عَلَى الْعِمَادِ، وفي الحريريات قوله: مَنْ يَرْبُّ إِذَا بَرَّبْتُمْ، وقوله سَكَتَ كُلٌّ مَنْ تَمَّ لَكَ تَكْسٍ، وقوله كَبُرَ رَجَاءٌ أَجْرُ رَبِّكَ، ومن الشعر قوله

أَسْ أَرْمَلًا إِذَا عَرَا	وَارِزَّ إِذَا الْمَرْءُ أَسَا
أَسْنِدُ أَخَا تَبَاهَةَ	أَبْنُ إِخَاءٍ دَنَسَا
أَسْلُ جَنَابَ غَاثِمٍ	مُشَاغِبٍ إِنْ جَلَسَا
أَسْرُ إِذَا هَبَّ مَرًّا	وَارِزَّ بِهِ إِذَا رَسَا
أَسْكُنُ تَقْوًا فَعَسَى	يُسْعِفُ وَقْتُ نَكْسَا

وأعجبُ الحَسَنِ في هذه الامور أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني، فعند هذا تَرُوقُ وتحسن، فأما اذا جاءت على العكس من هذا نَزَلَ قدرُه ولم يكن معجبا كل الاعجاب

﴿ الصنف السابع التسميط ﴾

اعلم أن من الناس مَنْ يَعُدُّ هذا النوع من أنواع التسجيع ،
والحقُّ ما قاله الخليلُ بنُ أحمد رحمه الله تعالى : إنه مخالف
لأنواع السجع ، وهو أن يُوثقَ بالبيت من الشعر على أربعة
مقاطع ، فثلاثة منها على سجع واحد مع مراعاة القافية في الرابعة
إلى أن تنقضي القصيدة على هذه الصفة ، واشتقاقه من قولهم :
عَقَدْتُ مُسَمِّطًا إِذَا رُوِيَ فِيهِ هَذِهِ الْحَالُ ، ومن أمثله قول
جنوب الهذليَّة

وحربٍ وردتٍ وثغرٍ سدّدتِ
وعلجٍ شدّدتِ عليه الجبالاً
ومالٍ حوّيتِ وخيلٍ حمّيتِ
وضيفٍ قرّيتِ يخاف الوكالاً (١)
وكقول امرئ القيس يصف رجلاً قتله
ومُسْتَلِّمٍ كَشَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ
أَقَمْتُ بَعْضُ ذِي سَفَاسِقٍ مَيْلَهُ

(١) الوكال . بفتح الواو . الضعف

فجعتُ به في مُلتقى الحى خيله
تركتُ عتاقَ الطيرِ تحجبلُ حوله
كأنَّ على سرباله نضحَ جريالِ
فهذا حباء على أربعة مقاطيع ، والخامسة هي القافية ،
والأول أربعة رابعها القافية ، ومن الخمسة قوله

يا خليلي اسقياني بالزجاجِ
حلبَ الكرمة من غير مزاجِ

أنا لا ألتذُّ سمعاً باللجاجِ
فاسقنيها قبلَ تفريدِ الدجاجِ

قبل أن يؤذِنَ صبغى بانبلاجِ
إن أردتَ الرّاحَ فأشربها صباحاً

ومن ذلك ما ورد في الحريريات قوله
لزمتُ السّفارَ وجبتُ القفّارَ

وعفتُ النّفارَ لأجني الفرحَ
وخضتُ السيولَ ورضتُ الخيولَ

بجرِّ ذيولِ الصّبّا والمرحِ

وقوله

أَيَا مَنْ يَدَّعِي الفَهْمَ إِلَى كَمِّ يَا أَخَا الوَهْمِ
تُعَبِّي الذَّنْبَ وَالذَّمَّ وَتُخْطِي الخَطَأَ الجَمِّ

(الصنف الثامن)

(كمال البيان ومراعاة حسنه)

اعلم ان لهذا الصنف من المكانة في البلاغة مَوْقِعاً عظيماً،
وحاصله في لسان أهل البلاغة أنه كشفُ المعنى وإيضاحه
حتى يصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسهله ، وهو يأتي
على ثلاثة أوجه تفصلها بمعونة الله تعالى ، وينقسم إلى ما يكون
قبيحاً في البيان وإلى ما يكون حسناً ، وإلى ما يكون متوسطاً
فهذه وجوه ثلاثة ، الوجه الأول أن يكون قبيحاً ، وهو
ما يكون فيه دلالة على العي ، وهذا كالذي يُخَكِّي عن (بَاقِلٍ)
وقد سئل عن ثمن ظبي وهو مُسِكُّ لَهُ ، فقيل له كم ثمن
هذا الظبي ، فأراد أن يقول أحد عشر درهماً فأدركه العيُّ
والحمقُ فَأَرْسَلَ الظبيَ وَفَرَّقَ بين أصابع يديه وَأَذْلَعَ لسانه
إشارةً إلى أنه بأحد عشر درهماً فَأَفَلَّتَ الظبيُّ عَن يَدِهِ ، ومن
ركيك البيان ونازل القدر فيه أن رجلاً كانت في يده مَخْبِرَةٌ
من زجاج فقيل كم أصحاب الكيس ، ففتح كفه وأشار

بأصابعه الخمس فسقطت المحبرة من يده وانكسرت ، ولقد كان يُغنيهِ عن ذلك أن يُحرِّكَ لسانه وينطقَ بلفظة الخمسة فيسلمَ من ذلك ، فهذا وما شاكلة من البيانات معدودٌ في غاية القبح والرِّكة ، ولا يكاد يفعله إلا أهلُ البلاهة ، ومن لا لبَّ له ، الوجهُ الثاني ما يُعدُّ في الحسَن ، وهو ما يأتي موضعاً للمعنى من غير زيادة فيكون فضلاً ، ولا نقصانٍ فيكون فيه إخلالٌ ، وتارة تأتي مع الإيجاز وتارة مع الإطناب ، فهاتان خاصتان ، الخاصة الأولى مجيئه مع الإيجاز ومثاله قول الشاعر

له لحظاتٌ عن حَفَافِي سَرِيرِهِ

إذا كَرَّهَا فِيهَا عِقَابٌ وَنَائِلٌ

فإنه قد جمع الى إيجازه وصف المدوح بالخلافة ومدحه بالقدرة وشدة الانتقام وإعطاء المعروف والهيبة والجلالة والمعظمة والأبهة ، الخاصة الثانية مجيئه مع الإطناب ومثاله قول بعض الشعراء يمدح رجلاً فأطنب في مدحه ووصفه بالخصال الباهرة

لقد وقفتُ عليه في الجُمُوع ضُحَى

وقد تعرَّضتِ الحُجَّابُ والخدمُ

حَيِّتَهُ بِسِلَامٍ وَهُوَ مُرْتَفِقٌ
وَضَجَّةُ النَّاسِ عِنْدَ الْبَابِ تَزْدَحِمُ
فِي كَفِّهِ خَيْرٌ رَانَ رِيحُهُ عَبِيقٌ
فِي كَفِّ أَرْوَعٍ فِي عَرِينِهِ شَمَمٌ
يُنْفِضِي حَيَاءً وَيُنْفِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

فانظر الى ما أودعه في هذه الأبيات من الإطناب في مدحه بهذه الخصال كلها ، وذكرها مفصلة فيه أقوى دلالة على الإطناب ، فهذه أمثلة البيان الحسن ، الوجه الثالث في المتوسط من البيان ، وهو ما ليس فيه قبح كالذي حكيناه عن (باقلي) ولا فيه دلالة على الإيجاز والإطناب فيكون بالناس في الحسن ، ومثاله إذا قيل : كم أصحاب الكساء ، فقيل خمسة ، وكم المبشرون بالجنة من الصحابة ، فقلت عشرة ، فهذا بيان متوسط

(الصنف التاسع الإيضاح)

وهو إفعال ، من أوضحت الكلام إذا بينته ودرهم وضح ، إذا كان مضروبا ، فاشتقاقه من الظهور ، يقال وضح الفجر

إذا كان بيننا ، وفي مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يُرى
في كلامك لبساً يكون موجهاً ، أو خفي الحكم فتردِّفه بكلامٍ
يوضِّح توجيهه ويظهر المراد منه ، فهذان وجهان ، الوجه
الأول أن يكون الذي يؤتى به من الكلام موضِّحاً لتوجيهه ،
ومثاله قول الشاعر

يُدَكِّرُنِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلَّهُ
وَفِيكَ الْحَيَا وَالْعِلْمُ وَالْجِلْمُ وَالْجَهْلُ
فَأَلْفَاكَ عَنْ مَكْرُوهٍ مُتَنَزِّهَا
وَأَلْفَاكَ فِي مَحْبُوبِهَا وَلَكِ الْفَضْلُ

قالبتُ الأول دالٌّ على التوجيه بمعنى أنه يحتملُ أن
يريد مدحه وأن يريد ذمّه لأنّه صرّح بان فيه الخير والشر وفيه
الحلم والجهل ، فيحتمل أن يكون المراد مدحه ، ويحتمل أن
يريد ذمّه ، فإذا قال بعد ذلك في البيت الثاني إنه برى عن
مكروها ، ومتنزه عنه ، وأنه في محبوبها له الزيادة على غيره
في الصفات المحمودة ، أزال ما يحتمله الأول من الذم ، وأزال
توجيهه الذي يحتمله ، الوجه الثاني أن يكون الذي يؤتى به

من الكلام موضحاً لحُكْمِ خَفِيٍّ ومثاله ما يقوله بعض الشعراء

ومُقَرَّطَقٍ يُغْنِي النَّدِيمَ بِوَجْهِهِ

عن كأسه المُمَلَى وَعَنْ إِبْرِيْقِهِ

فِعْلُ المُدَامِ وَلَوْنُهَا وَمَذَاقُهَا

فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرِيْقِهِ

فالبيت الأول حكمه خَفِيٌّ لا يُراد القصد فيه ، لأنه

لم يُفصح بمقصوده عن كون النَّدِيمِ يُغْنِي بِوَجْهِهِ ، وما الذي

أغناه عن حمل الكأس والابريق ، فلما قال في البيت الثاني

فِعْلُ المُدَامِ وَلَوْنُهَا وَمَذَاقُهَا

فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرِيْقِهِ

وأراد أن المقلتين يُسْكِرَانِ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمَا وَيُخْجِلَانِهِ

كما تُسْكِرُ الخمرُ العقولَ وَتُخْجِرُهَا وَتُدْهَشُهَا وَحُمْرَةُ المُدَامِ

تُشَبِّهُهَا حُمْرَةُ خَدَيْهِ ، ومذاقُ المُدَامِ يُشَبِّهُ رِيْقَهُ ، صار البيت

موضحاً لهذه الامور الثلاثة مبيّناً لها ولحكمها ، والمُقَرَّطَقُ

بالقافين ، لابسُ القَبَاءِ ، والمُقَرَّطَفُ . بقاف وفاء هو اللابسُ

لثوب له خَمَلٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(الصف العاشر التتميم)

وهو تفعيل من قولهم تَمَّه إذا أَكَلَهُ ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن تقييد الكلام بفضلةٍ لقصد المبالغة ، أو للصيانة عن احتمال الخطأ ، أو لتقويم الوزن ، فهذا تقرير معناه في مُراد علماء البلاغة ، ثم يَرِدُ على أوجه ثلاثة ، إما للمبالغة ، وإما للصيانة ، وإما لإقامة الزينة على حد ما ذكرناه في شرح ماهيته ، أولها أن يكون وارداً على جهة المبالغة بأن تكون الفائدة في تلك الفضلة إنما هي المبالغة لا غيرُ ، ومثاله قول زهير

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عَلَاتِهِ هَرَمًا
يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

فقوله (على علاته) تميمٌ للمبالغة، فوقعت في غاية الحسن والرشاقة كما ترى، والمراد بقوله على علاته أي على حالاته وكقوله يمدحُ هَرِمًا أيضًا

إِنَّ الْكَرِيمَ عَلَى عَلَاتِهِ هَرِمٌ ، فهذه اللفظةُ حصل من أجلها مبالغة في المدح لا يخفى ، وثانيها أن تكون وارداً على

جهة الصيانة عن احتمال الخطأ فتزد رافعة له ، ومثاله ما قاله
بعض الشعراء

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسِدِهَا صَوَّبَ الرَّبِيعِ وَدَيْمَةً تَهْمِي
فَقَوْلُهُ غَيْرَ مَفْسِدِهَا ، فَضْلَةٌ وَارِدَةٌ لِرَفْعِ الْإِيهَامِ الْحَاصِلِ
مِمَّنْ يَدْعُو عَلَى الدِّيَارِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ لِيَكُونَ مَفْسِدًا لَهَا ، فَانظُرْ إِلَى
مَوْقِعِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَا أَرْقَهُ وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مَا اشْتَمَلَتْ
عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْإِحْتِرَازِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَهَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ
لَيْنَ كَانَ بَاقِي عَيْشِنَا مِثْلَ مَا مَضَى

فَلَلْحَبِّ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ أَرْوَحُ (١)

فَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ مَعْنَاهُ سَلَامَةُ الْعَاقِبَةِ ، وَأَرَادَ أَنْ
أَوَّلَ الْحَبِّ كَانَ فِيهِ بِلَهْنِيَّةٍ وَخَفْضِ عَيْشٍ وَأَذَّةٍ وَرَاحَةٍ ، فَإِنْ
كَانَ آخِرُهُ مِثْلَ أَوَّلِهِ فَالْحَبُّ لَا مَحَالَةَ أَحْمَدُ عَاقِبَةٌ ، لَكِنْ
بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْعَاقِبَةُ فِيهِ سَلِيمَةً عَمَّا يَشُوبُهَا ، لِأَنَّ الْحَبَّ
الْأَكْثَرَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ خَطَأً تَكَادُ أَنْ تَكُونَ عَقْبَاهُ وَخِيَمَةٌ
يَدْخُلُ بِسَبَبِهَا النَّارُ ، فَإِذَا كَانَ هَذَا سَلِيمَةً عَوَاقِبُهُ فَهُوَ أَرْوَحُ ،

(١) المحفوظ فلموت . عوض فللحب

يعنى مشتَهَى طَيِّبٌ لسلامته عما لا يكاد ينفك عنه ، وثالثها أن يكون وارداً على جهة الاستقامة للوزن ولا يُحتاج اليه في المبالغة ولا للاحتراز ، ومثاله قول المتنبي

وخفوق قلبٍ لو رأيتَ لهيبه يا جنَّتِي لرأيتَ فيه جهنماً
فان المعنى تامٌ ، لكنه لما كان الوزن غير مستقيم لو

انخرمَ عن قوله يا جنَّتِي ، أتى بها من أجل استقامة الزنة لا غيرُ ،
فحصل طباقٌ وحسنٌ موقع لا يوجدُ مع حذفها ، ولو قال
عَوَضِهَا (يا مُنِيَّتِي) لاستقام الوزن ، لكن لا طباق فيها
ولا يكون لها موقع حسنٌ ، وقد ذكرنا فيما سلف الاعتراض ،
وبيننا ما يحسنُ منه وما يقبحُ ، فأغنى عن الإعادة وبالله التوفيق

(الصنف الحادى عشر الاستيعاب)

وهو استفعالٌ من قولهم : استوعبتُ ما فى القَدَح من
اللبن شرباً ، اذا أتيت عليه وهو فى لسان أهل البلاغة عبارة
عن أن يتعلق بالكلام معنى له أقسامٌ متعدّدة فيستوعبها
فى الذكر ويأتى عليها ، ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة

تهيمُ الى نعمٍ فلا الشَّمْلُ جامعٌ
ولا الحَبْلُ ، ووصولٌ ولا أنت تقصُرُ

وَلَا قُرْبُ نُعْمٍ إِنْ ذَنْتَ لَكَ نَافِعٌ

وَلَا نَأْيُهَا يُسْلِي وَلَا أَنْتَ تَصْبِرُ

فانظر الى استيعابه جميع متعلقات قوله (تهم بحيث لو عددها بحرف العطف لكان ذلك صحيحاً جامعاً ، وقد جاء في القرآن ما هذا حاله كقوله تعالى (يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْ أُنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ أَوْ الْيُؤُنثِيهِمْ ذُكْرًا أَوْ إُنثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا) فهذا التقسيم حاصراً لا مزيداً على حضره مع ما فيه من البلاغة التي ليس وراءها غاية ، لانه في معنى ، الناس على طبقاتهم واختلاف احوالهم على أربعة أصناف ، فمنهم من له بنات لا غير ، ومنهم من له بنون ، ومنهم ذو بنات وبنين ، ومنهم من هو عقيم لا ولد له من ابن ولا بنت ، فهذه الآية مستوعبة لما ذكرناه ، وكقول بشار

فَرَّاحَ فَرِيقٍ فِي الْأَسَارَى وَمِثْلَهُ

قَتِيلٌ وَقَسْمٌ لَأَذَّ بِالْبَحْرِ هَارِبُهُ

فاستوعب أنواع التشكيل وتفريق الشمل ، كأنه قال صاروا بين أسير ومقتول وهارب في البحار لعله ينجو ، وكما فعله عمرو بن الأَهمم بهذيل في قوله

اشرباً لا شربتماً فهذيلٌ من قتيل وهارب وأسير
فاستوعب ما وقعوا فيه من أنواع العذاب بالقتل والأسر
والتطريد ، وكما قال بعض اهل الحماسة
فهبها كشيء لم يكن أو كمنارح
به الدار أو من غيبتة المقابر
فجمع في ذلك بين أنواع العدم حتى استوعبها ، وكما قال
نصيب (١)

فقال فريق القوم أما سألتهم
نعم وفريق أئمن الله ما ندرى
فاستوعب جميع نوعى الجواب فى النفى والإثبات ، فلم
يبق بعد ذلك شيء ، فما هذا حاله اذا ورد فى الكلام فى نظمه
أو ثره كان أدل ما يكون على البلاغة وأقوم شيء فى الفصاحة ،
ولا يكاد يختص به إلا من رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِيهَا
(الصنف الثانى عشر الأكمال)

وهو إفعالٌ ، من أكمل الشيء إذا حصله على حالة

(١) قبله

وقد ذكرت لى بالكثير مؤالفا قلاص عدى أو قلاص أبى بكر

لا زيادة عليها في تمامه ، وهو في مصطلح علماء البيان مقولٌ
على أن تذكر شيئاً من أفانين الكلام ، فترى في إفادته المدح
كأنه ناقصٌ لكونه مؤهماً بعيبٍ من جهة دلالة مفهومه فتأتي
بجملته فتكمله بها تكون رافعةً لذلك العيب المتوهم ، وهذا
مثاله أن تذكر من كان مشهوراً بالشجاعة دون الكرم ، ومن
كان عالماً بالبلاغة دون سداد الرأي ونفاذ العزيمة ، فترى في
ظاهر الحال أنه ناقصٌ بالإضافة الى عدم تلك الصفة المفقودة
عنه ، فتذكر كلاماً يكمل المدح ويرفع ذلك التوهم كما قال
كعب بن سعد الفنوي في ذلك
حليمٌ إذا ما الحليمُ زينَ أهله

مع الحليم في عين العدو مهيبٌ

فانه لو اقتصر على قوله (حليمٌ إذا ما الحليمُ زينَ أهله)
لأوهم الى السامع أنه غيرٌ وافٍ بالمدح ، لان كلَّ مَنْ لا يعرف
منه الا الحليمُ ربما طمع فيه عدوه فنال منه ما يذمُّ به ، فلما
كان ذلك متوهماً عند إطلاقه أزدقه بما يكون رافعاً للاحتمال
مكثلاً للفائدة بوصف الحليم ، وهو قوله (مع الحليم في عين العدو
مهيب) ليدفع به ما ذكرناه من التوهم ، وكقول السموءل
بن عدياء

وما مات منا سيِّدٌ في فراشه (١)

ولا طُلَّ مِنَّا حيثُ كان قَتِيلٌ

فلو اقتصر على قوله (وما مات منا سيد في فراشه) لأوهم أنهم صُبروا على الحروب والقتل دون الانتصار من أعدائهم ، فلا جرَمَ أكملهُ بقوله (ولا طُلَّ مِنَّا حيثُ كان قَتِيلٌ) فارتفع ذلك الاحتمال المتوهمُ وزال ، وكما قال ابن الرومي ثراً : انى وِلِيُّكَ الذى لم يزل تنقادُ اليك مودتُهُ من غير طَمَعٍ ولا جزعٍ ، وإِن كُنْتَ لَدِي الرَغْبَةِ مَطْلَبًا ، وَلَدِي الرَهْبَةِ مَهْرَبًا ، فلوسكت على قوله انى وِلِيُّكَ الذى لم يزل تنقاد اليك مودته من غير طمع ولا جزع ، لأوهم أنه لا يُطْمَعُ فِيهِ لِقَلَّةُ ذات يده ولا يرهب منه لعجزه ، فلما قال وإِن كُنْتَ لَدِي الرَغْبَةِ مَطْلَبًا وَلَدِي الرَهْبَةِ مَهْرَبًا ، أكمله ورفع الاحتمال الذى ذكرناه ، والتفرقة بين الإيْمالِ والتتميمِ ظاهرةٌ مع كونهما مشتركين فى أنهما إِنَّمَا زِيدَا مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الوَهْمِ عَنْ تَخْيِيلِ مَا يَحِطُّ مِنَ المَدْحِ وَيُسْقِطُهُ ، وحاصلها من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما من جهة اللفظ فهو أَنَّ التتميمِ إِنَّمَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ نَقَصَ ثُمَّ تَمَّمَ

(١) الرواية حُتِفَ أَنْفَهُ

بغيره ، بخلاف الإكمال فإنه تامٌ لم ينقص منه شيء ، خلا أنه
أكملٌ بغيره ، فصار الأول بالزيادة تاماً، و صار الثاني بالزيادة
كاملاً ، وأما من جهة المعنى فهو أن التتميم إنما يذكر من
أجل رفع احتمال متوهم ، فهذا افتراقاً ، فالإتمام يرفع الخطأ
مما ليس ذمّاً ، والإكمال يرفع الذم المتوهم إذا لم يذكر ، فهذا
تقريرٌ ما يمكن من التفرقة بينهما ، ومن عرف أمثلتهما تحقق
ما ذكرناه

(الصنف الثالث عشر في التذييل)

وهو تفصيلٌ من قولهم ذيلٌ كلامه إذا عقبه بكلام بعد كمال
غرضه منه ، فأما معناه في اصطلاح علماء البلاغة فهو عبارة
عن الإتيان بجملة مستقلة بعد إتمام الكلام لإفادة التوكيد
وتقرير لحقيقة الكلام ، وذلك التحقيق قد يكون لمنطوق
الكلام ، وتارة يكون لمفهومه فهذان وجهان ، الوجه
الأول أن يكون سؤقه من أجل تأكيد منطوق الكلام ،
ومثاله قوله تعالى (ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى
الآ الكفور) لأنَّ حاصل قوله تعالى (ذلك جزيناهم بما
كفروا) ظاهره وصريحه يدلان على أن الوجه في استحقاقهم

لما استحقوه من نزول العذاب ، إنما كان من أجل كفرهم لأن
قوله (بما كفروا) تعليلٌ للجزاء من أجل الكفر ، فقوله بعده
(وهل يجازى الا الكفور) تقريرٌ وتأكيده لما سبق من الجملة
الأولى وتحقيقٌ لها ، لأنه دالٌّ عليها ومحققٌ لفائدتها وهكذا
قوله تعالى (وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلدَ أفانٍ ميتٌ فهمُ
الخالِدُونَ كلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموت) فلما قال (وما جعلنا لبشرٍ
من قبلك الخلد) ذيلًا بتذييلين ، كلُّ واحدٍ منهما محققٌ
لفائدتها ودالٌّ على مضمونها ، الأولُ منهما قوله (أفانٍ ميتٌ
فهم الخالدون) فهذا الاستفهام واردٌ على جهة الإنكار عليهم
في زعمهم الخلود ، وأراد أنه لا تتصور أن تكون أنت ميتًا
وهم خالدون بمدك ، فإذا كان لا خلود لك مع ما اختصاصت
به من المكانة والزلفة عند الله تعالى فهم أحقُّ بالانقطاع
والزوال لا محالة ، والثاني قوله تعالى (كلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموت)
فهذا أيضًا توكيد لقوله (وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلد) لأن
هذا العموم قاطع لكل ظنٍّ ويأسٍ عن كل أمرٍ يُطمع بالخلود ،
ومن الأمثلة في ذلك ما قاله بعض الشعراء في ممدوحه

لم يبقِ جودك لي شيئًا أو مثله

تركتني أصعب الدنيا بلا أمل

فقوله (تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل) مؤكداً لما دلت عليه الجملة الأولى بظاھرھا ، وهو قوله (لم يبق جودك لي شيئاً أوامه) لأنه مُصْرَحٌ بأن جوده لم يترك له أُمْنِيَّةً يَتَمَنَّاها . فلم يبق له أملٌ في الدنيا يرجو حصوله بحال ، وهذا نهاية المدح ، وقد أخذ المتنبى وزاد عليه في قوله من قصيدة يمدح بها سيف الدولة
تَمَنِّي الأَمَانِيَّ صَرَغِي دُونَ مَبْلَغِهِ

فَمَا يَقُولُ لشيءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي
وهذا أعظم من الأول في المدح وأدخل في الأدب مع الممدوح ، حيث جعله في قبيل من لا يتمنى شيئاً أصلاً ، الوجه الثاني أن تكون الجملة الثانية مسوقة من أجل تأكيد مفهوم الكلام ، ومثاله بيت النابغة
وَلَسْتَ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ

على شَعْتِ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ
فقوله (ولست بمسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ) دالٌّ من جهة مفهومه على نفي الكامل من الرجال ، ثم أكد هذا المفهوم بقوله (أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبِ) لأنَّ معناه أَنَا أَسْتَفْهِمُكَ عَنْهُ فَإِنِّي لَا أَكَادُ أَجْدُهُ ، ومن ذلك ما قاله الحطيئة

نَزُورُ فَيَ يُعْطِي عَلَى الْحَمْدِ مَالَهُ

وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَكَارِمِ يُحْمَدُ

فمفهوم قوله (يعطى على الحمد ماله) أنه لا يعطى ماله

الا لأجل أن يحمد ، وقوله بعد ذلك (ومن يعطى أثمان المكارم

يحمد) محقق له ومؤكّد لفائدته ، فلاجل هذا كان ما هذا

حاله تذييلاً ، واشتقاقه من ذيل الفرس ، إمّا لانه زائدٌ على

كمال خلقها ، كما أن هذا مزيد على جهة التوكيد ، وإمّا لأنه في

عجزها كما أن هذا إنما يأتي على أذبار الجمل مقررّاً لها

(الصنف الرابع عشر في التفسير)

وهو تفصيل من الفسر ، وهو البيان ، يقال فسّر الكلام

يفسّره إذ ايّنه ، ويقال لنظر الطبيب إلى بول الرجل فسّره

لانه يتبين به حاله ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن

يقع في مفردات كلامك لفظٌ مبهمٌ أو عددٌ مجملٌ أو غير

ذلك مما يفتقر الى بيان ، فتأتي بما يقرّر ذلك ويكون شرحاً له

من بيانٍ وكشفٍ ، ثم إن وقوعه يكون على وجهين ، الوجه

الأول أن يكون الإيهام واقعاً في أحد ركني الإسناد ،

فيكون بيانه بالركن الآخر ومثاله قول بعض الشعراء

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وأبو إسحق والقمر
يحكى أفاعيله في كل نائبة
الغيث والليث والصمصامة الذكور

فالإيهام إنما وقع في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ، وهو واقع في موضع المبتدا وبيانه إنما وقع بركنه الثاني وهو خبر المبتدا ، وهكذا قوله (يحكى أفاعيله) فان الإيهام واقع فيه ، وقد فسر به بقوله الغيث والليث والصمصامة الذكر ، فهذه الامور كلها فاعلة لقوله يحكى أفاعيله ، فلاجل هذا قضينا فيها بأن الركن الثاني وهو الفاعل يفسر الركن الأول ، وهو قوله يحكى أفاعيله ، فلاجل ملازمة أحد الركنين لصاحبه لا جرم جاز أن يكون أحدهما مفسراً للآخر كما أشرنا اليه ، الوجه الثاني أن يأتي على خلاف الأول ، وهو أن يكون الثاني مفسراً للاول بالصفة ، وهذا كقول الفرزدق يمدح أقواماً

لقد جئت قوماً لو لجأت اليهم
طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم
لأفيت منهم معطياً أو مطاعناً
وراءك شزراً بالوشيج المقوم

فلما عدّد تلك الأمور الثلاثة المُجحفّة بالانسان الطرّد
والثقل والإيعدام على من رواه (مُعَدَم) فأما من رواه بالراء
وهو الصحيح فهما أمران ، الطرد وحمل الثقل الذي يَغْرَمُ
لأجله عقبه بأمرين كل واحد منهما موضع لما قاله على جهة
المقابلة بما يصلح له فقابل الطرّد بالنصرة بالطعان حوله حتى
يستنصر من حقه ، وقابل قوله حمل ثقل المعدم ، بقوله معطياً
ليَجْبُرُ فقره فهكذا حال التفسير يأتي على هذين الوجهين
وما أشبههما ، فاذا حصل على الصفة التي يكون فيها بيانٌ لما
سبقه فهو تفسيرٌ ، وان اختلفت فيه الأمثلة

(الصنف الخامس عشر في المبالغة)

وهي مصدر من قولك بالغتُ في الشيء مبالغةً إذا بلغت
أقصى الغرض منه ، وفي مصطلح علماء البيان هي أن تُثَبِتَ
للشيء وصفاً من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره ، إمّا
على جهة الامكان ، أو التعذّر ، أو الاستحالة فقوله أن تُثَبِتَ
للشيء وصفاً من الأوصاف عامٌ يندرج فيه ما فيه مبالغة ،
وما ليس فيه مبالغة ، وقوله تقصد فيه الزيادة على غيره ، يُخْرِجُ
عنه ما ليس كذلك ، فان حقيقة المبالغة الزيادة لا محالة وقوله

وصفاً من الاوصاف ، عامّ في المدح والذم ، والحمد ، والشكر
وسائر الاوصاف التي يمكن فيها الزيادة وقوله إما على جهة
الإمكان ، أو التعذر ، أو الاستحالة ، يشمل أنواع المبالغة ،
لأن ما ذكرناه يقال له مبالغة إذا كان يصح وقوعه ، أو يكون
متعذراً مع مكانه ، أو مستحيلاً لا يمكن وقوعه فكله حدود في
المبالغة ، فإذا عرفت هذا فلنذكر مذاهب الناس فيها ، ثم
نذكر طرقها ، ثم نردفه بذكر أنواعها فهذه فوائد ثلاث فصلها
بعمونة الله تعالى

(الفائدة الاولى)

(في ذكر مذاهب الناس فيها)

اعلم أنّ لعلماء البيان في المبالغة مذاهب ثلاثة في كيفية
مدخلها في الكلام وإفادتها لما تفيده ، وهل تعدّ من فنون
علم البديع ام لا

(المذهب الاول)

أنها غير معدودة من محاسن الكلام ، ولا من جملة
فضائله ، وحجّتهم على هذا هو أنّ خير الكلام ما خرج مخرج
الحق وجاء على منهاج الصدق من غير افراط ولا تفريط ،

والمبالغة لا تخلو عن ذلك كما جاء في أشعار المتأخرين من الإغراق والغلو، وجه آخر وهو أن المبالغة لا يكاد يستعملها إلا من عجز عن استعمال المألوف والاختراع الجارى على الأساليب المعهودة، فلا جرم عمد إلى المبالغة ليستحل بلادته بما يُظهر فيه من التهويل ولهذا تراها مخرجة للكلام إلى حد الاستحالة، فهذا تقرير كلام من منع المبالغة

(المذهب الثانى)

على عكس هذا وهو أن المبالغة من أجل المقاصد فى الفصاحة، وأعظمها فى البراعة، ومن أجلها نشأت المحاسن فى المعانى الشعرية، وحجبتهم على هذا أن خير الشعر أكلذب، وأفضل الكلام ما بولغ فيه، ولهذا فإنك ترى الكلام إذا خلا عنها وبعده عن استعمالها كان ركيكاً نازلاً قدره، ومتى خلط بها ظهرت فصاحته وراق روتقه وحسن بهاؤه وبريقه، فهذا تقرير مقالة من قبلها واستعملها

(المذهب الثالث)

مذهب من توسط، وهو أن المبالغة فن من فنون الكلام ونوع من محاسنه، ولا شك أن للكلام بها فضل

بهَاءٌ وجودةً روثق وصفاء لا يخفى على من كان له أدنى ذوق ، ولكن ليس على جهة الإِطلاق ، فان الصدق فضله لا يُجحد ، وحسنه لا يُنكر ، فهما كانت المبالغة جارية على جهة الاعتدال بالصدق فهي حسنة جميلة ، ومهما كانت جارية على جهة الغلو والاعراق فهي مذمومة ، فهذه مذاهب المتكلمين في حكم المبالغة قد حصرناها وضبطناها ليتضح الحق ويظهر أمره ، والمختارُ عندنا وعليه تعويلُ أهل التحقيق من علماء البيان تقريرُ نُشِيرُ الى مبادئه ، ونَرَمُزُ الى أسرارهِ ومعانيهِ ، فنقول أمّا مَنْ عَابَ المبالغة فقد أخطأ ، فإن المبالغة فضيلة عظيمة لا يمكن دَفْعُهَا وإِنْكارها ولولا أنها في أعلى مراتب علم البيان لما جاء القرآن ملاحظاً لها في أكثر أحواله ، وجاءت فيه على وجوه مختلفة لا يمكن حصرها ، فقد أخطأ من عابها على الإِطلاق ، وأمّا مَنْ استجَادَها على الإِطلاق فغيرُ مصيبٍ على الإِطلاق أيضاً لأن منها ما يخرج عن الحد فيعظم فيه الغلوُّ والاعراق فيكون مذموماً كما سيُحكى عن أقوام أغرقوا فيها وتجاوزوا الحد بحيث لا يمكن تصوُّرُ ما قالوه على حالٍ قُرْبٍ ولا بُعْدٍ ، لكن خيراً الأمور أوساطها ، فما كان من الكلام جارياً على حدِّ الاستقامة من غير إفراطٍ ولا

تفريطٍ فهو الحسنُ لا مرأءٍ فيه ، فيكون فيه نوعٌ من المبالغة
من غير خروج ولا تجاوز حدٍّ ، وأحسنُ بيتٍ ما قاله زهير
وهو من بدائع حِكْمِهِ الشَّعْرِيَّةِ

ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فما هذا حاله من أعجب الأبيات وأصدقها حِكْمَةً ،
وأدخلها في معرفة أخلاق الناس ، ومن ذلك ما قاله حسان بن
ثابتٍ في حُسن الصدق

وإنما الشعرُ لبُّ المرءِ يعرضه

على المجالسِ إن كَيْسًا وإن حَمَقًا

فإن أشعرَ بيتٍ أنتَ قائله

بيتٌ يُقالُ إذا أنشدته صدقا

ومن أجل الإِخْلالِ بالمبالغة ومراعاتها عيبَ على حسان

في قوله

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعن بالضحى

وأسيافنا يقطرن من نجدٍ دما

فمريب عليه قوله الجفّنات ، وهو جمع قلّةٍ ، وليس هذا

من مواضع القلة ، وكان الأُحسنُ فيه الجفان وقوله (الغرُّ)
والغرُّ إنما تُستعمل في مدح الشيء بالوضوح ، وليس هذا من
مواضعه ، وكان الأُحسنُ (يُمرِّعَن) من كثرة الدهن وقوله
يَلْمَعَنَّ بِالضَّحَى ، فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ يَلْمَعُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَلَيْهِ ،
وكان الأُفصح فيه ، يلمعَنَّ في سواد الليل من كثرة الأصباغ ،
وقوله وأسيافنا جمع قلة ، وهذا ليس من مواضعه وكان الأفصح
ذكر جمع الكثرة كالسيوف ، وقواه (يقطرن) لأن القطرة
قليلةٌ حقيرةٌ وكان الأُفصح (يسلن) عوضَ يقطرن ، فعرفت
بما ذكرناه أن الكلام متى عرِّى عن استعمال المبالغة كان
مذمومًا نازل القدر ، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه ها هنا معرفةٌ
ما يُقبَلُ في المبالغة وما يُردُّ ، وما يكون محموداً أو مذمومًا بما
قررناه والله اعلم بالصواب

(الفائدة الثانية)

(في ذكر طرق المبالغة)

اعلم أن المبالغة إذا كانت مستعملة في الكلام مكسبةً
له رونقاً وحلاوةً ، فلا بدَّ فيها من طريق يوصل إليها ، وجلة
ما يذكر من ذلك طرق ثلاث

ج ٣ م ١٦ - (الطراز)

(الطريق الأولى)

أن يستعمل اللفظ في غير ما وُضع له في الاصل إمّا على جهة الاستعارة ، أو الكناية ، أو التمثيل ، على ما سبق تقريره في الأنواع المجازية ، فإنه إنما استعمل فيها على تلك الأوجه من أجل المبالغة في معناها ، فإن قولنا مررت بالرجل الأسد يخالف قولنا مررت بالرجل الشجاع البالغ في الشجاعة كل مبلغ ، وما ذاك الا لما فيه من المبالغة بكونه تجازاً ، وكما قال بعض الشعراء في وصف القرطاس

وَيَرَى الصَّحِيفَةَ حَلْبَةً وَجِيَادَهَا

أَقْلَامَهُ وَصَرِيرَهُنَّ صَهِيلاً

وكقول المتنبي

بَدَتْ قِرَاءً وَمَأَلَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عُنْبِرًا وَرَنْتَ غَزَالَا

الى غير ذلك من رقيق الاستعارة وبديعها

(الطريق الثانية)

أن تُرادف الصفات وتكون متكررةً لإِعظام حال الموصوف ورفع شأنه ، ومن أجل قصد التهويل في المعنى

المقصود وإشارة أمره من مدح أو ذم كقوله تعالى (الله
نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد من
شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضئ ولو لم تمسسه نار نور على نور) فانظر الى تعديد هذه
الجميل ومجئها من غير حرف عطف ، كيف أفادت المبالغة
في حال الموصوف ، وأشادت من قدره ورفعت من حاله ،
وأبانت المقصود على أحسن هيئة ، وكقوله تعالى (أو كظلمات
في بحر أعجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها)
فتأمل هذه الأوصاف في نعت النور والظلمة ، كيف أصابت
المحز ، وطبقت المفصل في تحصيل المقصود وإظهار المبالغة
فيه كما ترى

(الطريق الثالثة)

إتمام الكلام بما يوجب حصول المبالغة فيه وإكماله به
وهذا كقول من قال يمدح نفسه وقومه

وَنُكْرِمُ جَارِنَا مَا دَامَ فِينَا
وَتَتَّبِعُهُ الْكِرَامَةَ حَيْثُ كَانَا

فإنه لم يكتف بما صدره في أول البيت من مقدار ما هو عليه وقومه من الإحسان إلى الجار والقيام بحقه وبذل الجهد في المعروف إليه ، حتى شفعه بقوله (وتبعه الكرامة حيث كانا) مشتملاً على زيادتين ، الزيادة الأولى لحوق الكرامة له من الإتحاف والإلطف وكثرة الإحسان والتبجيل والتعظيم ، والزيادة الثانية قوله (حيث كانا) وأراد به حيث يسير من سائر الجهات من برٍّ أو بحرٍ أو سهلٍ أو جبل ، فخصول هاتين الزيادتين قد اشتمل على المبالغة فيما ذكرناه ، وكقول أبي تمام في صفة الفرس ومدحه بصبره وتجلده على الجرى

وَأَصْرَعُ أَيَّ الْوَحْشِ قَفِيْتُهُ بِهِ

وَأَنْزَلُ عَنْهُ مِثْلَهُ حِينَ أَرْكَبُ

فلما مدحه بأنه يلحق كلَّ وحشٍ عليه ولم يستثن شيئاً من ذلك عقبه بأعظم منه مدحاً وأكثر مبالغة بقوله (وأنزلُ عنه مثله حين أركب) في جُوم جريه وكثرة نشاطه ، أو أنه لا يعرق مع كثرة جريه لمزيد القوة وشدة صلابته

(الفائدة الثانية)

(في ذكر أنواع المبالغة)

اعلم أن المبالغة ترجع حقيقة أمرها الى دعوى المتكلم للوصف اشتداداً فيما سيق من أجله على مقدارٍ فوق ما يُسَلَّمه العقل ويستقرُّ به ، ثم ذلك المقدارُ في نفسه إما أن يكون ممكناً أو غير ممكن ، والممكنُ إما أن يكون واقعاً أو غير واقع ، فدعوى كون الوصف على مقدارٍ مستبعدٍ يصحُّ وقوعه عادةً ، يسمّى مبالغةً ، ودعوى كون الوصف على مقدارٍ ممكنٍ يتتبعُ وقوعه عادةً ، يسمّى إغراقاً ، ودعوى كون الوصف على مقدارٍ غير ممكنٍ يسمّى غلوّاً ، فهذه ضروبٌ ثلاثةٌ نذكر ما يتوجه في كل واحد منها بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول منها)

ما يستبعدُ في العقل ، لكن وقوعه صحيحٌ وهو المبالغة ، ومثاله قوله تعالى (واخفِضْ لهما جناحَ الذلِّ من الرِّحمةِ) وقوله تعالى (فأذاقها اللهُ لباسَ الجُوعِ والخَوْفِ) فما هذا حاله معدودٌ في المبالغة ، ولو قال عوض هذه المقالة تواضع لوالديك

والمؤمنين ، لرأيته خالياً عن ديباج البلاغة وعارياً عن ثوبها
وكقول زهير

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فَوَادُهُ

فلم يبقَ إلا صورة اللحم والدم

فلقد بالغ فيما قاله حتى جعل حقيقة الإنسان إنما تكون

بلسانه وقلبه، وبهما يحصل تمييزه عن سائر الحيوانات، ولو قال

عوض هذا الكلام، تميز الإنسان عن أصناف الحيوان هو

بقلبه ولسانه لعزل البلاغة عن سلطانها، وازالها عن رفيع

محلها ومكانها، وكقول ابن دريد

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ

وواحدٌ كالألف إن أمرنا

فانظر الى مبالغته فيما ذكره من جعله ألفاً من الناس

كالواحد في الإغناء وأنهم مع كثرتهم بمنزلة واحد من الخلق،

وأن الواحد بمنزلة الألف في كونه كافياً عنهم، كل ذلك مبالغة

في مدح الواحد من الناس لَمَّا كان مغنياً عن الكثير لجمعه

للأوصاف الجميلة والمحامد الحسنة، وفي ذمه للكثير من الناس

حيث كانوا في الإغناء لا يسندون مسدداً واحداً وان كانوا عدة

كثيرة ، فهذه الأمثلة كلها دالة على المبالغة من غير اغراق
ولا غلو ، وهو المحمود في المبالغة كما مرّ بيانه

﴿ الضرب الثاني ﴾

ما كان يمكن الوقوع لكنه تمتنع وقوعه في العادة وهو الاغراق
ثم هو على وجهين الوجه الأول منهما وهو أعجبهما
وأدخلهما في العقول وصحة الإصغاء اليه ، وهو كل ما يقترن
به كاد ، ولو ، ولولا ، وحرف التشبيه وهو (كأن) فتي اقترنت
به أحد هذه الأمور ازداد حسنه وظهر اعجاب به وهذا كقول
امرئ القيس

من القاصرات الطرفِ لودبَّ محولٌ

من النملِ فوقِ الإثبِ منها لآثراً
أراد وصفها في رقبتها ونعومة جسمها بما ذكره ، فلفظة
(لو) قد قرئت الدعوى وجعلتها بحيث يمكن السامعُ سماعها ،
ومن ذلك ما قاله المتنبي

كني بجسمي نحولاً أننى رجلٌ

لولا مخاطبتي إياك لم ترني

ومن ذلك مقاله الفرزدق يمدح به زين العابدين علي بن
الحسين عليه السلام

يَكَادُ يُنْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ

رُكْنُ الحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

فهذه الكلمات أعني كاد ، ولو ، ولولا ، قد أكسبته جمالا ،
وزادته رقة وكمالا ، الوجه الثاني أن يأتي مجردا عما ذكرناه ،
وهذا يرد كثيرا كقول ابن المعتز

مَلِكٌ تَرَاهُ إِذَا احْتَبَى بِنَجَادِهِ

عَمَرَ الجَمَاجِمَ وَالصَّفُوفَ قِيَامُ

فوصفه بطول قامته على هذه الحالة ، ومن ذلك ما قاله

امرؤ القيس في وصف النار

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا

يَسْتَرِبُّ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ

فإنه وإن امتنع من جهة العادة ادراك ناز من مثل
هذه المسافة لكنه ممكن عقلا ، إذ لا يمتنع خلوه هذه المسافة
عن كل حائل من جبل وغيره فيمكن إدراكها ، فما كان يمتنع
عادة مع كونه ممكنا عقلا فهو الاغراق كما قررناه

(الضرب الثالث)

(ما كان ممتنعاً وقوعه وهو الغلو)

ويكاد المُفْلِقُونَ في الشعر يستعملونه في مدحهم وهجوهم،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يقترن به ما يقربه
الى الإمكان، وهذا كقول من قال يصف فرساً له بسرعة جريه
ويكاد يخرج سرعة من ظله

لو كان يرغبُ في فراقِ رفيق
أراد أنه يقرب أن يفارق ظله عند جريه ، وما يمنعه
عن المفارقة الا أن ظله رفيق له ، ومن شيمه أن لا يفارق
حميمه ورفيقه ، ومنه قول مهلهل

فلولا الريحُ أسمع من بحجرٍ

صليلُ البيضِ تُقرعُ بالذكور

وكان بين حجرٍ ومكان الوقعة مسيرة عشرة أيام، وأحسن
من هذا قوله تعالى (يكاد زيتها يضيئ ولو لم تمسسه نار نور
على نور) ومن أرق ما قيل في هذا ما قاله النابغة في وصف
السيوف من شدة قطعها قال

تَقْدُ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ
وَيُوقَدْنَ بِالصَّفَّاحِ نَارَ الْجُبَابِحِ
أَرَادَ أَنَّهُنَّ يَقَطَعْنَ الدَّرُوعَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ قَطْعِهَا تَقْدَحُ
النَّارُ فِي الْحِجَارَةِ مِنْ شِدَّةِ وَقْعِهَا ، فَهَذَا مِمَّا يَقْرَبُ

(الوجه الثاني)

مَا لَا يَقْتَرِنُ بِهِ مَا يَسُوغُ قَبُولَهُ فَيَكُونُ مُرْدُودًا وَهَذَا
كَقَوْلِ الثَّعْرَبِيِّ تَوَلَّبَ يَصِفُ سَيْفَهُ
يَكَادُ يُخْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ

بَعْدَ الذَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالنَّهَادِي

يُرِيدُ أَنَّهُ يَغِيبُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ قَطْعِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّيُّ

أَوْ كَانَ صَادَفَ رَأْسَ عَاذِرَ سَيْفُهُ

فِي يَوْمِ مَعْرَكَةِ الْأَعْيَا عَيْسَى

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَغْلُوفِيهِ

كَأَنِّي دَحَوْتُ الْأَرْضَ مِنْ خَيْبَتِي بِهَا

كَأَنِّي بَنَيْتُ الْأَيْسَكَنْدَرُ السَّدَّ مِنْ عَزْمِي

فَشَبَّهَ نَفْسَهُ أَوْلَى بِالْخَالِقِ جَلَّ جَلَالُهُ فِي دَحْوِهِ الْأَرْضَ

ثم انحط منه الى ما شبه نفسه بالإِسكندر ، فهذا ما أردنا
ذكرة في المبالغة والله أعلم

(الصنف السادس عشر في الإيغال)

الإيغال في أصل اللغة هو سرعة السير ، ويستعمل في
المبالغة في الشيء ، يقال فلان يُوعِلُ في نظره وفي قراءته أي
يبالغ فيهما وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن الإيتيان في
مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة الواحدة بنعتٍ لما قبله مفيدٍ
للتأكيد والزيادة فيه ومثاله قول الخنساء

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهَدَاةُ بِهِ

كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

فقولها في رأسه نار، من الإيغال الحسن لأنها لم تكتف
بكونه جبلاً عالياً مشهوراً ، بل زادت لكثرة إيغالها في
مدحه وشهرته بقولها (في رأسه نار) لما فيه من زيادة الظهور
والانكشاف ، لأن الجبل ظاهرٌ فكيف به إذا كان في رأسه
نار ، والنار ظاهرةٌ فكيف حالها إذا كانت في رأس جبل ،
ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس يصف نفسه بكثرة الصيد

كَأَنَّ عِيُونَِ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا
وَأَرْحَلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ

فقد حصل الغرض بقوله عيون الوحش حول خبائنا
وأرحلنا الجزع ، لكنه منقوص لكونه مطلقاً فلم يُفدْ هناك
مبالغة وإيغالاً في التشبيه ، فلما أردفه بقوله لم يثقب تأكد
التشبيه وظهر رونقه ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ

سِنَاهِبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

فقوله سناهب ، ليس فيه قوة للتشبيه لما كان مطلقاً ،
فلما قيده بقوله لم يتصل بدخان ، كان مؤغلاً في التشبيه لإكماله
بما ذكره من التقييد فحصل الإيغالُ بقوله لم يتصل بدخان
وتمت به المبالغة وجاء على صفة الإعجاب وحاز الطرافة مع
حسن التأليف

(الصنف السابع عشر في التفریع)

وهو تفعيل من قولك فرغت هذا إذا قررتَه على أصله ،
ومنه فروع الشجرة ، لأنها ثابتة على أصولها ، وكل ما كان مبنياً
على غيره فهو فرع له ، وأما مفهومه في مصطلح علماء البلاغة

فهو عبارةٌ عن إتيانك بقاعدة تكون أصلاً ومقدمة لما تريده من المدح أو الذم ثم تأتي بعد ذلك بتفصيل المديح وتعيينه بعد إجمالك له أولاً ، فالكلام الأولُ يُؤتى به على جهة المقدمة ، وبالأخرى على جهة الإكمال والتتيمم والتفريع لما أصلته من قبل ، ثم يكون على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يُصدَّر الكلام الأول بحرف النفي وهو (ما) وتجعله أصلاً لما تريد ذكره من بعده ، ثم تأتي بعد ذلك بأفعل التفضيل وهذا كقول الأعشى ما روضةٌ من رياضِ الحزنِ مُعشبةٌ

غناءً جاداً عليها مُسبِلٌ هَطِلٌ

يضاحكُ الشمسَ منها كوكبُ شَرِقٌ

مؤزَّرٌ بعميمِ النَّبْتِ مُكْتَهِلٌ

يوماً بأطيبَ منها طيبَ رائحةٍ

ولاً بأحسنَ منها إذ دنا الأصلُ

هجيئته (بما) في أول الكلام (وبأفعل) في آخره هو

كالم التفریع ، وكقول ابی تمام

ما رُبِعُ مِيَّةً مَعْمُوراً يَطُوفُ بِهِ

غَيْلانُ أبهى رَبِّي من رَبِّها الخَرْبِ

ولا الخدود وإن آدمين من خجل
أشهى الى ناظري من خدّها الترب
ولأمير المؤمنين المنصور بالله في هذا ما يروق الناظر
حيث قال مثنياً على امرأته متعة بنت ابن عمران الياحى
وما شادن بالرملى يرعى وربما
أشاح حذاراً عند جرس العواصيف
وما غصن بان نطق الرمل حقوه
بأحسن من بيض الملاء والملاحف
وما بيضة بات الظلم يحفها
وما لحنها من رقة المترادف
وما دمية من زخرف في رخامة
يشابه متناها متون الصحائف
وما بدر تم بعد عشر وأربع
تردى من الهالات خضر المطارف
وما عسجدي بزمكى مشوف
خلاص تهاداه أكف الصيارف
وما ذرة الغواص صبر نفسه
ليغم منها عرصة للمتائف

بأحسن من بنتِ ابنِ عِمْرَانَ في الدُّنَا
يُرَاعَ لَهَا من هَزَّةِ كُلِّ وَاصِفِ
فانظر الى ما حوته هذه الايات من التشبيه الحسن ،
والتفريع اللائق

الوجه الثاني ما يكون على خلاف هذه الصفة ، وهو
أن يأتي المتكلم بصفة يُقرب اليها ما هو أبلغ منها في معناها
فيذكرها ليفرع عليها غيرها ، وهذا كما قال بعض الشعراء
أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ

كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ
ففرّع عن وصفه لهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهالات ،
شِفَاءَ دِمَائِهِمْ من دِمَاءِ الْكِلَابِ الْكَلْبِيَّةِ ، وكما قال ابن المعتز
كلامه أَخْدَعُ من لَحْظِهِ ووعده أَكْذَبُ من طَيْفِهِ
فبينا هو يصف خدع كلامه ، إذ فرّع عليه وصف
كذب وعده ، وقوله ايضاً

وَكَأَنَّ حُمْرَةَ لونها من خده
وَكَأَنَّ طَيْبَ نَسِيمِهَا من نشره

حتى اذا صبَّ المَزَاجُ تشعشت
عن ثَغْرِهِ فَحَسِبْتَهُ من ثَغْرِهِ

(الصنف الثامن عشر في التوجيه)

وهو تفعيل من قولك وجهت هذا البرد ، اذا جعلت له
وجهًا يحسن لأجله ويرغب فيه ، هذا في اللغة ، وأما في
مصطلح علماء البيان فهو أن يكون الكلام له وجهان ، ثم
إنه يرد في البلاغة على استعمالين نذكرهما بمعونة الله تعالى

الاستعمال الأول أن يؤكد المدح بما يكون مُشبهًا للذم
بأن تنفي عن المدوح وصفا معينا ثم تعقبه بالاستثناء فتوهم
أنك استثيت ما يذم به فتأتي بما من شأنه أن يذم به وفيه
المبالغة في مدح المدوح ومثاله قول النابغة

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم

بهنَ فلولٌ من قِراعِ الكتابِ

ومن ذلك ما قاله ابن الرومي

وما تعترها آفةٌ بشريةٌ

من النوم الا أنها تتخيرُ (١)

كذلك أنفاسُ الرياضِ بسُحرةٍ

تطيبُ وأنفاسُ الأنامِ تفسيرُ

(١) بعده

وغير عجيب طيب أنفاس روضة منورة بات تراح وتمطر

وأحسنُ من هذا ما قاله بعض الشعراء يمدح قومه ويثنى عليهم

ولا عيب فينا غير أن سماحنا

أضرَّ بنا والناس من كل جانب

فأفنى الردى أرواحنا غير ظالمٍ

وأفنى الندى أموالنا غير غاصبٍ

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم

أباً واحداً أغناهم بالمناقبِ

وكقول ابن الأصبغ في تأكيد الدم بما يشبه المدح

خير ما فيهم ولا خير فيهم

أنهم غير مؤثمي المغتاب

وأراد وصفهم بقلة الخير والمعروف وما فيهم من الخير إلا

أنهم لا ينكرون على من عاب أحداً في مجالسهم ولا يمنعونه

عن ذلك

الاستعمال الثاني من التوجيه ، وهو أن يمدح شيء يقتضى

المدح بشيء آخر وهذا كقول المتنبي

نهبت من الأعمار ما لو حويته

لهبت الدنيا بأنك خالد

فأول البيت دال على المدح بالشجاعة ، وآخره دال على
علو الدرجة ، ومن هذا قول بعضهم من النثر ، هم بحارُ العلي
الا أنهم جبال الحليم ، وكقول بعض الشعراء
هو البدرُ إلا أنه البحرُ زاخراً

خلا أنه الضرغامُ لكنه الويلُ

ومما يحتمل المدح والذم على جهة الاستواء قولك للأعور
(ليت عينيك سواء) فيحتمل ان تكون العوراء مثل
الصحيحة في الرؤية ، ويحتمل عكس ذلك

(الصنف التاسع عشر التعليل)

والتعليل تفعيل من قولهم علل ماشيته اذا سقاها مرة
بعد مرة ، وعالمتُ هذا اذا جعلت له علة وسبباً ، وسمى المرض
علة لأنه سبب في تغير حال الإنسان وفساد صحته ، وهو
في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن تقصد الى حكم من
الأحكام ، فتراه مستبعدا من أجل ما اختص به من الغرابة
واللطف والإعجاب او غير ذلك ، فتأتي على جهة الاستطراف
بصفة مناسبة للتعليل فتدعى كونها علة للحكم لتوهم تحقيقه
وتقريره نهاية التقرير من أجل أن اثبات الشيء معللا آكد

في النفس من إثباته مجرداً عن التعليل ، ثم جيئته في ذلك
على وجهين

الوجه الأول أن يأتي التعليل صريحاً ، إمّا باللام كقول
ابن رَشِيْق يعلّل قوله عليه السلام (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً
وَطَهُوراً) فقال في معنى ذلك

سَأَلْتُ الْأَرْضَ لِمَ جُعِلْتَ مُصَلًّى
وَلَمْ كُنْتَ لَنَا طَهْرًا وَطَيْبًا
فَقَالَتْ غَيْرَ نَاطِقَةٍ لِأَنِّي
حَوَيْتُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ حَبِيْبًا

ولقد أحسن في الاستخراج والطف في التعليل ،
فلاجل ما قاله كان ذلك علة في كونها طهوراً ومسجداً وكقول
أبي نُؤاس

وَلَوْ لَمْ تَصَافِحْ رِجْلَهَا صَفْحَةَ الثَّرَى
لَمَا كُنْتُ أَذْرِي عِلَّةً لِلتَّيْمَمِ

فقد صرح بأن الوجه الباعث على جواز التيمم بالتراب
شرعاً ، هو ما ذكره من وطئها له بأخص قدمها فلاجل ذلك
كان جائزاً

الوجه الثاني أن لا يكون التعليل صريحاً في اللفظ ،
وانما يؤخذ من جهة السياق والنظم والمعنى ، وهذا كقول
بعض الشعراء

يا واشياً حسنت فينا إساءته

نَجِّي حِذَارِكَ إِنْسَانِي مِنَ الْفَرَقِ

فلقد أبدع فيما قاله وأظنه يحكى عن مسلم بن الوليد وهو
من رقائقه التي اختص بها ونفائس ما نظمها وأراد ان الواشى
مذمومٌ لا محالة لما يفعله من التقيح ، لكن العلة في حُسن
إساءته ، هو أنه يخاف على محبوبته من وشايتها ، فامتنع دمع
عينيه من أجل الخوف والفشل فسلمَ إنسان عينه عن أن
يفرق بدموعه لَمَّا كَانَ خَائِفاً مَذْعُوراً مِنَ الْوَشَايَةِ ، فلا وجه
لتعليل حُسن الوشاية الا هذا وكقول من قال من الشعراء

فَإِنْ غَارَتِ الْغُدْرَانُ فِي صَحْنِ وَجْنَتِي

فَلَا غَرَوَ مِنِّي لَمْ يَزَلْ وَأَبْلٌ يَنْهِي

وَأُلْحَقَ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ وَهُوَ التَّعْجِبُ كَقَوْلِهِ

أَيَا شَمْعًا يَضِيءُ بِلَا انْطِفَاءِ

وَيَا بَدْرًا يَلُوحُ بِلَا حَقَاقِ

فأنت البدر ما معنى انتقاصي
وانت الشمع . ما سببُ اختراقِ

(الصنف العشرون)

(في التفريق والجمع والتقسيم)

هذه الامور الثلاثة من عوارض البلاغة، وإذا وقعت في الكلام بلغ مبلغاً عظيماً في حُسن التأليف وإعطاء الفصاحة حقها، وحاصلهُ ضروب ثلاثة

(الضرب الاول التفريق المفرد)

وهو تفعيل من قولك فرقت الدراهم اذا أعطيتها عددا عددا، وهو في لسان علماء البلاغة أن تعد الى نوعين يندرجان تحت جنس واحد فتوقع بينهما تبايناً في المدح أو الذم أو غيرهما، ومثاله قول بعض الشعراء

ما نوال الغمام يومَ ربيعٍ كنوال الامير يوم سَخَاءِ
فنوال الامير بذرة عَيْنٍ ونوال الغمام قطرة ماء
فالنوالان مفترقان كما ترى، لكنهما يندرجان جميعاً تحت اسم النوال والعطاء، ثم هما يفترقان كما ذكر في العلو والدنو، ففرق بينهما كما ترى

(الضرب الثاني الجمع المفرد)

وهو أن تجمعَ بين شيئين فصاعداً مختلفين في حكم واحد ،
وهذا كقوله تعالى (المالُ والبنونُ زينةُ الحياةِ الدنيا) وقوله
تعالى (إنَّ الذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشرِكينَ في
نارِ جهنَّمَ خالدينَ فيها) وكقول الشاعر
إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفِرَاعَ وَالْجِدَّةَ
مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ

وقوله

وَأَحْوَالِي وَصُدُنْكَ وَاللِّيَالِي ظَلَامٌ فِي ظَلَامٍ فِي ظَلَامٍ
فكل ما ترى من باب الجمع ، لأنه جمعها وأخبر عنها
بحكم واحد

(الضرب الثالث)

الجمعُ مركباً مع غيره وليس مفرداً ، وهو يأتي على وجهين
أولهما الجمعُ مع التفريق ، وهو أن يشبه شيئاً بشيء واحد ثم
يفرق بينهما في وجه الشبه ، ومثاله قول بعض الشعراء
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
فانظر الى ما فعله ههنا حيث جمع بين وجه المعشوق وقلبه ،

ثم إنه بعد ذلك فرّق بينهما ، فشبهه الوجه بالنار في الحسن
والانارة والضوء ، وشبهه القلب بها في الحرارة والاحتراق
وكقول من قال

أسود كالمسك صدغاً قد طاب كالمسك خلقاً
فقد جمع بين الصدغ والخلق في التشبيه بالمسك ،
ثم إنه فرّق بينهما فالصدغ يشبه المسك في سواده والخلق
يشبه المسك في طيبه وحسنه ، وثانيهما الجمع مع التقسيم ،
وهو أن تجمع أموراً مندرجة تحت حكم واحد ، ثم تقسمها ،
ثم ليس يخلو حاله إما أن يجمع ثم يقسم بعد ذلك ، أو يقسم
ثم يجمع ، فهاتان حالتان ، الحالة الأولى الجمع ثم القسمة بعده ،
ومثاله ما قاله المتنبي

الدهرُ معتذِرٌ والسيفُ مُنتظرٌ

وأرضهم لك مُضطافٌ ومُرتبِعٌ

للسببي ما نكحوا المقتل ما ولدوا

للنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فانظر الى ما فعله في البيت الاول حيث جمع أرض العدو
وما فيها من كونها خالصة له على جهة الإجمال من غير إشارة
فيه الى تفصيل حالها، ثم انه قسم حالها في البيت الثاني ما يكون

منها للشيء ، وما يكون للقتل ، وما يكون للنهب والنار جميعاً ،
الحالة الثانية أن يقسم أولاً ثم يجمع ثانياً ، ومثاله ما قاله حسان
قومٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ

أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ

إِنَّ الْخَلَائِقَ فاعلمَ شَرُّهَا الْبِدْعُ

فقد أعمل في البيت الأول التقسيم الى ما ذكره من
خصالهم ، ثم جمعها في البيت الثاني من غير إشارة الى تفصيل ،
فهذا وما شاكلة له موقعٌ في الفصاحة لا يمكن جَحْذُه
ولا يَسَعُ إنكارُه

(الصنف الحادى والعشرون الاثتلاف)

وهو افتعال من قولهم أَلَّفَ الخرز بعضها الى بعض اذا
جمعها ، وهو يأتى على أوجه أربعة ، الوجه الأول منها تاليفُ
اللفظ مع المعنى ، وهو أن تكون الالفاظ لا تقة بالمعنى المقصود
ومناسبة له ، فإذا كان المعنى فخماً كان اللفظ الموضوع له جزلاً ،
وإذا كان المعنى رقيقاً كان اللفظ رقيقاً ، فيطابقه في كل
أحواله ، وهما اذا خَرَجَا على هذا المخرج وتَلَاءَمَا هذه الملائمة

وقعا من البلاغة احسن موقع ، وتألفا على أحسن شكل وانتظما
في أوفق نظام ، وهذا باب عظيم في علم البديع ، وجاء القرآن
الكريم على هذا الأسلوب ، فاذا كان المعنى وعيدا وزجرا
أو تهديدا ، أو إنزال عذاب ، أو إيقاع واقعة ، أتى فيه بالألفاظ
الغريبة الجزلة ، واذا كانت المعنى وعدا وبشارة ، أتى فيه
بالألفاظ الرقيقة العذبة وهذا كقوله تعالى (قالوا تالله تفتؤ
تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين)
فلمّا كان مفتحاً للخطب ومهولاً له وخيف على يعقوب عليه
السلام من دوام حزنه وطول أسفه جاء بالألفاظ الغريبة
كقوله (تفتؤ) (والحرض) ، وهو الإشفاء على الهلاك يقال
حرض المريض اذا دنا من الهلاك ، وكما قال زهير

أثافي سفعاً في مئرس مرجل
ونوياً كجذم الحوض لم يتثلم
فلما عرفت الدار قلت لربعها
ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

فأليت الأول ألفاظه غريبة لمّا كان المعنى المقصود
جزلاً لكونه غير معروف مجهولاً حاله ، فلمّا عرفه أتى في

البيت الثاني بما يلائم المعنى من رقة اللفظ وحسنه ورشاقته لما فيها من البيان والظهور وكثرة الاستعمال

الوجه الثاني ائتلاف اللفظ مع اللفظ وهو أن تريد معنى من المعاني تصح تأديته بألفاظ كثيرة ولكنك تختار واحداً منها لما يحصل فيه من مناسبة ما بعده وملائمته ، ومثاله قول البحترى في وصف الإبل بالهزال

كالقسي المعطّفاتِ بل الـ أسهمٍ مبريةً بل الاوتار
فانه إنما اختار وصفها بالقسي مع أن هذا المعنى يحصل بتشبيهها بالعراجين والأخلة والأطناب وغير ذلك ، لكنه اختار القسي لما أراد ذكر الأسهم والأوتار ، فيحصل بذكر القسي ملائمة لا تحصل بذكر غيره فلهذا آثره ، ولقد أحسن فيه لما اشتمل عليه من حسن التأليف وجودة النظم ومراعاة المناسبة فيما ذكره وكما قال المتنبي

على سابعٍ موجٍ المنايا بنخره

غداة كأن النبل في صدره وبلى

فالسابع ، الحصان ، فلما وصفه بالسباحة عقبه بذكر الموج ، وذكر النبل ، وعقبه بذكر الوبل لما كان يشبه النبل في شدة وقعه وسرعة حركته ، ثم واصل بين الوبل والموج

لما بينهما من الملائمة ، وأحسنُ من هذا ما قاله ابن رشيق
من شعره

أصحُّ وأقوى ما روينا في الندي

من الخبر المأثور منذ قديم

أحاديثُ تزويها السيولُ عن الحيا

عن البحرِ عن جود الأميرِ تميمٍ

فلائم بين الصحة والقوة ، وبين الرواية والخبر ، لأنها
كلها متقاربة في ألفاظها ، ثم قوله أحاديث ، تقارب الاخبار
ثم أردفها بقوله السيول ، ثم عقبه بالحيا ، لأن السيول منه ،
ثم عن البحر ، لانه يقرب من السيل ، ثم تابع بعد ذلك بقوله
(عن جود الأمير تميم) فهذه الامور كلها متقاربة ، فلاجل
هذا لاءم بينها في تأليف الالفاظ ، فصار الكلام بها مؤتلفاً
النسج مخكم السدى

الوجه الثالث ائتلاف المعنى مع المعنى وهو ان يكون
الكلام مشتملا على أمرين فيقرن بكل واحد منهما ما يلائمه
من حيث كان لاقترانه به مزية غير خافية ومثاله ما قاله
المتنبى في السيفيات

تمرُّ بك الأبطالُ كلمي هزيمةً

ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم

وقفت وما في الموتِ شكٌ لواقفٍ

كأنتك في جفنِ الرّدى وهو نائمٌ

فان عجز كل واحد من البيتين ملائمٌ لكل واحد من صدريهما وصالح لأن يؤلف معه ، لكنه اختار ما أورده في البيت لأمرين ، أمّا أولاً فلأن قوله (كأنتك في جفن الردى وهو نائم) إنما سيق من أجل التمثيل للسلامة في موضع العطب فجعله مقررّاً للوقوف والبقاء في موضع يُقطع على صاحبه بالموت أحسن من جعله مقررّاً لثباته في حال هزيمة الأبطال ، وأمّا ثانياً فلأن جعل قوله (ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم) تنمة لقوله (تمرُّ بك الأبطال) أحسن من جعله تنمةً لقوله (وقفت وما في الموت شك لواقف) لان الإنسان في حال الهزيمة يلحقه من ضيق النفس وعبوس الوجه ما لا يخفى ، فهذا الصق كل واحد منهما بما يكون فيه ملاءمة وحسن انتظام من أجل المبالغة في المعاني ، ويحكى أنه لما أنشد سيف الدولة هذه القصيدة تميم عليه هذين البيتين ، قال هلا جعلت عجزاً أحدهما عجزاً للآخر فاجابه بما ذكرناه من بلاغة المعنى اذا

كان على هذه الصفة ، فاستحسن سيفُ الدولة ما قاله من ملاحظة المعاني التي هي مغازية في قصائده وزاد في عطيته ، ومن هذا قوله تعالى (إِنْ لَكَ إِلَّا تَجْوَعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ولم يقل فَإِنَّكَ لَا تَجْوَعُ فِيهَا وَلَا تَظْمَى ، وانك لا تعرى فيها ولا تضحى ، فانه لم يُراعِ ملاءمة الرى للشبَع ، ولا أراد مناسبة الاستظلال للضحَا ، وإنما أراد مناسبة أدخل من ذلك ، فقرن الجوع بالعرى ، لما للإنسان فيهما من مزيد المشقة وعظيم الألم بملاستهما ، وأراد مناسبة الاستظلال للرى ، فقرن بينهما لما في ذلك من مزية الامتنان ، وإكمال ، ووجه آخر وهو أن الجوع يلحق منه ألمٌ في باطن الانسان ونلتهب منه أحشاؤه ، والعرى يلحق منه ألمٌ في ظاهر جسد الانسان فلهذا جمع بينهما لما كان أحدهما يتعلق بالظاهر والآخر يتعلق بالباطن ، وهكذا حال الظم فإنه يُحرق كبد الانسان ويوقد في فؤاده النار ، والضحَا يُحرق جسده الظاهر فلاجل هذا ضم كل واحد منهما الى ماله به تعلق لتحصل المناسبة ، ومن جيد ما يُورد مثالا ههنا ما ذكره المتنبي في السيفيات

فالعُربُ منه مع الكُدْرِيّ طائِرة
والروم طائِرة منه مع الحَجَل
يصف انهزام الناس من خوفه وشدة سطوته ، فالكُدْرِيّ
والحَجَلُ طائران ، لكن الكُدْرِيّ أكثر ما يكون في
الصحارى والقفار والمفازات ، فضمه مع العرب ، لان أكثر
ما يسكنون هذه المواضع ، وضم الحَجَل الى الروم ، لأنها
أكثر ما تأوى الى الامواه وشطوط الانهار ، وبلاد الروم
فيها الأنهار الكثيرة ، فلاجل هذه المناسبة والتزامها ضم كل
واحد الى ما يليق به ويناسبه بعض مناسبة ، وقوله (طائِرة) فيه
وجهان ، أحدهما أن يريد أنها كالطير في سرعة هربها وخفة
جريها. فرقا منه وخوفا من بأسه ، وثانيهما أن يريد أنها متحركة
في الشّعب والأوربة وفي كل الأصقاع فرارا منه ، أخذاً له
من تطاير الشّراز ، اذا ذهب يمينا وشمالا ، وهذا من
معانيه البديعة ، وفحالة شعره الغريبة ، ومغازيه الدقيقة في
أعظم قصائده كلها

الوجه الرابع الائتلاف مع الاختلاف وله حالتان
الحالة الأولى أن تكون المؤتلفة بمعزل عن المختلفة ،
وأحدهما منتهى عن الآخر ، ومثاله قول من قال من الشعراء

أَبَى الْقَلْبَ أَنْ يَأْتِيَ السَّدِيرَ وَأَهْلَهُ
وَإِنْ قِيلَ عَيْشٌ بِالسَّدِيرِ غَرِيرٌ
بِهِ الْبَقُّ وَالْحَمَى وَأُسْدٌ تَحْفُهُ
وَعَمْرُو بْنُ هِنْدٍ يَعْتَدِي وَيَجُوزُ

الحالة الثانية أن تكون المؤلفات منها مداخلة للمختلفة ،
وهذا كقول عباس بن الاحنف يهجو قوما

وَصَالِكُمْ هَجْرًا وَحُبُّكُمْ قَلِيٌّ
وَعَطْفُكُمْ صَدٌّ وَسَلَامُكُمْ حَرْبٌ

فكل واحد من هذه مقرون مع ضده مؤلف معه ،
فهذا ما أوردنا ذكره من الائتلاف ، وبعد هذه الأقسام
أمور تتعلق بالقوافي الشعرية ، وليس وراءها كبير فائدة فاعرضنا
عنها لقلّة جدواها وقائدها

(الصنف الثاني والعشرون)

(الترجيع في المحاوراة)

والترجيع تفعيل من قولك رجعت الشيء اذا رددته ،
ويسمى الترجيع رَجِيْعًا ، وهو ما يخرج من بطن ابن آدم (١)

(١) عبارة اللغة . الرجيع يكون الروث والعذرة جميعا . سمي
بذلك لانه رجع عن حاله الاولى بعد أن كان طعاما او علفا او غير ذلك

لأنه يتردد فيه ، ويقال للسماء ذات الرجوع ، لأن المطر
يتردد في نزوله منها وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن
أن يحكى المتكلم مراجعةً في القول ومحاورةً جرت بينه وبين
غيره بأوجز عبارة وأخصر لفظ فينزل في البلاغة أحسن
المنازل وأعجب المواقع ، ومن جيد ما يُورد من أمثلتها ما قاله
بعض الشعراء

قلت ألا لا تلجئن دارنا	إن أبانا رجل غائر
أما رأيت الباب من دوننا	قلت فإني وائب ظافر
قلت فإن الليث عادية	قلت فسيفي مزهف باتر
قلت أليس البحر من دوننا	قلت فإني سابح ماهر
قلت أليس الله من فوقنا	قلت بلى وهو لنا غافر
قلت فإما كنت أعينتنا	فأت إذا ما هجع السامر
واسقط علينا كسقوط الندى	ليلة لا ناه ولا أمر

وألطف من هذا قول أبي نواس في شعره

قال لي يوماً سليماً	نُ وبعض القول أشنع
قال صفني وعلياً	أينما أتقى وأزرع
قلت إني إن أقل ما	فيكما بالحق تجزع

قال كَلَّا قُلْتُ مَهْلًا قال قل لي قُلْتُ فاسمع
قال صفة قلت يُعْطَى قال صِفْتُ قلت تَمْنَعُ

ومن جيده ما قاله البحرى

بِتْ أُسْقِيهِ صَفْوَةَ الرَّاحِ حَتَّى

وَضَعَ الكَاسَ مَائِلًا يَتَكْفَأُ

قلتُ عبد العزيز تَقْدِيكَ نَفْسِي

قال لَبَّيْكَ قلتُ لَبَّيْكَ أَلْفَا

ها كَهَا قال هَاتَهَا قلتُ خُذَهَا

قال لَا أُسْتَطِيعُهَا ثُمَّ أَغْفَى

فهذا وما شاكله من جيد ما يؤثر في المحاورة ، وترجيح

الخطاب على جهة الملاطفة والاستعطاف

(الصنف الثالث والعشرون في الاقسام)

وهو افتعال من قولهم اقسام وقاسم مقاسمة وقاسم

قِسَامًا اذا حلف ، ومنه قوله تعالى (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ

النَّاصِحِينَ) (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) وهو في مصطلح

علماء البيان عبارة عن أن يُحْلَفَ على شيء بما فيه فخر ، أو

ومَدْحٌ، أو تعظيمٌ، أو تغزُّلٌ، أو زُهُوٌ، أو غير ذلك مما يكون فيه رَشَاقَةٌ في الكلام وتحسينٌ له، ولنذكر من ذلك ما هو الأكثر وهو أمورٌ خمسة، أولها الامتنان والفخر، فأما الامتنان فكقوله تعالى (فوربِّ السَّماءِ والأرضِ إِنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تُنطِقُونَ) فامتَنَ اللهُ تعالى وأكَّدَ امتنانه بما قرَّره من القسم، وأما الافتخار فكقول الأُشتر النَّخَعِي

بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعَلِيِّ

وَأَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسٍ

إِنْ لَمْ أَشُنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً

لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نِهَابِ نُفُوسٍ

فضمَّنَ هذا القسم على الوعيد، ما فيه افتخار من الجود والشرف والسؤدد والشجاعة والبسالة، وهذا الرجل كان من أمراء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه، ولقد كان عظيم الشوكة على من خالف أمر الله وأمر أمير المؤمنين، وهو مالك بن الحارث، ولقد قال فيه أمير المؤمنين: إِنَّه كَانَ أَشَدَّ عَلَى الْفَجَّارِ مِنْ حَرِيقِ النَّارِ وَلَمَّا دَخَلَ الطَّرْمَاحُ عَلَى مَعَاوِيَةَ، قَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ إِنَّي قَدْ أَعَدَدْتُ لِحَرْبِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ رِجَالًا بَعْدَ جَاوَرِسٍ

الكوفة ، والجاورس هو حَبُّ الدُّخْنِ ، فقال له الطرمّاح والله
إني لأعلم له ديكًا يلتقط هذا الحَبَّ كُلَّهُ ، فسكت معاوية ،
وأراد بما ذكره مالك بن الحارث الأَشْتَرُ ، وثانيها المدح والثناء
كقول الشاعر .

آثَارُ جُودِكَ فِي الْقُلُوبِ تُؤَثِّرُ
وَجَمِيلُ بَشْرِكَ بِالنَّجَاحِ يُبَشِّرُ
إِنْ كَانَ فِي أَمَلٍ سِوَاكَ أُعِدُّهُ
فَكَفَرْتُ نِعْمَتِكَ الَّتِي لَا تُكْفَرُ

فهذا إنما ورد ههنا على جهة المدح والثناء على المدوح
بما هو أهله ، وثالثها تعظيم القدر كقوله تعالى (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ
لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) أقسم الله تعالى بحياة الرسول تعظيمًا
لقدره ، ورفعًا لحالته وإشادةً لذكره ، وإبانة عن مكانه ، ومنه
قول عمر بن أبي ربيعة

قَالَتْ وَعَيْشِ أَخِي وَحُرْمَةِ وَالِدِي
لَأَنْبَهَنَّ الْحَيَّ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ
فَخَرَجْتُ خَيْفَةً قَوْلَهَا فَتَبَسَّمتُ
فَعَلِمْتُ أَنَّ يَمِينَهَا لَمْ تَخْرُجْ

فَضَمَّتْهَا وَلَثَمَتْهَا وَفَدَيْتُ مَنْ

حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ غَيْرِ الْمَخْرَجِ (١)

فانظر الى ما حكاه من يمينها على جهة الاِِعْظَام لها ورفع
القدر منها ، ورابعها ما يكون على جهة التَنْزِل ومثاله ما قاله
بعض الشعراء

جَنِّي وَتَجَنَّى وَالْفَوَادُ يُطِيعُهُ

فَلَا ذَاقَ مَنْ يَجَنِّي عَلَى كَمَا يَجَنِّي

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَعَيْنِي وَمَسْمَعِي

فَلَا نَظَرْتُ عَيْنِي وَلَا سَمِعْتُ أُذُنِي

فقوله (فإن لم يكن عندي كعيني) فيه دلالة على القسم ،
وهو متضمن له على جهة التَنْزِل والاِِعْجَاب كأنه قال : فوالله
إنه عندي بمنزلة سمعي ، وإن لم أكن صادقاً فيما قلت فأعني
الله عيني ، وأصم سمعي ، وخامسها أن يكون وارداً على جهة
الزهُوِّ والطرب ومثاله قول من قال من الشعراء

حَلَفْتُ بَمَنْ سَوَى السَّمَاءِ وَشَادَهَا

وَمَنْ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ

(١) الرواية

فلثمت فاما آخذاً بقرونها شرب الزيف يبرد ماء الحشرج

وَمَنْ قَامَ فِي الْمَقُولِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ
بَأَثَبَتْ مِنْ إِدْرَاكِ كُلِّ عِيَانٍ
لَمَا خُلِقَتْ كُفَّاكَ إِلَّا لِأَرْبَعٍ
عَقَائِلٍ لَمْ يُعْقَلْ لَهِنَّ ثَوَانٌ
لِتَقْبِيلِ أَفْوَاهٍ وَإِعْطَاءِ نَائِلٍ
وَتَقْلِيْبِ هِنْدِيٍّ وَحَبْسِ عِنَانٍ
فَهَذَا وَمَا شَاكَلَهُ وَارِدٌ فِي الْقَسَمِ عَلَى جَهَةِ الْإِعْظَامِ فِي
الْمَدِيحِ وَالْإِطْرَاءِ عَلَى مَمْدُوحِهِ وَإِشَادَةِ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ

(الصنف الرابع والعشرون في الإيذماج)

وهو إفعال من قولهم أدمج حديثه إذا أدخل بعضه في
بعض ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن إدخال نوع
من البديع في نوع آخر ، فيُظْهِرُ أَحَدَهُمَا وَيُذْمِجُ الْآخَرَ ،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون ظاهره التهنة
فيذميجُ شكوى الزمان فيه ، ومثاله قول من قال

أَبِي دَهْرُنَا إِسْتَعَفَانَا فِي نَفُوسِنَا .
وَأَسْتَعَفْنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ

فقلت له نُعْمَاكَ فِيهِمْ أَتَمَّهَا

ودع أَمْرَنَا إِنِ الْمُهْمَّ الْمُقَدَّم

فتأمل إدماجه شكوى الزمان وما عليه من اختلال
الأحوال فيما يُظهره من التهيئة فأحسن الامر في ذلك وأجاد
فيه كل الإجادة ، وتلطف حيث صان نفسه عن ظهور المسألة
بالتصریح بها ، وكقول من قال

ولا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ

فَمَنْ لِي بِخَلِّ أُوْدِعُ الْحِلْمَ عِنْدَهُ

فأدمج الهجر في التفرز حيث قال (من جهلة في وصاله)
وفي هذا دلالة على كونه هاجراً لمحبوبه ، وأدمج شكوى الزمان
بأحسن عبارة ، حيث استفهم عن كونه لا يجد أحدا يُودِعُ
عنده حلمه ، ثم كنى عن نفسه بكثرة التزامه للحلم حيث كان
لا يفارقه في حال ، فكل هذه المعاني مُدْجِجَةٌ في ظاهر ما يبدو
من الغزل في البيت ، فهذه معانٍ متداخلة كما ترى يشتمل
عليها هذا الوجه

الوجه الثاني أن يكون الإيماجُ وارداً في نوعين من
أنواع البديع فيندرج أحدهما تحت الآخر ، ويخالف ما

ذكرناه في الوجه الأول ، فإنه إدماج لأغراض ومقاصد لا
غير ، ومثاله قول من قال من أهل الرقائق
أَرْضِي أَنْ تُصَاحِبَنِي بَغِيضًا مَجَامِلَةٌ وَتَحْمِلَنِي ثَقِيلًا
وَحَقِّكَ لَا رَضِيْتُ بِذَلِكَ الْآنِي جَعَلْتَ وَحَقِّكَ الْقَسَمَ الْجَلِيلًا
فأدمج المبالغة في القسم وجعله مندرجا تحتها ، لان
المبالغة ظاهرة في البيت ، لكن القسم غير ظاهر ، لأنه لم
يقل (وحياتك) انما قال (وحقك القسم الجليل) فهذا كان
القسم مُدْمَجًا في المبالغة كما ترى ، ومن هذا قوله تعالى (وَاِنَّ
الْحَمْدَ فِي الْاَوَّلٰى وَالْاٰخِرَةِ) فأدمج الطَّبَاق ، وجعل المبالغة
مندرجة تحتها ، لأن الإدماج كما قررنا أن يكون أحدهما
مندرجا في الآخر فما كان من المعاني ظاهرة فهو المدمج فيه ،
وما كان خافيا فهو المدمج ، وهذا كثير الدور في لسان
الفصحاء فإنهم يستعملونه كثيرا ، وإنما يظهر بنظر دقيق
واستخراج خفي وتفطن لطيف ، والله اعلم

(الصنف الخامس والعشرون في التعليق)

وهو تفعيل من قولهم عَلَّقْتُ السَّقَاءَ ، وَعَلَّقْتُ الْقَوْسَ ،
إذا شددتها بغيرها ، وهو في لسان علماء البيان مقول على

حمل الشيء على غيره لملازمة بينهما ، ثم هو واردٌ على وجهين ،
أحدهما أن يكون التعليق بالشرط للدلالة على المبالغة ، ومثاله
قول أبي تمام

فان أنا لم يَحْمَدَكَ عني صَاغِرًا

عَدُوُّكَ فَاعْلَمْ أَنِّي غَيْرُ حَامِدٍ

فعلق عدم حمده بمن يمدحه على عدم حمد عدوه على
وجه الكره منه ، لكن حمدُ عدوه موجود لأجل مدائح
وترددها على لسانه ، فلا جرمَ كان حمده موجودا ، وثانيهما
أن يأتي بشيء من المعان بمقصد تام توطئة لما يريد ذكره
بعده من معنى آخر ، وهذا كقول أبي نواس يهجو رجلا
لهم في بيتهم نسبٌ وفي وسط الملأ نسبٌ
لقد زئوا عجزهم ولو زئيتها غضبوا
فعلق هجومه بالسخف والحقارة ، فصدّره بهجواً عليهم
حيث لم يرضوا الاتساع اليه لدناءته وادّعوا غيره ، وعلق
عليه هجواً لهم لكونها زانية لا تُنزه عن إتيان الفاحشة ،
ومن البديع النادر فنُّ يقال له المُتَزَلِّز ، وحاصله أن يندرج
في الكلام لفظةٌ لو غير إعرابها لانتقل المعنى الى غيره ،
وقيل له هذا اللقبُ لانه غير ثابت القدم ، لأنك بينا تراه

على صورة إذ خرج الى صورة أخرى ، ومنه قولهم فلان
متزلزل ، اذا كان على غير ثبات ولا استقرار ، ومثاله قولنا :
وَلَدَ اللهُ عَيْسَى ، فَإِنَّكَ إِذَا شَدَّدْتَهُ كَانَ مَعْنَاهُ مُسْتَقِيمًا ، لِأَنَّ
الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ وَاوَدَهُ ، أَيْ أَخْرَجَهُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بِتَوْلِيدِهِ لَهَا ،
وَإِذَا خَفَّفْتَهُ كَانَ كَفْرًا صَرِيحًا ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ
وَلَدٍ) وَقَوْلِهِ (يَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنَ الْعِبَادَةِ) فَلَوْ رَفَعْتَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى
لَكَانَ خَطَأً ، لِأَنَّ اللهُ تَعَالَى لِقُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ فَإِنَّهُ
لَا يَخْشَى أَحَدًا ، وَلَوْ نَصَبْتَهُ لَكَانَ الْمَعْنَى مُسْتَقِيمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا
يَخْشَاهُ مِنْ الْخَلْقِ أَحَدٌ سِوَى الْعُلَمَاءِ ، فَانِ الْخَشْيَةَ مَقْصُورَةً
عَلَيْهِمْ لَهُ ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا شَاكَلَهُ

(الصنف السادس والعشرون في التهكم)

وهو تفعل من قولهم تهكمت البئر ، اذا تساقطت
جوانبها ، وهو عبارة عن شدة الغضب لأن الانسان اذا
اشتد غضبه فانه يخرج عن حد الاستقامة وتتغير أحواله ،
وفي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم : اتقوا الغضب

ج ٣ م ٢١ - (الطراز)

فانه يُوقد في فؤاد ابن آدم النَّارَ ، ألا تَرَوُه إذا غَضِبَ كيف
تَحْمَرُّ عِيناه وتنتفخُ أَوْداجُه ، وهو في مصطلح علماء البيان
عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاءً
بالمخاطب ، ودخوله كثير في كلام الله تعالى وكلام رسوله
وعلى ألسنة الفصحاء ، وله موقعٌ عظيمٌ في إفادة البلاغة
والفصاحة ، ويرد على أوجه خمسة ، أولها أن يكون وارداً على
جهة الوعيد بلفظ الوعد تهكماً ، وهذا كقوله تعالى (فبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابِ أَلِيمٍ) وقوله تعالى (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً)
فلفظُ البشارة دال على الوعد وعلى حصول كل محبوب ، فإذا
وُصِلَ بالمكروه كان دالاً على التهكم لإخراجه المحبوب في
صورة المكروه ، وثانيها أن تُورد صفات المدح والمقصود بها
الذم ، ومثاله قوله تعالى (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)
لأن المقصود هو الاستخفاف والاهانة ، ولهذا ورد في حق
من كان يدخل النار ، والغرضُ منه الدليل المَهَان ، ولكنه
أخرجه هذا المخرج للتهكم ، وثالثها قوله تعالى (قد يَعْلَمُ اللهُ
المُعْتَوِّقِينَ مِنْكُمْ) وقوله تعالى (قد يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) وقوله
تعالى (قد نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) فما هذا حاله دال
على القلة ، لأن المضارع إذا لصق به قد ، فهو دال على القلة

والغرض ههنا التكثير والتحقيق للعلم بما ذكره ، وإنما أوردته على جهة التهكم بهم والاستهانة بحالهم حيث أسروا الخدع والمكر جهلاً بأن الله تعالى غير مطلع على تلك الخفايا ولا يحيط بتيك السرائر ، فأوردته على جهة التقليل ، والغرض به التحقيق انتقاصاً بحالهم في ظنهم لما ظنوه من ذلك ، ورابعها قوله تعالى (زبماً يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فأوردته على جهة التقليل ، وأخرجه مُخرج الشك ، والغرض به التكثير والتحقيق في حالهم تلك ، لأنهم في تلك الحالة يتحققون ويقطعون بأنهم لو كانوا على الإسلام قطعاً وبقيناً لما ينالون من العذاب ويتحققونه من النكال ، ولا خلاص عن ذلك إلا بالإسلام ، فهذا قطعنا بتحقيق المحبة والود للإسلام ، وإنما أخرجه مُخرج التهكم والاستهزاء ، وخامسها قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب (إنك لأنت الحليم الرشيد) فلم يخرجوه على جهة استحقاقه للمدح بهاتين الصفتين مع كونه أهلهما ، وإنما أخرجه مُخرج الاستهزاء والتهكم بحاله ، تمرّداً واستكباراً ، وغرضهم إنك لأنت السفية الجاهل ، حيث أمرهم بما أمرهم من الخير والمعروف فأبوا إلا ما كان عليه

الأسلاف ، فلا جرم أخرجوه هذا المخرج من أجل ذلك ،
وليس له ضابط يضبطه ، وإنما الجامع لشتات معانيه هو
ما ذكرناه من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال ،
فلا بد من مراعاة ما ذكرناه وإن اختلفت صورته ، وكقوله تعالى
(لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)
والمعقبات هم الحرس حول السلطان يحفظونه على زعمه من أمر
الله ، فهو وارد على جهة التهكم ، لأن أمر الله إذا جاء وقضى
لا يحفظ عنه حافظ ، ولا يمكن رده ، ولا استطاع دفعه
بحال ، ومن الأبيات الشعرية ما كان وارداً على جهة التهكم
كقول من قال في رجل يتهم برجل ثمخدودب الظهر

لا تظننَّ حذبةَ الظهر عيباً

هي في الحسن من صفات الهلال

وكذاك القسي ثمخدودبات

وهي أنكى من الطبأ والعوالى

كون الله حذبةً فيك إن شئت

من الفضل أو من الإفضال

فأت ربوة على طود حلم

طلال أو موجةً يبخر نوال

وإذا لم يكن من الوصل بُدُّ

فمسي أن تزورني في الخيال

فظاهر ما أورده مدحٌ كاملٌ كما ترى لما يظهر من
صورته ، وإنما أورده على جهة التهكم به والاستهزاء بحاله ،
وكقول امرئ القيس يصف كلباً

فأنشِبَ أظفاره في النساءِ فقلت هببت ألا تنتصر

فقوله (هببت ألا تنتصر) تهكم بحاله في غاية اللطف

والرشاقة لأن ما فعله الكلب بالصيد هو غاية الانتصار

(الصنف السابع والعشرون في الإلهاب والتهيج)

والإلهاب (إفعالٌ) من قولهم ألهب النار إذا أسعرها

حتى التهب وطلال لهبها ، والتهيج (تفعيلٌ) من قولهم هاجت

الحرب إذا نارت ، هذا معناهما في اللغة ، وأما في مصطلح علماء

البلاغة فهما مقولان على كل كلامٍ دالٌّ على الحث على الفعل

لمن لا يتصور منه تركه وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه

فعله ، ولكن يكون صدور الأمر والنهي ممن هذه حاله على

جهة الإلهاب والتهيج له على الفعل أو الكف لا غير ،

فالأمر مثاله قوله تعالى (فاعبُد الله مخصوصاً له الدين) وقوله

تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ) وقوله تعالى (فَاسْتَقِمْ كَمَا
أُمِرْتَ) والمعلوم من حاله عليه السلام أنه حاصل على هذه
الأمر كلها من عبادة الله تعالى وإقامة وجهه للدين
والاستقامة على الدعاء إليه لا يفتُر عن ذلك ولا يتصور منه
خلافها ، لأن خلافها معصوم منه الانبياء ، فلا يمكن تصورُه
من جهتهم بحال ، ولكن وُرُودُها على هذه الأوامر إنما كان
على جهة الحث له بهذه الأوامر وأمثالها ، وكذلك ورد في
المناهي كقوله تعالى (فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) وقوله تعالى
(لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)
وحاشاهُ أن يكون جاهلاً ، أو أن يفعل أفعال السفهاء والجهال ،
وأن يخطُرُ بباله الشركُ بالله وهو أولُ من دعا إلى عبادته
وحثَّ عليها ، وهكذا القول فيما كان واردًا في الأوامر والنواهي
له عليه السلام ، فإنما كان على جهة الإلهاب على فعل الأوامر ،
والانكفاف عن المناهي والنهييج لداعيته ، وحثًا له على ذلك ،
فالأمر في حقه على تحصيل الفعل ، والكف عن المناهي فيما
كان يُعلمُ وجوبه عليه ويتحقق الانكفاف عنه ، إنما هو على
جهة التأكيد والحث بالتهبيج والإلهاب ، فهذان نوعان من
الكلام يردان في الكلام الفصيح والخطب البالغة ، ولولا

نوعيهما في البلاغة أحسن موقع ، لما وردا في كتاب الله تعالى
الذي أعجز الثقلين الإتيانُ بمثله أو بأقصر سورة من سورَه
(الصنف الثامن والعشرون في التسجيل)

وهو (تفعليلٌ) من قولهم سجلَّ الحاكمُ عليه تسجيلاً ،
إذا كَتَبَ كتابَ الحكم وأمضاه ، وأسجل الكلامَ إسجالاً
إذا أطال ذيوله ، والسَّجِيلُ ، الطويل من الضروع قاله الجوهري ،
فهو مؤذَن بالطويل في كلِّ ما سيق منه كما ترى ، هذا في
اللغة ، وأما معناه في مصطلح علماء البلاغة فهو تطويل الكلام
والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذم ، وهو نوع من
الإطناب ، ، خلا أن الإطناب عامٌّ في كلِّ مقصود من
الكلام ، والتسجيلُ خاصٌّ في المبالغة في المدح أو الذم ، والمثال
فيه قوله تعالى في ذمِّ عبادة الأوثان والأصنام وتهجين مَنْ
عبدَ سواه ، فإنه سجَّل عليهم غاية التسجيل ، ونعى اليهم
أفعالهم ، ووبَّخهم وسفَّه حلومهم ، واستترك عقولهم على جهة
التسجيل والتنويه بما عملوا (إنَّ الذين تدعون من دون الله
لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا أه . إنَّ يسلبهم الذبابُ شيئاً
لا يستنقذوه منه ضمَّف الطالبُ والمطلوبُ) فانظر ماذا

حازته هذه الآية من الإبانة عن نقص عقولهم ، وقوله تعالى
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ) الآية وقوله
تعالى (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ)
الآية الى غير ذلك من الآيات الدالة على تسفيه عقولهم
وإظهار جهلهم ، ومن ذلك ما ورد في ذم الكفار من أهل
الكتاب والمشركين في صدر سورة البقرة فإن الله تعالى نعى
عليهم تلك الأفعال الخبيثة وسجلها عليهم ، وذكر ما أكتننه
صدورهم وأضمرتة نفوسهم من الغدر برسول الله صلى الله عليه
وسلم والإضرار على الكفر ، والتماذى فى النفاق ، والإعراض
عما جاء به من النور المبين والصراط المستقيم ، وتصميمهم على
جحود ذلك وإنكاره ، ومن ذلك ما كان من بنى إسرائيل من
كتمان ما أنزل الله عليهم فى التوراة فى وصف رسول الله
وتصديق ما جاء به ، ونصب العداوة والمكر والخديعة ،
فأظهر الله ما كتموه من العداوة ، وكشف ما أضمروه من
الحسد والجحود والانكار ، وسجل عليهم غاية التسجيل ، فهذا
ما يتعلق بأمثلة التسجيل فى الذم ، وأمّا مثال التسجيل فى المدح
فكقوله تعالى فى صفة المؤمنين فى صدر سورة البقرة ، حيث

ذكرهم بالصفات المحمودة ، وأثنى عليهم بالمناقب المعهودة ،
وبما شرح الله صدورهم بالإيمان بالله تعالى وبرسوله
وكتبه المنزلة قديماً وحديثاً ، وبما كان منهم من التصديق بما
جاءت به من أحوال القيامة والحشر والنشر وغير ذلك من
علوم الآخرة ، ومن ذلك ما كان في صفة المؤمنين في سورة
المؤمنين حيث صدر مدحهم بالخشوع في الصلاة ، ثم عقبه
بالصفات الحسنة ، والأفعال المحمودة المستحسنة ، فأشاد
ذكرهم بما وصفهم به وسجّل فيه نهاية التسجيل ، وهكذا القول
فيما يرد في القرآن على هذا النحو ، فإنه يكون مثلاً لما ذكرناه
من التسجيل في المدح والذم ، وفي الخطب والقصائد ، إذا
جرى على هذا المجزى فهو تسجيل

(الصنف التاسع والعشرون في الموارد)

وهي مفاعلة من قولهم هما يتواردان الحوض ، أي يرد
منه هذا ، ويرد منه هذا ، ويتواردان المسئلة ، أي يسأل
أحدهما صاحبه مرة ، ويسأله الآخر مرة أخرى ، هذا في
اللغة ، والموارد في اصطلاح علماء البيان ، أن يتفق الشاعران
إذا كانا متعاصرين أو كان أحدهما متأخراً عن الآخر على معنى

واحد ، يُوردانه جميعاً بلفظ واحد من غير أخذٍ ولا سماعٍ ،
واشتقاقه من ورَد الحَيْن الماء من غير مواعدة بينهما ، فمن
ذلك ما ذكره أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال
أنشدني ابن ميادة لنفسه

مُفِيدٌ وَمِثْلَافٌ إِذَا مَا أَتَيْتَهُ

تَهَلَّلَ وَأَهْتَزَّ أَهْتَازَ الْمُهَنْدِ

فقيل له أين يذهبُ بك ، هذا للحطيئة ، فقال أكان
ذلك ، فقيل له نعم ، فقال الآن علمتُ أني شاعرٌ حين وافقته
على ما قاله ، وما سمعتُ به إلا الساعة ، وليس هذا من باب
السرقة الشعرية ، لأن ذلك إنما يكون فيمن علمَ حاله بالسبق
لذلك الكلام ، ثم يأخذه غيره مع علمه بأنه له ، كسرقة المتاع ،
يأخذه السارق وهو حقٌ لغيره على جهة الخفية ،
وسنقرّر الكلام في السرقات الشعرية ، ونظهر أنواعها
لاختصاصها بفوائد جمّة ، ونُكِّت غزيرةً بمعونة الله تعالى

(الصنف الثلاثون في التلميح)

وهو نوع من أنواع البديع ، له في البلاغة موقعٌ شريف ،
ويحلُّ من الفصاحة في محل مرتفع مُنِيفٌ ، وهو (تفعيلٌ)

بتقديم اللام على الميم : يقال لَمَحَهُ وَالْمَحَهُ ، إِذَا أَبْصَرَهُ بِنَظَرٍ خَفِيٍّ ، وَلَمَحَ الْبَرْقُ إِذَا أَضَاءَ وَلَمَعَ ، وَفِي فَلَانٍ مِنْ أَيِّهِ لَمَحَةٌ ، أَيُّ شِبْهَةٍ وَفِيهِ مَلَامَحٌ مِنْ أَيِّهِ ، أَيُّ مَشَابِهَاتٍ ، وَجَمْعُهَا مَلَامِحٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ فِيهِ لَمَحَاتٌ ، هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ ، وَفِي مِصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ هُوَ أَنْ يُشِيرَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ وَمَعَاظِفِ شِعْرِهِ أَوْ خُطْبَتِهِ إِلَى مِثْلِ سَائِرٍ ، أَوْ شِعْرٍ نَادِرٍ ، أَوْ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ فَيَلْمَحُهَا فَيُورِدُهَا لِتَكُونَ عَلَامَةً فِي كَلَامِهِ ، وَكَالشَّامَةِ فِي نِظَامِهِ ، فَيَحْصِلُ الْكَلَامُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَلَى لَطَافَةٍ رَشِيقَةٍ ، وَبِرَاعَةٍ رَائِقَةٍ ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْمِثْلِ السَّائِرِ : أَرَقُّ مِنْ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ ، وَأَضْعَفُ مِنْ بَيْتِهَا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ : أَجْهَلُ مِنْ حِمَارٍ ، وَأَبْلَدُ مِنْ عَيْرٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ : أَعْظَمُ تَهْوُرًا مِنْ فَرَّاشَةٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمَلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ : فَلَانُ الْهَيْثُ

من كَلْب ، وأما أمثلته من السنة النبوية فكقوله عليه السلام:
أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةٌ لمبيدٍ : ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله
باطلٌ ، وقوله عليه السلام : بئسَ مطيئةُ الرجلِ زعموا ، وفي
حديثٍ آخرٍ : مطيئةُ الكذبِ زعموا ، وأراد بما ذكره عليه
السلام من يكون أكثرُ كلامه : زعمَ زعم ، فلا يزالُ يكرر
في أثناء خطابه هذه اللفظة ويرددها على لسانه ، والمعنى فيها
بئس ما يكرره الإنسانُ في كلامه ويستزوحُ إليه ، هذه
اللفظة ، لما فيها من التوهم والظن ، ولهذا فإنها ما وردت في كلام
الله تعالى إلا من جهة الكفار والمكذبين بأمر الآخرة
وحال المعاد الأخرى ، كقوله تعالى (بل زعمتم أن لن
ينقلبَ الرسولُ والمؤمنونَ إلى أهلِهِمْ أبداً) وقوله تعالى (زعمَ
الذين كفروا أن لن يبعثوا قُلُوبَ بِلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) فقوله
عليه السلام بئسَ مطيئةُ الرجلِ زعموا ، تاميحٌ لما فيه من
الإشارة إلى موقع هذه الكلمة ، ومن كلام أمير المؤمنين
كرم الله وجهه في خطبته الشَّقْشِقِيَّة : فصَبَرْتُ وفي العين
قَدَى ، وفي الحلقِ شَجَى ، أرى ترائي نهباً ، حتى إذا مضى
الأولُ لسبيله (يعني أبا بكر) أدلى بها إلى فلان بعده (يعني

عمر) لأنه عقد له بالخلافة قبل وفاته ، ثم تمثل أمير المؤمنين
بيت الاعشى

شأن ما يؤمى على كورها
ويوم حيان أخى جابر

فاستشاده بهذا البيت واقع موقع التاميح في كلامه هذا
لكونه مطابقاً لمقصده ، موافقاً لغرضه ، لأن غرضه من ذلك
تباين الحال ومفارقة الأمر بين ولايته وولاية غيره كما يشهد
له ظاهر البيت ، ومن ذلك ما قاله متمثلاً به لما شكوا من أصحابه
تقاعدهم عن الجهاد وميلهم الى الدعة والإعراض عن أمره ،
اللهم مث قلوبهم كما يمث الملح في الماء ، والله لوددت أن
لى بكم ألف فارس من فراس بن غنم

هنالك لو دعوت أتاك منهم فوارس مثل أزمية الحميم
فهذا البيت واقع على جهة التاميح لأن فيه إشارة الى سرعة
إجابتهم لمن يدعوهم ويعرض فيه بأصحابه لتساقلهم عن إجابة
أمره ، والحميم ههنا هو وقت الصيف ، وإنما خص الشاعر
سحاب الصيف لأنه أشد جفولاً وأسرع زوالاً وحركةً
لأنه لا ماء فيه ، وإنما يكون السحاب ثقيل السير لامتلأته
بالماء كما قال تعالى (وينشئ السحاب الثقال) وذلك إنما يكون

في مطر الربيع ، وهذا انما يكون في الشام ، فأما اليمنُ فأكثر
المطر فيه يكون في الصيف والخريف وكما قال بعض الشعراء
المستغِيثُ بِعَمْرٍو يَوْمَ كُرْبَتِهِ

كالمستغِيثِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

يشير بذلك الى قصة كانت لعمر و ، وكقوله في الحريريات
إِنِّطَاءً فَنَدٍ ، وَصُلُودُ زَنْدٍ ، يشير بذلك الى قصة كانت لفندٍ ،
فما هذا حاله يقال له التلميح كما ذكرنا في اشتقاقه ، ولو قيل في
لقبه التلميح ، بتقديم الميم على اللام لكان حسناً جيداً مطابقاً
للاشتقاق ، يقال مَلَحْتُ القَدْرَ وَأَمْلَحْتُهَا وَمَلَّحْتُهَا تَمْلِيحًا فَمَلَحَ
وَأَمْلَحَ إِذَا طَرَحَهُ بِقَدْرٍ يُصَالِحُهَا ، وَمَلَّحَهَا إِذَا زَادَ فِي مَلِحِهَا
حَتَّى أَفْسَدَهَا ، والمعنى في تلقيبه بهذا اللقب هو أنه إذا أشار
الى قصة نادرة أو بيت حسن ، أو مثل سائر فقد مَلَّحَهُ وزاد
في حسنه كما يزيد المَلِخُ في حَسَنِ الطَّعَامِ وَمَسَاغَهُ ، فهذا
الاشتقاق يكون سائغاً ويلقب به

(الصنف الحادى والثلاثون الحذف)

وهو في أصل اللغة الرَّجْمُ بِالشَّيْءِ ، يقال حذفه بالعصا إذا
رجمه بها ، وفي الحديث : أَتَى إِلَيْهِ بَيْضَةٌ مِنْ ذَهَبٍ فَحَذَفَهَا

بها ، فلو أصابته لعقرته ، وفي حديث عمرُ إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ
أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ ، اى يَزْرُقُهَا بِالْمِعْرَاضِ ، نهى المحرّم عن
ذلك ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن التجنّب لبعض
حروف المعجم عن إيرادها في الكلام ، كما روى عن أمير المؤمنين
كرم الله وجهه : أَنَّهُ حُكِيَ بِمَجْلِسِهِ كَثْرَةُ دَوْرَانِ الْأَلْفِ فِي
الْكَلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَخْلُوكَلَامَ عَنْهَا ، فَأَنْشَأَ فِي ذَلِكَ خُطْبَةً سَمَّاهَا
الْمُوتِقَةَ لَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ ، وَكَمَا يَحْكِي عَنْ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ : أَنَّهُ كَانَ
يَتَجَنَّبُ فِي كَلَامِهِ لَفْظَةَ الرَّاءِ لِمَا كَانَ يَلْتَفِعُ فِيهَا وَيُخْرِجُهَا عَنْ
غَيْرِ مَخْرَجِهَا ، وَأَنْشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى

وَلَا تَجْعَلَنِّي مِثْلَ هَمْزَةٍ وَاصِلٍ

فَيْسَقَطَنِي حَذْفٌ وَلَا رَاءٌ وَاصِلٍ

وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ امْتِحَانَهُ فَقَالَ قُلْ : رَجُلٌ رَكِبَ
فَرَسَهُ ، وَجَرَّ رُفْحَهُ ، فَقَالَ لَهُ : غَلَامٌ اعْتَلَى جَوَادَهُ ، وَسَحَبَ
ذَائِلَهُ ، فَانظُرْ إِلَى مَا أَتَى بِهِ لَقَدْ جَانِبَ فِيهِ الرَّاءَ ، فَكَانَ أَبْلَغَ
وَأَفْصَحَ مِمَّا سُئِلَ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا عَدَدْنَاهُ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ لِأَنَّ مَا هَذَا
حَالُهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْاِقْتِدَارِ عَلَى الْبَلَاغَةِ وَالْاِغْرَاقِ فِي
الْفِصَاحَةِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ الْخَوْضُ فِي كُلِّ أُسْلُوبٍ مِنْ أُسَالِيهَا ،

والجرى في ميدان أعاجيبها ، وكما فعل الحريري فيما أورده في مقاماته من تجنّب النقط في خطبته التي مطامها الحمد لله الممدوح الأسماء ، المحمود الآلاء الواسع العطاء ، وفي خطبته الثانية التي مبدؤها قوله : الحمد لله الملك المحمود ، المالك الودود ، مصور كل مولود ، ومآل كل مطرود ، الى آخرها فكل واحد من الكلم في هاتين الخطبتين لا نقط فيها بحال أصلاً عند الكتاب ، ومن أمثلة المنظوم ما قاله بعض الشعراء

دارٌ لمهدد دارسٌ أعلامها

طمس المعالم موزها ورهامها

ومن ذلك ما أورده في الحريريات

أعدد لحسادك حد السّلاح

وأورد الأمل وزد السّماح

فهذان البيتان لا تقط في شيء من ألفاظها كما ترى ،

والحروف المهملة التي لا نقط لها يجمعها قولنا : كما صل أو حط

له درسع ، وجملتها خمسة عشر حرفاً كما ترى ، وأمّا الحروف

المعجمة بالنقط فيجمعها قولنا . بزندق في جث خش غظ ،

فجملتها أربعة عشر حرفاً ، فكملت حروف العربية ما يُنقط

منها ومالا ينقط على هذا التقدير والله اعلم بالصواب

(الصنف الثاني والثلاثون في الخيف)

وهو فن من فنون البلاغة حسن التأليف والانتظام
مشمولٌ على ما يجوز فيه من الكَلِمِ الِاهْمَالِ والإِعْجَامِ ، وهو
أن يكون الكلام من المنشور والمنظوم معقوداً من جزئين
إحدى كلمتي العقد منقوطة كلها ، والأخرى مهملةٌ كلها ،
واستعارةٌ هذا اللقب من قولهم فرس أخيف إذا كان إحدى
عينيه سوداء والأخرى زرقاء ، فأما مثاله من النظم ما قاله
في الحريريات

اسْمَحَ فَبَثُ السَّمَاحِ زَيْنٌ وَلَا تُخِيبُ آمَلًا تَضَيَّفُ
فَأَنْتِ إِذَا اعْتَبَرْتَ مَا ذَكَرْنَا وَجَدْتَهُ مَطَابِقًا لِكَلِمَاتِ
هَذَا الْبَيْتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (اسْمَح) لَا يَنْقُطُ شَيْءٌ مِنْ
حُرُوفِهِ بِحَالٍ ، بَلْ هِيَ مَهْمَلَةٌ ، وَقَوْلُهُ (فَبَث) مَنْقُوطَةٌ كُلُّهَا ،
وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ كَلِمَاتِ الْبَيْتِ ، وَأَمَّا مِثَالُهُ مِنَ النَّثْرِ فَكَقَوْلِهِ
أَيْضًا: الْكِرْمُ ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سَمُودِكَ يَزِينُ ، وَاللُّؤْمُ غَضَّ
الدَّهْرُ جَفَنَ حَسُودِكَ يَشِينُ ، وَالْأَزْوَعُ يُثِيبُ ، وَالْمُعُورُ
يُخِيبُ ، وَالْحَلَّاحِلُ يُضِيفُ ، وَالْمَاحِلُ يُخِيفُ ، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي

هذه الرسالة، فتعتبرها على ما ذكرناه من هذا الاعتبار فتجدها كذلك ، فهذه رسالةٌ سَبَّكْها على هذا السبك ، وألَّفَها على هذا الانتظام في السلك ، ومما يجيء على أثره ويُسبِك من خُلاصة جوهره ، نوع آخر من هذه الرسائل يُلقَّب بالرقطاء ، وهي مخالفة لما ذكره في الخيف ، لكنها تختص بها نوعاً من الاختصاص ، وهي أن تكون الكلمة الواحدة أحد حروفها منقوطةً ، والآخر مهملٌ لا تقط فيه ، واشتقاقه من قولهم شاة رَقَطَاء ، وهي التي في جلدها نُقِطٌ من سوادٍ وبياضٍ ، وليس وراء هذا شيءٌ ، خلاً ما ذكرناه من الاحكام في البلاغة ، وعلو مراتب الفصاحة وسلاطة اللسان ، وجودة القريحة ، وصفاء الذهن الى غير ذلك من المواد التي يجعلها الله في بعض الأشخاص دون بعض ، فأما مثاله من النثر فكقوله في الحريريات أخلاقُ سيِّدنا تُحَبُّ ، وبعقوته تَلَبُّ ، فالهمزة مهملَةٌ ، والخاء منقوطة ، واللام مهملَةٌ ، والقاف منقوطة وهكذا قوله سيِّدنا على هذه العدة من غير تفاوت ، ثم قال وقُرْبُهُ تُحَفُّ ، ونأْيُهُ تَلَفُّ ، وأما مثاله من النظم فكقوله أيضاً

سَيِّدُ قَلْبٍ سَبُوقٌ مُبْرِيٌّ فَطِنٌ مُغْرِبٌ عَزُوفٌ عَيُوفٌ

مُخْلَفٌ مُتْلَفٌ إِذَا نَابَ هِيَا جُ وَجَلَّ خَطْبٌ مُخْوَفٌ (١)
ثم قال بعد ذلك من هذه الرسالة، مناظمٌ شرفه تأتلف،
وشوؤبُوبٌ حَيَاثِهِ يَكْفِ، ونائلٌ يَدِهِ قَاضٍ، وشُحُّ قَلْبِهِ غَاضٍ،
حتى تمت هذه الرسالة على هذه الصفة

(الصنف الثالث والثلاثون حسن التخلص)

اعلم أنا قد ذكرنا من قبل، حسن المبادئ والافتتاحات،
ورمزنا فيه الى قول بالغٍ ، يُطْلَعُ عَلَى نَكْتِ جَمَّةٍ ، ولطائف
عجيبة ، والذي نذكره ههنا هو ما ينبغي لكل متكلم من شاعرٍ
أو خطيبٍ اذا كان قد أتى بما يصلح من الافتتاحات الحسنة
فلا بد له من مراعاة التخلص الحسن ، لأنه لا بد له من
تقديم الغزل ، أو ذكر الفخر ، أو ذكر أطروفةٍ بأدب ، ثم
يذكر على أثره المدح ، وعلى قدرِ براءة الشاعر والخطيب
والمصنّف يكون حسنُ التخلص الى المقصود ، بعد تقديم
ما ذكرناه، وقلّ ذلك أعنى حسن التخلص في كلام المتقدمين،
وقد جاء في قول زهير

(١) هذا غير موزون. على انه أدخل بعض بيت في بيت. والصواب هكذا
مُخْلَفٌ مُتْلَفٌ أَغْرُ فَرِيدٌ نَابُهُ فَاضِلٌ ذَكِيٌّ أَنْوَفٌ
مُفْلِقٌ إِنْ أَبَانَ طَبٌّ إِذَا نَابَ هِيَا جُ وَجَلَّ خَطْبٌ مُخْوَفٌ

إِنَّ الْبَخِيلَ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ
وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ عَلَىٰ عِيَالَتِهِ هَرِمٌ
ثم إن حسن التخلص يأتي على أوجه فاحسن ما يأتي في
بيت واحد وهذا كقول مسلم بن الوليد يمدح البرامكة
أَجِدُّكَ مَا تَذَرِينَ أَنْ رُبَّ لَيْلَةٍ
كَأَنَّ دُجَاهَا مِنْ قُرُونِكَ يُنْشَرُ
سَرَيْتُ بِهَا حَتَّى تَجَلَّتْ بِغُرَّةِ
كَغُرَّةِ يَحْيَى حِينَ يُذَكِّرُ جَعْفَرَ

فما هذا حاله قد فاق في حسن التخلص من الغزل الى
المدح مع قصر الكلام وتقارب أطرافه ، لما فيه من إدماج
المبالغة في مدح يحيى بالبر لابنه وجمعه فيه من المحاسن ، وقد
جاء في بيتين كقول ابي تمام

تَقُولُ فِي قَوْمَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ
مِنَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةَ الْقُودِ
أَمْطَلَعَ الشَّمْسِ تَبْنِي أَنْ تَوْمَّ بِنَا
فَقَلْتُ كَلًّا وَلَكِنْ مَطْلَعُ الْجُودِ

فانظر الى ما أبرزه من التخلص الرائق والمخرج الفائق ،

وربما جاء في ثلاثة أبيات ، ومثاله ما قاله ابو نواس يمدح
بنى العباس

واذا جلست الى المدامِ وشربها
فاجعل حديثك كله في الكاسِ
واذا نزعْتَ عن الغوايةِ فليكن

لله ذاك النزعُ لا للناسِ
واذا أردتَ مديح قومٍ لم تلم

في مدحهم فمدح بني العباسِ
فقاتله الله ، ما أرق كلامه وما أعجب ما جاء به من
النسيب وحسن التخلص فكان ما جاء به رحيق مفضل ،
او نهر جار تسلسل ، ومما جاء من التخلص الحسن في بيتين
قول ابى الطيب المتنبي

مرّت بنا بينَ تزيينها فقلتُ لها

من أينَ جانس هذا الشاذنُ العرباً

فاستضحكت ثم قالت (كالمغيث) يرى

ليث الشرى وهو من عجل إذا انتسباً

ويكثر وجوده في أشعار المتأخرين ، كالمتنبي وأبى تمام

والبحترى ، ويعزُّ وجودُهُ في قصائد المتقدمين أعنى التخلص
القصير ، فأما التخلّصات الطويلةُ فلا بدّ لكلّ مادم منها
وإن وُجِدَت على تطويل في القصائد الطوال ، وإنما البراعةُ
ما وُجِدَ من التخلص الرائق في الكلام القصير كما أشرنا إليه
والله أعلم ، ومن نفيس ما يذكر في التخلّصات ما قاله أبو الطيب
المتنبى أيضاً

أقبلتها غرر الجياد كأنما

أيدى بني عمران في جبهاتها

فهذا من أعجب ما يذكر من الخلاص من النسيب الى
المدح في أخصر لفظ وأقصره ، وهو من بدائعه الحسنة ،
وعجائبه المستحسنة التي فاق بها على نظرائه ، من أبناء زمانه ،
وتميز بها من بين أترابه وأقرانه ، ومن رقيق التخلص ودقيقه
ما قاله ابن الرومي يمدح رجلاً بالكرم

ما من مزيد في بليّة عاشقٍ

وندى وجودٍ في أبي اسحاق

فهذا وما شاكلة من مليح ما يذكر في التخلّصات القصيرة
ويورد في أمثلتها

(الصنف الرابع والثلاثون في الاختتام)

اعلم أنا قد قدّمنا في فواتح الكلام ومبادئه وذكرنا ما يتعلق بالتخلصات، والذي نذكره الآن إنما هو كلامٌ في حُسْنِ الخاتمة، فينبغي لكل بليغ أن يختم كلامه في أي مقصدٍ كان بأحسن الخواتم فإنها آخرُ ما يبقى على الأسماع، ورُبّما حفظت من بين سائر الكلام لقرب العهد بها، فلا جرَمَ وقع الاجتهادُ في رشاقتها وحلاوتها، وفي قوتها وجزالتها، وينبغي تضمينها معنى تامًّا يؤذن السامع بأنه الغايةُ والمقصدُ والنهايةُ، ولهذا قال عليه السلام : **مَلَكَ الْعَمَلِ خَوَاتِمُهُ** ، وفي حديث آخر **أَلَا إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا** ، وفي حديث آخر **لَا تَعْجِبُوا بِعَمَلِ أَحَدٍ حَتَّى تَدْرُوا بِمِ يَخْتَمُ لَهُ** ، فالخاتمةُ في كل شيء هي العمدة في محاسنه، والغاية في كماله، فأما المتقدمون من الشعراء كامرئ القيس، والنابغة، وطرفة، وغيرهم من شعراء الجاهلية فليس لهم فيه كل الإجادة، وإنما الذي أجاد فيه المتأخرون، كأبي نُوَاسٍ، والمتنبي، والبُحْثَرِي، وأبي تمام، ولنضرب في ذلك أمثلة

(المثال الاول) من آي التنزيل فان الله تعالى ختم كل

سُورَةٌ مِنْ سُورِهِ بِأَحْسَنِ خَتَامٍ ، وَأَتَمِّهَا بِأَعْجَبِ إِتْمَامٍ ، خَتَامًا يُطَابِقُ مَقْصِدَهَا ، وَيُؤَدِّي مَعْنَاهَا ، مِنْ أَدْعِيَةٍ ، أَوْ وَعْدٍ أَوْ وَعِيدٍ ، أَوْ مَوْعِظَةٍ أَوْ تَحْمِيدٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخَوَاتِيمِ الرَّائِقَةِ ، أَلَّا تَرَى إِلَى مَا خَتَمَ بِهِ سُورَةَ الْبَقْرَةِ وَسُورَةَ الْفَاتِحَةِ ، فَأَمَّا الْفَاتِحَةُ نُخْتَمَهَا بِمَا يَنْسَبُ مَعْنَاهَا وَيُطَابِقُ لَفْظُهَا ، مِنْ حَسَنِ التَّأْلِيفِ وَجُودَةِ الْجَزَالَةِ بِذِكْرِ الصَّنْفَيْنِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَأَنْ لَا يَجْعَلُنَا مِنْهُمَا ، وَيُتِمَّ لَنَا هِدَايَتَهُ الْكَامِلَةَ ، إِلَى حُجَجِهِ الْوَاضِحَةِ ، وَبِرَاهِينِهِ النَّيِّرَةِ ، وَأَخْتَمَ سُورَةَ الْبَقْرَةِ بِتَعْلِيمِ الْإِبْتِهَالِ إِلَيْهِ فِي مَغْفَرَةِ الْخَطَايَا وَتَرْكِ تَحْمَلِ الْأَثْقَالِ وَالْإِضْرِ وَالنَّصْرَةِ عَلَى الْكُفَّارِ ، وَنَحْوِ اخْتِمَامِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ بِالْخَوَاتِيمِ الْحَسَنَةِ مِنَ الْوَصَايَا بِالصَّبْرِ عَلَى الْمُبَارَاةِ ، وَالْمَصَابِرَةِ عَلَى الْجِهَادِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ ، وَإِشَادَةِ مَعَامِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ أَحْكَامِهِ ، وَالرَّابِطَةِ لِلخَيْلِ فِي الْجِهَادِ وَإِعْدَادِهَا لِلغَزْوِ ، وَبِالتَّقْوَى الَّتِي هِيَ قَوَامُ الدِّينِ وَمَلَائِكُهُ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَحْصُلُ السَّبَبُ فِي الْفَلَاحِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ ، وَفِي خَاتِمَةِ سُورَةِ النَّسَاءِ بِالتَّبَجُّيلِ وَالتَّعْظِيمِ بِالْبَيَانِ وَالْهِدَايَةِ ، وَبِمَا كَانَ مِنَ الْوَعْدِ ، وَالْوَعِيدِ فِي خَاتِمَةِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ بِقَوْلِهِ (إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) وَبِمَا كَانَ مِنْ إِظْهَارِ الْجَلَالِ وَالْعِظْمَةِ فِي خَاتِمَةِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ،

فهذه الخواتيمُ كلُّهما في كل سورة على نهاية الحسن والرشاقة ،
وهكذا الكلام في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبه
ومواعظه وخُطبه ، فانك ترى خواتيمها مُعجبةً لما تضمنته ،
ونحو هذا كلام أمير المؤمنين في كتبه ومواعظه وهذا كقوله
عليه السلام في ذمِّ الدنيا ، وغدَرها بأهلها ، وذهابها عن
أيديهم ، وعدم التمسك بها « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ، هِنَهَاتِ
هِنَهَاتِ ، قَدَفَاتَ مَا قَاتَ وَذَهَبَ مَا ذَهَبَ » ثم ختمها بآية
من القرآن مناسبة لها وهي قوله تعالى (فَمَا يَكْتُمُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ
وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ) الى غير ذلك من الخواتيم الحسنة
في خُطبه وكلامه ، فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة المنشور
(المثال الثاني) من المنظوم فمن أحسن ما قيل في ذلك
ما قاله أبو الطيب المتنبى

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها

وشرف الناس إذ سواك إنسانا

فهذه الخاتمة اذ قرعت سمع السامع عرف بها أن لا مطمع
وراءها ، ولا غاية بعدها ، وهي الغاية المقصودة ، والبغية

المطلوبة ، وبها يُعلم انتهاء الكلام وقطعه ، وكقول أبي نواس
يمدح المأمون

فَبَقِيَتْ لِلْعِلْمِ الَّذِي تَهْدِيْ لَهُ

وَتَقَاعَسَتْ عَنْ يَوْمِكَ الْآيَّامُ

فانظر الى حسن هذه الخاتمة كيف تضمنت الدعاء
بالبقاء مع نهاية المدح والإعظام لحاله ، وغاية حسن الخاتمة
أن يعرف السامع انقضاء القصيدة وكما لها ، فهذه علامة حسنها
ورونقها ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح رجلاً استباحه

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِنْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى

وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ

فَإِنْ تَوَلَّيْتَنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ

وَإِلَّا فَاِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورٌ

ومن ذلك ما قاله أبو تمام يذكر فتح عمورية ويهني

المعتصم بها

إِنْ كَانَ بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِنْ رَحْمٍ

مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُقْتَضِبٍ

فَبَيْنَ أَيَّامِكَ اللَّاتِي نُصِرْتَ بِهَا

وَبَيْنَ أَيَّامِ بَدْرِ أَقْرَبِ النَّسَبِ

أَبَقَتْ بِنَى الْأَصْفَرِ الْمُصْفَرِّ كَأَسْمِهِمْ
صُفْرَ الْوَجُوهِ وَجَلَّتْ أَوْجُهُ الْعَرَبِ
فَهَذِهِ خَاتَمَةٌ تُرَى عَلَى وَجْهِهَا الطَّلَاوَةُ ، وَعُصَارَةُ الرِّشَاقَةِ ،
وَحَسَنُ الْخَوَاتِمِ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُعَدَّ وَتُحْصَى ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّي فِي بَعْضِ قِصَائِدِهِ السِّيفِيَّاتِ
فَلَا حَطَّتْ لَكَ الْهَيْجَاءُ سَرْجًا وَلَا ذَاقَتْ لَكَ الدُّنْيَا فِرَاقًا
وَقَالَ أَيْضًا

لَا زِلْتَ تَضْرِبُ مَنْ عَادَاكَ عَنْ عُرْضِ
تُعَاجِلِ النَّصْرِ فِي مُسْتَأْخِرِ الْأَجَلِ
وَقَالَ أَيْضًا فِي بَعْضِ قِصَائِدِهِ وَقَدْ عَرَضَ ذَكَرَ الْخَيْلِ
فَلَا هَجَمْتَ بِهَا إِلَّا عَلَى ظَفْرِ
وَلَا وَطِئْتَ بِهَا إِلَّا إِلَى أَمَلِ

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي رَجُلٍ مَدَحَهُ بِقِصِيدَةٍ مُسْتَمَاحَةٍ
إِنِّي جَدِيرٌ بِالنَّجَاحِ لِأَنِّي
أَمَلْتُ لِلخَطْبِ الْجَلِيلِ جَلِيلًا
لَا زَالَ فَعَلَّكَ بِالْعَلَاءِ مَرْصَعًا
أَبَدًا وَعَرَضَكَ بِالْعَفَافِ صَقِيلًا

وقال آخر في تمزية عزّاهما في أخ له قال في خاتمها
وكلُّ خطبٍ وإن جلت عظامه
في جنبٍ مهلكه مستصنرٌ جللٌ
سقى ضريحاً حواه صوب غادية
مُعتنجرٌ الودق وكفاف الحيا هطلٌ

فهذه الخواتم كلها رائقة ملائمة لما قبلها
وإن الاختتام لفنٌّ من البديع بمكان ، وإنه لحقيقٌ من
بينها بالإحراز والإيقان ، وهو آخر الكلام في أصناف
البديع المتعلقة بالفصاحة المعنوية والفصاحة اللفظية ، كما مرّ
تقريره ، وقد أتينا على معظم أبواب البديع وأصنافه ، فإن شذّ
شيء على جهة التذرة ، فانه مندرجٌ تحت ما ذكرناه من هذه
الأصناف بل لا يشذّ الا قليلٌ لا يعول عليه

الصنف الخامس والثلاثون)

(في ايراد نبذة من السرقات الشعرية)

اعلم أن معنى السرقة في الأشعار هي أن يسبق بعض
الشعراء الى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ، ثم يأتي بعده
شاعرٌ آخرٌ يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى ، ثم

يختلفُ حالُ الأخذِ، فتارةً يكونُ جيِّداً مليحاً، وتارةً يكونُ
زديثاً قبيحاً، على قدرِ جودةِ الذكاءِ والفتنةِ والفصاحةِ بينِ
الشاعرينِ كما سنقرِّره ونُظهرُ أمثلهُ، فننَّسبُ للشعراءِ من يأخذُه
كُرَّةً وبعرةً ويَرُدُّه ياقوتةً ودُرَّةً، ومن الناسِ من يأخذُه
ديباجةً ويَرُدُّه عباءةً الى غيرِ ذلك من الأمثالِ في النقائضِ
والأضدادِ في الأخذِ والردِّ، وهل تعدُّ السرقةُ الشعريةُ من
علمِ البديعِ أم لا، فيه وجهانُ، أحدهما أنها تكونُ معدودةً
فيه، لأنَّ كلَّ واحدٍ من السابقِ واللاحقِ إنما يتصرفُ في
تأليفِ الكلامِ ونظمه، وترديدهِ بينِ الفصيحِ والأفصحِ
والأقبحِ والأحسنِ، وهذه هي فائدةُ علمِ البديعِ وخلاصةُ
جوهره، وثانيهما أنها غيرُ معدودةٍ في علمِ البديعِ، لأنَّ معنى
السرقةِ هو الأخذُ، وبمجردِ الأخذِ لا يكونُ متعلقاً بأحوالِ
الكلامِ ولا بشيءٍ من صفاته، فلاجلِ هذا لم تكن معدودةً في
علمِ البديعِ، والأولُ أقربُ، وهو عدُّها من جملةِ أصنافه،
والبرهانُ القاطعُ على ما ذكرناه، هو أنَّ علمِ البديعِ أمرٌ عارضٌ
لتأليفِ الألفاظِ وصوغِها وتنزيلها على هيئةٍ تمجِّبُ الناظرَ،
وتشوقُ القلبَ والخطَّاطَ، وهذا موجودٌ في السرقاتِ الشعريةِ،
فإنَّ الشاعرينِ المُفلقينِ يأخذُ كلَّ واحدٍ منهما معنى صاحبه،

ويصوغه على خلاف تلك الصياغة ، وَيَقْلِبُهُ عَلَى قَالِبٍ آخَرَ ،
فإِمَّا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِمَّا نَقَصَ عَنْهُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ خَوْضٌ فِي
تَأْلِيفِ الْكَلَامِ وَنَظْمِهِ ، فَإِذَنْ الْأَخْلَقُ عَدَّهَا مِنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا ،
بَلْ هِيَ أَخْلَقٌ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهَا إِذَا عُدْنَا الطَّبَاقَ ، وَالتَّجْنِيسَ ،
وَالْتَرصِيعَ ، وَالتَّصْرِيعَ ، مِنْ عُلُومِ الْبَدِيعِ مَعَ أَنَّهَا إِنَّمَا اخْتَصَّتْ
بِمَا اخْتَصَّتْ بِهِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَتَنْزِيلِهَا عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَاتِ مِنْ
لِسَانٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ حَالُهَا إِذَا كَانَتْ مَخْتَصَّةً بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
لِسَانَيْنِ عَلَى هَيْئَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، فَإِذَا تَمَهَّدتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَاعْلَمْ
أَنَّ السَّرْقَاتِ الشَّعْرِيَّةَ وَإِنْ كَثُرَتْ شُجُونُهَا وَاخْتَلَفَتْ فَنُونُهَا ،
فإنَّهَا لَا تَنفَكُ أَصُولُهَا عَنْ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ نَفَصَلَهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى
وَنَشِيرُ إِلَى جَمَلِهَا

(النوع الأول منها النسخ)

وَاشْتِقَاقَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ نَسَخْتُ الْكِتَابَ إِذَا نَقَلْتُ مَا فِيهِ
إِلَى غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَ الشَّاعِرِينَ يَأْخُذُ مَعْنَى صَاحِبِهِ
وَيَنْقُلُهُ إِلَى تَأْلِيفِ آخَرَ ، ثُمَّ النِّسْخُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ ، الْوَجْهُ
الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَ لَفْظَ الْأَوَّلِ وَمَعْنَاهُ ، وَلَا يَخَالِفُهُ إِلَّا
بِرُؤْيِ الْقَصِيدَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ

وُقُوفًا بِهَا صَحَّبِي عَلِيٌّ مَطِيئِهِمْ
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَحْمَلِ
أَخَذَهُ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ وَاسْتَرْقَهُ وَأَجْرَاهُ عَلِيٌّ مِنْوَالَهُ الْأَوَّلُ فَقَالَ
وُقُوفًا بِهَا صَحَّبِي عَلِيٌّ مَطِيئِهِمْ
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلَّدِ

فَانظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاقِفَةِ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ
هُنَاكَ إِلَّا فِيمَا ذَكَرَاهُ مِنْ حَرْفِ الرَّوِيِّ ، فَلَا أَوْلَى لِأَمِيَّةٍ ،
وَالْأُخْرَى دَالِيَّةٌ ، وَكَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ فِي مُهَاجَاتِهِ لَجَرِيرٍ
أَتَمَدِلُ أَحْسَابًا لِنَامًا حُمَاتُهَا بِأَحْسَابِنَا إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعُ
فَأَجَابَهُ جَرِيرٌ وَاسْتَرْقَ مَا ذَكَرَهُ بِأَحْسَنِ مَا يَكُونُ
وَأَعْجِبَهُ قَالَ

أَتَمَدِلُ أَحْسَابًا كَرَامًا حُمَاتُهَا بِأَحْسَابِكُمْ إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعُ
الْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ فِيهِ الْمَعْنَى وَأَكْثَرُ اللَّفْظِ
مِثَالُهُ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْدَحُ مَعْبَدًا صَاحِبَ الْغِنَاءِ ، وَيَذَكُرُ فَضْلَهُ
عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ تَوَلَّعَ بِالْغِنَاءِ
أَجَادَ طُوَيْسٌ وَالشَّرِيحِيُّ بَعْدَهُ

وَمَا قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَدِ

ثم قيل بعد ذلك
محاسنُ أوصافِ الْمُغْنِيَيْنِ جَمَّةٌ
وما قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَدِ
فأورد المعنى بعينه مع أكثر اللفظ الأول ، فهذا وأمثاله
يورد في أمثلة النسخ

(النوع الثاني السلخ)

وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ
واشتقاقه من سَلَخَ أَدِيمَ الشاة ، وهو أخذ بعض جسم السلوخ ،
ويرد على أوجه كثيرة وأنحاء متعددة ، ولكننا نقتصر على
إيراد المهم منها ، فهي كفاية وبالله التوفيق ، ثم إنه يأتي على
أوجه ثلاثة ، الوجه الأول أن تكون السرقة مقصورة على
المعنى لا غير ، من غير إيراد لفظ ما سُرق منه ، وهذا من أدق
السرقات بِسَلْكَ وَأَحْسَنَهَا صورةً ، وَأَعْجَبُهَا مَسَاقَا ، ومثاله
قول بعض أهل الحماسة

لقد زادني حُبًّا لِنَفْسِي أَنْتِي

بَفَيْضٍ إِلَى كُلِّ أَمْرٍ غَيْرِ طَائِلِ

فقد أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه ما يُشبهه من

جهة معناه ، ولم يُورد شيئاً من الفاظه ولكنه عوّل فيه على
المعنى وقصره عليه

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ

فهي الشهادة لي بأنّي كاملٌ

فمن كثّر عرّاه للأشعار ، وممارسته لها فإنه لا يغرب
عن فهمه أن ما ذكره المتنبي مأخوذٌ معناه من بيت الحماسة ،
فصاحب الحماسة يقول إن نقص الدنيا إيتاي مما يزيد نفسي
حباً عندي ، لكون الذي نقصها لا فضل له ، فيعرف فضلي ،
والمتنبي يقول إن ذمّ الناقص إيتاي شاهدٌ بفضلي ، فذمُّ
الناقص له مثل نقص الذي هو غير طائل فهما متفقان من
جهة المعنى

الوجه الثاني أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشيء يسير
من اللفظ ، فمن ذلك ما قاله حسّان بن ثابت يصف الرسول
صلى الله عليه وسلم ويمدحه

ما إن مدحتُ محمداً بمقالتي

لكن مدحتُ مقالتي بمحمدٍ

فأخذه أبو تمام فأكمل معناه، واستترق شيئاً من لفظه
على القلة قال

ولم أمدحك تفخياً لشعري ولكني مدحت بك المديحاً
فانظر الى تكريرهما لفظ المدح في البيتين من غير زيادة،
وكذلك قول ابن الرومي

وما لي عزاء عن شبابي علمته

سوى أنني من بعده لا أخلد

استترقه من بيت لمنصور النمرى قال فيه

قد كدت أقضى على فوت الشباب أنى

لولا تعزّي أن العيش منقطع

وهكذا قول أبي تمام يمدح رجلاً باجود والسخاء والكرم

وإذا المجد كان عوني على المرء

تقاضيته بترك التقاضى

استترقه منه ابن الرومي باحسن استراق فى أخذ معناه قال

ووكلت مجدك فى اقتضائك حاجتى

وكفى به متقاضياً ووكيلاً

فهذه السرقات كلها معوية مع إعادة بعض اللفظ كما ترى

الوجه الثالث من السلخ أن يؤخذ بعض المعنى فن ذلك
ما قاله بعض الشعراء

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لَامْرِيءٍ إِنْ حَبَّوْتَهُ

يَبْذُلُ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ

وليس بشين لامرئ بذل وجهه

إِلَيْكَ كَمَا بَعْضُ السُّؤَالِ يَشِينُ

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه بعض النقصان قال فيه

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَفَرًّا وَهِيَ إِنْ شَهْرَتْ

كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مُؤْتِنَفًا

ما زلت منتظراً أعجوبة زمناً

حتى رأيت سؤالاً يجتني شرفاً

فالأول أتى بمعنىين، أحدهما أن عطاءك زين والآخر

أن عطاء غيرك شين، وأما أبو تمام فإنه أتى بالمعنى الأول

لا غير، وهو أن عطاءه زين، فهذا ما أردنا ذكره مما يتعلق

بالسلخ، وفيه أوجه غير هذه تركنا ذكرها للاستغناء بما

ذكرنا عنها، ومن عرف ما قلناه أمكنه إدراك ما عداه من

هذا النوع

(النوع الثالث المسنخ)

وهو إحالة المعنى الى ما هو دونه ، واشتقاقه من قولهم
 مسختُ هذه الصورة الآدمية الى صورة القردة والخنازير ،
 فتارة تكون صورة الشعر حسنة فتُنقل الى صورة قبيحة ،
 وهذا هو الأصل في المسنخ ، وتارة تكون الصورة قبيحة
 فتُنقل الى صورة حسنة ، فهذان وجهان نذكر ما يتوجه منهما
 بمعونة الله

الوجه الاول أن يُنقل الأحسن من الشعر الى صورة
 قبيحة ، ومثاله ما قاله عبد السلام بن رغبان الملقب بديك الجن
 بحق تعزيبك ومنك الهدى مستخرج والصبر مستقبل
 تقول بالعقل رايت الذى تاوى إليه وبه تعقل
 إذا عفا عنك وأودى بنا الد هر فذاك المحسن المجمل
 أخذه أبو الطيب المتنبى فأتى به على عكس صورته
 وقلب أعلاه أسفله

إن يكن صبر ذى الرزية فضلاً

تكن الأفضل الاعز الأجل

أنت يا فوق أن تعزّي عن الأ
حبابِ فوق الذي يعزّيك عقلا
وبالفاظك اهتدى فإذا عزّا
ك قال الذي له قلت قبلا

فالبیت الآخر من هذه المقطوعة هو الذي وقع به المسنخ،
فانظر الى ما بينهما من التفاوت في الرقة واللطافة والجودة والرشاقة
الوجه الثاني عكس هذا وهو أنت يُنقل من صورة
قبيحة الى صورة حسنة ، وهو معدود في السرقات ، وإن كان
بعضهم لا يعدّه منها وهذا كقول المتنبي

لو كان ما يعطيهم من قبل أن

يعطيهم لم يعرفوا التأميلا

وقد أخذه ابن نيانة السعدي فأحاد فيه كل الإجادة قال
لم يبق جودك لي شيئا أو مثله

تركتني أصحّب الدنيا بلا أمل

فانظر كيف أخذه عباءة وزجاجة ، ثم رده يا قوتة
وديباجة ، فبينهما بُعد متفاوت ودرجات متباينة ، ومن ذلك
ما قاله أبو نواس يذكر لعب الخليل بالصولجان من أرجوزة له
يصف ذلك

جِنٌّ عَلَى جِنِّ وَإِنْ كَانُوا بَشَرٌ
كَانَمَا خَيْطُوا عَلَيْهَا بِالْإِبْرِ
أَخَذَهُ الْمُنْبِي فَأَذَاقَهُ حَلَاوَةً، وَأَكْسَبَهُ رَوْنَقًا وَطَلَاوَةً، قَالَ
فَكَانَمَا تُتَجَّتْ قِيَامًا تَحْتَهُمْ
وَكَانَهُمْ وُلِدُوا عَلَى صَهْوَاتِهَا
فَقَاتَلَهُ اللَّهُ، لَقَدْ تَبَاهَى فِي الْإِعْجَابِ، وَأَتَى بِمَا يُذْهَشُ
الْعُقُولَ، وَيَسْحَرُ الْأَبْصَارَ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَه أَبُو الطَّيِّبِ أَيْضًا
وَقَدْ أَنْشَدَنَا مِنْ قَبْلِ هَذَا

إِنِّي عَلَى شَغْفِي بِمَا فِي حَرِّهَا
لَأَعْفُ عَمَّا فِي سِرِّهَا وَيَلَاتِهَا
أَخَذَهُ الشَّرِيفُ الرُّضِيُّ فَأَحْسَنَ فِيهِ كُلَّ الْإِحْسَانِ قَالَ فِيهِ
أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمْرُ وَالْحَلِي
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآذِرِ

(النوع الرابع عكس المعنى)

وما هذا حاله فهو بالغٌ في المجد كلُّ مبلغٍ، ومن لطافته
ورقته ورشاقته بكاد يخرجُه عن حدِّ السَّرْقَةِ، فمن ذلك ما قاله
أبو نُوَاسٍ فِي مَدْحِ نِكَاحِ الصَّغَارِ وَاللَّاتِي لَهُ يَنْكُحُنْ

قالوا عشقت صغيرةً فأجبتهم
أشهى المطىِّ إلى ما لم تزكب
كم بين حبة لؤلؤٍ مثقوبةٍ
نظمت حبة لؤلؤٍ لم تثقب

فمكس ما قاله مسلم بن الوليد فقال
ان المطية لا يلدُّ ركوبها حتى تدلَّ بالزمام وتزكبا
والحبُّ ليس بنافعٍ أربابه حتى يفصل في النظام ويثقباً

ومن ذلك ما قاله ابن جعفر في الوصل والقلبي

ولما بدالى أنها لا تريدنى

وأن هواها ليس عني بمنجلى

تمنيت أن تهوى سواي لعلها

تذوق صبايات الهوى فترق لي

فاخذ هذا المعنى بعضهم وعكسه على حسنه قال

ولقد سررتني صدودك عني

في طلايبك وامتناعك مني

حذراً أن أكون مفتاح غيري

وإذا ما خلوت كنت التمتي

فانظر الى كلام ابن جعفر فلم يبال في إلقاء رداء الغيرة

عن منكبِهِ ومشاركة غيره له في مواصلة محبوبه ، وأمّا الآخر
فهو على الضدّ من ذلك ، ومن ذلك ما قاله ابو الشَّيْص في
الغرام بمحبوبه

أجدُ الملامّة في هوائكِ لذيذة

حُبًّا بذكركِ فليلمني اللومُ

فاخذه ابو الطيب المتنبّي وعكس ما قاله عكسًا لائقًا

قال فيه

أَحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

وما هذا حاله فانه من السرقات الخفية كما أشرنا اليه ،

وقد قال بعض الحدّاق إنّ ما هذا حاله بأن يُسَمَّى ابتداءً

أحقُّ من أن يُسَمَّى سرقة ، ومن هذا ما قاله بعض الشعراء في

صفة الكرام ومدحهم

لولا الكرام وما استنوه من كرم

لم يدرِ قائلُ شعرٍ كيف يمتدّخُ

وقد سبقه بهذا المعنى أبو تمام خلاّ أن أبا تمام جعله في

الكرم ، وهذا جعله في المدح ، قال ابو تمام في ذلك فأجاد

كلّ الإِجادة

ولولا خِلالُ سِنِّهَا الشَّعْرُ مَا دَرَى
بُغَاةُ النَّدى مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى المَكَارِمُ
فهذا ما تحصل من الأمثلة في العكس

(النوع الخامس)

(في أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر)

فمن ذلك ما قاله جرير

غرائبُ أَلْفٍ إِذَا حَانَ وَرَدُهَا
أَخَذَتْ طَرِيقًا لِلْقِصَائِدِ مُعَلِّمًا

فأخذه أبو تمام وزاد عليه زيادة بديعة فأعجب كل الإعجاب

غرائبُ لاقت في فَنَائِكَ أنْسَهَا

من المجد فهي الآن غيرُ غرائبٍ

فحاصل كلام جرير أن قصائده لا يماثلن غيره من فائهن
مفردات عن أشكالهن، وحاصل كلام أبي تمام أن لهن أمثالا

صَادَفْنَهَا فَأَنْسَنَ إِلَيْهَا، فكلاهما قد أورد الغرائب في شعره،
خلا أن أبا تمام زاد عليه بأن قرنها بذكر المدوح، فلهذا كانت

لائقة حسنة لذلك، ومن ذلك ما قاله أبو تمام يمدح كريما

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدُدُ
ولو برزت في زى عذراء ناهد

وقد أخذه من قول بعض الشعراء

ولست بنظار الى جانب الغنى

إذا كانت العلياء في جانب الفقر

خلا أن أبا تمام زاد عليه قوله (برزت في زى عذراء

ناهد) ولم يتضمنه قول الشاعر الثاني، ومن ذلك ما قاله البحري

ركبوا الفرات الى الفرات وأملوا

جدلان يبدع في السماح ويغرب

أخذه من قول مسلم بن الوليد

ركبت الى البحر في ما خراته

فاؤفت بنا من بعد بحر الى بحر

خلا أن البحري زاد عليه قوله (جدلان يبدع في

السماح ويغرب) فهذه الزيادة زادتة حسناً الى حسنه، وإعجاباً

الى إعجابه كما تراه ههنا، ومن ذلك ما قاله جرير يمدح بني تميم

إذا غضبت عليك بنو تميم

حسبت الناس كلهم غضابا

فاخذه أبو نواس في قوله

وليس على الله بمُستنكر

أن يجمع العالم في واحد

وزاد عليه زيادة رشيقة ، وذلك أن جريراً جعل الناس

كلهم بنى تميم، وأبو نواس جعل العالم كلهم في واحد، فلا جرم

كان ما قاله أبلغ وأدخل في المدح والإعظام ، ومن ذلك

ما قاله الفرزدق

علام تلفتين وأنت تحتي وخير الناس كلهم أمامي

متى تأتي الرصافة تستريحي من الأتساع والدبر الدوامي

أخذه أبو نواس وزاد فيه زيادة صار بها في غاية الحسن

والإعجاب فقال

وإذا المطى بنا بلفن محمداً فظهورهن على الرجال حرام

فالفرزدق أراد أنها تستريح من الشدة والرحل فيدميها

ذلك ويذبرها ، وليس استراحتها بماعة من معاودة إلتعابها مرة

أخرى ، وأمّا أبو نواس فإنه حرم ظهورهن على الرجال

وأعفاهن من الأسفار إعفاء مستمراً ، فهذا كان بليغاً بهذه

الزيادة كما ترى ، ومن ذلك ما قاله أبو نواس في مدح كتيبة

أَمَامَ خَمِيسٍ أَرْجُوَانٍ كَأَنَّهُ
قَمِيصٌ مَحْوُكٌ مِنْ قَنَّا وَجِيَادٍ
فَأَخَذَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيُّ وَزَادَ عَلَيْهِ زِيَادَةٌ هِيَ الْغَايَةُ فِي
الْكَمَالِ فَقَالَ

وَمَلْمُومَةٌ زَرْدٌ ثَوْبُهَا وَلَكِنَّهَا بِالْقَنَّا نَحْمَلُ
فَانظُرْ إِلَى حُسْنِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْقَنَا حَيْثُ جَعَلَهُ خَمَلًا
لثَوْبِ الزَّرْدِ ، فَنَاسِبُهُ نِهَايَةُ الْمُنَاسِبَةِ ، وَكَانَ مَلَأَمًا غَايَةَ الْمَلَأَمَةِ ،
وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ حَاصِلٍ فِي بَيْتِ أَبِي نَوَاسٍ وَهُوَ مِنْ عَجَائِبِهَا الَّتِي
انْفَرَدَ بِهَا ، وَمَلَّحَهُ الْفَائِقَةُ لِمَنْ نَظَرَ فِيهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَه
أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيُّ يَمْدَحُ رَجُلًا بِالْكَرَمِ

وَإِنْ جَادَ قَبْلَكَ قَوْمٌ مَضَوْا
قَائِلًا فِي الْكَرَمِ الْأَوَّلِ
أَخَذَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ وَزَادَ عَلَيْهِ فَأَجَادَ فِيهَا قَالَه وَأَصَابَ فِيهِ
(أَنْتَ فِي الْجُودِ أَوْلَى وَقَضَى اللَّسَّةُ أَنْ لَا يُرَى لَكَ الدَّهْرُ ثَانِي)
فَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى الْجَزَلِ وَالْمَدْحِ الْعَالِي لَيْسَ حَاصِلًا فِي
بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ ، وَلِنَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنَ السَّرِقَاتِ
الشُّعْرِيَّةِ وَبَيَانِ أَمْثَلِهَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَكُفَايَةٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى مَا
وَرَاءَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ بَابٌ وَاسِعٌ مِنَ الْقُنُونِ الشُّعْرِيَّةِ ، وَفِيهِ

أوديةٌ ، وله شجونٌ وفنونٌ ، وفيما أوردناه غنيةً ، وبتمامه يتمّ الكلام على النمط الثاني من بيان أنواع الفصاحة المعنوية من أنواع البديع ، وقد نَجَزَ الكلام على الباب الرابع الذي رسمناه في علوم البديع وأصنافه ، والله الموفق للصواب (ولنختم) كلامنا في الباب الرابع الذي رسمناه لبيان أصناف البديع ومعرفة أسرارها بذكر تنبيهات ثلاثة هي لا ثقة ههنا حيث لم تذكر في صدر الباب لبيان معنى البديع وتقرير أقسامه على جهة الإجمال وبيان مواقعها ، فهذه تنبيهاتٌ لا غنى عن ذكرها لمن أراد الخوض في علم البديع

(التنبيه الأول في بيان معناه)

وأعلم أنّ لفظ البديع ، فعيلٌ بمعنى مفعول ، كقولنا جريحٌ وقتيلٌ ، أو فعيلٌ بمعنى مفعول نحو حكيمٌ بمعنى مُحْكَمٌ وأنشد النحاة

وقصيدةٍ تأتي الملكَ حكيمةٍ

قد قلّتها ليقال من ذا قالها

وهو في كلا وجهيه بمعنى مفعول ، ولا يختلفان إلا في أن أحدهما مأخوذ من الثلاثي المجرد فتقول بدعٌ هذا يبْدعه فهو

بديعٌ ، اى مبدوع ، والثانى مأخوذ من الثلاثى المزيد فتقول فيه
أبدع هذا يُبدعه فهو مبدعٌ ، والفاعل مُبدِعٌ ، قال الله تعالى
(بديعُ السمواتِ والأرضِ) اى مُبدِعُهُما ، ومعنى البديع
الموجد بالقدرة لا على جهة الاحتذاء ، فالمُبدِئُ والمُبدِعُ سيان
فى أن كل واحد منهما حاصل من غير مثال سابقٍ ولا احتذاءً
متقدّم ، وأما فى مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن الكلام
المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة ،
ولنفسر مقصودنا بهذه القيود بمعونة الله ، فقولنا عبارة عن الكلام ،
إعلامٌ بأن البديع انما هو خاص بالكلام دون سائر الأفعال
كلها ، فإنه لا مدخل له فيها ، فلا يقال فى رَشَاقَةَ القَدِّ وحُسْنِ
الدلِّ ، إنه من البديع ، فهو انما يكون من عوارض الكلام
لا غير ، وقولنا (المؤلف) يُحترز به عن الكلم المفردة بالاضافة الى
كل واحدة من أعدادها ، فانه لا يُقال له بديعٌ ، لأنه مخصوص
بما كان مؤتلفاً من أجزاء ، وقولنا (على جهة الإسناد) يُحترز
به عما إذا كان التركيب حاصلًا ، لكن من غير جهة الاسناد ،
كقولك زيدٌ ، عمرٌ ، بكرٌ ، خالدٌ ، فإن ما هذا حاله وإن
كان مركبًا لكنه غيرُ مسند ، لأن الإسناد فى مثل قولك
زيد قائم وعمر و خارجٌ وغير ذلك ، والبديع انما يكون حيث

تحصل الفائدة ، فأما ما لا فائدة فيه فلا موقع لعلم البديع فيه ،
وإنما يزداد حُسْنًا فيما كان تركيبه مفيداً ، وقولنا (المجازي)
يُحْتَرز به عن الحقائق فإنه لا مدخل لعلم البديع فيما كان جارياً
على جهة الحقيقة ، وإنما موضعه المجازات البليغة ، وقولنا (من
جهة الاستعارة) يُحْتَرز به عن أكثر أنواع المجازات ، فإنه
لا مدخل للبديع فيها ، وهذا نحو مجاز الزيادة ، ومجاز النقصان ،
وغير ذلك من المجازات ، فالمجاز أعمُّ من البديع ، ولهذا فإن
كل بديع فهو مجازٌ ، وليس كلُّ مجازٍ بديعاً ، بل هو مخصوص
بمجاز الاستعارة دون غيرها من سائر المجازات ، وهكذا
القول في التشبيه المظهر الأداة ، فإنه لا يدخله البديع ، لأنه
ليس من جملة المجاز فيقال بانه داخلٌ في علم البديع ، وإذا لم
يكن داخلاً في المجاز فلأن يمتنع دخوله في البديع أولى وأحقُّ ،
فهذا تقرير ماهية البديع لغة واصطلاحاً

(التنبيه الثاني في ذكر أقسامه)

اعلم أنا قد فرغنا من ذكر أصنافه فيما سبق ، ولكننا نورد
تقسيمه على جهة الإجمال ، ونكتفي في التفاصيل بما سبق
شرحه ، ليكون الناظر على استحضار فيه ، وهو في التقسيم
منقسمٌ إلى أضربٍ ثلاثة

(الصرب الاول منها)

ما يكون راجعاً الى الفصاحة اللفظية وهذا هو المرادُ
بعلم البيان ، ثم منه ما يردُ في المنظوم والمنثور كالتجنيس ،
والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، وغير ذلك من أصناف البديع ،
ومنه ما يكون مختصاً بالنظم ، وهذا التصريح ، فإنه مخصوص
بالقوافي لا يردُ إلا فيها ، وضابطه أن كل ما كان متعلقه ما يرجع
الى الألفاظ فهو بفصاحة الألفاظ أشبه

(الضرب الثاني)

ما يكون راجعاً الى الفصاحة المعنوية ، وهذا هو المراد
بعلم المعاني ، وهذا نحو التخييل ، والاسبتطراد ، والتفوييف ،
والتوشيع . وغير ذلك من الأصناف المتعلقة بعلم البلاغة ،
والضابط في مثل هذا أن كل ما كان متعلقاً بالمعاني فهو من
باب الفصاحة المعنوية ، وهذا هو الغرض بقولنا علم المعاني وعلم
البيان كما سبق تقريره

(الضرب الثالث)

ما يكون بمَعزِلٍ عن الفصاحة اللفظية والفصاحة المعنوية

على الخصوص ، ولكنه يُنزلُ منزلة التّعة والتكلمة لهما ،
ويكون تحسيناً لهما وتزييناً لمواقعهما ، وهذا نحو الكمال ،
والإيضاح ، وحسن البيان ، ونحو التّميم ، والاستيعاب ،
والتذيل الى غير ذلك من الأوصاف التي لا تستقلّ بنفسها ،
وإنما يكون حصولها على ما ذكرناه من مراعاة الإكمال وتحسين
الهيئة كما أشرنا اليه في الأصناف السابقة ، ونظيره من علم
الإعراب قولك: ضرب زيداً عمرو ، بتقديم المفعول على الفاعل ،
فإن ما هذا حاله قد أفاد كلاماً مطابقاً لقوانين العربية ، خلاً
أنه لم يفت منه إلا تحسين الكلام وتزيينه ، حيث لم يكن
الفاعل لاصقاً بالفعل ، والمفعول متأخراً عن الفاعل ، فهذا
يجرى مجرى التحسين والإكمال للجملّة لا غير ، فهكذا ما قلناه
من هذه الأبواب إنّما وردت على جهة الإكمال والتحسين
وإعطاء الهيئة الحسنّة والتأليف العجيب في الكلام ، فأما
أصل البلاغة والفصاحة ، فهما حاصلان من دون هذه الأبواب
كما يذريه العاقل الخبير بموارد البلاغة والفصاحة ومصادرهما ،
وهذه الأبواب أيضاً متقاربة ، والاصناف وإن تعددت
متدانية ، لكننا أجريناها على هذا التقسيم جرّياً على عادة
أهل البلاغة ، واقتفاء لآثارهم ، وهي عندنا في الحقيقة متقاربة ،

(التنبيه الثالث في بيان مواقع البديع)

أعلم أنّ كل موضع من الكلام ليس صالحاً لعلم البديع
وإنما يصحّ في مواضع من الكلام دون مواضع، فهذان تقريران
نذكرهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الأول في ذكر المواضع التي يصح دخوله فيها)

وجملة المداخل التي يختص بها شروط أربعة ، الشرط
الأول أن يكون وارداً في الكلام المنظوم من هذه الأحرف
المعتادة ، أعني حروف العربية ، وهي التسعة والعشرون ،
فلا يجوز دخوله إلاّ فيما كان مؤلفاً منها من الكلمات العربية
دون غيرها من الكلام الفرسية والبرانية والتركية ، فهو مختصّ
من بين سائر اللغات باللغة العربية ، الشرط الثاني أن يكون
وارداً في الكلام الإسنادي التركيبي الذي يختصّ بالمعاني
المفيدة ، ولهذا فإنك لو أفردت الكلمة المفردة فقلت زيد ،
عمرو ، بكر ، خالد ، لم يكن مفيداً فائدة لعدم الإسناد ، فلا يكفي
فيه وجود الكلمة العربية المفردة ، بل ولو اختص بالكلمة العربية
المفردة فلا بدّ من أن يكون وارداً فيما كان مسنداً ، لأنّه
لا بدّ من اختصاصه بالإفادة ، وليس يكون مفيداً إلاّ

بالإسناد الذي تحصل من أجله فائدة الكلام ، الشرط الثالث أن يكون وارداً في المجاز فلا يُعقل البديع الا اذا كان الكلام واقعاً في رتبة المجاز ، فأما ما كان من الكلام موضوعاً على أصل حقيقته فلا مدخل له فيه ، ويؤيد ما ذكرناه ويوضحه أن السعة في الكلام والافتتان فيه ، إنما يكون حاصلًا بالدخول في الأنواع المجازية ، فأما الحقائق فهي قليلة بالإضافة الى المضطربات المجازية، وهو الذي أوجب انشعاب البديع الى تلك الأصناف التي أسلفناها، فانه لم يقع اختلافها إلا لما يتعلق بها من التصرف في المجاز والدخول فيه كل مدخل، ولهذا فإن العرب مُمتازون في كلامهم على العجم بهذه الخصلة، فإن الشاعر من العجم رُبما ذكر كتاباً طويلاً من أوله الى آخره شعراً على صفة واحدة من غير اختلاف فيه ، كما تفعله العرب في قصائدها من اختلاف بحورها ورويتها ، ومقاصدها ومغازيها المتباينة ، كما يُحكى عن الفردوسيّ من شعراء العجم أنه نظّم كتاباً وجعله ستين ألف بيتٍ يشتمل على تاريخ الفرس ، ومثل هذا لا يُقصد في لغة العرب مع أن اتساعها أكثر من اتساع لغة العجم ، الشرط الرابع أن يكون المجاز حاصلًا في الاستعارة من بين أودية المجاز والكناية ، والتمثيل

المضمر الأداة، لأن هذه الأمور يحصلُ اليقين في الكلام،
ويكثرُ الاتساع لأجلها، فهذه الشروط لا بدّ من اعتبارها
في علم البديع وإحرازه

(التقرير الثاني)

(في بيان المواضع التي لا يصح دخوله فيها)

وهو عكسُ هذه الأمور الأربعة ، لأنها إذا كانت
شروطاً في صحته كان ما خلافاً مبطلاً له ، فلا يرد في الكلم
المفردة ، ولا يكون وارداً في المركبات التي لا إسناد فيها
لبطلان فائدته ، ولا يدخل في حقائق الكلام ، وهو ما أُريد
به ما وضع له في الأصل ، ولا يرد في التشبيه المظهر الأداة
لأنه ليس ممدوداً على الصحيح في أودية المجاز ، فأما التشبيه
المضمر الأداة فهو نوعٌ من أنواع الاستعارة، فلا يمتنع وروده
فيه ، ويرد في الكناية أيضاً ، فهذه جملة ما يجب اعتباره في
كون البديع من الكلام بديعاً ، وما لا يعتبر فيه ، وبتمامه يتم
القولُ على الباب الرابع من أبواب الفن الثاني الذي رسمناه
للمقاصد ، ونشرح الآن الفن الثالث وهو التكملات اللاحقة

(الفن الثالث)

(من علوم هذا الكتاب في ذكر التكملات اللاحقة)
أعلم أن ما يتعلق بالأسرار البيانية ، والعلوم البلاغية ، قد
ذكرناه ورمزنا إلى أسرار ومقاصده ، والذي نريد ذكره في
هذا الفن هو الكلام فيما يتعلق بأسرار القرآن ، ونحن وإن
ذكرناه على جهة التتمة والتكملة ، فهو في الحقيقة المقصود والغرض
المطلوب ، فنذكر فصاحته وأنه قد وصل الغاية التي لا غاية
فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن عظم دخواه في البلاغة
والفصاحة ، فإنه لا يدانيه ، ونذكر كونه معجزاً للخلق ،
وأن أحداً لا يأتي بمثله ، نذكر وجه إعجازه ، ثم نذكر أقاويل
العلماء في ذلك ، ثم نردفه بذكر المختار ، فهذه أربعة فصول
قد اشتمل عليها هذا الفن ، نُفصلها ونذكر ما انضمته من
الأسرار والتفاصيل . والله الموفق للصواب

(الفصل الأول في بيان فصاحة القرآن)

أعلم أن فصاحة القرآن وبلاغته أظهر من أن تكشف ،
ولا خلاف بين العقلاء في فصاحته وبلاغته ، وإنما يؤثر
الخلافاً : هل في المقدور ما هو أفصح منه وأبلغ ، والمختار أن

في مقدور الله ما هو أبلغُ وأدخلُ في الفصاحة والبلاغة ، لأن
خلاف ذلك يمكن ، والقدرةُ الإلهية لا تعجز عن أبلغ منه
وأوضح ، وأعلى مرتبة منه ، ولكننا نذكر فصاحته على جهة
التأكيد والاستظهار ، ولنا في تقرير فصاحته طريقتان
(الطريقة الأولى منهما مجملَةٌ) وفيها مسالك ثلاثة

(المسلك الأول منها)

هو أننا قد قرّرنا فيما سبق معنى البلاغة والفصاحة
وحقائقهما ، وأشرنا الى بيان التفرقة بينهما ، وتلك المعاني التي
ذكرناها فيهما حاصلةٌ في القرآن ، فيجب القضاء بكونه
فصيحاً ، سواء قلنا إن الفصاحة راجعةٌ الى الألفاظ ، والبلاغة
راجعة الى المعاني ، كما هو المختارُ عندنا ، وقد سبق تقريره ،
أو سواء قلنا إنهما شيء واحد يقمان على فائدة واحدة ، فكلُّ
كلامٍ فصيحٍ فهو بليغٌ ، وكلُّ بليغٍ من الكلام فهو فصيحٌ ،
فعلى جميع وجوههما فيهما حاصلان في القرآن على أوضح حصول
وأكمله ، فيجب القضاء بكونه فصيحاً ، وهذا هو المقصود
من الدلالة

(المسلك الثانى)

هو أنك إذا فكرت وأمعنت النظر فى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى كلام أمير المؤمنين ، وغيرهما ممن كان معدوداً فى زُمرَة الفصحاء وكان له منطقٌ فى البلاغة فى المواعظ والخُطَب ، والكلم القصيرة ، ومواقع الإِطناب ، والاختصار فى المقامات المشهودة ، والمحافل المجتمعة ، وجدت القرآن متميزاً عن تلك الكلمات كلها تمييزاً لا يتماهى فيه مُنصِفٌ ، ولا يشتهبه على من له أدنى ذوق فى معرفة بلاغة الكلام وفصاحته ، وذلك التميزُ تارةً يكون راجعاً الى ألفاظه من فصاحة أبنيتها ، وعذوبة تركيب أحرفها ، وسلاسة صيغها ، وكونها مُجانبةً للوحشى الغريب ، ويُعدها عن الركيك المسترذل ، ألا ترى قوله تعالى (ومن آياته الجوارى) لم يقل الفلُك لما فى الجرى من الإِشارة الى باهر القدرة ، حيث أجراها بالريح ، وهى أرقُّ الأشياء والطفها ، فخرّكت ما هو أثقلُ لأُمور وأعظمها فى الجرم ، وقال (فى البحر) ولم يقل فى الطمّظام ، ولا فى العُباب وإن كانت كلهما من أسماء البحر ، لكون البحر أسهل وأسلس ، ثم قال (كالأعلام) ولم يقل كالرّواى ، ولا كالأكام ،

إيشاراً للأخف الملتذ به، وعدولا عن الوحشى المشترك، وتارة يكون راجعاً الى المعانى لا لغراقها في البلاغة ورسوخها في أصلها، وسببها حسنُ النظم وجودةُ السبك، من أجل ذلك يحصل قانون البلاغة ويبدو روتقها، ولا شك أن ما هذا حاله قد حصل في القرآن على أتم وجه وأكمله، وإن اعتاص عليك ما ذكرته من معرفة هذه الأسرار في كتاب الله تعالى، ودقّ عليك تمييز بلاغة معانيه وفصاحة ألفاظه، وصعب عليك معرفة حسن التأليف منه وعجيب انتظامه وجودة سياقه، فاعمد الى أفصح كلام تجده من غير القرآن، وقابل به أدنى سورة من سورته أو آية من آياته، في وعظ، أو وعيد، أو وعيد، من تمثيل أو استعارة، أو تشبيه أو غير ذلك من أفانين الكلام وأساليبه، فإنك اذا خلعت ربة الهوى، وسلبت عن نفسك رداء التعصب، وجدت مصداق ما قلته من ذلك، فهذا كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بعد كلام الله تعالى لا كلامه، وهو أفصح من غيره من سائر الكلام، فاذا قابلت قوله تعالى (وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون) بقوله عليه السلام، (كأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا

وجب ، وكأنّ الذي نُشِيع من الأموات سفرٌ عما قليلٍ إلينا
راجعون) فهما قد اتفقا على وصف معنى واحد ، وهو الموتُ
والعودُ إلى الآخرة ، وتصرّم الدنيا وانقضاء أحوالها وطبّتها ،
والورود إلى الآخرة ، ولكن القرآن متميز في تحصيل هذا
المعنى وتأديته ، تمييزاً لا يدرك بقياس ، ولا يعمّوره التباس ،
وإذا كان القرآن فائقاً على كلام الرسول وكلام أمير المؤمنين ،
مع أنّهما النهاية في البلاغة والفصاحة فهو لغيرهما أفوق ، وعلوّه
عليها أبلغ وأحقّ ، وهذه طريقة مرضية في الدلالة على فصاحة
القرآن ، ويتضح ذلك بمثال ، وهو أنّ أهل بلدٍ لو كانوا أربعين ،
فأرادوا مناظرة رجلٍ واحد فاختاروا من أولئك الأربعين
أربعة من كلّ عشرة واحداً ، ثم اختاروا من تلك الأربعة
رجلاً واحداً ، فنأظر ذلك العالم ، ثم إن ذلك العالم استّطال
عليه وقطعه وحده وبلّده ، فإنه يكون لا محالة لغيره أقطع ،
وعلى تحيّرهم وإذهاشهم أقدر ، فهكذا حال القرآن إذ كان
فائقاً لكلام رسول الله وكلام أمير المؤمنين ، فهو لغيرهما بذلك
أحقّ لعلو الرتبة ، وأعظم استبداداً بالفصاحة وأحوى
لأسرار البلاغة

(المسلك الثالث)

هو أنه صلى الله عليه وسلم لما أيده الله بالقرآن وجعله له معجزةً باقيةً على وجه الدهر لا تنقضي عجائبه ، ولا تخلقُ على كثرة الترداد جدته . وقد عرّضه على من كان في وقته من أهل الفصاحة من قريشٍ وغيرهم ، خيّر ألبابهم ، وأدهش أفهامهم ، وخرق قراطيس أسماهم ، وما ذاك إلا لما تحققوا وعرفوا من بلوغه الغاية في فصاحته ، وإينافته على كل كلام في جزالته وبلاغته ، حتى قال الوليد بن المغيرة : فيه ما قال حين جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له أتُلُّ عليّ يا محمدُ ما أنزل إليك ، فأسرع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ذلك طمعاً في في الاتقياد ، فقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم حمّ تنزيلٌ من الرحمن الرحيم ، كتابٌ فصلت آياته إلى آخر حم السجدة ، فقال إن أعلاه لمورقٌ ، وإن أسفله لمُعَدِقٌ ، وإن له لحلاوةً ، وإنّ عليه لطلاوةً ، فما تيسر منهم إنسان ، ولا فاه لأحد منهم لسان ، إلى مماثلة شيء من أساليبه ، ولا إلى الإتيان بأقصر سورةٍ من سورهِ ، وهذا يدلُّ على أمرين ، أحدهما اختصاصه بما لا يقدرُون عليه ،

ولهذا أظهروا الإعجاب من نفوسهم ، وخرجوا بالاستطراف من ألسنتهم ، وثانيهما علمهم بالعجز واعترافهم بالقصور ، فهذا ما أردنا ذكره من الدلالة على كونه بالغاً أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة من جهة الإجمال ، والله تعالى أعلم بالصواب

(الطريقة الثانية من جهة التفصيل)

اعلم أنه لا مطمع لأحد من الخلق وإن عظم حاله في الإحاطة بجميع مزايا القرآن والاستيلاء على عجائبه، وما اختص به من دقائق المعاني وكنوز الأسرار وعلو مرتبته في الفصاحة، وكونه فائقاً في البلاغة ، ومباينته لكلام فصحاء العرب ، وكل ذلك فيه دلالة على شرفه، وأنه فائق على غيره من سائر الكلام كونه بحيث لا يدانيه كلامٌ ، ولكنني أنبئه من تلك الأسرار على أذناها مستعينا بالله تعالى ، مستعداً من فضله ، طالباً للإرشاد في كل مقصد ومراد ، وليس تخلو تلك المزية التي تميز بها حتى صار في أعلا ذروة الفصاحة ومقعد صهوة البلاغة ، إما أن تكون راجعة إلى الألفاظ، أو إلى المعاني، فهاتان مرتبتان

(المرتبة الأولى في المزايا الراجعة إلى الألفاظ)

تارة ترجع إلى مفردات الحروف ، وتارة إلى تأليفها من

تلك الأُحرف، ومرةً الى مفردات الألفاظ، ومرةً الى مركباتها،
فهذه أوجه أربعةٌ لا بدّ من اعتبارها في كون اللفظ فصيحاً،
وكلها حاصلة في القرآن على أتم وجه وأكمله

(الوجه الاول منها)

مفردات الأُحرف ، ولا بدّ من أن تكون مستعملة
من هذه الأُحرف التسعة والعشرين، فاتها جميعاً حروفُ العربية،
فلا يكون اللفظ الفصيح مؤتلفاً إلاّ منها، وما خرج عنها فقد
يكونُ مستعملاً ، وقد يكون مستهجنًا ، فأما المستعمل فهو
همزةٌ بين بين ، وألف الإيمالة ، والتفخيم نحو إِمالة هُدَى
وهَادٍ ، ونحو الصلوة في التفخيم ، والنون الساكنة نحو عنك ،
فان هذه وإن كانت خارجة عن أُحرف العربية التسعة
والعشرين ، لكنها فصيحة مستعملة في كتاب الله تعالى، وفي
كلّ كلام فصيح ، وأما المستهجنُ فهو الطاء التي كالتاء في نحو
(تَالِبِ) في (طَالِب) والظاء التي كالتاء نحو في (تَالِمِ) في (ظَالِمِ)
والفاء التي كالباء في نحو قولك (ضَرَفَ) في (ضَرَبَ) والجيم التي
كالكاف في نحو (كَابِرِ) في مثل قولنا (جَابِرِ) الى غير ذلك مما
يكون خارجاً عن اللغة الفصيحة ، فما هذا حاله لا يكون

في الكلام الفصيح، وإنما الغالبُ عليه لغةُ الأُنْبَاطِ والأعاجمِ
والأكرادِ ، فإِذَا حاله فكتابُ الله تعالى تُجَنَّبُ عنه
لا يجوز دخوله فيه، لما فيه من الرِّكَّةِ والتَوَاءِ اللسان، فأما الجيمُ
التي أُطْبِقَ من قوله (جَعَلَ رَبُّكَ) وفي نحو قوله (وَأَجْدَرُ
أَلَّا يَعْلَمُوا) فهي فصيحةٌ مقرونةٌ بها في السبعة، فإِذَا حاله
لا يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنه

(الوجه الثاني في حسن تأليفها)

وهي وإن حصلت على ما ذكرناه من كونها من حروف
العربية ، فلا بدَّ من كونها مؤلفةً تأليفاً يسهُلُ النطقُ به
ويَرِقُّ على اللسان ويعتدبُ ، فإذا تباعد المخرجان كان أحسن
ما يكون وألطف ، وإذا تقارب المخرجان كان ذُوْن ذلك في
الحسن كقولك (أمرأبٌ) فإن الهمزة من الحلق والباء والميم من
الشفة، فلا جرم كان حسناً بخلاف قولنا (هُمتنع) اسم شجر،
فإن تأليفه متنافرٌ لما كانت المخارج متقاربة ، لأنها كلها من
الحلق ، فإِذَا صعبُ مخرجها على اللسان ، لما فيها من الثقل ،
وهكذا قولنا (ملع) فإنها ركيكةُ التأليف لما كانت متقاربة
المخارج ، فإن حروفها كلها من الفم والحلق ، لكن لما تقدم

حرف الفم ثقلت ، فلو تقدم حرف الحلق كان حسنا ،
فاذا قلبت تأليفها (بعلمٍ وعمِل) كان رقيقا خفيفا ،
فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من مراعاة أحوال
الحروف المفردة ، من رقتها ولطافتها وأن تكون مألوفةً
مستعملة في اللغة العالية ، وأن يكون بريئا من الحروف
النادرة المستهجنة ، نحو ما روى من كَشكشة بنى تميم ،
وهي إِبْدَأُهم من كافِ المؤنث شينا ، فيقولون مررتُ بشِ
قال شاعرهم

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِينِدْشِ جِيدُهَا

وَإِكْنَ عَظْمُ السَّاقِ مَنَشِ رَقِيقُ

وكَشكشة بنى بكر ، وهي إِحْقَاقُ كافِ المؤنث سينا ،
فيقولون مررت بكِسْ ، والكشكشة في بنى تميم هي بالشين
بثلاث من أعلاها ، والكسكسة بالسين ، وهي في بنى بكر ،
ونحو الطمطمأنية في حمير ، وهي عدم الإبانة في الكلام والافصاح
فيه ، ونحو الغمغممة في قضاة ، وهي اللكنة في الكلام .
ونحو الفرائية في أهل العراق ، واللخاخانية فيهم ، وهما المعجمة
في الكلام ، وهذه كلها عاهات في الكلام ولُكْنَةُ فيه ،
وكتابُ الله تعالى منزه عن هذه اللغات ، لبعدها عن الفصاحة

وميلها عن الاحرف العربية ، وأنه لا بد من مراعاة حسن التاليف مع حسن الأحرف وورقتها ، فتم حصل الأمران أعنى عذوبة الأحرف ورشاقة تأليفها ، كان الكلام في غاية الحسن والإعجاب ، فإذن لا بد لاعتبار كون الكلمة فصيحاً من أمور ثلاثة ، أمّا أولاً فبأن تكون حروفها صافية الذوق في مخارجها ، لذيدة السماع طيبة المجرى على اللسان ، وأمّا ثانياً فبأن تكون معتدلة في تأليفها ، بأن تكون ثلاثية ، لأن ما دونها لا يعدُّ من الأسماء لنقصان وزنه ، أو فوق الثلاثي ، من الرباعي والخماسي ، وإن كانت مستعملة ، لكن الثلاثي أعدلها في الوزن ، وأخفها على الألسنة ، وأمّا ثالثاً فتكون تارة ساكنة الوسط ، لأنها إذا كانت كلها متحركة كانت ثقيلة على اللسان بعض الثقل ، فيحصل من أجله صعوبة في النطق ، وإن تحرك وسطها كان تحركه بالفتح أخف من تحركه بالضم والكسر ، لما فيهما من مزيد الثقل الحاصل بالحركة ، فلا بد من مراعاة ما ذكرناه لنحصل الفصاحة في الألفاظ ، وإذا تأملت كتاب الله تعالى وجدته على ما ذكرناه من اعتبار هذه الشرائط فيه كلها

(الوجه الثالث)

في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ ، وقد
زعم بعض الخائضين في هذه الصناعة أنه لا قُبْح في الألفاظ ،
فإن مستندها هو الوضع ، والواضع لا يضع إلا ما كان
حسناً ، وهذا فاسدٌ ، فإن فيها الخفيف ، والثقيل ، والشاذ ،
والمستعمل ، من جهة وضعها ، فأحوالها متباينة كما ترى ، ولهذا
فإن الخمر أحسن من قولنا : زَرْجُونٌ ، وأَسَدٌ ، أحسن من قولنا :
غَضَنَفَرٌ ، والغَضَنَفَرُ أحسن من قولنا : فِدْوَكْسٌ ، وهِرْمَاسٌ ،
وسيفٌ أحسن من قولنا : خَنْشَلِيلٌ ، فإذا تقرر ما قلناه فلا
بدء من مراعاة محاسن الألفاظ في كون اللفظ فصيحاً ، وذلك
يكون بمراعاة أمورٍ ثلاثةٍ ، أما أولاً فلا بدء من اعتبار كونها
عربيةً ، فلا تكون مُعَرَّبَةً ، فارسيةً ، ولا رُومِيَّةً ، ولا حَبَشِيَّةً ،
ولا سِنْدِيَّةً ، لأنها إذا كانت خالصة كانت أدخل في فصاحة
اللفظ ، وأما ثانياً فإن تكون مألوفة مستعملةً ، ولا تكون
شاذةً نادرةً ، فما هذا حاله من الألفاظ لا يُعدُّ فصيحاً ، ولا
يكون جارياً في أساليب الفصاحة ، وأما ثالثاً فإن تكون
خفيفةً على السماع طيبةً الذوق في تأليفها ، ولا تكون وحشيةً

غريبة ، وقد زعم بمضمهم أن الكلام إنما يكون فصيحاً إذا كان فيه عنجهانيةً ويُعدُّ عن الأفهام ، وهذا فاسدٌ ، فما هذا حاله عند النُّظار لا يكون معدوداً في الفصاحة ، وإنما الفصيحُ ما كان معتاداً ما لوفاً يفهمه كلُّ أحدٍ من الناس ، فحصل من هذا أن كلام الله حائزٌ لهذه الخصال متميزٌ بها عن سائر الكلام في جميع ألقاظه لا يوجد فيه شيء من هذه العاهات التي ذكرناها

(الوجه الرابع)

أن يكون راجعاً إلى تركيب مفردات الألفاظ العربية ، وهذا معدودٌ من جملة المحاسن المعدودة في فصاحة الكلام وبلاغته ، ولا بدّ فيه من مراعاة أمرين ، أمّا أولاً فإن تكون كل كلمة منظومةً مع ما يُشاكلها ويُماثلها : كما يكون في نظام العقْد ، فإنه إنما يحسن إذا كان كلّ خرزةٍ مؤتلفةً مع ما يكون مُشاكلها ، لأنّه إذا حصل على هذه الهيئة كان به وقعٌ في النفوس وحُسنٌ منظرٌ في رأي العين ، وأمّا ثانياً فإذا كانت مؤتلفةً ، فلا بدّ أن يقصد ما وُضِعَ لها بعد إخراج تركيبها ، والمثال الكاشفُ عما ذكرناه ، العقْد المنظومُ من اللثالي

ونفائس الأحجار ، فانه لا يحسن إلا اذا أُلف تأليفاً بديعاً بحيث يُجمل كلُّ شيء من تلك الأحجار مع ما يلائمه ، ثم اذا حصل ذلك التركيب على الوجه الذي ذكرناه ، فلا بُدَّ من مطابقته لما وُضع له ، بأن يُجمل الإِكليلُ على الرأس ، والطوقُ في العنق ، والشَّنْفُ في الأذن ، ولو أُلِفَ غيرُ ذلك التأليف فلم يُجمل كلُّ شيء في موضعه ، بطلَ ذلك الحسن ، وزال ذلك الرِّوْنَقُ ، فلو جُمِلَ الإِكليلُ في موضع الخللخال من الرِّجْلِ ، لم يكن حسناً ، لعدم المطابقة لوضعه ، وهكذا لو جُمِلَ الطوقُ ، على الأذن ، لم يحصل المقصودُ به ، وهكذا حالُ الكلام إذا كان مؤلفاً تأليفاً بديعاً ولم يُقصد به مطابقةُ الغرض المطلوب ، لم يكن معدوداً في البلاغة ، ولا كان فصيحاً وكلام الله تعالى قد أُحسنَ تأليفه كما ترى في الفاظه ، فانها مُعْجِبَةٌ رائقةٌ في تأليفها ، ثم إنها قد قُصِدَ في حقها مطابقةُ الأغراض المقصودة ، بحيث لا تُخالف ما قُصِدَتْ به ، فهذاما أردنا ذكره من إخراج القرآن لهذه اللطائف الراجعة الى الألفاظ بتمامها وكاملها ، ولنوردنا مثلاً من القرآن العظيم جامعاً لما ذكرناه من الأوجه الأربعة وهو قوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت

على الجودِيّ) فانظر الى مفردات أحرف هذه الآية ، ما أسلسها وأرقها ، وألطفها ، ثم في تأليفها ما أسهله على اللسان ، ثم انظر الى مفردات الفاظه ، ما أعذبها وأجرأها على الألسنة من غير صعوبة ولا عُسرَةٍ ، ثم انظر الى تأليف مفرداتها ، كيف طبقت الغرض المقصود منها ، وسيقت على أتم سياق وأعجبه ، فلما كان من أمر الطوفان ما كان من تطبيقه للأرض ذات الطول والعرض ، وإذن الله بإهلاك قوم نوح به ، واقتضت الحكمة الإلهية إخراجَه وَهَنَ معه من الفلك الى الأرض ، ابتداءً بقوله (قِيلَ) إِبْهَامًا للقائل وإِعْظَامًا لأمره ، حيث بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، تهويلًا للأمر وإِعْظَامًا لحاله ، ولم يقل : قال الله ، ثم نادى الأرض بالابتلاع للماء ، فيحتمل أن يكون هناك خطابٌ كما هو ظاهرٌ ، ويحتمل أن لا يكون هناك خطابٌ كما في قوله تعالى (كُنْ فَيَكُونُ) ليس الغرض أنه لا بُدَّ في التكوين من قوله (كُنْ) ولكن كُنِيَ بذلك عن بُرعة الاجابة عند الإرادة للفعل ، بحصول الداعية إليه من غير أن يكون هناك خطابٌ ، ثم أمر السماء بالانقلاع ، جرياً على ما ذكرناه في الأرض ، ثم قال (وَغِيضَ الْمَاءِ) تصديقاً لقوله

(ابلعى) (واقلمى) لانه معها حصلاً ، غاض الماء لا محالة ،
لعدم ما يُمدّه ، ثم قال (وقضى الأمر) إِمَّا فى اهلاكم وإِمَّا
بمصول المرادات فى الأرض بإخراجهم اليها ، ثم قوله
(واستوت على الجودى) إخبارٌ بالاستقرار للسفينة على هذا
الجبل ، وأن خروجهم منها كان اليه ، وقوله (بُعداً للقوم
الظالمين) فيه إشارة الى عظم الغضب واستحقاق العقوبة
الأبدية ، فهذا تنبيه على أسرار الآية على جهة الإجمال
والاحاطة لمعانها على جهة التفصيل مما لا تقدر عليه القوى
البشرية ، ولكننا نرْمِزُ الى ما يحضرننا من لطائفها ، ونشير
من ذلك الى مباحث خمسة

(البحث الأول)

(بالاضافة الى موقعها من علم البيان)

اعلم أن علم البيان من عوارض الألفاظ ، وموردُه المجازُ
على أنواعه ، ومعناه إيرادُ المعنى الواحد فى طُرُقٍ مختلفةٍ فى
وضوح الدلالة عليه والنقصان ، فعلى قدر إغراقِ المجازِ وحسنه ،
يزيدُ المعنى وضوحاً ، وعلى قدر نزوله وبُعدِه ، ينتقص المعنى ،
فالنظرُ فى هذه الآية من جهة ما اشتملت عليه من الأنواع

المجازية ، كالاستعارة ، والتشبيه ، والكناية ، فنقول إن الله عز سلطانه لَمَا أَرَادَ أَنْ يُظْهِرَ فَائِدَةَ الْخُطَابِ اللَّغْوِيِّ ، وَهُوَ أَنَا نَرِيدُ أَنْ نَرُدَّ مَا انفجر من الأرض الى بطنها فارتدَّ ، وَأَنْ تَقَطَعَ طُوفَانُ الْمَاءِ فَانْقَطَعَ ، وَأَنْ تُغِيضَ الْمَاءَ النَّازِلَ مِنَ السَّمَاءِ فَنَاضَ ، وَأَنْ تَقْضِيَ أَمْرَ نُوحٍ ، وَهُوَ إِنْجَازُ مَا كُنَّا وَعَدْنَا مِنْهُ مِنْ إِغْرَاقِ قَوْمِهِ فَقْضَى ، وَأَنْ تَقْرَ السَّفِينَةَ عَلَى الْجُودَى فَاسْتَقْرَتْ ، وَأَنْ نُلْقِيَ الظِّلْمَةَ غَرْقَى ، وَأَنْ نُبْعِدَهُمْ عَنْ رَحْمَتِنَا بِالْعُقُوبَةِ ، فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَدِّيَ هَذِهِ الْمَعَانِيَ اللَّغْوِيَّةَ عَلَى أُسَالِيبِ الْعُلُومِ الْبَيَانِيَّةِ ، بِاسْتِعْمَالِ الْمَجَازَاتِ فِيهَا ، وَتَرْكِ الْعِبَارَاتِ اللَّغْوِيَّةِ جَانِبًا ، فَلَا جَرَمَ سَاقِ الْكَلَامِ عَلَى أَحْسَنِ سِيَاقٍ بِتَشْبِيهِ الْمَرَادِ مِنْهُ هَذِهِ الْأُمُورَ ، بِالْمَأْمُورِ الَّذِي لَا يَتَأْتِي مِنْهُ التَّأخِيرُ عَمَّا أُرِيدُ مِنْهُ ، لِكَمَالِ الْأَمْرِ وَجَلَالِ هَيْبَتِهِ ، وَتُقُودِ سُلْطَانِهِ ، وَشَبْهِ تَكْوِينِ الْمَرَادِ بِالْأَمْرِ الْحَتْمِ النَّافِذِ فِي تَكْوِينِ الْمَقْصُودِ ، إِرَادَةَ لِتَصْوِيرِ اقْتِدَارِهِ الْبَاهِرِ ، وَتَقْرِيرًا لِاسْتِيْلَاءِ سُلْطَانِهِ الْفَاهِرِ ، وَأَنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ عَلَى مَا اشْتَمَلَا عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَجْرَامِ الْعَظِيمَةِ وَالْإِتْسَاعَاتِ الْمَمْتَدَّةِ ، تَابِعَةٌ لِإِرَادَتِهِ فِي الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ ، وَمُنْقَادَةٌ لِمَشِيئَتِهِ فِي التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ ،

وأغرق في التشبيه ، بأن جعلهم كأنهم عقلاء مميّزون ، قد عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الاتقياد لأمره والإذعان لحكمه ، فحتموا على أنفسهم بذل المجهود في مطابقة أمره وتحصيل مراده ، لما وقع في أنفسهم من مزيد اقتداره ، وتصوّروا في ذات عقولهم كنه عظمته ، فعند ذلك عظمت المهابة له في نفوسهم ، واستقرت حقيقة الخوف من سطوته في قلوبهم ، فضربت سرادقات المهابة والخوف في أفئدتهم ، فألقت أثقالها في ساحات ضمائرهم علماً بما تستحقه من جلال الإلهية ، وتحققاً لما يختص من سمات الربوبية ، تخفق على رؤوسهم رايات المحامد ، بتحقيق معرفته ، وتعمد عليهم ألوية المهابة والخشية ، من خشيته ، فلا مطمع لهم في خلاف مراده ، ولا تشوق لهم إلى التأخر عن مقصوده ، وكلما لاح لهم وميض من برق إشارته ، كان المشار إليه مقدماً ، وكلما توهموا ورود أمره ، كان ذلك الأمر بسرعة الامتثال مكملاً متمماً ، فلا يتلقون إشارات ، بغير الامتثال ، ولا يقابلون أوامره بغير الاتقياد ، فسبحان من شملت قدرته جميع الممكنات ، تكويناً وإيجاداً ، وأحاط بكل المعلومات إحصاءً وإتقاناً ، فهذا تقرير نظم الكلام وتأليفه ، ثم إنا نعطف على بيان روابط المجاز

وعلائقه في الآية ، فقال عزَّ مِنْ قائل (قيل) على جهة المجاز عن الارادة ، ثم انه حذف الفاعل ، وجعله في طيِّ الفعل ، إِبْهَامًا وَإِعْظَامًا لحاله عن الذكر عند عروض أمر هذه المكوّنات على جهة الذلِّ والتسخير ، ثم جعل قرينةَ المجاز مخاطبته للجمادات كما في قوله تعالى (واسأل القرية) (يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي) على جهة التشبيه لما جعلها بمنزلة مَنْ عَقَلَ الأَمْرَ وفهمَ عِظْمَ الاستيلاء ، ثم استعار لفور الماء في الارض اسمَ البَلْعِ الذي يُطلق على القوّة الجاذبة للمطعم ، لانِعْقَاد الشبه بينهما ، وهو الايْذْهاب الى مقرِّ خفيّ ، ثم استعار الماء للغذاء على جهة الكناية ، تشبيها له بالغذاء ، لأن الأرض لما كانت تتقوى بالماء في الانبات للزرع والاشجار والثمار ، تقوى الآكل بالطعام ، وجعل القرينة الدالة على الاستعارة في لفظ (ابلعي) هو كونها موضوعة للاستعمال في الغذاء دون الماء ، ثم إنه وجه الخطاب لها بالأمر على جهة الاستعارة لما ذكرناه من التنبيه المتقدم ، حيث نزلها منزلة العقلاء الذين تَسَرَّبُوا سرايلَ المهابة ، وتلفعوا بأردية التذلل منقادين في حكمة القهر عليهم بيؤس الاستكانة ، وضرع الاستسلام والذلة ، وخاطب بالأمر ترشيحاً للاستعارة في

النداء ، ثم قال (مَاءَكِ) مُضِيْفًا المَاءَ الى الارض على جهة الاستعارة ، لما لها به من الاختصاص ، وجعل الإضافة باللام تشبيهاً للأرض بالمالك ، حيث كانت متصرفة فيه بالابتلاع والذهاب فيه . وانتفاعها به ، ثم انه قدم الأرض على السماء لأوجه خمسة ، أما أولاً فلما للخلق من الانتفاع بالأرض بالاستقرار وكونها بساطاً لهم ، وأما ثانياً فلأنها لما كانت مقرراً للسفينة التي تكون بها النجاة لمن ركبها ، وأما ثالثاً فلأنها لما كانت مقرراً لمائها وماء السماء ، وحيث يكون اجتماعها كانت أحق بالتقديم ، وأما رابعاً فلأن الغرض هلاكهم في الأرض لأجل ما حصل من العصيان والمخالفة فيها ، وأما خامساً فلأن البداية بالفرق كانت من جهة الأرض ؛ ولهذا قال تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ) فكان أول نبوع الماء من الأرض ، فلاجل هذه الامور كانت مقدمة في الخطاب ، ثم إنه تعالى أقبل على خطاب السماء بمثل ما خاطب به الأرض ، لما كان الماء النازل منها هو السبب في الإهلاك بالفرق ، فلاجل ذلك عطف خطابها على خطاب الأرض فقال (وَيَا سَمَاءُ أَقْلَمِي) وما ذكرناه في نداء الأرض وخطابها من الاستعارة فهو حاصل في خطاب السماء ، وإنما اختار لاحتباس المطر اسم الاقلاع

الذى هو ترك الفعل من جهة الفاعل ، فإنه يقال فى حال من استمر من جهته فعلٌ من الأفعال ثم تركه : أقلع عنه ، لأن إنزال المطر لَمَّا كان صادراً منها على سبيل الاستمرار ثم رُفِعَ ، كأنها أقلعت عن فعله ، وإنما ذكر متعلق فعل الأرض بقوله (ابلعى ماءك) ولم يذكر متعلق فعل السماء فلم يقل : وياسماء أقلعى عن صبِّ مائك ، من جهة أن الأرض لَمَّا كان لها احتمالٌ فى بلع الماء ، فلاجل هذا ذكر متعلق فعلها ، بخلاف السماء فإنه لا عمل لها هناك إلا ترك الصبِّ والكفِّ ، فلاجل ذلك لم يكن حاجةً الى ذكر متعلقها ، وإنما وجه أمر الأرض بالفعل المتعدى ، ووجه أمر السماء بالفعل اللازم ، من جهة تصرف الأرض فى الماء ، بصيرورته فى بطنها بخلاف السماء ، فان الغرض بقوله (أقلعى) اى كونى ذات إقلاع ، وكفِّ عن الصبِّ لاغير ، ولذا يقال ابتلعتُ الخبِرَ ، وأقلعتِ السماء ، اذا صارت ذات إقلاع فى سحابها ، ثم قال بعد ذلك (وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودى وقيل بعداً) فأتى بهذه الجمل الخبرية عقب تلك الأوامر على جهة الإيهام لفاعلها ، إعلاماً بأن مثل هذه الأمور العظيمة والخطوب الهائلة ، لا تصدر إلا من ذى قدرة ، لا تكنته العقول ولا

تناه الأفهام ، وتعريفا بأن الوهم لا يذهب الى أن غيره قائل :
يا أرض ابلعي وياسماء ألقى ، ولا يغيض الماء ، ولا يقضى
الامر في هلاكهم ، ولا تستوى السفينة على الجودي ، ولا
يبيدهم عن الرحمة باستحقاق العقوبة الآ هو ، فلا جرم أنهم
ذكره من أجل ذلك ، ثم إنه ختم الكلام على جهة التعريض
بقوله (وقيل بُعداً للقوم الظالمين) تنبيهاً على أن ذلك إنما
كان من أجل ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل وإعراضهم
عما جاؤا به من الحجج الظاهرة ، والأعلام النيرة ، وأن من
كان على مثل حالهم فإن الهلاك واقع به لا محالة من غيرهم
ممن بعدهم ، وفيه وعيد لقريش ومن حذا حذوهم في تكذيب
الرسول صلى الله عليه وسلم (إِيَّاكَ أَعْنِي فَاسْمَعِي يَا جَارَهُ)
وإنما كرر قوله (وقيل بُعداً) ولم يكرره في خطاب السماء
فيقول (وقيل يا أرض وقيل ياسماء) من جهة أن السماء من
جنس الارض في مقصود الأمر منهما ، وهو إزالة الماء عنهما ،
فاكتفى بإظهاره في إحداهما وحذفه من الاخرى ، بخلاف
قوله (بعداً) فانه مصدر وجه على جهة الدعاء ، ليس مجانساً لما
سبق ، فهذا كرر القول فيه إعلاماً بأنه من جملة القول ،
واهتماماً بالدعاء عليهم بالإبعاد عن الرحمة باستحقاق العقوبة

السرمدية ، أعادنا الله منها برحمته ، فهذه جملة ما يتعلق بالآية
من العلوم البيانية ، وتحتها أسرارٌ أوسع مما ذكرناه

(البحث الثاني)

(بالإضافة الى موقعها من علم المعاني)

اعلم أن منزلة المعنى من اللفظ هي منزلة الروح من
الجسد ، فكل لفظ لا معنى له فهو بمنزلة جسد لا روح فيه
ومفهوم علم المعاني ، هو إدراك خواص مفردات الكلم بالتقديم
والتأخير ، وفهم مركباتها ، ونعني بقولنا إدراك خواص المفردات
في التقديم والتأخير ما يفهم من قولنا زيد منطلق ، ومنطلق
زيد ، ومن الكرام زيد ، وزيد من الكرام ، وبقولنا
وفهم مركباتها ، هو ما في قولك زيد قائم ، وإن زيدا قائم ،
فكل واحد من هذه الصور يفيد معنى غير ما يفيد الآخر
من أجل التركيب ، وهكذا القول في جميع التراكيب ، فإنها
دالة على معانٍ بديعة ، ومرشدة الى اسرار عجيبة ، فإذا عرفت
هذا فالنظر في هذه الآيات من جهة علوم المعاني ، إما أن
يكون نظراً في مفرداتها ، وتقديم ما يقدم منها ، وتأخير ما

يؤخر، وإِما أن يكون نظرا في تركيب جُمَلها ، فهذا نظران
تصدى للنظرِ فيهما

(النظر الاول)

(في مفرداتها وتقديم بعضها على بعض)

إنما اختير لفظ (يا) من بين سائر أحرف النداء من
جهة أنها كثيرة الدور في الاستعمال ، وأنها موضوعة للدلالة
على بُعد المنادى ، والبعد هنا يجب أن يكون معنويا ، لأن
البُعد الحسى على الله تعالى محالٌ ، من جهة استحالة الجهة على
ذاته ، وذلك أن المعنوى يكون من جهات خمس ، أولها أنه
تعالى لما كان مختصاً بعدم الأوليّة في ذاته سابقا على وجود
الممكنات سبقاً أولياً بلا نهاية ، وأن الأرض من جملة
الممكنات التي لها بدايةٌ ، ولا شك أن كل ما كان لا أول
له فهو في غاية البعد عما له أولٌ ، وثانيها من جهة عدم التناهي
في ذاته تعالى من كل وجهٍ ، بخلاف الأرض ، فإنها متناهية
في ذاتها من كل وجه ، وليس يخفى ما بين التناهي وعدم
التناهي من البعد العظيم ، وثالثها اختصاص ذاته بالعظمة
والكبرياء ، واختصاص الأرض بنقيضها من التسخير والقهر

ورابعها اختصاصُ ذاته بالاستغناء من كل وجه في ذاته وصفاته ، بخلاف الارض ، فإنها مفتقرة في ذاتها من كل وجه الى فاعل ومدبر ، ومن كان مستغنياً في ذاته وصفاته فإنه في غاية البعد المعنوي عما يكون مفتقراً في ذاته وصفاته الى غيره ، وخامسها أنه نداء من اختص بكمال العزة لمن هو في غاية الذلة ، كما ينادى السيد عبده ، فلما كانت الارض مختصة بما ذكرناه من البعد من هذه الالوجه ، لا جرم كان نداؤها مختصاً (بيا) من بين صيغ النداء ، وانما قال (يا أرض) ولم يقل (يا أرضي) لإيثاراً لتحقيرها ، لأنه لو أضافها الى نفسه ، لكان قد أقام لها وزناً عنده بإضافتها اليه ، لأن المضاف أبداً يكتسى من المضاف اليه شرفاً وتخصيصاً وتعريفاً ، ولم يقل (يا أيتها الأرض) لإيثاراً للاختصار ، وعملاً على الإيجاز ، وتحرُّزاً عن الإيقاظ بما يظهر من لفظ التنبيه الذي لا يليق بمقام الخطاب الالهي ، لاستحالة فيه ، واختير لفظ الارض لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المدحوة والمبسوطة والمهاد وغير ذلك ، مما يستعمل في الارض صفات زائدة تابعة للفظ الأرض ، وأمّا ثانياً فلأن لفظ الأرض أخفُّ وأكثرُ دَوْرًا واستعمالاً مما ذكرناه ، فلهذا وجب إيثاره على غيره من أسمائها ، واختير لفظ (ابلعى) ولم

يقول (ابتلعى) لأمرين ، أمّا أوّلاً فلأن (ابتلعى) أخفُّ وزناً وأسهل على اللسان من (ابتلعى) وأمّا ثانياً فلأن في الابتلاع نوعَ أعمال في الفعل وتصرفٍ فيه يؤذن بالمشقة ، بخلاف قوله (ابتلعى) فإنه دالّ على السهولة ، فيكون فيه دلالةٌ على باهر القدرة ، حيث أمرت بالبلع لهذا الأمر الهائل من الماء بحيث لا يمكن تصوّره على أسهل حالة ، وإنما اختير إفرادُ الماء دون جمعه لأمرين ، أمّا أوّلاً فلأن في الجمع نوعَ تكثير ، فلا يليق ذكره بمقام الكبرياء وإظهار العظمة ، وأمّا ثانياً فلأن في الإفراد نوعَ تحقيرٍ وذلةٍ ، وهو لائق بمقام القهر والاستيلاء في الملكة ، وهذا هو الوجه في إفراد السماء والأرض ، وإنما ذكر مفعولُ (ابتلعى) لأنه لو اقتصر على ذكر البلع لدخل فيه ما ليس مراداً من بلع الجبال والبحار ، وأنواع الأشجار والسفينة ومن فيها ، نظراً إلى عموم الأمر الذي لا يخالف ولا يُردُّ عن مجراه ، لأن المقام مقام عظمة وكبرياء ، وقول ابن عباس في قوله تعالى (قلنا يا نارِ كوني برّداً وسلاماً على إبراهيم) إنه لو لم يقل (وسلاماً) لم ينتفع بالنار ، لشدة برّدها ، يشيرُ به إلى ما ذكرناه من مضمّن الأمر

ونفوذُه ، وإِنَّمَا لَمْ يُظْهَرِ ذَكَرَ الْمُسَبَّبِ عِنْدَ ذَكَرِ سَبَبِهِ ، فَيَقُولُ
(يَا أَرْضِ ابْلَعِي) فَبَلَعَتْ ، وَيَأَسْمَاءُ أَقْلَعِي فَأَقْلَعَتْ ، لِأَمْرَيْنِ
أَمَّا أَوَّلًا فَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِصَارِ الْعَجِيبِ ، وَالْإِيْجَازِ
الْبَلِيْغِ ، فَكَتَفَى بِذَكَرِ السَّبَبِ عَنِ ذَكَرِ سَبَبِهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ
فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَقَلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ)
لَأَنَّ الْمَعْنَى فَضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ
إِلَى بَاهِرِ الْقُدْرَةِ فِي سُرْعَةِ الْإِجَابَةِ ، وَوُقُوعِ الْإِمْتِثَالِ ، وَحُصُولِ
الْمَأْمُورِ : مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ هُنَاكَ ، فَتَرَكَ ذَكَرَهُ اتِّكَالًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ،
وَأَنَّهُ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ لَا يُمْكِنُ تَأْخِرُهُ ، وَاخْتِيَرِ بِنَاءَ (غَيْضَ) لِمَا لَمْ
يُسَمِّ فَاعِلَهُ عَلَى (غَيْضَ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ لِأَمْرَيْنِ ،
أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِيْجَازِ ، لَطَرَحِ الْفَاعِلِ ، وَالْإِخْتِصَارِ فِيهِ ،
وَأَمَّا ثَانِيًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ عَنِ تَعْرِيفِ ذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى
أَحْقَرِ الْمَقْدُورَاتِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِهِ ، وَالْمَقَامِ مَقَامِ الْكِبْرِيَاءِ
وَالْعِظْمَةِ ، وَإِنَّمَا اخْتِيَرِ لَفْظَ (الْمَاءِ) وَلَمْ يَقُلِ الطُّوفَانَ ، وَلَا الْمَطَرَ ،
إِشَارَةً لِلْإِخْتِصَارِ ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ بِاللَّامِ الَّتِي لِلْمَعْدِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَعَيْضَ الْمَاءِ الَّذِي أَمَرْنَا الْأَرْضَ وَالسَّمَاءَ بِإِقَاعِهِ ، بَيَانًا لِحَالِهِ
وَإِيْضَاحًا لِأَمْرِهِ ، وَأَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ الْإِهْلَاكَ بِهِ لِقَوْمِ نُوحٍ ، فَيُعْظَمُ

الامتنانُ على مَنْ بَقِيَ في السفينةِ بازالته ، وإِنَّمَا قال (الأمر)
في قوله تعالى (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ولم يقل وَقُضِيَ أَمْرُ نوح ، أو قُضِيَ
الهلك ، أو قُضِيَ الْإِغْرَاقُ ، لأمرين ، أما أولاً فلاجل إِيثارِ
الاختصار ، وتعميلاً على الإيجاز ، وأما ثانياً فلأن وقوع ما
وقع إنما كان من أجل العناية بنوح في إغراق قومه ، وإظهارِ
الانتصار له ، فجاء باللام العهدية إشارة الى ذلك ، مع ما
تضمن من الفخامة في معرض الامتنان على نوح بالانتقام من
قومه بما كذبوه ، وإنما اختير (واستوت على الجودي) ولم
يقل : سَوَّيْتِ كَمَا قال : وَغِيضَ ، وَقُضِيَ ، على البناء للمفعول
لأمرين ، أما أولاً فمن أجل ثقل الفعل بالتضعيف عند بنائه
لما لم يُسَمِّ فاعله ، فهذا أَوْثَرُ الْإِخْفِ ، وأما ثانياً فلأن الأكثر
في الاستعمال إضافةُ الأفعال الى هذه الآيات ، فيقال :
هَبَّتِ الرِّيحُ ، وَمَطَرَتِ السَّحَابَةُ ، وَاسْتَوَتْ السَّفِينَةُ عَلَى الْمَاءِ ،
قال تعالى (وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ) فأضاف الجري إليها
فلاًجل ذلك اختير إضافة الاستواء إليها ، وإنما اختير (بُعْدًا)
ولم يقل : لِيَبْعَدُوا لِأمرين ، أما أولاً فلأن في المصدر نوع
تأكيد لا يؤد به الفعل لو نُطِقَ به ، وأما ثانياً فلأنه لو وجهه

بالفعل كان مقيداً بالزمان ، وهو اذا كان موجّهاً بالمصدر كان مطلقاً من غير زمان ، فلهذا كان أبلغ من ذكر الفعل ، وإنما عرّف (القوم) باللام إشارةً الى أنهم هم المخصوصون بهذه الأنواع من التنكيل دون غيرهم ، وإنما أتى بلام الجر ولم يقل : فبعداً من القوم ، لما فيها من الاختصاص المشعرة به اللام دون (من) فانها غير مؤدية لهذا المعنى ، وإنما أطلق صفة الظلم ، ولم يقل الظالمين لأنفسهم تنبيهاً على شمول ظلمهم من جميع الوجوه ، وفيه تنبيه على فظاعة شأنهم ، وسوء اختيارهم لانفسهم فيما كان فيهم ، من تكذيب الرسل ، وفيه شرح لصدر الرسول بالانتصار له على من كذبه ، والتأسي بالصبر ووعيد لمن كذبه بالنصفة والانتقام منه

(النظر الثاني)

(في تأليف الجمل وذكر بعضها عقيب بعض)

تقديم بعض الجمل على بعض ليس خالياً عن فائدة وسرّ ، وإنما قدّم النداء على الامر فقال : يا أرض ابلعي ويا سماء اقلعي ، ولم يقل عكس ذلك ، ابلعي يا أرض وأقلعي يا سماء ، لأنمرين ، أما أولاً فلما في ذلك من الملاطفة والمبالغة في تحصيل

المراد ، لأن كل من ناديته فان نفسه تنزع وله توقان الى
الإجابة وتطلع الى ما يراد من الدعاء من أمر أو نهى ، فلا
تزال النفس تنزع لتعلم ما هو المطلوب ، فمن أجل ذلك قدم
الدعاء على الامر لما فيه من الشوق والتوقان للنفوس ، وأما ثانيا
فجريا على ما ألف من الإيقاظ والتنبيه ، لان كل من طالب
أمرا من الامور من غيره ، فلا بد من إيقاظه وتنبيهه عليه ،
ليكون مستعداً للامثال له ، فلاجل ذلك قدم النداء على
الأمر على جهة الإيقاظ والتنبيه مما يطلب من المأمورات ،
ثم إنه قدم نداء الارض على نداء السماء لما ذكرناه من العناية
بأمر الارض من تلك الاوجه الخمسة ، وقد ذكرناها فأغنى
عن تكريرها ، ولكونها صارت أصلا لما پرد من هذه
الأمور الهائلة من الاغراق والاستواء للسفينة ، وإخراج من
كان فيها الى الارض ، ثم إنه عز سلطانه أردفها بقوله
(وغيض الماء) لاتصاله بقصة الارض ، وأخذه بحجزتها
فلاجل ذلك أتبعه بها ، لما في ذلك من حسن الانتظام ،
وروثق الرصف ، ألا ترى أن أصل الكلام : وقيل يا أرض
ابلي ماءك ، فبلعت ماءها ، ويا سماء ألقى عن إرسال ماءك ،
فأقلت عن صبه ، فلا جرم حسن أن يقال : وغيض الماء

النازلُ من السماء ، والنابعُ من الارض ، ثم إنه جلُّ وتقدُّسُ ،
أتبعه بما هو المهمُّ المقصودُ من القصة ، وهو قوله تعالى (وقضى
الأمر) والمعنى به أنه أنجز الموعود من إهلاك الكفار ، ونجاة
نوحٍ ومن معه في السفينة ، وإخراجهم الى الارض ، لما أراد
منهم من العبادة وعمارتها ، والتناسل فيها ، ثم إنه تعالى أتبعه
بحديث السفينة وذكرها ، وهو قوله تعالى إعلاماً لهم بما يُريد
من الامور التابعة للمصاححة ، ثم إنه تعالى ختم القصة بالدعاء
عليهم بالابعاد ، فلما كانت القصة من أولها دالةً على العذاب
العظيم من الإهلاك بالفرق ، ختمها بما يجانسها من سوء العاقبة
بالإبعاد والطرده ، كما هو موضوع في أساليب التنزيل ، من
حسن الفوائح والخواتم

(البحث الثالث)

(في بيان موقعها من الفصاحة اللفظية)

اعلم أن الفصاحة من عوارض الكلم اللفظية ، وهي
خلاصة علم البيان وصفوة جوهره ، ويوصفُ بها المفرد والمركبُ ،
وهي أخصُّ من البلاغة ، ولهذا يقال كلُّ بليغٍ من الكلام
فصيحٌ ، وليس كل فصيح بليغاً ، ولا يكون الكلام فصيحاً

الآ اذا كان مختصاً بصفات ثلاث ، الأولى منها أن يكون خالصاً من تنافر الأ حرف في تأليف اللفظة ونظامها ، فيسلم من مثل قولنا (عنجق) وعن مثل قولك (هعنع) فان ما هذا حاله مجانبٌ للفصاحة بعزل عن اساليبها ، ولهذا عيب على امرئ القيس قوله (غدائرُهُ مُستشزراتٌ الى العلى) لما في (مستشزرات) من التنافر المورث للثقل والبشاعة ، الثانية أن يكون مجنباً عن الغرابة والعنجهانية ، فما هذا حاله يكون عارياً عن الفصاحة ، وهذا كقولك في الخمر إنها (الزرحون) وإنها (القرقف) فيعدُّ هذا من وحشى الكلام وغريبه ، فما ألف كان أدخل في الفصاحة ، الثالثة أن يكون موافقاً للأقيسة الاعرابية ، فلا يخالفها في تصريف ولا إعراب ، فيجب إعلال الكلمة على القوانين الجارية في علم الاعراب ، فلا يقال في (قام) قوم ، ولا في (قائم) قاوم ، وإن كان أصلاً ، ولا يقال (الحمد لله العلى الأجلل) وإن كان هو الاصل ، بل يجب إجراء ذلك على الإعلال والايوغام ، والآ كان خارجاً عن الفصيح من الكلام ، وقد قررنا شرح هذه القاعدة في أول الكتاب فأغنى عن الإعادة ، فاذا تمهدت هذه القاعدة ، فإنك اذا تحققت الألفاظ الواردة في هذه

الآية وجدتها سالمة عن التنافر في بنائها ، عربية مألوفةً
جاريةً على الاقيسة المطردة في الإعراب والتصريف ، بعيدةً
عن الغرابة ، سليمة عن العنجهانية ، تُشبه العسلَ في الحلاوة ،
والماء في الرقة والسلاسة ، وكالنسيم في السهولة ، لا تنبوعن
قبولها الأذهان ، ولا تمجُّها الآذان

(البحث الرابع)

(في بيان موقعها من الفصاحة المعنوية)

اعلم أن الفصاحة المعنوية هي غاية علم المعاني ، والفصاحةُ
المعنوية المرادُ بها البلاغة ، وهي من عوارض المعاني ، وهي
متضمنة للفصاحة اللفظية ، ولهذا فإنَّ الكلام البليغ لا يكون
بليغاً الا مع إحرازه للفصاحة ، فهي في الحقيقة راجعة الى
المعنى واللفظ جميعاً ، ولها طرفان ، أعلى ، وهو ما يبلغ به الكلامُ
حدَّ الإعجاز ، وأدنى ، وهو الذي يُقدَّر فيه أنه اذا أُزيل عن
نظامه الذي أُلِّف عليه ، التحقَّ بالكلام الركيك ، فلم تخف
عليك غثائته ، وبين هذين الطرفين مزايا ومراتبٌ ودرجاتٌ
متفاوتة ، فاذا عرفت هذا وفكرت في نظام هذه الآية ،
وجدتها قد أُلِّفت على أتم تأليف ، وأُدِّيت على أعجب نظام ،

ملخّصةً معانيها ، مرصوفةً مبانيتها ، لا يعثرُ اللسان في ألفاظها ،
ولا يغمض على الفكر طلبُ المراد منها ، فإذا خرقت قراطيسَ
الأسماع وجدتها تُسبق معانيها ألفاظها ، وألفاظها معانيها ،
لا تحتاج لوضوحها الى ترجمان ، ولا يملُّ سامعُها وان تكررت
في كل ساعة وأوان ، فهذا ما سنح لي في هذه الآية من علوم
الفصاحة ، والبلاغة والعلوم المعنوية ، والعلوم البيانية

(البحث الخامس)

(في بيان موقعها من علم البديع)

أعلم أن البديع لقبٌ في هذه الصناعة تعرف به وجوه
تحسين الكلام بعد إحراره لمعاني البلاغة وأنواع الفصاحة ،
ووضوح دلالاته ، وجودة مطابقتها ، ثم إنه على رشاقتة ضربان ،
لفظي ، ومعنوي ، فالضرب الأول يتعلق بالأمر اللفظية ،
وهذا نحو التجنيس ، وهو أن تكون الألفاظ متشابهة في
الأعجاز والأوزان وغير ذلك ، وقد يقع في المتواطئ كقوله
تعالى (ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعةٍ
وقد يكون في المشترك كقولهم ما ملاء الراحة ، من استوطن
الراحة ، ومنه التسجيع ، وهذا كقوله تعالى (ما لكم لا ترجون

لله وقاراً ، وقد خلَقكم أطواراً) وأكثرُ القرآنِ واردٌ على جهة التسجيع ، ومنه رَدُّ العَجْزِ على الصَّدْرِ كقوله تعالى (وتخشى الناسَ واللهُ أحقُّ أن تَخْشَاهُ) ومنه المُوازَنَةُ كقوله تعالى (ونَمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَائِبٌ مَبْثُوثَةٌ) ومنه القلبُ كقوله تعالى (كلُّ في فَالِكٍ) وقوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ) الى غير ذلك مما يتعلق بأحوال الألفاظ كما ترى

والضرب الثاني ما يتعلق بالأمر المعنوية ، وهو أكثرُ دَوْرًا وأَعْظَمُ إِعْجَابًا في البلاغة ، وهذا نحو الطِّبَاقِ ، وهو ذكر النقيضين كقوله تعالى (يُخَيِّ وَيُمَيِّت) وقوله (وهو الذي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) وقوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) والطِّبَاقُ كثيرُ الاستعمال في كتاب الله تعالى ، ومنه اللَّفُّ والنَّشْرُ كقوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) الى غير ذلك من أنواع البديع وضروبه ، وقد أتينا على جميع أنواعه كليهما ، وأوردنا لها شواهدَ وأمثلة . فأغنى عن التكرير والإعادة في ذلك

(دقيقة)

اعلم أن هذه الأنواع الثلاثة أعنى علم المعاني والبيان وعلم

البديع ، ما أخذها مختلفة ، وكلُّ واحدٍ منها على حظٍّ من علم
البلاغة والفصاحة ، ولنضرب لها مثلاً يكون دالاً عليها
ومبيّناً لموقع كلِّ واحدٍ منها ، وهو أن تكون حَبَّاتٌ من
ذهبٍ ودُرِّرٍ ولآلِيٍّ ويواقيت ، وغير ذلك من أنواع الاحجار
النفيسة ، ثمَّ انها أُلفتْ تأليفاً بديعاً ، بأن خلطَ بعضها ببعض
ورُكِّبتْ تركيباً أنيقاً ، ثم بعد ذلك التأليف ، تارةً تجعلُ
تاجاً على الرأس ، ومرةً طوقاً في العنق ، ومرةً بمنزلة القرطِ في
الأذن ، فالألفاظ الراضقة بمنزلة الدرِّر واللاآلي ، وهو علم المعاني ،
وتأليفها وضمُّ بعضها الى بعض ، هو علم البيان ، ثم وضعها في
المواضع اللاتقة بها عند تأليفها وتركيبها ، هو علم البديع ، فوضعُ
التاج على الرأس بعد إحكام تأليفه هو وضعُه له في موضعه ، ولو
وُضع في اليد أو الرجل ، لم يكن موضعاً له ، وهكذا الكلامُ
بعد إحكام تأليفه يُقصد به مواضعه اللاتقة به ، وما ذكرناه
من المثال هو أقربُ ما يكون في هذه العلوم الثلاثة وتمييزِ
مواقعها ، فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن الآية قد اشتملت من علم
البديع على أجناسٍ ثلاثة ، الجنس الأول منها ، الجناسُ
اللاحقُ ، وهو أن تتفق الكلمتان في جميع حروفهما الآتي في
حرفين لا تقارب بينهما ، وهذا هو قوله تعالى (وقيل يا أرض

ابلى ماءك وياسماء أقلعى فقوله ابلى واقلى ، جناس لاحق ،
لا يختلفان إلا في القاف والباء ، وهما غير متقاربان ، وكقولك
سعيدٌ ، بعيدٌ ، وعابدٌ ، عاتبٌ ، فهذا كله يقال له جناس لاحق ،
الجنس الثاني الطباق المعنوي وهو قوله (أقلعى وابلى)
لأن المعنى في بَلَعَ الأرض ، إنما هو إدخاله في جوفها ،
وإقلاع السماء ، هو إخراجها عنها ، وهذا تطبيق من جهة
المعنى ، من جهة أن الإدخال والإخراج ضدان ، وهذا كقوله
تعالى (أشدّاء على الكفار رحماً بينهم) لأن الرحمة هي
لن القلوب وتمطفها ، وهو ضد الشدة

الجنس الثالث الاستطراد ، وهو توسيط كلام أجنبي
بين كلامين متماثلين ، وهذا قوله تعالى (بعداً للظالمين)
فإنه وسطه بين قصة نوح وإغراق قومه وحالة السفينة ،
ثم رجع إلى حال القوم ، وما هذا حاله فإنه يكون من
الاستطراد الحسن وأعجب شأن التنزيل ، فما أغرر أسراره ،
وأكثر عجائبه ، والله دُرُّ مَنَاصِنِهِ المُنْخَرَجَةُ بِخِلَاصِ عِقْبَانِهِ ،
والمُبْرَزَةُ بِحَصْبَاءِ دُرِّهِ وَمَرْجَانِهِ ، فهذا ما أردنا ذكره من
عجائب ما اشتملت عليه علوم هذه الآية ، وتمامه يتم الكلام

على المزايا الراجعة الى ألفاظ القرآن الكريم ، وقد أطلنا فيه
التقرير بعض الإطلاة ، أحوَجَ الى ذلك الكلام في هذه
الآية التي ذكرناها

(المرتبة الثانية)

(في بيان المزايا الراجعة الى معانيه)

أعلم أن بإحكام النظر في هذه المرتبة ، وإيمان الفكرة
فيها ، تظهر عجائب التنزيل ، وتبرز بدائعه وغرائبه وتتجلى
محاسنه ، وتصفو مشاربه ، لما فيها من الكشف لأسراره
والإحاطة بنوائله وأغواره ، ولن يحصل ذلك كل الحصول ،
ولا تطلع أقماره بعد الأقول ، الا بعد ذكر ما يتعلق بعلوم
الإعجاز ، لانها تكون كالآلة في تقرير تلك المحاسن ، وإظهار
كنوز تلك المعادن ، فنذكر ما يتعلق بالعلوم المعنوية ، ثم
نُردفه بما يتعلق بالأسرار البيانية ، ثم نذكر ما يتعلق بالبلاغة
اللفظية ، ثم بالبلاغة المعنوية ، ثم نذكر على إثرهما ما يتعلق
بأسرار البديع ، فهذه أقسام ثلاثة ، بإحرازها ، والاطلاع على
رموزها ، يظهر الإعجاز للإنسان ظهور المرثي في العيان ،
ولقد سبق صدر من هذا الكلام في الدلائل الإفرادية ،

ولكن ذكره ههنا على جهة الاختصاص بعماني التنزيل ،
والإشارة الى كُنْه حقائقها ، ونحن الآن نذكر ما يتعلق بكلِّ
قسم من هذه الأقسام بمعونة الله تعالى

(القسم الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية)

وهو في لسان علماء هذه الصناعة عبارة عما ينشأ من
الألفاظ العربية على اختلاف أحوالها ، وحقيقته آتلة الى أنه
علم تدرك به أحوال الألفاظ العربية على حسب المقصود منها ،
فقولنا (علم تدرك به أحوال الالفاظ) نحتز به عن علم البيان ،
فإنه يُدرك به أسرارُ تنشأ عن التراكيب كما سنوضحه ،
وقولنا (على حسب المقصود منها) نُشير به الى الأمور الخبرية ،
والأمور الإنشائية الطلبية ، وغيرهما مما يكون مفهوما من
الألفاظ العربية ، وينحصر المقصود منه في أنظار خمسة

(النظر الأول)

ما يكون متعلقا بالأمور الخبرية ، وحقيقة الخبر إسناد
أمر الى غيره ، إمّا على جهة المطابقة ، أو خلافا ، فقولنا
(إسناد أمر الى غيره) يعمُّ الطلب والخبر ، لأن كل واحدٍ
منهما لا بدّ فيه من الإسناد ، وقولنا (إمّا على جهة المطابقة

أو غيرها) تخرج عنه الأمور الإنشائية ، فإنه لا يُعتبر فيها
عدم المطابقة ولا ثبوتها بحال ، وينقسم الى صدق وكذب
لاغير ، لأنه ان طابق مخبره فهو الصدق ، وإن كان غير
مطابق فهو الكذب بعينه ، ولا واسطة بين الصدق والكذب ،
وزعم الجاحظ أن كل ما طابق من الأخبار المخبّر مع الاعتقاد
أو الظن فهو صدق ، وما لا يطابق معهما فهو الكذب ، وما
عداهما فليس صدقا ولا كذبا ، وهذا فاسد ، فإنه لا واسطة
تُعقل بين النفي والإثبات ، فإن طابق فهو الصدق بكل
حال ، وإن لم يطابق فهو كذب بكل حال ، فلو جاز إثبات
واسطة لكان فيه خروج عن القضايا العقلية ، بإثبات
الواسطة بينهما ، وهو محال ، وأقل ما يكون الإسناد ، من
جزءين كقولك زيد قائم ، وعمرو خارج ، إذ لا بد من
أمرين ، مضاف ، ومضاف إليه ، والغرض بالخبر إفادة السامع
ما لا يعرفه ، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة ،
والأخبار الواردة في كتاب الله تعالى أكثر من أن تُحصى كالإخبار
عن العلوم الغيبية ، كقوله تعالى (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا)
وقوله تعالى ألمَّ غَلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ
غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) وقوله تعالى (وَعَدَّكُمْ اللَّهُ

مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُوهَا) وهكذا الكلام في قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ
مع قومهم وأخبارهم ، كقصة موسى ، وفرعون ، الى غير ذلك
مما حكاها الله تعالى عما كان وسيكون ، ثم إنَّ وُرُودَهُ عَلَى
أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ ، أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ خَالِيًا مِنَ التَّرَدُّدِ . وَمَا
هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَعْنِيًا عَنْ مَوْكَدَاتِ
الْحُكْمِ ، كقوله تعالى (وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى)
وقوله تعالى (وَنَادَى بِنَهْأَنْ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا) الى
غير ذلك من الأخبار التي وردت ساذجةً ، لأنه لم يَمْرِضْ
في حقها شيءٌ ، والغرضُ منها مطلق الإخبار ، فلهذا وردت
مطلقةً كما ترى ، وثانيها أن يُطلبَ منها حُسْنُ تَقْوِيَةٍ بِمَوْكَدٍ
إذا كان هناك تَرَدُّدٌ وهذا كقوله تعالى (إِنَّا مُرْسَلُونَ مِنَ النَّاقَةِ
فِتْنَةً لَّهُمْ) وقوله تعالى (إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ) الى غير ذلك مما يُطلبُ به توكيدٌ وتقويةٌ
للخبر ، ولهذا وردت هذه الأخبار مَوْكَدَةً بَيِّنًا ، كما هو ظاهر ،
وثالثها أن يكون الخبرُ يُعْتَقَدُ إنكارُهُ ، فيجبُ تَأْكِيدُهُ ،
وهذا كقولك : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، مَنْ يَنْكُرُ ذَلِكَ وَيُحْيَاهُ ،
ولهذا قال تعالى في المرة الأولى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) لَمَّا
أَنْكَرُوا وَكَذَّبُوا ، وفي الثانية (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) تَأْكِيدًا

بحرفين لَمَّا ازداد إنكارُهم وتكذيبُهم ، ويسمى الأول من الأخبار (ابتدائيًا) لَمَّا كان الغرضُ به مطلقَ الخبر من غير تعرضٍ لما وراءه ، ويسمى الثاني (طلييًّا) لَمَّا كان المقصود به الطلب ، فيؤكِّد تقريره في النفس ويوضحه ، ويسمى الثالث (إنكاريًّا) لَمَّا كان المطلوب منه وجوبَ تأكيدِه بالحروف لأجل إنكاره ، ومن المطلق قوله تعالى (قد أفلحَ المؤمنون) وليس منه قوله تعالى (والكافرون هم الظالمون) وقوله تعالى (هم الذين يقولون لا تُنفقوا) وقوله تعالى (ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أُخرى) ومن المؤكِّد قوله تعالى (إنا أخلصناهم بخالصةٍ) وقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فهذا وما شاكله مؤكِّدٌ بحرفٍ واحد ، ومن المؤكِّد بحرفين قوله تعالى (وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ) وقوله تعالى (وَإِن لَّعِنَّا لَازْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ) وقوله تعالى (إِن فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى) وهذا الخبرُ المؤكِّد قد يردُّ مؤكِّدًا ، إمَّا من غير إنكارٍ فيكون تأكيدُه حسنًا ، وقد يردُّ على جهة الإنكار فيكون تأكيدُه واجبًا ، والأمثلةُ فيه كثيرةٌ ، ثم إنَّ الإسنادَ واردٌ على وجهين ، الوجه الأولُ منهما حقيقيٌّ ، وهو أن يكون الفعلُ

مضافاً الى فاعله ، وهذا كقولك : قام زيدٌ ، وضربَ عمرو ،
وكقول الله تعالى (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) وقوله تعالى (وَاللَّهُ
خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) وقوله تعالى (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا
إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ) الى غير ذلك من الأخبار التي يكون إسنادها
الى فاعلها على جهة الحقيقة

الوجه الثاني أن يكون الإسنادُ على جهة المجاز العقليّ ،
والمرادُ من هذا هو أن إسنادها الى فاعلها يقضى العقلُ
باستحالة ، فلا جرمَ كان مجازاً عقلياً ، وهو في القرآن كثيرٌ ،
ويقال له المجاز المركب ، والغرضُ أن مجازه ما كان إلا من
أجل تركيبه ، وهذا كقوله تعالى (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْثًا)
فإن الإخراج حقيقةٌ في الدلالة على معناه ، والأرض
حقيقةٌ ، لأنها موضوعة على معناها الأصليّ ، والمجازُ إنما نشأ
من جهة إسناد الإخراج الى الأرض وهكذا قوله تعالى
(وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) فإن قوله (تُلِيَتْ)
دالةٌ على حقيقته ، والآياتُ على حقيقتها ، لكن المجازُ جاء
من جهة إسناد (تُلِيَتْ) الى الآيات ، (١) ونحو قوله (حَتَّى
إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّنَتْ) فالأخذُ على حقيقته ،

(١) هذا سهو . وإنما المجاز العقلي في قوله تعالى (زَادَتْهُمْ إِيمَانًا)

والارضُ على حقيقتها ، لكن المجازُ حاصلٌ من جهةٍ إِسنادِ الأخذِ الى الارضِ ، وقوله تعالى (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ) في قصةِ فرعونَ ، فإن الذَّبْحَ والأبناءَ دالان على معنيهما بالحقيقة ، لكن المجازُ إنما كان من أجلِ إِسنادِ الذَّبْحِ الى فرعونَ ، وليس ذابحاً ، وإنما الذابحُ غيره ، وهكذا حالُ الاستحياءِ في قوله تعالى (وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ) فاذا عرفت أن المجازَ ههنا إنما حصلَ من جهةِ الإِسنادِ لا غيرُ ، فلا بدَ من مسندٍ ومسندٍ اليه ، وقد يكونان حقيقتين ، ومجازين ، ومختلفين ، فهذه أوجهُ أربعة ، أولها أن يكونا على جهةِ الحقيقة ، ومثاله قولك : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، فإن لفظتي أنبت ، والربيع ، دالان على حقيقتيهما ، والمجازُ من جهةِ الإِسنادِ وقوله تعالى (يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا) فيجعلُ ، والولدان ، على حقيقتيهما والمجازُ في إِسنادِ الجعلِ الى اليومِ كما ترى ، وثانيها أن يكونا على جهةِ المجازِ ، ومثاله قولنا : أحْيَى الارضَ شبابُ الزمانِ ، فإن الإحياءَ مجازٌ ، والشبابُ مجازٌ ، وإِسنادُ الإحياءِ الى الشبابِ مجازٌ أيضاً ، وثالثها أن يكون المسندُ في نفسه ، وهو قولنا : أنبتَ ، حقيقةً ، والمسندُ اليه مجازٌ ، وهو قولنا (شبابُ الزمانِ) فإِسنادُ الإنباتِ الى الشبابِ مجازٌ ، ورابعها أن يكون المسندُ في نفسه مجازاً ،

والمسندُ اليه حقيقةً ، ومثاله قولنا : أحتي الارضَ الربيعُ ،
فالإحياء مجاز ، والربيع حقيقة ، وإِسناد الإحياء الى الربيع
مجازٌ أيضاً ، فصار واقعاً على هذه الأوجه لا يخرجُ عنها ،
ويُعرف كونه مجازاً ، إمّا بالقرينة العقلية في مثل قولك : أحياني
اكتحالي بطلعتك ، ومحبتك جاءت بي إليك ، فإن إسنادَ
الإحياء الى الأكتحال ، والمجيء الى المحبة ، يستحيلُ من جهة
العقل ، فلهذا قضينا بكونه عقلياً ، وإمّا بالقرينة العادية في
مثل قولك : هزَمَ الأميرُ الجندَ ، والحقيقة أن الهازمَ عسكريه ،
ونحو قولك : قَتَلَ الأميرُ اللصَّ ، والقاتلُ هو غيره ، وإمّا
بالقرينة اللفظية كقولنا : عيشةٌ راضيةٌ ، والحقيقة مرضيةٌ ،
وشعرٌ شاعرٌ ، والحقيقة مشعورٌ به ، وليلهُ قائمٌ ، أى مقومٌ
فيه ، ونهارٌ صائمٌ ، فإِسنادُ هذه الألفاظ هو الذى أوجبَ
كونَ هذه الأخبار مجازاً ، فلاجل ذلك كانت هذه القرينة
لفظيةً ، وإنما عدلَ فيما ذكرناه عن حقيقته ، لما كان المجاز
مشتلاً على المباغة الرائقة

(دقيقة)

أعلم أن ما ذكرناه من المجاز الإسنادى العقلي ، هو

ج ٣ م — ٣٣ — (الطراز)

الذى قرره الشيخُ النحرير عبدُ القاهر الجرجاني ، واستخرجه
بفكرته الصافية ، وتابعه على ذلك الجهابذة من أهل هذه
الصناعة ، كالزخشري ، وابن الخطيب الرازي ، وغيرهما من
النظار ، وقرروه على ما حكيناه ونخصناه ، وقد يُتأكّد في
قبوله ، وأنكره الشيخ أبو يعقوب السكاكي ، صائراً الى أن
ما ذكرناه منه إنما هو استعارة بالكناية من غير حاجة الى
كونه مجازاً عقلياً ، وزعم ان المراد بالربيع ، في قولنا : أنبت
الربيعُ البقل ، هو الفاعل الحقيقي ، بقرينة نسبة الإنباتِ
اليه ، وهكذا القياس في سائر الأمثلة التي ذكرناها ، وهو
تعسف لا حاجة اليه ، لأنه يلزم أن لا يكون الإخراج مضافاً
الى الارص ، وأن لا يكون الأمر بالبناء مضافاً الى هامان ،
وهو خلاف الظاهر ، فيجب التعويلُ على ما حكيناه عن
غيره ، فهذا ما أردنا ذكره من بيان ما يتعلق بمطلق الإسناد ،
ولنُردِّفه بما يتعلق بتفاصيله ، من ذكر المسند والمسند اليه ،
فهذان ضربان ، نذكر ما يخصهما بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول)

(في بيان خصائص المسند اليه)

وتعرض له حالاتٌ ، بعضها يستحقها بالأصالة ، وبعضها

بالعروض لأغراض وفوائد تفصلها ، وجملتها أمورٌ عشرة ،
أولها ذكرُ المسند إليه ، إمّا على جهة الابتداء ، كقوله تعالى
(وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) وإمّا على جهة الفاعلية ، كقوله
تعالى (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) لأن كل واحدٍ من الفاعل
والمبتدئ مسندٌ إليهما ، فذكرهما هو المطرد المعتاد ، إمّا لكونه
هو الأصل ، وإمّا لزيادة الإيضاح والتقرير كقوله تعالى
(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ) وإمّا لإظهار التعظيم كقوله
تعالى (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ) وإمّا لبسط الكلام ،
من أجل الاعتناء به بذكر المسند إليه كقوله تعالى (هِيَ
عَصَى) وإمّا للتنبية على فضله وعظم منزلته كقوله تعالى
(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وإمّا للاختياط لضعف التعويل على
القرينة كقوله تعالى (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) الى غير
ذلك من الأوجه والمعانى الموجبة لذكره ، فاعلا كان أو مبتدأ ،
وثانيها حذفه ، إمّا للدلالة على الجواز كقوله تعالى (مَلِكٌ يَوْمَ
الدينِ) بالرفع على تأويل هو ملكُ يوم الدين ، وإمّا للاحتراز
عن العبث نباً على الظاهر حيث يكون معلوماً ، فتحذفه
اتكالا على العلم به كقوله تعالى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) اى فأمرى
صبرٌ جميل ، فإنما حذف لما ذكرناه من وضوح الأمر فيه ،

فلا جرمَ كان مُسلّطاً على حذفه ، ومن حذف المسند اليه قوله تعالى (ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجننَّهُ حتى حينٍ) لأن التقديرَ فيه ثم بدأ لهم أمرٌ ، ومنه قوله تعالى (لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين) أى هو هدى فى أحد وجوهه ، وثالثها تنكيره ، إمّا للأفراد كقوله تعالى (وجاء رجلٌ من أقصى المدينة) وإمّا للنوعية كقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوةٌ) فإن المراد من ذلك ، وعلى أبصارهم نوعٌ من الغشاوات المُعطية ، ويحتمل أن يكون المرادُ به الوحدة ، أى واحدة من الأمور التى حجبَت أعينهم عن إِبصار الحقِّ واتباعه ، وإمّا للتكثير أو التعظيم كقوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت رسلٌ من قبلك) أى رسلٌ ذوّوا عددٍ كثيرٍ أو رسلٌ لهم شأنٌ عند الله وقدرٌ عظيمٌ ، خصّهم بمعجزاتٍ باهرة ، وآياتٍ عظيمة ، ومن التعظيم قوله تعالى (ورضوانٌ من الله أكبرٌ) أى رضوانٌ أى رضوانٍ ، أو رضوانٌ لا تُحيط بوصفه العقول ، ومنه قوله تعالى (ولكم فى القصص حياةٌ) أى حياةٌ عظيمةٌ وقوله تعالى (وشفاء لما فى الصدور) أى شفاء أى شفاء ، وخامسها تعريفه ، وتختلف

معانيه بحسب ما يعرض له من أنواع التعريفات ، كالأضمار
والعلمية ، والإشارة ، والموصولية ، وباللام ، وبالإضافة ، ولنشر
الى حقائقها وخواصها اللاتقة بها ، أمّا تعريفه بالأضمار ، فمن
أجل الحاجة الى التكلم ، كقوله تعالى (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) وقوله
تعالى (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا) وقوله تعالى (أَنَا رَاوِدُهُ عَنْ
نَفْسِهِ) أو من أجل الحاجة الى الخطاب كقوله تعالى (قَالَ
هَلْ أَنتُمْ مُطْمَئِنُونَ) وقوله تعالى (أَأَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ)
وقوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) وإمّا الحاجة الى الغيبة كقوله
تعالى (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ) وقوله تعالى (هُوَ الَّذِي
أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى) وأصل الخطاب أن يكون وارداً على
جهة التعمين ، وقد يُعدّل به إلى غير ذلك ليعمّ كل مخاطب
كقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) وقوله
تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ) فيحتمل أن يكون الخطاب
للسول صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأصل ، ويحتمل أن
يكون على جهة العموم من غير تعيين . ويكون المعنى إن حال
أصحاب الفيل ، وحال المجرمين ، قد بلغا مبلغاً عظيماً في الظهور ،
بحيث لا يختص به مخاطب ، ليلوغيهما في الانكشاف كل غاية ،

وأما تعريفه بالعلمية ، فقد يكون لإحضاره في ذهن السامع
ابتداءً باسم يختص به كقوله تعالى (اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)
أو تعظيمه كقوله تعالى (رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ)
لأن التقدير فيه ، اللهُ ربكم ورب آبائكم الأولين ، وهذا
مبنى على أن قولنا : اللهُ اسمٌ ، وليس صفة كما زعمه بعضهم ،
وعلى أنه لقبٌ غيرٌ حقيقى ، لبطلان تحويله وتبديله ، ومن
شأن الألقاب الحقيقية جوازُ تغييرها وتبديلها ، فبما فيه من
الاسمية ، تكون الصفات الإلهية تابعة له ، إذ لا بد لها من
موصوف تستند إليه ، وبما فيه معنى اللقب يكون مفيداً
للاختصاص كإفادة الألقاب لما هي مختصة به كزيد ، وعمرو ،
وهل يكون جامداً أو مشتقاً ، فيه ترددٌ ، وإن قلنا بكونه
مشتقاً فإما من التحير^(١) لأن العقول تحيرت في ذاته تعالى ،
وإما من الاحتجاب^(٢) لأنه تعالى محتجب عن إدراك العيون ،
وإما من غير ذلك ، فإما من زعم كونه اسماً عجمياً سريانياً ، فقد
أبعد ، إذ لا دلالة على ذلك ، والقرآن كله عربى ، إلا ما قام
البرهان القاطع على كونه فارسياً أو رومياً ، وقد يذكر العلم

(١) الصواب ان يقول فاما من (ألة) بمعنى تحير

(٢) هذه عبارة ساقها ولا اصل لها

المسندُ اليه ، والمراد به التحقير كقوله تعالى (تَبَّتْ يَدَا أَبِي
لَهَبٍ وَتَبَّ) فإيرادهُ هنا باسمه دالٌّ على تحقيره وإِهانتِهِ ،
والمعنى تبت يدا رجلٍ حقيرٍ مهينٍ ، أو يُراد بذكره كنايةً ،
كأنه قال تبت يدا من يستحق اللعنَ والعذابَ العظيمَ ، وهو
هذا ، فلقبُهُ هذا نازلٌ منزلة العلم في حقه لما فيه من الإِشادةِ
والإِشهار به ، فمن أجل ذلك ذكرهُ اللهُ تعالى به ، وحذف
اسمه العلم ، وهو (عبدُ العزى) لاشتماله على ما ذكرناه من
صفاته المذمومة ، كأنه قال صاحب هذه الكنية هو الكافرُ
اللعين المتمرد ، صاحبُ العداوة للرسول صلى اللهُ عليه وسلم ،
والمستحق لغضب الله تعالى وسَخَطه ، وأمّا تعريفهُ بالإشارة
فقد يكون لتعريف حاله وإيضاحه ، إمّا لتعظيم حاله
بالإشارة الموضوعية للبعد كقوله تعالى (ذلك الكتاب لا
رَيْبَ فِيهِ) وإمّا للتحقير كقوله تعالى (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ
يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) وقد يرد لتعظيم حاله بالإشارة الموضوعية
للقريب كقوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) أو
للتحقير كقوله تعالى (أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ) وقد يرد
بالإشارة المتوسطة ، إمّا لتعظيم وكال العناية به كقوله تعالى

(أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وَإِنَّمَا
لِلتَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ
خَالِدُونَ) وَمِمَّا وَرَدَ عَلَى جِهَةِ الْإِشَارَةِ فِي الْبَعْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى
(فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ) وَلَمْ يَقُلْ : هَذَا يُوسُفُ ، وَلَا
قَالَ : فَذَلِكَ ، عَلَى جِهَةِ الْقُرْبِ وَالتَّوَسُّطِ ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِمَا
يَقْتَضِي الْبَعْدَ ، رَفْعًا لِمَنْزِلَتِهِ فِي الْحُسْنِ ، وَاسْتِبْعَادًا عَنْ أَنْ
يُدَانِيَ فِيهِ ، وَتَنْبِيهًا عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِأَنْ يُحِبَّ وَيُقَشَّنَ بِهِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ) وَلَطَائِفُ هَذَا الْجِنْسِ لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ ، وَمَوَاقِعُهُ
أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصَى ، وَقَدْ جَرَى فِي تَعْرِيفِ الْإِشَارَةِ مَا لَيْسَ
عَلَى جِهَةِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَرِيبِ
(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) فَانَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي
شَيْءٍ ، وَجَزْئِيَّةً كَانَ عَلَى جِهَةِ التَّوَسُّعِ فِي التَّمْثِيلِ ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ
بِالْمَوْصُولِيَّةِ ، فَانَّهُ يُقْصَدُ بِتَعْرِيفِهِ بِالصَّلَةِ ، إِحْضَارُهُ فِي الذَّهْنِ
بِجُمْلَةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْمَخَاطَبِ ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ
مَعْلُومَةً لَهُ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْحَضْرَةِ ، لِمَنْ لَا
تَعْرِيفُهُ ، وَتُقَيَّدُ مَعَ ذَلِكَ أَغْرَاضًا غَيْرَ ذَلِكَ ، كإِفَادَةِ التَّعْظِيمِ فِي
نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتٍ

(الجنات) (والذين كفروا في نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا)
ولزيادة التقرير كقوله تعالى (وراودته التي هو في بيتها عن
نفسه) وقد يرد لتفخيم الأمر وتعظيمه كقوله تعالى (فغشيتهم
من اليمِّ ماغشيتهم) ورُبما سيق لتعظيم شأن القضية كقوله
تعالى (إنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ وَالَّذِينَ هُمْ
بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) فهذا
واردٌ على جهة تعظيم هذه القضية كما ترى ، ومنه قوله تعالى
(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ
فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى) ومن هذا قوله تعالى (الَّذِي
خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا مَرِضْتُ
فَهُوَ يَشْفِينِ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ
يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) فهذه الأُمور كلها واردةٌ على إفادة
مقصد التعظيم والامتنان بهذه النعم ، وغير ذلك من الفوائد التي
لا تُحصى ، وإنما نُنبه بالأذنى على الأعلى ، وبالأقل على الأكثر
وأما تعريفه باللام ، فاعلم أنه متى كان معرفاً باللام ، فتارة تُفيد
الاستغراق كقوله تعالى (والعصر إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ)
لأنَّ المعنى إن كلَّ إنسان متقلبٌ في خسارةٍ (إِلَّا الَّذِينَ

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) فَإِنَّهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَيَصَدَّقُ
اسْتِفْرَاقَهُ وَرُودُ الاستِثْنَاءِ مِنْهُ ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مُسْتَفْرَقٍ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) أَيْ
كُلَّ سَارِقٍ وَسَارِقَةٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ
اتَى) أَيْ كُلَّ سَاحِرٍ فَهُوَ غَيْرُ مُفْلِحٍ فِي سِحْرِهِ ، وَتَارَةً تُقَيَّدُ
الْمُهْدِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى) أَيْ لَيْسَ
الذَّكْرُ الَّذِي طَلَبْتُهُ كَالْأُنْثَى الَّتِي أُعْطِيَتْهَا ، وَتَارَةً تُقَيَّدُ الْإِشَارَةُ
إِلَى الْحَقِيقَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ ،
وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَمِنَ الْمَعْبُودِ فِي غَيْرِ الْإِسْنَادِ قَوْلُهُ
تَعَالَى (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ)
يُرِيدُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ بِالْإِضَافَةِ ، فَإِذَا خُلِّيَ
الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ وَأُرِيدَ تَعْرِيفُهُ
مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيَكْتَسِبُ مِنْهَا تَعْرِيفَهَا ، وَقَدْ
تَرَدَّدَ لِأُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ ، كَالْتَعْظِيمِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : عَبْدُ
اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْإِهَانَةُ
كَقَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّاتِ ، وَعَبْدُ الْعَزْزِيِّ ، فِي حَقِّ الْمُوَحَّدِينَ دُونَ
غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ ، وَلَا إِفَادَةَ الرَّحْمَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) فَاضَاقْتَهُمْ إِلَيْهِ دَلَالَةً عَلَى

أن من شأن السيد أن يرحم عبده ، ولا إفادة مزيد الشرف
وقرب المنزلة ، كما يقال في بعض كلمات الله : عبدي من أثر
طاعتي على هواه ، وتحت الإضافة أسرارٌ ورموزٌ تختلف
أحوالها بحسب اختلاف مواقعها ، وعلى الفطن أعمال نظره
واستنهاض فكرته ليحصل عليها ، فهذه مواضع التعريفات
قد حصرناها ، وسادسها وصفه ، الوصف يُراد للفرقة بين
مُلتبسَيْن في اللقب ، فتقول جاني زيد الطويل ، تحترز به عن
زيد القصير ، وقد يجيء للمدح والتعظيم ، وهذه هي الأوصاف
الجارية في حق الله تعالى ، فانه لا يعقل فيه معنى سواه ، كقوله
تعالى (الخالق ، الباري ، المصور) وقوله تعالى (غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول) وقد يرد للذم والإهانة
كقولك : فلان الفاسق ، الخبيث ، ويرد للتأكيد ، كقولك : أمس
الدابر ، ونفخة واحدة ، وسابعها بيان ما يقتضى تخصيصه ، إما
بالتأكيد ، وعطف البيان ، والبدل ، والعطف عليه ، فهذه
الأمر كلها متفقة في كونها موضحة له ومبيّنة ، فأما بيانه
بالتوكيد ، فقد يكون لإزالة الشك ، والوهم الواقع في ذهن
السامع ، في نحو قولك : جاء زيد نفسه ، إزالة لأن يكون
الجائي كتابه أو رسوله ، قال الله تعالى (كنت أنت الرقيب

عليهم) وقد يفيد تقرير الشيء في نفسه في مثل قولك : جاء زيد نفسه ، وقد يفيد الشمول والإحاطة في نحو قولك : جاء الرجال كلهم ، والرجلان كلاًهما ، الى غير ذلك من الامور المؤكدة ، وأما بيانه بعطف البيان ، فالمقصود به الايضاح باسم مثله ، نحو جاءني أخوك زيد ، ومنه قوله : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ، وقد يرد على خلاف هذه الصفة كقوله تعالى (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) فذكر الأرض مع قوله (وما من دابة) وذكر قوله (يطير بجناحيه) مع تقدم طائر ، إنما وردا على قصد البيان للفظ الدابة ، ولفظ طائر ، وتقريراً لمعناها ، ورفعاً لما احتملانه من غير المقصود ، وهكذا قوله تعالى (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) فقوله من فوقهم ، إنما ورد على جهة البيان ورفع الاحتمال من لفظة السقف ، وأما بيانه بالبدل منه ، فلزيادة الايضاح والتقرير ، إما ببدل الكل ، كقولك جاءني زيد أخوك ، وإما ببدل البعض ، كقولك : جاءني القوم أكثرهم أو بعضهم ، وإما ببدل الاشتمال في مثل قولك : أعجبنى زيد عامه ، وقد جاء الكل في كتاب الله تعالى في غير المسند اليه ، فأما بدل الغلط في مثل قولك : جاءني زيد عمرو ، فإنما يكون في

بِدَايَةِ الْكَلَامِ وَفِيهَا يَصْدُرُ عَلَى جِهَةِ الذَّهْوِ ، وَكُلُّ الْأَبْدَالِ
الثَّلَاثَةِ مُتَّفَقَةٌ فِي كَوْنِهَا بَيَانًا عَلَى جِهَةِ الْقَصْدِ لَهَا ، بِخِلَافِ
عَطْفِ الْبَيَانِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْأَوَّلُ مِنْهَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي
عِلْمِ النَّحْوِ ، فَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْبَيَانِ ، مَعَ كَوْنِهَا مُتَّفَقَةٌ فِي مَطْلُوقِ
الْبَيَانِ ، وَأَمَّا الْعَطْفُ عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى جِهَةِ
الْبَيَانِ ، لِأَجْلِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَغَايِرَةِ ، فَلَا وَجْهَ لِكَوْنِهِ بَيَانًا
لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْاِقْتِصَادِ لِلْعَامِلِ ، فَلِهَذَا تَقُولُ
جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، إِذَا لَمْ تَقْصِدِ التَّرْتِيبَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو ،
إِذَا قَصَدْتَ التَّرْتِيبَ ، مِنْ غَيْرِ مُهْمَلَةٍ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو ،
إِذَا كُنْتَ قَاصِدًا لِلتَّرْتِيبِ مَعَ الْمُهْمَلَةِ ، وَقَدْ يَرِدُ تَعْلِيقًا لِلْحَكْمِ
بِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّمْيِينِ ، نَحْوَ لَا ، وَبَلْ ،
وَلَسَكِنْ ، وَقَدْ يَكُونُ تَعْلِيقًا لِلْحَكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ غَيْرِ
تَمْيِينِ كَأَوْ ، وَإِمَّا ، وَأَمْ ، وَلَسْنَا بِصَدَدِ الْاِطْنَابِ فِيهَا هُوَ
مَفْرُوعٌ مِنْ تَقْرِيرِهِ فِي عِلْمِ الْاِعْرَابِ إِلَّا أَنْ أَحَدًا لَا يَجُوزُ
إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْغَايَاتِ ، وَلَا يَقِفُ عَلَى حَدِّ هَذِهِ الْغَايَاتِ ، إِلَّا
بَعْدَ إِحْرَازِ عِلْمِ الْاِعْرَابِ ، وَكَدَّ قَرِيحَتِهِ فِي إِتْقَانِ قَوَاعِدِهِ ،
وَإِقْصَاءِ فِكْرَتِهِ فِي حَصْرِ فَوَائِدِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَخُوضُ فِي عِلْمِ
الْبَيَانِ ، الَّذِي هُوَ مُصَاصُ سَكْرِهِ ، وَيَاقُوتُ جَوْهَرِهِ ، وَيَنْزِلُ

من علم الإعراب منزلة الإنسان من السواد ، ومن أراد
الإطلاع على أسرار علم التنزيل ، وأن يُحَلِّي بِمَعْيَانِ عَسْجِدِهِ
جِيْدَهُ ، وأن تَعْبِقَ بِعَبِيرِ عَسْبِرِهِ يَدُهُ ، فليشغل قلبه بِأَحْرَازِ
تلك اللطائف ، التي مثلها في الرقة كَلَمْحَةٌ بِأَرِقِ خَاطِفٍ ،
ويُمنع في طلبها غاية الإمعان ، متوقياً من أشخاص أهملوها
وأحقوقها لِقِصْرِ هِمَمِهِمْ بِخَبْرِ كَانٍ ، وثامنها تقديمه على المسند نفسه ،
وذلك يكون لأحوالٍ نَزَمُ إلى شيء منها ، إِمَّا لِأَن تَقْدِيمَهُ هُوَ
الأصلُ ولم يَعْرِضْ مَا يَقْتَضِي العَدُولُ عنه ، وإِنَّمَا كَانَ هُوَ الأَصْلُ
من جهة أنه طريقٌ إلى معرفة ما يذكر بعده ، ومن ثمَّ اشترط
تعريفه الإِعَارِضِ ، وإِمَّا لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ فَيَسْتَحِقُّ التَّصْدِيرَ ،
كقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ
عِتِيًّا) فِي أَحَدٍ وَجْوهه ، وإِمَّا لِأَنَّهُ وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الشَّأْنِ
وَالْقِصَّةِ ، كقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وإِمَّا لِأَنَّهُ فِي
تَقْدِيمِهِ تَشْوِيقًا لِلسَّامِعِ إِلَى مَا يَكُونُ بَعْدَهُ مِنَ الخَبَرِ ، كقَوْلِكَ
الْأَمِيرُ قَادِمٌ ، وَالخَلِيفَةُ خَارِجٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وإِمَّا لِأَنَّهُ
يَتَقَوَّى إِسْنَادُ الخَبَرِ إِلَيْهِ لِأَجْلِ تَقْدِيمِهِ كقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ
النحل (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظَلَالًا . الآيَةُ) فَكُرِّرَ ذِكْرُ

اسمه وقدّمه ، لما يريد من تعديد نِعَمه ، وظهور قدرها ، وعلوّ
أمرها على الخلق ، وإيّا من أجل تعظيمه كقوله تعالى (اللهُ
لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) الى غير ذلك من الأ.ورالمقتضية
لتقديمه المؤدّنة بأسرارٍ تحت التقديم لا تكون مع التأخير ،
ومما يُوجب تقديمه على المسند به التخصيص ، والعموم ، فهاتان
صورتان ، الصورة الأولى العموم ، وهذا إنّما يكون في نحو
قولك : كلُّ إنسانٍ لم يقم ، فإنه يفيد نفي الحكم عن الجملة
والآحاد ، بخلاف ما لو تأخر ، فقيل لم يقم كلُّ إنسان ، فإنه
إنّما يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ، لا عن كل فرد ،
فالأول يناقضه قولك : قام واحدٌ من الناس ، والثاني لا يناقضه
قام واحدٌ من الناس ، والمعيارُ الصادق ، والفيصلُ الفارق ،
بين تقديم المسند اليه وهو اسم الشمول على حرف النفي ، وبين
تأخره ، ما قاله الشيخ الزحير عبد القاهر الجرجاني ، فإنه قال :
إن كانت كلُّ داخله في حيز النفي ، بأن تأخرت عن أداته ،
نحو قوله (ما كُلُّ ما يتمنى المرءُ يُدرّكه) أو معمولةً للفعل
المنفي نحو ما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كلَّ الدراهم ، أو كلَّ
الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى الشمول خاصة ، وأفاد ثبوت
الفعل ، أو الوصف ، لبعض ، أو تعلقه به ، وإلا عمّ ، كقول

الرسول صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين : أَقْصَرَتِ
السَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ، فقال له (كلُّ ذلك لم يكن) وعليه قول
أبي النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعي

على ذنباً كله لم أصنع

انتهى كلامه، فينحلُّ من هذه القاعدة أن اسم الشمول،
وهو (كل) إذا كان مندرجاً في ضمن النفي، واقعاً بعده،
سواء كان الفعل المنفي عاملاً فيه أو غير عامل، فإنه يكون
واقعاً على الشمول، فلا يناقضه إثباته لبعض الآحاد، وإذا
كان واقعاً قبل حرف النفي وليس مندرجاً تحته، كان النفي
عاماً للآحاد والمجموع، وهو أحسن كلام وأوقعه في ضبط
هذه القاعدة، ولقد وقفت على كلام لغيره من علماء البيان
في تقرير هذه القاعدة، بناءً على قانون المنطق، ونزله على
منهاج السالبة المهملة، والمعدولة، فأورث فيه دقةً وأكسبه
ذلك حموشةً وغموضاً، من جهة أن مبنى علم البيان، وعلم
المعاني على معرفة اللغة وعلم الاعراب، فلا ينبغي أن يُمزج
بعلم لم يخطر للعرب، ولا لأحدٍ من علماء الأدب على بال،
ولا يشمر به، والصورة الثانية أن يكون تقديمه على جهة

الاختصاص بالخبر الفعليّ ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً على جهة التخصيص ، رَدًّا على مَنْ زعم أنه انفراد بالفعل ، أو شَارَكَ فيه في نحو قولك : أنا سمعتُ في حاجتك ، ويؤكد الأول بنحو قولك : لا غيري ، دفعاً لمن زعم انفراد غيره به ، ويؤكد الثاني بنحو قولك : وحدي ، دفعاً لمن زعم المشاركة ، وثانيهما أن يكون مفيداً للاختصاص مع توهم المشاركة في نحو قولك : ما أنا قلتُ ذلك ، والمعنى إني لم أقاه مع كونه مقولاً ، ولهذا فإنه لا يصح أن يقال : ما أنا قلتُ ذلك ولا غيري ، لما كان متحققاً أن يقوله سواك ، وقد يكون مقدماً على جهة التقوى للحكم في مثل قولك : أنت لا تكذب ، فإنه أبلغُ وأشدُّ انفي الكذب من قولك : لا تكذب ، من جهة أنه قدّم ذكرُ المسند إليه ، وأتى بالقضية السلبية على إثره مُسنداً لها إليه ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، بخلاف الصورة الثانية ، ومما يكون تقديمه كاللزام ، غيرُ ، ومثل ، كقولك مثلك لا يبخلُ ، وغيرك لا يجودُ ، لأن المعنى فيه أنت لا تبخلُ ، وأنت تجودُ ، فتأتي به مجرداً من غير تعريفٍ لغير المخاطب ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، وتاسعها

تأخيرُهُ ، إمّا لاتصال حرف الاستفهام بالخبر كقولك : أينَ زيدٌ ، ومَتَى القتالُ ، كما سنقرّره في وجه تقديم المسند به ، وإمّا على جهة الإنكار على مَنْ يزعمُ خلافَ ذلك في نحو قولك : قائم زيدٌ ، فإنه يكون وارداً ، إنكاراً على مَنْ ظنّ خلاف ذلك ، فيقدمه تنبيهاً عليه ، وإمّا على جهة الاهتمام والعناية في نحو قولك : نِعَمَ رَجُلًا زيدٌ ، على رَأْيِ مَنْ زعمَ أن رفع زيد على الابتداء ، وما تقدّم خبرُهُ ، فأما من قال : إنه مرفوع على أنه خبرٌ مبتدئٌ فهو خارجٌ عن التمثيل

وعاشرها التثنية والجمعُ ، والتذكير والتانيث ، في نحو قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ونحو قوله تعالى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) في نحو جمع السلامة ، وجمع التكسير في نحو قوله تعالى (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ) وقوله تعالى (وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ) وقوله تعالى في التذكير والتأنيث (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) (وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) فهذه أحوالٌ عارضة للمسند إليه ، تعرض لمعانٍ واغراضٍ وتفيد فوائدَها كما ترى في مواقع الخطاب بحسب الاغراض ، فهذا ما أردنا ذكره فيما يتعلق بأحوال المسند إليه والله أعلم

(الضرب الثاني)

(في بيان المسند به)

ويعرض له ما يعرض للمسند إليه في وجوه ، ويُخالفه في وجوه ، وجملة ما يُذكر من حاله أمورٌ عشرة ، أولها ذكره للبيان كقوله تعالى (اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وقوله تعالى (فزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا) وقوله تعالى (ولهم عذابٌ أليم) الى غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الخبر عن المبتدئ ، أو الفعل المسند الى فاعله ، وثانيها حذفه للاتكال على القرينة كقوله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) فإنما حذف الفعل ههنا ، لقيام حرف الشرط وهو (لَوْ) مقام الفعل ، من أجل كونه مؤذناً بالفعل ، من جهة أن الشرط لا يليه الا الفعل ، لأن التقدير فيه قل لو ملكتم ، فلما حذف الفعل لا جرَم انفصل الضمير ، ونحو قوله تعالى (فصبرٌ جميلٌ) أى فصبرٌ جميلٌ أجلٌ ، فحذف الخبر للقرينة الدالة على حذفه ، وهذا قد ذكرناه مثالا في جواز حذف المبتدئ فهو محتمل للأمرين كما ترى (نعم) يُقال أيهما يكون أرجح فنقول : كلا الوجهين لا غبارَ عليه ، خلا أن حذف الخبر فيه يكون أقوى لا مرين ،

أما أولا فلأن حذف الخبر أكثر وجوداً ، وأعم جريانا في لغة العرب ، فكان جملة على الأكثر أحق من جملة على الأقل ، وأما ثانياً فلأننا نجد في كلام العرب أن حذف الخبر قد يكون قياساً في نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ، ولا يكاد يكون حذف المبتدئ قياساً ، فهذا كان جملة عليه أولى ، وقد نظرنا في كتاب الإيجاز : أن الأقوى هو حذف المبتدئ لأمرٍ ذكرناه هناك ، ومن أمثله قوله تعالى (ولئن سألْتهم مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى خلقهن اللهُ ، فحذف المسند به لقيام القرينة على حذفه ، وتقول : زيدٌ منطلقٌ وعمرو ، فتحذف خبر عمرو ، لتقدم ما يدل عليه ، ونحو قولك : خرجتُ فإذا الأسدُ ، أى فإذا الأسدُ واقفٌ ، وثالثها كونه اسماً لانه هو الأصل ، وإنما يعدل الى غيره لقرينة ، نحو زيدٌ منطلقٌ ، وزيد أخوك ، قال الله تعالى (اللهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ) وقال تعالى (اللهُ خالقُ كلِّ شَيْءٍ) وإنما كان اسماً لأنه يفيد الاستمرار على تلك الصفة من غير تجدد ، بخلاف ما لو كان فعلاً فإنه يدل على خلاف ذلك ، وأنشد النحاة

لا يَأْلَفُ الدَّرْهُمُ المَضْرُوبُ صُرْتَنَا

لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وهو منطلقٌ

ورابعها أن يكون فعلاً كقوله تعالى (والله خلق كل
دابة من ماء) وقوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم
لا تعلمون شيئاً) وإنما جاز كونه فعلاً للدلالة على الأزمنة
المستقبلية ، والماضية ، وللإشعار بالتجدد أيضاً ، وهذه المعاني
تختلف باختلاف مواقعها ، فتارة يؤثر ذكر الاسم ، وتارة
يؤثر ذكر الفعل ، على حسب ما يعين من المعاني ، وخامسها
أن يكون شرطاً ، إما بيان ، وإما بلوغ ، وإما بإذا ، فهذه كلها
أدوات للشرط ، فإن ، إنما يكون ورودها في الأمور المحتملة
المشكوك في وقوعها كقوله تعالى (وإن جاؤك فاخكم بينهم
أو أعرض عنهم) وقوله تعالى (إن تستغفروا لهم سبعين مرة
فلن يغفر الله لهم) وتختص بالأزمنة المستقبلية ، لأن الشرط
لا يعقل إلا فيما كان مستقبلاً ، وأما (إذا) فإنما تستعمل في
الأمور المحققة كقوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزالها)
وقوله تعالى (إذا الشمس كورت) وقوله تعالى (إذا السماء
انفطرت) وقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة)
إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة ، فهذه الأمور كلها محققة
فلهذا حسن دخول (إذا) فيها ، وأما (لو) فهي شرط في

الماضى عكس (إِنَّ) ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره في مثل قولك : لوقتَ قمتُ ، فامتناعُ الثانى إِنَّمَا كَان من جهة امتناع الأول ، وحكى عن الفراء أنها شرط في المستقبل مثل (إِنَّ) والأكثر خلاف ذلك كقوله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمّهم وأبصارهم) وقوله تعالى (ولو شئنا لرفعناها بها) وقوله تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) وإِنَّ دخلت على الفعل المضارع فعلى جهة المجاز في نحو قوله تعالى (أَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمْرِ لَعْنَتُهُمْ) وقوله تعالى (ولو نشاء لأريناكمهم) الى غير ذلك من الآيات الواردة في الأزمنة المستقبلية ، وانما كان ذلك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً كقوله تعالى (يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) وسادسها تنكيره ، إمّا لإرادة الأصل فيه ، لأنه إِنَّمَا يُخْبَر بما لا يكون معلوماً ، وإمّا لإرادة عدم الحصر كقوله تعالى (إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) وقوله تعالى (الله لطيفٌ بعباده) وقوله تعالى (الله خالق كل شيء) وإمّا لإرادة التفخيم كقوله تعالى (هدى للمتقين) لأن المراد إِنَّمَا هو هدى أى هدى ، أو لإرادة التكثير كقوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لما يُريد) وسابعها تعريفه ، إمّا لإفادة السامع الحكم بأمر معلوم

على أمر معلوم كقوله تعالى (وهو الغفورُ الودودُ ذُو العرشِ
المجيدُ) أو من أجل إفادة تعريف الجنس كقوله تعالى (هو
اللهُ الخالقُ الباريُّ) إذا جعلناه خبراً لاصفةً ، وإن جعلناه
صفة فهو ظاهر ، وإما على جهة الحصر كقوله تعالى (اللهُ الذي
أرسلَ الرياحَ فتُشيرُ سحاباً) أي اللهُ المرسلُ ، ومعناه أنه
لا مُرسل سواه ، وثانها كونه جملةً ، وهو واردٌ على خلاف
الأصل من جهة أن أصل الخبر يكون بالمفردات ، وإما
للتقوى ، لأن الخبر بالجملة أقوى من الخبر بالمفرد ، وإما لكونه
سببياً كقولك : زيدٌ أبوه منطلق ، ومن الخبر بالجملة قوله تعالى
(واللهُ يُريدُ أن يتوبَ عليكم) وبالجملة الماضية كقوله تعالى
(واللهُ أخرجكم من بطون أمهاتكم) وبالجملة الابتدائية
كقوله تعالى (وإن ربكَ لهو العزيزُ الرحيمُ) والجملة نوعان
إما جملة ابتدائية ، وإما جملة فعلية ، إما شرطية ، وإما ظرفية
وإما حرفية ، وكلها مندرجة تحت الجملة الفعلية ، وتاسعها
تقديمه ، إما للاهتمام به كقوله تعالى (وإن من شيعته
لأبراهيمَ) وإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى (لا فيها
غَوْلٌ) بخلاف خمور الدنيا ، ومن أجل هذا لم يقدم الظرف

في قوله تعالى (لا ريبَ فيه) مخافة أن يكون فيه تعريضٌ
بالريب في غيره من الكتب السماوية ، كالتوراة والإنجيل ،
وعاشرها التثنية والجمع ، لأجل المطابقة لما هو خبر عنه كقوله
تعالى (والمؤمنون يؤمنون بما أنزلَ اليك) وقوله تعالى (والذين
هم بشهادتهم قائمون) وهكذا حال التذكير والتأنيث ، فإن
هذه إنما وردت في المسند به لأجل المطابقة بين المسند اليه
والمسند به ، لانهما صارا مقولين على ذاتٍ واحدةٍ ، فهذا ما
أردنا ذكره في الامور الخبرية والله اعلم

(النظر الثاني)

(في بيان الأمور الانشائية الطلية)

اعلم أن الطلب مغايرٌ في الحقيقة لماهية الخبر ، فالخبرُ
دالٌّ كما ذكرناه من قبلُ على حصول أمر في الخارج ، فإن
كان مطابقاً له فهو الصدق ، والا فهو الكذب ، بخلاف
الإنشاء ، فانه لا يدلّ على حصول أمر ، بل من حقيقة الطلب
أن لا يكون مطلوباً إلا مع كونه معدوماً في حال طلبه ،
ليتحقق الطلب في حقه ، فإن ذن ماهيته استدعاء أمر غير حاصل
ليحصل ، وينقسم الى طلب سُنْبِيٍّ ، والى طلبٍ إِيْجَابِيٍّ ،

فالطلب الإيجابي هو الأمر ، والتمنى ، والطلب السلبي ، هو النهي ، وكلا الأمرين واردٌ في كتاب الله تعالى فانه مملوء من الأمر والنهي وغيرهما ، من الأمور الطلبية ، وجلة ما نورد من الأمور الطلبية الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والدعاء ، والنداء ، فهذه ضروبٌ سبعة نشرحها ، ونبين ما يختص بها من الحقائق المعنوية ، وما يتعلق بها من الخصائص القرآنية ، التي من أنعم فيها نظرَه وفكرَه ، واستجمع في تقريرها خاطرَه ، أطلعتَه على حقائق محجوبة تحت أستار ، وكشفت له عن وجوه الإعجاز ومكنتها في نفسه عن تحقق واستبصار ، وألحقت نور البصيرة برأى البصر في ضوء النهار ، فإن ملاك الأمر في ذلك كله مؤسسٌ على علم المعاني ، وعلم البيان ، فإن عليهما تدور رحاه ، ويستحكم أساسه وبنائه ، وقصاراهما آئلةٌ الى تحكيم الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، فمن أحرز هذا وذاك فقد فاز بالخصل ، وظفر بالنجح من الإعجاز ، ونال أعلى ذروته وتمكّن من الاستواء على صهوته ،

(الضرب الأول الأمر)

وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قولٌ ينبىء عن استدعاء

ج ٣ م — ٣٦ — (الطراز)

الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة نستدعى،
أو قولٌ يَنْبِئُ، ولم نقل (افعلْ) (ولتفعلْ) كما يقوله المتكلمون
والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل
في نحو الفرسيّة ، والتركيّة ، والرومية ، فإنها كلها دالة على
الاستدعاء من غير صيغة افعل ، ولتفعل ، ونحو قولنا : نَزَالِ ،
وصة ، فإنهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة (افعل)
وقولنا: من جهة الغير، نحتز به عن أمر الإنسان نفسه، فإن
ذلك إنما يكون أمراً على جهة المجاز، وقولنا على جهة الاستعلاء،
نحتز به عن الرتبة فإنها غير معتبرة في ماهية الأمر، بدليل
أنّ العبدَ يجوز أن يأمر سيده ، بما هو على جهة الاستعلاء ،
ولا يصفونه بالحماقة، ولو كانت الرتبة معتبرة لم يُعقل ذلك في حق
العبد ، لبطلانها فيه ، فهذه هي الماهية الصالحة للأمر في نحو
قولك (افعل) للمخاطب ، وليفعل للغائب ، الي غير ذلك من
من الصيغ المقررة في علم الإعراب ، وحققة قولنا : افعلْ ،
الطلبُ ، والترددُ فيه هل هو حقيقة في الوجوب ، مجازٌ في
الندب ، أو بالعكس ، أو مشتركٌ بينهما ، فأما ما عدا ذلك
من الإباحة كقوله تعالى (كُلُوا واشربُوا) أو التسخير ، كقوله

تعالى (كُونُوا قِرَدَةً) أو الإيهانة ، كقوله تعالى (قُلْ كُونُوا
حجارةً أو حديدًا) أو التهديد ، كقوله تعالى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)
أو التسوية ، كقوله تعالى (اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا) أو غير
ذلك من المعاني المستعملة في غير الطلب ، فإنها على جهة المجاز ،
وهذا كقوله تعالى (فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْتُمْ وَاشْكُرُوا لِي) وقوله
تعالى (أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) ونحو قوله تعالى (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَاتُوا الزَّكَاةَ) وقوله تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) الى غير
ذلك من الأوامر الشرعية ، والمطلوبات الواجبة والنفلية ،
والأمرُ بالاضافة الى تعلقاته ، هل يفيدُ التكرارُ أولاً ، وهل
يقتضى الفور فيما كان من الأوامر الطلبية أولاً ، حكى عن
السكاكي أنه مفيدٌ للفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر
الفهم الى التحصيل ، وفيه نظر ، والحق أن الأوامر ساكتةٌ
بالإضافة الى التكرار ، وبالإضافة الى الفور ، وليس في
ظاهرها ما يدل على واحد من هذين الأمرين الآلدلالة خارجة
عن ظاهر الأمر ، وقد قررنا هذه المسئلة في الكتب
الأصولية ، فإن فيها محط رحالها ، وعليها حملُ عبئها وأثقائها ،
والإحاطةُ بعلوم البيان لا تكفي في تحقيق هذه المسئلة ، بل لها

مَأْخَذٌ آخَرُ مَوْكُولٌ إِلَى عُلَمَاءِ الْأَصُولِ ، وَلَقَدْ صَدَقَ مِنْ قَالِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ
فَلَا غَرَوْا أَنْ يَرْتَابَ وَالصَّبْحُ مُسْفَرٌ

(الضرب الثاني النهي)

وهو عبارة عن قول يُنْبِئُ عن المنع من الفعل على جهة
الاستعلاء ، كقولك : لا تفعل ، ولا تخرج ، فقولنا : قول
ينبئ ، يدخل فيه جميع ما يدل على المنع من الفعل في سائر
اللغات ، وقولنا على جهة الاستعلاء ، نحتز به عن الرتبة ،
فإنها غير معتبرة ، ومن العلماء من ذهب إلى اعتبارها في
الأمر والنهي ، والصحيح خلافه ، وقد پرد على جهة التهديد
كقول المعلم لصبيانته ، لا تَقْرَأُوا ، وقد زعم السكاكي التكرار
والفور فيهما جميعا ، بناء على التوهم الذي حكينا عنه ، وهو
فاسدٌ ، فَإِنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي مَطْلَقِ الصِّيغَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا ، هَلْ
تدل على شيء من هذه اللوازم العارضة ، كالفور والتراخي ،
والتكرار وعدمه ، والمختار عندنا أنهما بالإضافة إلى مطلق
صيغتهما ، لا دلالة لهما على شيء من هذه اللوازم ، وإنما تُعرف
هذه اللوازمُ بأدلة منفصلة من وراء الصيغة ، والذي يدل

عليه بمطلقهما ، هو الطلبُ في الأمر ، والمنعُ في النهي ، لأن هذين الأمرين من حقائقهما ، فلا جرمَ كانا دالّين عليهما ، فأما ما وراء ذلك من تلك الأمور اللازمة ، فإنما تعرف بأدلة شرعية لا من نفس الصيغة ، ومثال ذلك من التنزيل قوله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) الى غير ذلك من المناهي الشرعية ، فإنها دالة على المنع والتحريم

(دقيقة)

اعلم أن الأمر والنهي يتفقان في أن كل واحد منهما لا بُدّ فيه من اعتبار الاستعلاء ، وأنهما جميعا يتعلقان بالغير فلا يُمكن أن يكون الإنسان آمراً لنفسه ، أو ناهياً لها ، وأنهما جميعا لا بُدّ من اعتبار حال فاعلها في كونه مريداً لها ، الى غير ذلك من الوجوه الاتفاقية ، ويختلفان في الصيغة ، لأن كل واحد منهما مختصٌ بصيغةٍ تخالف الآخر ، ويختلفان في أن الأمر دالّ على الطلب ، والنهي دالّ على المنع ، ويختلفان أيضا في أن الأمر لا بُدّ فيه من إرادة

مأموره ، وأن النهي لا بد فيه من كراهية منهيّة ، الى غير ذلك من الوجوه الخلافية ، واستغراقها يكون بالمسائل الاصولية ، وقد رمزنا اليها

(الضرب الثالث)

(منها في الاستفهام)

ومعناه طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام ، فقولنا : طلب المراد ، عام فيه وفي الأمر ، وقولنا : على جهة الاستعلام ، يخرج منه الأمر ، فإنه طلب المراد على جهة التحصيل والإيجاد ، وآلاته على نوعين ، أسماء ، وحروف ، فالحروف ، الهمزة ، وهل ، لا غير ، والأسماء على وجهين أيضا ، ظروف وأسماء ، فالظروف الزمانية نحو متى ، وأيان ، والظروف المكانية نحو أين ، وأنى ، وأما الأسماء فهي من ، وما ، وكم ، وكيف ، فهذه آلات كلها كما ترى للاستفهام ، ثم إنها تنقسم باعتبار ما تؤديه من المعنى الى ثلاثة أقسام ، فالقسم الأول منها موضوع للتصور ، وهو من ، وما ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان ، ومعنى قولنا إنها دالة على التصور ، هو أنها موضوعة للسؤال عن الماهية الحاصلة في الذهن من غير

أن يُضاف إليها حكمٌ من الأحكام ، مما هو موضوعٌ للتصوّر في السؤال ، كقولك ما الجسمُ ، وما العَرَضُ ، وما المَلَكُ ، ولهذا فإنه يَحِقُّ على المجيب أن يجيب بذكر ماهية هذه الامور ، ليكون جوابه مطابقاً لسؤال السائل ، وقد يُسئلُ بها عن اللفظ ، فيقال ما العُقَارُ ، وما الزَّرْجُونُ ، فيقال الحجر ، قال السكاكي : وقد يُسئلُ بها عن الصفة ، فيقال ما زيدٌ ، وجوابه الطويلُ ، أو القصيرُ

وأما مَنْ ، فهي دالة على التصوّر أيضا كقولك : مَنْ جِبْرِيلُ ، أى مِنْ أَيِّ الحقائق هو ، أبشرُ هو ، أم جنى ، أم ملكٌ ، وتقع سؤالا عن الشخص من أولى العلم ، كقولك : مَنْ فى الدار ، فتقول : زيدٌ ، قال الله تعالى فى السؤال (بما) فى قصة البقرة (قالوا ادع لنا ربك يبيّن لنا ما لونها) يعنى من أى حقيقة الألوان لونها ، فأجاب : بأنها صفراء ، ثم قال (قالوا ادع لنا ربك يبيّن لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) وقال فى سؤال فرعون (وما رب العالمين) فأجابه الله تعالى بذكر الصفة وحقيقتها ، فهذا كله دال على أنها موضوعة للتصوّر فيما

كانت سؤالاً عنه ، سواء كان ذاتاً أو صفة ، وقال الله تعالى
في السؤال (بَمَنْ) (أَمَّنْ جَمَلَ الْأَرْضِ قَرَارًا) وقال (أَمَّنْ)
يُجِيبُ الْمَضْطَّرَّ إِذَا دَعَاهُ) فهذا سؤال عن حقيقة الشيء
وتصوّر ماهيته

وأما (أَى) فإنه سؤال عن تصوّر حقيقة البعضية
كما قال تعالى (أَىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا) والمعنى أنحنُ ،
أم أصحابُ محمدٍ صلى الله عليه وآله ، وقال الله تعالى (قُلِ
ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)
يعنى من هذه الذات المتصورة ، أو هذه الصفات المتصورة

وأما (كَمْ) فإنها سؤالٌ عن تصوّر حقيقة العدد ، قال
الله تعالى (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ) وقال تعالى (وَكَمْ
أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) وقال تعالى (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ)
وأما كيف ، فإنها سؤالٌ عن حقيقة الحال وتصوّره ،
قال الله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) وقال تعالى
(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)

وأما (أَيْنَ) فإنه سؤال عن تصوّر حقيقة المكان ، قال الله
تعالى (أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ) وقال تعالى (أَيْنَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ)

وأما (أَيَّانَ) ، فإنه سؤال عن تصور حقيقة الزمان
المستقبل ، قال تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا)
وقيل إنه مختص بالأمر الهائلة العظيمة

وأما (مَتَى) ، فإنه مختص بتصور حقيقة الزمان ، قال الله
تعالى (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)
وقال تعالى (يَسْأَلُونَكَ مَتَى هُوَ) فهذا كله حكم هذه
الاسماء إذا كانت مستعملة في الطلب

(القسم الثاني)

في بيان ما يكون دالاً على التصور والتصديق جميعاً ،
وهذا هو الهمزة ، فإفادتها للتصور في مثل قولك : أَدَامَكَ
زَيْتٌ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَعِمَامَتُكَ قُطْنٌ أَمْ حَرِيرٌ ، وَأَمَّا كونها
سؤالاً عن التصديق ففي نحو قولك : أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدُ
قَاعِدٌ ، وَنَحْوُ أَنْتَ رَاكِبٌ ، ففي الأول يكون الجواب بذكر
حقيقة الشيء وتصور ماهيته ، وفي الثاني يكون الجواب
بذكر حصول الصفة أو نفيها ، وهذه هي فائدة التصور
والتصديق ، وقد يكون سؤالاً عن العلة في نحو قولك : أَللَّعَالَمِ
صَانِعٌ ، ولهذا تجيبه بذكر المؤثر أو عدمه

(القسم الثالث)

أن يكون موضوعاً للسؤال عن التصديق لا غير ، وهو هل ، فإنك تقول هل قام زيد أو قعد ، وهل عمرو خارجٌ ، ويكون بمعنى (قد) قال الله تعالى (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر) فهذا تقريرُ الكلام على كون هذه الآلات دالة على الطلب ، وكيفية استعمالها فيه ، وقد ترد مستعملة في غير الطلب على جهة المجاز ، فالهمزة قد تستعمل للتقرير كقوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك) وقوله تعالى (ألم تر ربك فيما وليداً) وللإنكار كقوله تعالى (أغير الله تعبدون) وقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) وللتكذيب كقوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين) وقد ترد للتهم كقوله تعالى (أصلواتك تأمرن أن نترك ما يعبد آباؤنا) وهل قد تستعمل بمعنى قد ، كما أشرنا إليه ، وقد ترد (ما) للتعجب كقوله تعالى (مالي لا أرى الهدهد) وتستعمل (من) للتعظيم كقراءة ابن عباس في قوله تعالى (ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من فرعون) بدليل (إنه كان عالياً من الشريفين) وللتحقير كقولك : من هذا ، تحقيراً لحاله ، ومن

التمظيم قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)
و (كَمْ) تستعمل للاستبطاء كقولك : كَمْ دَعَوْتُكَ ، و (أَنِّي)
تستعمل للاستبعاد كقوله تعالى (أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى)

(الضرب الرابع التمني)

وهو عبارة عن توقع أمر محبوب في المستقبل ، والكلمة
الموضوعة له حقيقةً هو (لَيْتَ) وحدها ، وقد يقع التمني (بهل)
كقوله تعالى (هل لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) و (بلَوَّ) كقوله
تعالى (لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ) وليس من شرط التمني أن يكون
ممكناً بل يقع في الممكن وغير الممكن ، قال الله تعالى (يَا لَيْتَ
لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ
الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم) فأما لَوْلَا ،
ولَوْ مَا ، وَهَلَا ، وَأَلَّا ، بقلب الهاء همزةً ، فَإِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ لَوْ ،
وَهَل ، مَزِيدَتَيْنِ مَعَهَا ، مَا ، وَلَا ، لِإِفَادَةِ التَّحْضِيضِ فِي الْأَفْعَالِ
الْمُضَارَعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : هَلَا تَقُومُ ، وَلَوْ مَا تَقُومُ ، وَالتَّوْبِيخِ فِي
الْمَاضِي كَقَوْلِكَ : هَلَا قَمْتُ ، وَأَلَّا خَرَجْتَ ، فَنِي الْأَوَّلِ حَثٌّ عَلَى
الْفِعْلِ لِيَفْعَلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَفِي الثَّانِي تَوْبِيخٌ عَلَى الْفِعْلِ ، لِمَ لَمْ
يَفْعَلْهُ ، وَتَنْدِيمٌ لَهُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَالْعَرَضُ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَلَّا تَنْزِلُ

فَتُصِيبَ خَيْرًا، وهو مَوْلَدٌ عن الاستفهام، خَلَا أَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ بِحُكْمِ
قَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ هُوَ الْإِسْتِعْلَامُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ:
أَلَّا تُحِبُّ النُّزُولَ مَعَ تَحْيَاتِهِ، فَهَذَا كَانَ عَرَضًا، وَأَمَّا لَعَلَّ،
فَهُوَ لِلتَّوَقُّعِ فِي مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ، فَالْمَرْجُوُّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى
(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ) وَالْمَخُوفُ فِي مِثْلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَا يُذْرِيكَ أَعْلَى السَّاعَةِ قَرِيبٌ) وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ
لَعَلَّ فِي التَّنْيِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ (لَعَلِّي أَزُورُكَ فَتُكْرِمَنِي) فَهِيَ
مَوْلَدَةٌ لِلتَّمْنَى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ يُعَدُّ الْمَرْجُوَّ عَنِ الْحَصُولِ،
فَلِهَذَا أَشْبَهَ التَّمْنَى لَمَّا كَانَ قَدْ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَغَيْرِ
الْمُمْكِنِ، وَالسَّبَبُ فِي خُرُوجِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى بَعْضِ،
هُوَ تَقَارُبُهَا، وَالْمُعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَلَأَجْلِ
ذَلِكَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضِ

(الضرب الخامس النداء)

وهو من جملة المعاني الانشائية الطليعية، ولهذا فإنه إذا
قيل: يا زيد، لم يقل فيه: صدقت أو كذبت لما كان إنشائيًا،
وحروفه يا، وأخواتها، فمنها ما يستعمل للقريب كالهجرة،
ومنها ما يستعمل للبعيد كأيا، ومنها ما يستعمل فيهما جميعًا،

وهو (يا) كما هو مقرر في علم الإعراب ، ومعنى النداء هو التصويت بالمُنَادَى لِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ ، هذا هو الاصل في النداء ، وقد تخرج صيغةُ النداء الى أن يكون المراد منها غير الإقبال ، بل يراد منها التخصيص ، كقولك : أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ ، وَاللَّهِمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ ، وَلَمْ يَعْنُو بِالرَّجُلِ ، وَالْقَوْمِ ، إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَهَكَذَا مَرَادُهُمْ بِأَنَا ، وَنَحْنُ ، فَلَوْ كَانَ مَنَادَى لَكَانَ الْمَقْصُودُ غَيْرَهُ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، فَإِنَّ الْمَنَادِي الطَّالِبَ هُوَ غَيْرُ الْمَنَادَى الْمَطْلُوبِ ، فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْإِنْشَائِيَّةِ الطَّلِبِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(دقيقة)

أَعْلَمُ أَنَّ الْخَبَرَ وَالْإِنْشَاءَ مُتَضَادَّانِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ مَا كَانَ مُحْتَمَلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ، وَالْإِنْشَاءَ مَا لَيْسَ مُحْتَمَلًا صِدْقًا وَلَا كَذِبًا ، فَلَا يَجُوزُ فِي صِيغَةِ وَاحِدَةٍ أَنْ تَكُونَ حَامِلَةً لِإِنْشَاءٍ وَخَبْرًا ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّنَاقُضِ بَيْنَهُمَا ، نَعَمْ قَدْ تَرَدَّدَتْ صِيغَةُ الْخَبْرِ وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْإِنْشَاءَ ، إِيمًا لَطَبِ الْفِعْلِ ، وَإِيمًا لِإِظْهَارِ الْحَرِصِ عَلَى وَقُوعِهِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ

أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ) ونحو قوله تعالى (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) فليس واردا على جهة الإخبار فيهما جميعا، لانه يلزم منه الكذب، وهو محالٌ في كلامه تعالى، لأن كثيرا من الوالدات لا تُرَضِعُ الحولين، بل تزيد وتنقص، وهكذا قد يدخل البيت مَنْ هو خائف، فهذا وجب تأويله على جهة الإنشاء، والمعنى فيه، لِتُرَضِعِ الوالداتُ أولادهنَّ حولين على جهة النذب والإرشاد إلى المصالح، وهكذا قوله (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) معناه لِيَأْمَنَ مَنْ دَخَلَهُ، ومخالفة الأوامر لا فساد فيها، ولا يلزم عليه محالٌ، بخلاف الأخبار فإنه يلزم من مخالفتها الكذب، ولا يرد الإنشاء، ويكون في معنى الخبرِ إِلَّا على جهة التذرة في مثل قولك: وجدت الناس (أَخْبِرْ تَقَلُّهُ) أي وجدت الناس يقال عندهم هذا القول، والسِّرُّ في ذلك هو أن الإنشاء إذا ورد بمعنى الخبر فليس فيه مبالغة، بخلاف عكسه، فإنه يفيد المبالغة، وهو الدوام والاستمرار كما مثلناه في الآيتين اللتين تلوناها، وتحت هذه الأمور التي ذكرناها من هذا القسم في المسائل الخبرية والطلبية، من المعاني القرآنية، والأسرار التنزيلية، مما يكون متعلقاً بفن المعاني ما لا يحصى عدده، ولا يُحصر حدُّه، يَدْرِيهِ

كلُّ أَلْمَعِي نَحْرِير ، ويفهمه كلُّ ذكِي بَصِير ، ولا يزداد على
كثرة الرَّدِّ والمطالعة الآ وضوحاً وتقرباً

(النظر الثالث)

(في التعلقات الفعلية)

اعلم أن الفعل يذكر وله تعلقاتٌ تخصّه ، من الذكر
والحذف ، والشرط ، ويُذكر الفاعل ، وله تعلقاتٌ تخصّه أيضاً ،
ويُذكر المفعولُ ، وله تعلقاتٌ تخصّه من الذكر والحذف ، فهذه
ضروب ثلاثةٌ نذكر ما يخصّ كلَّ واحد منها ، وإِنما صدّرنا
هذا النظر بذكر تعلقات الأفعال ، لِمَا كان أصلُ التعلق لها ،
فلهذا كان مصدراً بها والله الموفق

(الضرب الاول)

في بيان ما يكون مختصاً بالأفعال أنفُسها ، والأصلُ هو
ذكر الفعل ، لأنّه هو الأصل في البيان ، كقوله تعالى (وجاء
ربُّك) وقال الله تعالى (ادعُونِي أُسْتَجِبْ لَكُمْ) (فاذْكُرُونِي
أذْكُرْكُمْ) الى غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الفعلُ ،
مما لا يحصى كثرةً ، ولكن يعرِّض له التقديم والتأخير ،

والحذفُ ، وتعلق الشرط به ، فهذه حالاتٌ ثلاثٌ نذكرها
بِإِيمَانِ اللَّهِ تَعَالَى

(الحالة الاولى) تقديمه وتأخيرُه ، وذلك يكون على
أوجهٍ ثلاثة ، الوجه الاول أن يكون مؤخرًا ، وإِنَّمَا حَسُنَ فِيهِ
ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ رُبَّمَا كَانَ مِنْ
أَجْلِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ ، وَالْعِنَايَةِ بِذِكْرِهِ ، وَمِثَالُ هَذَا مَنْ يَكُونُ لَهُ
مُحِبُّوبٌ يُتَغَيَّبُ عَنْهُ ، فَيَقَالُ لَهُ : مَا تَمَنَّى ، فَيَقُولُ مَعَاجِلًا وَجْهَ
الْحَبِيبِ أَتَمَنَّى ، وَكَمَنْ يَمْرُضُ كَثِيرًا فَيَقَالُ لَهُ : مَا تَسْأَلُ اللَّهُ
تَعَالَى ، فَيُجِيبُ تَعَجُّلًا لِلْإِجَابَةِ : الْعَافِيَةَ أَسْأَلُ ، وَأَمَّا ثَانِيًا
فَبأنَّ يَكُونُ أَصْلُ الْكَلَامِ هُوَ التَّقْدِيمُ ، لَكِنْ فِي مَقْتَضَى
الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي تَأْخِيرَهُ لِعَارِضٍ لَفْظِيٍّ ، فَمِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ
إِنَّمَا حَسُنَ تَأْخِيرُهُ مِنْ جِهَةِ الْإِهْتِمَامِ بغيره ، فَلِهَذَا كَانَ
أَحَقَّ بِالذِّكْرِ ، وَإِذَا حَسُنَ تَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ كَانَ مُؤَخَّرًا ، وَثَانِيهَا
تَقْدِيمُهُ وَهُوَ الْأَصْلُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُهُ ،
فَتَقْدِيمُ الْفِعْلِ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ هُوَ تَقْدِيمُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَعَدَّ
اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) وَقَالَ تَعَالَى (وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ)
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، فَاکْتَفِينَا بِالْأَمْثَلِ الْقَلِيلَةِ ، فَحَصَلَ
مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا فَهُوَ الْأَصْلُ ،

لأنه عاملٌ ، ومن حقّ العامل أن يكون مقدماً على معموله ،
وإذا كان مؤخراً فهو على خلاف الأصل لغرض وفائدة كما نبهنا
عليه ، وثالثها توسطه بين مفعوليه ، وإنما كان كذلك من أجل
الاهتمام بالمقدم منهما

(الحالة الثانية) حذفه ، وهو يكون على أوجه ثلاثة ،
أولها أن يكون جواباً كقولك : مَنْ جاءك ، فتقول زيدٌ ، أى
جاءنى زيد ، وإنما جاز حذفه لأجل القرينة الحالية ، فلأجل
هذا كانت مُعْنِيَةً عن ذكره ، قال الله تعالى (ولئن سألتهم
مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) وتقديره خلقهن
الله ، وقال تعالى (ولئن سألتهم مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) والمعنى نزله الله فهذان
الفعالان قد حذفنا ، اتكالا على القرينة الدالة عليهما ، وثانيها
أن يكون المُسَلِّطُ على حذفه هو كثرة الاستعمال مع قيام
حرف الجرّ مقامه ، ومثال ذلك قولنا (بسم الله) فإنه إنما يذكر
للتبرك عند كل فعل من الأفعال ، فإن الفعل ههنا يكون
محذوفاً ، لما ذكرناه من الكثرة ، وهكذا فى مثل قولهم (بالرفاء
والبنين) دعاء للعرس ، والمعنى نكحت ، أو تزوجت بالرفاء

والبنين ، وثالثها أن يكون هناك ما يدلُّ على الفعل المحذوف ،
مما يشعر بالفعل ، كحرف الشرط في نحو قولهم (إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا)
والمعنى إِنْ لَأَنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا ، وقولهم (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي)
والتقدير لو لطمتني ذاتُ سِوَارٍ ، قال الله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ
تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) لأن التقدير فيه : لو تملكون ،
فلما حذف الفعل انفصل الضميرُ لا محالة ، وقوله تعالى (إِنْ
أَمْرٌ هَلَكَ) أى هلك امرؤٌ هلك ، والذي جرَّأ على حذفه هو
دلالة حرف الشرط عليه ، لأن الشرط إنما يتصلُ بالفعل
لا غيرُ ويختص به

(الحالة الثالثة) تعلقُ الشرطِ به ، واعلم أن جميع الشروط
كلها مختصةٌ بالافعال ، لأنها تتجدد ، والأفعال متجددةٌ ،
فلا جرَمَ ناسبٌ معناها الفعل فاختصت به ، فإن الشرطيةُ ،
لا تقع إلا في المواضع المحتملة المشكوك فيها ، قال الله تعالى
(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّامِ فَاجْنَحْ لَهَا) وقال تعالى (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ
فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ) وقال تعالى (وَإِنْ جَاءُوكَ
فاحكم بينهم) فإن استعملت في مقام القطع ، فإمّا أن
يكون على جهة التجاهل وأنت قاطعٌ بذلك الامر ، ولكنك
تُرى أنك جاهلٌ به ، وإمّا على أن المخاطب ليس قاطعاً

بالأمر ، وإن كنت قاطعاً به ، كقولك لمن يكذبك فيما
تقوله وتخبر به : إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعلُ ، وإما لتزِيل
المخاطبَ منزلةَ الجاهل ، لعدم جزيه على موجب العلم ، وهذا
كما يقول الأب لابن لا يقوم بحقه : إن كنت أباك فاحفظ
لي صنيعي فيك

وَأَمَّا (إِذَا) فَهِيَ تَكُونُ شَرْطًا فِي الْأُمُورِ الْوَاضِحَةِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى (ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ
يَشْرِكُونَ) وَتَقُولُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ جِثَّتْكَ ، وَقَالَ تَعَالَى
(وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ)
و (مَنْ) لِلتَّعْمِيمِ فِي أَوْلَى الْعِلْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (مَنْ يَعْمَلْ
سُوًّا يُجْزَ بِهِ) وَقَالَ تَعَالَى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ،
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)

و (أَيْ) لِلتَّعْمِيمِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ فِي أَوْلَى الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ نَنْزِعُهُ ، فِي أَحَدِ وَجُوهِهَا
و (مَتَى) لِلتَّعْمِيمِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَتَسْتَعْمَلُ مَجْرَدَةً
عَنْ (مَا) وَتَسْتَعْمَلُ مُؤَكَّدَةً (بِمَا) كَقَوْلِكَ : مَتَى مَا
تَأْتِي آتَاكَ

و (أَيْنَ) لتعميم الأمكنة ، قال الله تعالى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) وقال تعالى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا)

و (أَنْتَى) لتعميم الاحوال ، كقولك : أَنْتَى تَكُنْ أَكُنْ
و (حَيْثَا) لتعميم الأمكنة ، قال الله تعالى (وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)

و (مَا) تكون للتعميم في كلِّ الاشياء قال الله تعالى (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) وقال تعالى (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ) و (مَهْمَا) أعمُّ ، قال الله تعالى (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)
وأما (لو) فهي للشرط في الماضي دالة على امتناع الشيء لامتناع غيره قال الله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)
أى امتنع الفساد لامتناع وجود الآلهة

وأما (إِمَّا) المكسورة ، فهي (إِنْ) أُكِدَّتْ (بما) فَأُكِدَّ شَرْطُهَا بِالنُّونِ الْمُؤَكَّدَةِ ، قال الله تعالى (فَإِمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)

وأما المفتوحة فهي للتفصيل ، وفيها معنى الشرط ، قال الله

تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِيهِ النَّارِ) (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي
الْجَنَّةِ) فهذا كلامٌ فيما يختص بالفعل نفسه من هذه الأمور
(الضرب الثاني)

(في بيان الامور المختصة بالفاعل نفسه)

وتعرض له أحوالٌ لا بدّ من ذكرها ، أمّا حذفه فقليلٌ
مَا يُوجَدُ ، لانه صار معتمدا للحديث ، وقد جاء حذفه مع
قيام الدلالة عليه في نحو قوله تعالى (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا
رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْ حَتَّى حِينٍ) اى بدأ لهم سجنه ،
وفي ضمير الشأن والقصة ، في مثل كان زيدٌ قائمٌ ، اى الامرُ
والشأنُ ، وإنما جاز حذفه لما كانت هذه الجملة قائمة مقامه ،
وسادة مسدّه ومفسرة له ، وفي مثل : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، لأن
التقدير فيه : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، وإنما جاز حذفه ،
لمكان ما ذكر من التفسير بقولنا : رجلا ، ولا يجوز الإقدام
على حذفه الآ مع قرينة تدلّ عليه دلالة تُرْشِدُ اليه ،
والأقرب أن يقال في نِعَمَ ، وبشس ، وضمير الشأن ، إته مضمِرٌ
وليس محذوفاً ، لأنّ ما يقتضى الاضمار حاصلٌ وهو الفعل ،
فلهذا كان جماعه مضمرا أحقّ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ، إِيمًا ظَاهِرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى
(وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ) وَإِيمًا مَضْمَرًا كَقَوْلِهِ
تَعَالَى (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) وَإِيمًا مُشَارًا
إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ جَاءَنِي هَذَا ، وَإِيمًا مُوَصُولًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَقَالَ
الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ)

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنَ النَّحْوَةِ ،
لَأَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِيهِ ، وَمِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا
عَلَى مَعْمُولِهِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ لِدَلَالَةِ
دَلَّتْ عَلَيْهِ

(الضرب الثالث)

(في بيان الاور المختصة بالمفعول)

أَمَّا ذِكْرُهُ فَمِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اذْكُرُوا
نِعْمَتِيَ) (فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَاسْأَلْهُمْ
عَنِ الْقَرْيَةِ) (فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ظَاهِرًا وَمَضْمَرًا ،
وَمُشَارًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : اضرب هذا ، وموصولاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى
(فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَاقُرُونَ الْكِتَابَ)

وَأَمَّا حَذْفُهُ فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ ، فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ أَنْ يُحذف

لفظا ويُراد معنى وتقديرا ، وهذا كقوله تعالى (فلو شاءَ
لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) والتقدير فيه لو شاء هدايتكم لهداكم ،
لكنه حُذِفَ لَمَّا كَانَ سِيَاقَ الْكَلَامِ دَالًّا عَلَيْهِ ، وَهَكَذَا
قوله تعالى (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) اى عملته ، وقوله
تعالى (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ)
والتقدير ما كان لهم الخيرة فيه ، وقد يحذف للتعميم
مع إفادة الاختصار كقول من قال : قد كان منك ما يُؤْتَلَمُ
أى كلِّ أحد ، وعليه دلَّ قوله تعالى (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ
السلام) أى كلِّ أحد ، فحُذِفَ لدلالة الكلام عليه ، ومن
هذا ما يكون محذوفا على طريق الاختصار ، نحو أَصْفَيْتُ
إِلَيْهِ ، أى أُذُنِي ، ومنه قوله تعالى (أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) أى
أرني ذاتك ، وقد يحذف رعايةً للفاصلة . كقوله تعالى
(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا) والتقدير وما قلاك ، لكنه حذفه
ليطابق ما قبله من الفاصلة ، وقد يُحذف لاستهجان ذكره
كما حكى عن عائشة رضی الله تعالى عنها أنها قالت :
مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، والمراد العورة ، فهذا تقرير ما
يُحذف لفظا ، ويُراد من جهة المعنى
واما النوع الثانى وهو ما يُحذف ويجعل كأنه صار نسيًا

منسيًا ، فهو على وجهين ، أحدهما أن يُجعل الفعل المذكورُ
كنايةً عنه متعديًا كقول البحري
شَجَوُ حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ

أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي

فجعل قوله : أَنْ يَرَى مبصر ويسمع واعى ، كناية عن
الفعل ومفعوله ، وعلى هذا يكون المعنى أن يكون ذا رؤيةٍ
وذا سَمْعٍ فَيُذْرِكُ محاسنه وأوصافه الظاهرة وأخباره الدالة
على استحقاقه للامامة والخلافة ، فلا يكون منازعا فيها ،
وثانيهما أن يكون المرادُ ذكر الفعل مطلقا من غير تفرُّيع
على ذكر متعلقاته ، كقوله تعالى (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ومن هذا قولهم : فلان يُعْطَى وَيَمْنَعُ ،
ويصلُ ويقطَعُ ، فالغرضُ هو ذكر الفعل من غير حاجة الى
أمرٍ سواه ، فهذا ما أردنا ذكره في التعلقات الفعلية

(النظر الرابع)

(في الفصل والوصل)

ولهما محلٌّ عظيمٌ في علم المعاني ، وواقعان منه في الرتبة
العليا ، ونحن الآن نشير الى زُبْدٍ منهما مما يتعلق بفرضنا ،

أما الفصلُ فهو في لسان علماء البيان ، عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين ، وربما أطلق الفصلُ على توسط الواو بين الجملتين ، والامرُ في ذلك قريبٌ بعد الوقوف على حقيقة المعاني ، لكن ما قلناه أصدقُ في اللقب من جهة أن الجملة الثانية منفصلة عما قبلها ، فلا تحتاج الى واصلٍ هو الواو ، فلاجل هذا كان ما ورد من غير واو بين الجملتين أحقَّ بلقب الفصل ، وهذا يرد في التنزيل على أوجه تذكرها ، أولها أن تكون الجملةُ واردةً على تقدير سؤالٍ يقتضيه الحالُ ، فلاجل هذا وردت هذه الجملةُ مجردةً عن الواو ، جواباً له ، ومثاله قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع فرعون (قال فرعونُ وما ربُّ العالمين) فإنما جاءت من غير واو على تقدير سؤالٍ تقديره : فماذا قال فرعون ، لما دعاه موسى الى الله تعالى ، قال فرعون (وما ربُّ العالمين) ثم قال موسى (قال ربُّ السمواتِ والارضِ وما بينهما إن كنتم موقنين) وإنما جاءت من غير واو لأنها على تقدير سؤالٍ كأنه قال : فما قال موسى ، قال : الآية ، وهلمَّ جرأ الى آخر الآيات التي أتت من غير واو كقوله تعالى (قال لمن حوله ألا تستمعون

قال ربُّكم وربُّ آبائكم الأولين ، قال إنَّ رسولكم الذى
أرسل إليكم لجنونٌ قال ربُّ المشرق والمغرب وما بينهما
إن كنتم تعقلون ، قال لئن اتَّخذت إليها غيرى لأجعلنك
من المسجونين ، قال أولو جنتك بشىء مبین ، قال فأت به
إن كنت من الصادقين (فانظر الى مجىء القول من غير
واو على جهة الاتصال بما قبله على تقدير السؤال الذى ذكرناه ،
وهكذا ورد في سورة الذاريات قال الله تعالى (إذ دخلوا
عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ) ثم قال (فقربوه إليهم قال
ألا تأكلون) وهذا من الاختصار العجيب اللائق بالتنزيل ،
وثانيها أن تكون الجملة الثانية واردة على جهة الايضاح
والبيان بالإبدال ، كقوله تعالى (بل قالوا مثل ما قال الأولون
قالوا أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون) فالقول
الأول هو الثانى ، أورد على جهة الشرح والبيان ، لما دل عليه
الأول ، وقوله تعالى (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم
بأنعام وبنين وجنات وعيون) فانظر كيف شرح الامداد
الثانى ، إيضاحاً للأول وتقوية لأمره ، وقوله تعالى (قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون)

فَالاِتِّبَاعُ الثَّانِي وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْإِيضَاحِ ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي
كُلِّ جُمْلَةٍ أَتَتْ عَقِبَ أُخْرَى عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْهَا ، فَإِنَّهَا تَأْتِي
مِنْ غَيْرِ وَאוּ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَثَابِتُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى وَارِدَةً
عَلَى جِهَةِ الْخَفَاءِ ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ رَفْعٍ لِذَلِكَ اللَّبْسِ ، فَتَأْتِي الْجُمْلَةُ
الثَّانِيَّةُ عَلَى جِهَةِ الْكَشْفِ وَالْإِيضَاحِ لَمَّا أُبْهِمَ مِنْ قَبْلُ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَنْ أَلْتَمَسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) ثُمَّ قَالَ (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا
وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) فَجَرَّدَ قَوْلُهُ (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) عَنْ
الْوَاوِ ، إِيرَادَةَ الْإِيضَاحِ مَا سَلَفَ مِنْ قَوْلِهِ (آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) وَمَرَادُهُ أَنْ كُلَّ مَا كَانَ قَوْلًا بِاللِّسَانِ
مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ فِي الْقَلْبِ فَهُوَ خِدَاعٌ لَا مَحَالَةَ ، وَهَذِهِ هِيَ
حَالَتُهُمْ فِيمَا صَدَّرَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ بِاللِّسَانِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ) فَتَأْتِي بِقَوْلِهِ (قَالَ يَا آدَمُ)
مَجْرَدًا عَنِ الْوَاوِ ، تَنْبِيْهًُا عَلَى إِضْحَاحِ الْوَسْوَسَةِ وَكَشْفِ غَطَايَاهَا
وَشَرْحِ تَفَاصِيلِهَا ، وَلَوْ أَتَى بِالْوَاوِ لَمْ يُعْطِ هَذَا الْمَعْنَى لَمَّا فِيهَا مِنْ
إِيْهِامِ التَّغَايِرِ الْمُؤْذِنِ بَعْدَمِ الْكَشْفِ وَالْإِيْعْرَاضِ عَنِ
التَّقْرِيرِ ، وَرَابِعُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ رَفْعِ

التوهم عن الجملة الاولى عن أن تكون مسوقةً على جهة التجوز والسهو والنسيان ، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة البقرة (أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ الْإِيضَاحِ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْكَمَالِ ، وَسَيِّقَتْ عَلَى الْمَبَالِغَةِ بِإِعْظَامِهِ ، وَأَنَّهُ لَا رَتْبَةَ فَوْقَهُ ، حَيْثُ صَدَّرَ السُّورَةَ بِالْأَحْرَفِ الْمُقَطَّعَةِ ، إِشْعَارًا بِبِلَاغَتِهِ ، وَجِيءَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ اللَّامِ . تَنْبِيْهَا عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْبُعْدِ ، عَلَى صِفَةِ الْإِغْرَاقِ فِي وَصْفِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ هَكَذَا ، سَبَقَ إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ أَنَّ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ هَذِهِ السَّمَاتِ الْبَالِغَةِ ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى جِهَةِ الْخَرْفِ وَالسَّهْوِ وَالذَّهْوِلِ ، وَأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا ، أَرَادَ رَفْعَ الْوَهْمِ بِمَا عَقَّبَهُ مِنَ الْجَمَلِ الْمُرْدَفَةِ ، فَلِهَذَا وَرَدَتْ مِنْ غَيْرِ وَאוْ ، إِشْعَارًا بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَقَالَ (لَا رَيْبَ فِيهِ) أَي لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يَكُونَ مَرْتَابًا فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَحَطًّا لِلرَّيْبَةِ وَمَحَلًّا لَهَا ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) أَي إِنَّهُ هَادٍ لِأَهْلِ التَّقْوَى مُعْطِيًا لَهُمْ حِطًّا الْهُدَايَةَ بِهِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (مَا هَذَا بَشَرًا) ثُمَّ قَالَ (إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) فَقَوْلُهُ (إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) سَيِّقَ مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الْوَهْمِ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى ، غَيْرَ أَنْ تَكُونَ عَلَى ظَاهَرِهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِغْرَاقِ فِي مَدْحِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى

(كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعَهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ) فقوله (كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ) إنما ورد على جهة الاتصال من غير واو ، تقريراً لما سبق من الجملة الأولى من عدم السماع . وإيضاحاً لها ، وخامساً أن تكون الجملة الثانية واردةً على إرادة قطع الوهم على ما قبلها من الجمل السابقة ، ومثاله قوله تعالى (اللَّهُ يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ) فإنما وردت من غير واو ، دلالةً على أن عطفها على ما تقدم من الجملة السابقة متمدِّرٌ ، فهذا وردت من غير واو ، رفعاً لهذا التوهم وقطعاً له ، ويجوز أن تكون واردةً على جهة الاستئناف ، تنبيهاً على البلاغة بمطابقة محزِّها ومفضلها ، وإعلاماً من الله تعالى بأنهم من أجل خِدَاعِهِمْ ومَكْرِهِمْ مستحقون من الله تعالى غاية الخِزْيِ والنِّكَالِ ، وتسجيلاً عليهم بأن الله تعالى هو المتولَّى لذلك دون سائر المؤمنين ، ونبه بالفعل المضارع في قوله (يُسْتَهْزِئُ) بحدوث الاستهزاء وتجديده ، فأما قوله تعالى (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) فإنما أتى من غير واو ، لاندراجها على جهة البيان تحت قولهم (إِنَّمَا مَعَكُمْ) أي إنا معكم على الموافقة على ذنبكم في التكذيب والجحود غير مفارقين لكم مستمرِّين على اليهودية ، وكوننا معهم ليس على جهة التصديق ، إنما كان على جهة الاستهزاء والسخرية بما هم عليه من الإيمان ،

فهذا يكون ورودُ الفصل في كتاب الله تعالى ، والله دَرُّ
لطائف التنزيل ، لقد أَطْلَعَتْ طُلَّابُهَا على مطالع أنوارها ،
وأوضحت لهم المنارَ ، فاستضاءوا بضوء شموسه وأنوار أقمارها ،
وأما الوصل فهو عطفُ الجملةِ على الجملة ، والمفردِ على مثله .
بجامعٍ مّا ، وهو قد يرد لرفع الإيهام ، كقولك : لا ، وأيدك
اللهُ ، فالواو ههنا جاءت لرفع الوهم عن أن يكون دعاءً عليه
في ظاهر الامر كما ترى ، وكما يَرِدُ في المفرد فقد يَرِدُ في
الجل ، فهذان ضربان ، نذكرُ ما يتعلق بكل واحد منهما
بعمونة الله تعالى

(الضرب الأول)

(في بيان عطف المفردات بعضها على بعض بالواو)

وإنما قدّمناه في الترتيب من جهة أن المفرد سابقٌ على
الجملة المركبة ، ونذكر فيه من التنزيل آيتين ، الآية الأولى
قوله تعالى في سورة الفاشية (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ
خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) الى آخر الآية ، فعطف
بعض هذه المفردات على بعض ، ولا بُدَّ هناك من رعاية الملائمة
والمناسبة في تقديم بعضها على بعض لئلا يخلو التنزيل عن أسرار

معنوية ، ودقائق خفية ، يتفطن لها أهل البراعة ، ويقصُرُ
عن إدراكها من لا حظوة له في معرفة هذه الصناعة ، فلا بُدَّ
من أن يكون لتقديم المعطوف عليه على المعطوف وجهٌ يسوِّغه ،
وإلا كان لغواً ، ولهذا ضَعُفَ ، زيدٌ قائمٌ وعمرٌ وباع داره ، إذ
لا عُلُقَةٌ بين هاتين الجملتين تكونُ سبباً لعطف إحداهما على
الأخرى ، ولهذا عيِبَ على أبي تمام قوله

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنْ النَّوَى

صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

اذ لا مناسبة بين مرارة النوى ، وكرم أبي الحسين ، فأما
الآيةُ فلنُشِرَ إلى الأسرار التي لأجلها قُدِّمَ بعضها على بعض ،
فأما تقديم الإبل ، فإنما كان ذلك من أجل أن الخطاب
للعرب من أهل البلاغة ، فمن أجل ذلك كان الاستِجْلَاءُ على
حَسَبِ ما يَأْتُونَهُ ، وذلك أن العربَ أكثرُ تعويلهم في معظم
تصرفاتهم على المواشى في المطاعم والملابس والمشارب والمراكب ،
وأعمها نفعاً هي الإبل ، لأن أكثر المنافع هذه لا تصلح
إلا فيها على العموم ، مع ما اختلفت به من الخلق العظيم
والإحكام العجيب ، فمن أجل ذلك صدرها بالنظر فيها
لذلك ، ثم إنه أزدفها بذكر النظر في خلق السموات ، ووجه

الملائمة بينهما ، هو أن قوام هذه الأنعام ومادة المواشي ، إنما هو بالرعي وأكل الخلي ، وكان ذلك لا يكون إلا بنزول المطر من السماء ، مع ما اختصت به من التأليف الباهر والامتداد العظيم ، والسعة الكلية ، فمن أجل ذلك عقب بها ذكر الأبل ، إشارة الى ما قلناه ، ثم أردف ذلك بذكر النظر في الجبال وما تضمنته من العجائب العظيمة من أجل أنهم إذا قعدوا في البراري وبتون الأودية ، لا يأمنون التخطف لهذه الأنعام والنفوس والأموال ، فأشار إليها لما فيها من التحفظ على أموالهم ونفوسهم ، بارتفاعها وكونها شوامخ لا يوصل إليها علوها وارتفاعها ، فعقب بها ذكر السماء ، لما أشرنا إليه ، ووجه آخر وهو أنها لما كانت في غاية الارتفاع والسمو أشبهت السماء في علوها وارتفاعها ، فلذا عقبها بها ، ثم أردفها بذكر الأرض ، منبها على ما لهم فيها من المعاش والاستقرار بأنواع الارتفاعات التي لا يعلم تفاصيلها إلا الله تعالى من الأرزاق والثمار والفواكه والمعادن ومجاري العيون والأمواه ، وغير ذلك ، فأشار الله تعالى الى هذه العجائب الأربعة ، لما كانت من أعظم الآيات الباهرة ، وقد عددنا هذه في عطف المفردات

نظراً الى عطف المجرورات بعضها على بعض وكان ما بعدها منفصلاً عنها ، فهذا هو الذي حسن منه ، والأقرب أن يكون من الجمل ، لأن ما تقدم من المجرورات هو متعلقٌ بالجمل بعدها ، فهذا كان معدوداً من الجمل ، الآية الثانية ذكرها في سورة آل عمران وهي قوله تعالى (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ) فانظر الى عجائب هذه الآية ولطافة معناها في تقديم بعضها على بعض ، فلما كانت الآية مسوقةً من أجل تزيين المشتبهات في أفئدة بني آدم واستيلائها عليها قُدِّمَ ما هو الأَدْخَلُ في ذلك ، فصَدَّرَها بذكر النساء ، تنبيهاً على أن لا مُشْتَهَى يغلبُ على العقول مثلهن لما يغلب على القلوب من توقان النفوس اليهن وعن هذا قال صلى الله عليه وسلم : ما رأيتُ أُغْلِبَ لذوى العقولِ من النساء ، وعن إبليس : ما نصبتُ فخاً أثبتَ في نفسى من ففتح أنصبه بامرأة ، وفي هذا دلالةٌ على استيلائهن على العقول ، لأنهن أدخلُ في المشتبهات ، ثم عقبه بذكر البنين لما كانوا مما يلي النساء في الرقة والرحمة والشفقة والحنو ،

مع المشاكلة في الخلق والصورة ، ثم أرَدَفَ ذلك بالاموال
لذهبية والفضية ، لما يحصل فيها من اللذة والسرور
بالاطمئنان وانسراح الصدور بها والاستطالة والقوة ، كما
يحصل بالابناء ، لكن الأولاد أدخل فرحاً وأشد حبة ،
واكثر بهم رحمة ورأفة ، وقوله (القناطير المنظرة) مبالغة
في وصفها ، كما قالوا : إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ ، وظَلْفٌ ظَالِفٌ ، أى شديد
ثم عقب ذلك بذكر الخيل ، لما يحصل بها من الجمال والهيئة
الحسنة والقوة والاستطالة على الاعداء بالقهر ، وأردفها
بذكر الأنعام لما يحصل بها من المنافع ، وهى دون
منافع الخيل ، وأتبعها بذكر الحرث ، وختم هذه المنافع
بذكره ، لأن كل واحد من هذه الاشياء على مرتبة في السبق
على قدر حالها في الجمال والمنفعة ، وقد أشار الله تعالى الى
ترتيبها كما سردها ، تنبيها على أن ما تقدم منها فهو أحق من
غيره ، لا اختصاصه بما اختص به ، ولنقتصر على هذا القدر
من التنبيه على درجات الفصل وأعفلنا ذكر ما يتعلق بهاتين
الآيتين من العلوم المعنوية والعلوم البيانية ، وما يليق بهما من
علم البديع ، ميلاً الى الاختصار ، وهذا من مناصات بحار
التزويل المحصلة لخالص عقيدته ، وأسماط عقوده المؤلفة من

دُرِّرَهُ وَخَصَّيْدَ مَرْجَانِهِ ، قَدْ اسْتَخْرَجَهَا النُّقَادُ وَالنَّاصَةُ ،
وَاسْتَوْلَوْا عَلَى لُبَابِ تِلْكَ الْأَسْرَارِ . وَأَحَاطُوا بِهَا بِالْخِلَاصَةِ ،

(الضرب الثاني)

(في بيان عطف الجمل بعضها على بعض)

وما هذا حاله فهو كثير الدَّوْر في كتاب الله تعالى ،
ولا بدّ أن يكون بينهما نوع ملاءمة لاجله جاز عطف إحداها
على الأخرى ، كقوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)
وقوله تعالى (يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا)
ونحو قوله تعالى (كُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) فأما قوله تعالى
(إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) فإنما وردَ من غير ذكر الواو ،
لِمَا كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ ، فَلِهَذَا لَمْ تَرُدْ فِيهِ وَاوٌ ، كقوله
تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ) ومن هذا قوله تعالى (إِذَا
السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَشَرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ
فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) فهذه الأمور كلها عطف
بعضها على بعض بجامع يجمعها ، وهو كونها من أمارات القيامة ،
ومن هذا قوله تعالى (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ
وَمُؤِدُّ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ)

فإنما جاز العطف في هؤلاء بعضهم على بعض، باعتبار أمر جامعٍ ،
وهو تكذيبُ الرسل وجحدُ ما جاؤا به من المعجزات الظاهرة ،
فهم وإن اختلفوا وتباينوا فهم متفقون فيما ذكرناه ، وهكذا
قوله تعالى (وجعلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ) إنما عطفَ أحدهما على
الآخر باعتبار كونهما ضدَّين ، والضدُّ ملازمٌ لضدّه ، فهذا
هو الذي سوَّغ العطفَ فيهما ، ولا تزال في تصفُّحك
لآي التنزيل ، واستهلالِ أسراره تطلُّعُ على فوائد جمة ،
وَنُكْتِ غَزِيرَة

(النظر الخامس)

(في الإيجاز والاطناب والمساواة)

أعلم أن الكلام بالإضافة إلى معناه كالتقيص بالاضافة
إلى قدَّ من هوله ، فربما كان على قدر قدّه من غير زيادة ولا
نقصان ، وهذا هو المساواة ، وتارةً يكون زائداً على قدّه
وهذا هو الإطناب ، وربما نقص عن قدّه ، وهذا هو الإيجاز ،
فإذن الكلام لا يخلو عن هذه الأنواع الثلاثة ، ونحن نذكرها

(النوع الأول الإيجاز)

وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية

المقصود من الكلام بأقل من عبارة متعارفٍ عليها ، ثم إنه يأتي على وجهين ، أحدهما القِصر ، وهو الإتيان بلفظٍ قليلٍ تحته معانٍ جمة ، وهذا كقوله تعالى (ولكم في القصاصِ حياةٌ) فإنه قد دلَّ على معناه بأوجز عبارة وأخصرها ، وقد فاق على ما أُثِرَ عن العرب في معناه من قولهم (القتلُ أنقى للقتلِ) من أوجه ، من جهة إيجازه ، فإن حروفه عشرة ، وما قالوه أربعة عشر حرفاً ، ومن جهة سلامته عن التكرار ، ومن جهة تصريحه بالمقصود ، وهو لفظُ الحياة ، ومن جهة بلاغة معناه ، فإن تنكير الحياة أعظمُ جزالةً ، وأبلغُ فخامةً ، وغير ذلك من الأوجه التي تميّز بها عن غيره ، وكقوله تعالى (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) فهذا كلامٌ مختصرٌ وجيزٌ دالٌّ على معناه بحيث لا يدرك إيجازه ، ولا ينالُ كنهه ، ومنه قوله تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) ومن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) وثانيتها إيجازٌ بالحذف ، ومثاله قوله تعالى (واسألِ القريةَ التي كُنَّا فيها والعيرَ التي أُقْبِلْنَا فيها) فإن الغرضَ أهلَ القرية ، ويتبعُ في ذلك الأمورُ المحذوفة من حذفِ علةٍ ، أو جوابِ شرطٍ ، كقوله تعالى (ولو أنَّ

مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
أَنْجَارٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ (المعنى لتنفذ كلمات الله ما نفذت ،
ومنه قوله تعالى (ولو أن قرأنا سائرنا سيرة به الجبال أو قطعت به
الأرض أو كلّم به الموتى) التقدير لكان هذا القرآن ، وقوله
تعالى (ولو ترى إذ وقفوا على النار) التقدير فيه لشاهدوا
ما تقصّر العبارة عن كنهه ، أو لتحصروا واتقطعت أفئدتهم ،
لأن المقام مقام تهويل ، فلا بد من تقديره كما ترى ، وكقوله
تعالى (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم
تترحمون) التقدير فيه أعرضوا عن استماعه ونكصوا عن
قبوله ، ويدلّ عليه ما بعده ، ومن أراد الاطلاع على حقيقة
البلاغة من الإيجاز بالحذف ، فعليه بتلاوة سورة يوسف ،
فإنه يجد هناك ما فيه شفاء لكل علة ، وبلال لكل غلة

(النوع الثاني الإطناب)

وهو تأدية المقصود من الكلام بأكثر من عبارة
متعارف عليها ، ثم إنه يأتي على أوجه ثلاثة ، أولها أن يكون
محيته على جهة التفصيل ، ومثاله قوله تعالى (قولوا آمنا بالله
وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق

وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ
مِنْ رَبِّهِمْ) فهذا وما شاكله فيه تفصيلٌ بالغٌ وتعميدٌ لمن
يجبُ الإيمانُ به من الانبياء ، وما أُوتوا من الكتب المنزلة
على أتم وجهٍ وأبلغه ، ولو آثرَ إيجازه لقال : قولوا آمنا بالله
وبجميع رسله وما أُوتوا، لكنه بسطه على هذا البسطِ العجيبِ ،
لما فيه من وفائه بالإيمان بالله وبرسله وما اشتمل عليه من ذكر
هذه الزوائد المؤكدة ، ومنه قوله تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي
الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ
الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ
لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فلينظر الناظرُ ، وليحكَّ قريحته بالتأمل البالغِ
فيما اشتملت عليه هذه الآية الباهرة من شرح عجائب هذه
المخلوقات ، واختلاف أنواع المكنونات ، وترتيبها على هذه
الهيئة التي تعجزُ عن إدراكها القوى البشرية ، فقد نزلها على
مراتب ثلاث

(المرتبة الاولى)

الإشارةُ الى المكنونات السماوية وما اشتملت عليه من

عجائب الملكوت وإتقان الصنعة، وبديع الحكمة في تكوينها ورفعها ، وما فيها من المخلوقات العظيمة في أطباقها من أصناف الملائكة وحشوها بهم في أرجائها ، مع ما اختصوا به من عظم الخلق ونيل الزُلفى والقربِ الى الله تعالى ، وأنه لا خلقَ أعظمُ ولا أرفعُ منزلةً عند الله تعالى منهم ، لِمَا خَصَّهم به من امتثال أمره والاعترافِ بعظمته

(المرتبة الثانية)

الإشارة الى المكونات الأرضية وما اشتملت عليه من الاختصاص بمنافع الخلق من أنواع الحيوانات والنبات والفواكه والاشجار والمعادن ، وأنها صارت موضعا ومستقرا لهم يتقلبون في منافعهم ودفع ومضارهم عليها ، وسهّل لهم من سلوك مناكبها في البرّ والبحر

(المرتبة الثالثة)

الإشارة الى المكونات الحاصلة بين السماء والارض من نزول الأمطار لإحياء الأرض ونمو الثمار والزرع وتصريف الرياح في مهابتها للمصالح الأرضية كلها ، واختلاف الليل والنهار وما ناط بالسماء من هذه الكواكب النيرة ،

الشمس والقمر والنجوم ، وجعلها إعلاما للخلق ، واهتداء الى مصالحهم ، وما بث فيها من الحيوانات العظيمة على اختلاف أجناسها وأنواعها ، فقد أشار الى ما ذكرناه من هذه التفاصيل في هذه الآية على أتم نظام وأعجب سياق ، ولو آثر الإيجاز على ذلك لقال تعالى (إِنْ فِي خَلْقِ الْمَكُونَاتِ لآيَاتٍ لِّلْعُقَلَاءِ) وثانيها مجيئه على جهة التسميم ومثاله قوله تعالى (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) فقوله (الصلاة الوسطى) إطناب على جهة التسميم لما قبله ، ومنه قوله تعالى (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) فذكره لهما إطناب على جهة التسميم لما سبق ، وقوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) فإنما كرر ذكر الجار والمجرور في قوله (لي) إطنابا على جهة التسمية والتكملة لما قبله ، وثالثها مجيئه على جهة التذليل ، ومعناه تعقيب جملة بجملة توكيدا لمعنى الاولى وإيضاحا لها ، ومثاله قوله تعالى (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) فقوله : إِنْ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ، خارجٌ مُخْرَجَ المثل تقريرا لما سلف من ذكر الجملتين قبله ، وقوله تعالى (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا

كفروا وهل يُجَازَى الأَكْفُورُ) فقوله (وهل يُجَازَى)
واردٌ على جهة الإطناب ، تذيلاً لما قبله من الجملة على جهة
الإيضاح ، وهكذا يكون ورود الاطناب في شرح حقائق
الوعد لا هل الجنة ، والوعيد لأهل النار بذكر ما يليق بكل
واحد منهما من الاوصاف ، واذا أمعنت فيه فكرتك ، وجدته
كما شرحتُ لك من الإطناب الطويل والشرح الكثير

(النوع الثالث المساواة)

هي في مصطلح فرسان البيان ، عبارةٌ عن تأدية
المقصود بمقدار معناه من غير زيادة فيه ولا نقصان عنه ،
ثم إنها جارية على وجهين ، أحدهما أن تكون مساواة مع
الاختصار ، وهذا نحو أن يتحرى البليغ في تأدية معنى كلامه
أوجز ما يكون من الألفاظ القليلة الأحرف ، الكثيرة
المعاني ، التي يتعسر تحصيلها على من دونه في البلاغة ، ومن
هذا قوله تعالى (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وقوله
تعالى (وهل يُجَازَى إلا الكفور) فهذه أحرفٌ قليلةٌ
تحتها فوائدٌ غزيرة ، ونكتٌ كثيرةٌ ، فهذا نوعٌ من المساواة ،
وثانيهما أن يكون المقصود المساواة من غير تحري ولا طلب

اختصار، ويسمى (المتعارف) والوجهان محمودان في البلاغة جميعاً، خلافاً لأن الأول أدلُّ على البلاغة وأقوى على تحصيل المراد، ولهذا فإنك ترى أهل البلاغة متفاوتين في ذلك، فأعظمهم قدراً فيها من كان يمكنه تأدية مقصوده في أخصر لفظ وأقله، وهذا لا يكون إلا لمن كان له موقعٌ فيها بحيث يمكنه التقصير والاختصار في لفظ قليل، ولنتقصر على هذا القدر من العلوم المعنوية، ففيه كفاية للمطلوب، فأما التقديم، والتأخير، والتعريف، والتكثير، والإظهار، والإضمار، في المسند والمسند إليه، فهو وإن كان جزءاً من العلوم المعنوية، لكننا قد أوردناه في الإسناد، وذكرنا هذه الأحوال، وأظهرنا التفرقة بينها، وقرّرنا الوجه الذي لأجله جرى بها فلماذا كان ذكرها هناك معنيّاً عن الإعادة والله أعلم

(القسم الثاني)

(ما يتعلق بالعلوم البيانية)

وهو في مصطلح أرباب هذه الصناعة، عبارة عن إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ بالزيادة في وضوح الدلالة وبالنقصان عنها، ومثاله أنك إذا أردت أن تحكى عن زيد

بأنه شجاعٌ ، فبالطريق اللغوية أن تقول : زيدٌ شجاعٌ
يُشبهُ الأسدَ في شجاعته ، وإذا أردتَ الإتيانَ بهذا المعنى
على طريقِ البلاغة ، فإنك تقول فيه : رأيتَ الأسدَ ، وكأنَّ
زيدًا الأسدَ ، فالأول هو الاستعارة ، والثاني على طريقِ
التشبيه ، فعملُ البيانِ إنما يكونُ متناوِلًا للدلالة الثانية ، لأن
فيها تحصيلُ الزيادة والنقصانِ في المعنى المقصود ، وفائدتهُ
الاحترازُ عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ،
فصارت الدلائل ثلاثًا ، دلالة المطابقة ، وهي الدلالة اللغوية ،
كدلالة لفظ الإنسان والفرس على هاتين الحقيقتين المخصوصتين ،
وهي دلالة لغويةٌ تختلف باختلاف الاصطلاحات والأوضاع ،
ودلالة الالتزام ، وهي التي تدل على أمرٍ خارجٍ غير المسمى ،
ومثاله دلالة لفظ الفرس ، والإنسان ، على ما يكون لازمًا
لهما عقلا ، نحو الكون في الجهة والحصول في الأماكن ،
فهذه دلالة التزاميةٌ لأنه لا ينفك عما ذكرناه ، ودلالة
التضمن ، وهي الدلالة على جزء من أجزائه ، كدلالة الفرس
والإنسان على أجزائهما ،

وأعلم أن المقصود الأعظم من هذه القاعدة هو بيانُ
أن القرآنَ قد نزل في أعلا طبقات الفصاحة ، وأن كلَّ كلام

غيره وإن بلغ كل غاية في البلاغة، فإنه لا يدانيه ، ولا يماثله
وأن الثقلين من الجن والانس لو اجتمعوا على أن يأتوا بمثله،
أو بسورة منه ، أو بآية ، ما قدرُوا ، كما حكى الله تعالى من
تصديق هذه المقالة بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الإنسُ
والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو
كان بعضهم لبعض ظهيراً) وقد حصل عجز الخلق عن الإتيان
بمثله قطعاً كما سنقرره بعد هذا بمشيئة الله تعالى ، سواء أكان
العجز بالإضافة الى ما تضمنه من علوم المعاني ، أم كان العجزُ
بالإضافة الى ما تضمنه من علوم البيان ، وقد مرَّ الكلام على
ما تضمنه من علوم المعاني ، والذي نذكره ههنا هو ما تضمنه
من علوم البيان ، فنذكر ما تضمنه من التشبيه ، ثم نُردِّفه بما
تضمنه من الاستعارة ، ثم نذكر على إثره ما تضمنه من
الكناية ، ثم نذكر التمثيل ، وتختم الكلام فيه بالأسرار التي
تضمنتها من الحقائق والمجازات ، وقد أشرنا في أول الكتاب
الى حقائق هذه الأشياء في تقرير قواعدها ، والذي نشير اليه
ههنا هو أنه قد فاق في هذه المعاني على غيره ، وأن شيئاً من
الكلام المتقدم لا يدانيه ولا يقاربه فيها ، ليحصل الناظرُ

من ذلك على كونه قد بلغ الغاية بحيث لا غاية فوقه ، وأنه
فانت لكلام أهل البلاغة في جميع أحواله

(النظر الاول في التشبيه)

يتحصل المقصود منه بأن نرسم الكلام في أربعة أطراف

(الطرف الأول في بيان آياته)

وهي الكافُ ، وكأَنّ ومثْلُ ، فالكافُ في نحو قوله تعالى
(فجعلهم كعصفٍ ما كُولٍ) ونحو قوله تعالى (أعمالهم كرمادٍ
اشتدّت به الرّيحُ في يومٍ عاصفٍ) وقوله تعالى (كماء أنزلناه
من السماء فاختلط به نبات الأرض)

وأما (كأَنّ) فكقوله تعالى (كأَنّهنّ الياقوت والمرجان)
وقوله تعالى (كأَنّهنّ بيض مكنون)

وأما (مثل) فكقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد
ناراً) وقوله تعالى (إنّما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من
السماء) وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل أسفاراً) فحاصل الأمر أنّ التشبيه
بالإضافة الى آتية ، يردُّ على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً

على جهة الإنشاء ، كقوله تعالى (كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ)
وغير ذلك ، والغرضُ بكونه إنشاءً ، أنه لا يحتمل صدقاً
ولا كذباً ، وثانيهما أن يكون وارداً على جهة الإخبار ، كقوله
تعالى (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) وقوله تعالى (فَمَثَلُهُ
كَمَثَلِ الْكَلْبِ) الى غير ذلك مما يكون وارداً على طريقة
الإخبار ، وهما مستويان في الإفادة لمقصود التشبيه وإن اختلفا
فيما ذكرته

(الطرف الثاني)

(في بيان الغرض من التشبيه)

أعلم أن الغرض من حال التشبيه أن يكون المشبه به
أعظمَ حالاً من المشبه في كلِّ أحواله ، وقد يأتي على العكس
كقول من قال

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

فبالغ حتى جعل المشبه أعلى حالاً من المشبه به ، في
الوضوح والجلال ، لأن الغالب في العادة هو تشبيهه بياض
الوجه بقرّة الفجر ، فأما ههنا فلي العكس من ذلك ، وقد يرد
لأغراض كثيرة ، أولها التقريرُ والتمكينُ في النفس ، كمن

يراه يستعَى في أمرٍ لا طائلَ فيه ولا ثمرةَ له، فيقال له: ما سعيك في هذا الأمرِ إلا كمن يَرَقُمُ على الماءِ ويحُطُّ على الهواءِ ، فيترك الأمرَ لعدم فائدته وبطلان جدواه ، وثانيها أن يكون المقصود بيان جنس المشبه، إما في علو نفسه ، كتشبيه بعض الأشخاص بالملائكة ، لطهارة نفسه وعفة أثوابه قال

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَاكٍ

تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وإمّا في نزول همته ، كتشبيه بعض الأشخاص بالسباع ، كما شبه الله المنافقين في ذهابهم عن الدين ، وضعف أفهامهم عن قبول الحق بقوله (كَأَنَّهُمْ جُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) فمثلُ حالهم في نفارهم عن الحق وبعدهم عن قبوله ، كمثل حمير الوحش عند نفارها ودَهشها وقلقها ، برؤية بعض الآساد ، فما تَمَالَكُ في الحرب ، ولا ترعوى عند رؤيته ، وتركب الصَّعبَ والذَّلُولَ ، وهكذا حال اليهود ، فإنه تعالى ، مثلهم فيما حُمِّلُوا من أحكام التوراة ثم أعرضوا عنها وتركوها وراء ظهورهم ، بحمارٍ يحملُ كتبًا كثيرةً فوق ظهره ، لا يدري ما اشتملت عليه من أنواع الهداية ، فهكذا حال اليهود يتلون التوراة وهم أبعدُ الناسِ عن العمل بها ،

وعن المواظبة على ما تضمنته من الاوامر والنواهي ، وثالثها
ضعفُ الايمان ورقته وتلاشي أمره ، وعدمُ الثبوتِ عليه ،
وأَنه يضمحلُّ عن القلوب بأدنى شيء ، كما ضَرَبَهُ اللهُ مثلاً
لمن هذه حاله في ضعفِ إيمانه ، وأنه على غير قرارٍ من أمره
فيه ، وأنه على شَرَفِ الانقلابِ الى الكفر ، بغزَلِ العنكبوت
وبَيْتِهَا ، فإنه من أضعف الأشياءِ قَوَامًا ، وأرقها حالةً ، يتغيرُ
بقوّةِ الريح ، فضلاً عما وراء ذلك من الأمور الصلْبَةِ التي
تُقَارِبُهُ ، فهكذا حال مَنْ لَا وَثَاقَةَ لَهُ فِي الدِّينِ ، فإنه عن
قريبٍ يَنكُصُ على عَقْبِيهِ ، ورابعها التلاشي في البطلان ، كما
قال اللهُ تعالى (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ
وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا)
وضربه اللهُ تعالى مثلاً لبطلان أعمال الكفرة وأنه لا فائدة
فيما عملوه ولا جدوى له ، بالترابِ الدقيقِ الواقعِ على حجرٍ
صلدٍ أَمْلَسَ ، فيصيبهُ المطرُ ، فإنه أسرعُ شيءٍ في الذَّهَابِ ،
وَأَبْطَلُ ما يكون عند وقوع الماءِ عليه ، فهكذا حالُ الكفر ،
فإنه إذا صادف الأعمال من غير قرارٍ على الايمان ، فإنه
يُبْطَلُها وَيُذْهِبُها لا محالةً ، وخامسها قوله تعالى (أَوْ كَصَيْبٍ

من السماء فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواعقِ حذر الموتِ (فالغرضُ مما ذكره من التشبيه ، هو تشبيهُ حال الكفار فيما هم فيه من الكفر ، والتمادي على الجحود ، والإصرار ، بمن أصابته هذه الأمور الهائلة ، فهو على قلقٍ وخوفٍ وإشفاقٍ على نفسه مع النعم والألم مما يُلاقى من هذه الأشياء النازلة به ، فهكذا حال الكفار فيما وقعوا فيه من ظلم الكفر وحيرته ، لا يأمنون مما يقع عليهم من الحوائج العظيمة ، والإيلامات المهلكة ، فهكذا ترى جميع التشبيهات الواقعة في التنزيل ، فإن لها مقاصدَ عظيمةً ، ومُضمنةً لأغراضٍ دقيقةً يعقلها من ظفرٍ في هذه الصناعة بأوفرٍ حظٍّ وكان له فيها أذنى ذوقٍ ، وحامٍ حول تلك الدقائق بذهنٍ صافٍ عن كدور البلادة ، فمن قريبٍ يحصل على البغية بلطفٍ الله تعالى وحسن توفيقه

(الطرف الثالث)

(في كيفية التشبيه)

وهو في وروده يكون على أوجه أربعة ، أولها أن يكوناً ، أعنى المشبه ، والمشبه به جميعاً ، مُذركين بالحسن ، وهذا نحو

تشبيه الخدّ بالورد ، والشعر الفاجم بالليل ، ومن هذا قوله تعالى (كأنهن الياقوت والمرجان) وقوله تعالى (كأنهن يبيضن مكنونن) وغير ذلك مما يكون طريقه الحسّ والمشاهدة ، وهو أجلى ما يكون من التشبيهات ، لقوته وظهور طريقه ، وثانيها أن يكونا جميعا عقليتين من غير إحساس ، كالعلم بالحياة ، فيشبه العلم بالحياة ، لما فيه من النفع في الآخرة ، ويشبه الجهل بالموت ، لما فيه من خمول الذكّر ، وقد أشار الله تعالى الى هذا بقوله (أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا) فالأحياء ، والإيماءة ، هنا مجاز في العلم والجهل ، وأن المقصود من الآية ، تفاوت ما بين الحالتين ، بين من أحياه الله تعالى بالعلم ، وبين من أماته الله تعالى بالجهل ، كما أن من كان في الظلمة ليس حاله كحال من هو في النور ، يتصرف ويتقلب ، وثالثها أن يكون أحدهما حسياً ، والآخر عقلياً ، كالمنية بالسبع ، فالمنية ههنا هي المشبهة وهي عقلية ، بالسبع ، وهو حسى ، قال

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

أَفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

ورابعها ان يكون المشبه حسياً والمشبه به عقلياً كالمطر
بخلق الكريم ومنه قوله تعالى (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ)
فشبه حال الكفرة فيما هم فيه من الكفر والجحود والاضرار
والتماذي على الباطل ، بظلمات بعضها فوق بعض فلا يدرك
لها حالة في النور ولا يهتدى اليه

(الطرف الرابع)

(في حكم التشبيه)

وربما كان قريباً ، وربما كان بعيداً ، وتارة يكون
واضحاً ، ومرّة يكون خفياً ، وربما كان غريباً وحشياً ،
وربما كان مألوفاً ، وقد قررنا أمثلة البعيد والقريب ،
والواضح الجلي ، في قاعدة التشبيه في صدر هذا الكتاب
فأغنى عن تكريره ، واعلم أن جميع التشبيهات الواردة في
كتاب الله تعالى خالية عن هذه الشوائب كلها ، أعني
الغرابة والبعد في مفرداتها ومركباتها لا يعترضها شيء من هذه
الموارض في التشبيهات الواردة في غيرها ، والحمد لله
فأما المفردة فهي كل ما كان التشبيه فيها حاصلًا باعتبار
صورة بصورة ، أو معنى بمعنى من غير زيادة ، وهذا كقوله

ذلك من التركيبات ، ومن تشبيه المفرد بالمركب قوله تعالى
(مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ،
الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) فشبهه النور المفرد بالمشكاة
المركبة من هذه الأجزاء والأوصاف ، فأما تشبيه المركب
بالمفرد فلم أجد في القرآن مثالا له ، وما ذاك الا لقلته وغرابته ،
وهو موجودٌ في الشعر على جهة النذرة ، فقد حصل لك مما
ذكرنا أن التشبيهات الواردة في القرآن جامعة للأوصاف التامة
المعتبرة في البلاغة ليس فيها غرابةٌ ولا بُعدٌ عن المألوفِ ،
والله اعلم بالصواب

(النظر الثاني)

(من علوم البيان في الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة من أشرف ما يُعدُّ في القواعد المجازية ،
وأرسخها عريقاً فيه ، ولا خلاف بين علماء البيان في كونها
معدودة من المعاني المجازية ، وإنما الخلاف إنما وقع في قاعدة
التشبيه ، هل يُعدُّ من المجاز أو لا ، وفيه خلافٌ قد شرحناه ،
وأظهرنا وجه الحق في ذلك ، فأغنى عن تكريره ، وقد أشرنا
الى بدائع أسراره من قبل ، والذي نذكر ههنا هو كيفية
وقوعها في التنزيل ، وهي واقعة على ضرب أربعة

(الضرب الاول منها)

(استعارة المحسوس للمحسوس)

وهذا كقوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) فالمستعارُ هو النارُ ، والمستعار له ، هو الشيبُ بواسطة الانبساط والاسراع فالطرفان محسوسان كما ترى ، والجامع بينهما محسوسٌ ، ولكنه في النار أظهرُ ، ويلحقُ بهذا الضرب قوله تعالى (إذ أرسلنا عليهم الرِّيحَ العَقِيمَ) فالمستعارُ له هو الريحُ ، والمستعارُ منه هو المرأةُ ، والجامع بينهما عدمُ الإنتاج وظهور الأثر ، فالطرفان ههنا حسيّان ، لكن الجامعُ بينهما أمرٌ عقلي ، بخلاف الأولى ، فإنّ الجامع أمرٌ حسيٌّ كما أوضحناه ، ومن هذا قوله تعالى (وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهارَ) فالمستعارُ له هو ظهور النهار من الليل وظلمته ، والمستعارُ منه هو ظهور المسأوخ من جلده ، فالطرفان حسيّان كما ترى ، والجامعُ بينهما ما يُعقلُ من ترتيب أحدهما على الآخر ، ومنه قوله تعالى (فجعلناها حصيداً كأنّ لم تكن بالأرض) فالمستعار له هو الأرض المتزخرقة المتزينة بالنبات ، والمستعارُ منه هو نباتها ، وهما حسيّان ، والجامعُ بينهما الهلاكُ ، وهو أمرٌ

معقولٌ غيرٌ محسوسٍ ، ومن هذا قوله تعالى (حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ
حَصِيدًا خَامِدِينَ) فأصلُ الخمود للنار ، فالمستعار منه هو النار ،
والمستعارُ له هو القومُ المهلكون ، والجامعُ بينهما هو الهلاكُ ،
ونحو قوله تعالى (واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) فالمستعارُ
منه هو الطائرُ ، والمستعارُ له هو الولدُ ، والجامعُ بينهما هو
لِينُ العَرِيكَةِ وانحطاطُ الجانبِ ، وهو معقولٌ غيرٌ محسوسٍ ،
ومن هذا قوله تعالى (حَتَّى جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ) والريمُ هو العظمُ
البالي ، استعير للاهلاك ، والأمثلة في التنزيل أكثر من أن
تُحصى بجانب الأستعارة

(الضرب الثاني)

(استعارة معقول من معقول بواسطة أمر معقول)

وهذا كقوله تعالى (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَاقِدِنَا) فالمستعارُ هو
الرُّقَادُ ، والمستعار له هو الموتُ ، والجامعُ بينهما هو سكونُ
الأطراف وبطلانُ الحركة ، وهكذا قوله تعالى (وَلَمَّا سَكَتَ
عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ) فوصف الغضب بالسكوت على جهة
الاستعارة ، فالمستعارُ هو السكوت ، والمستعار له هو الغضبُ ،
والجامعُ بينهما هو زوالُ الغضب ، كما أن السكوت زوالُ
الكلام ، وهذه كلها أمورٌ عقليةٌ ، ومن هذا قوله تعالى (تَكَادُ

تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ) فَالْتِمِيزُ ههنا هو شِدَّةُ الغَضَبِ ، فالْمِستعارُ منه هو حالةُ الإنسانِ عند غضبه ، استُعيرت للنار عند شِدَّةِ تَلْهِبِها ، والجامعُ بينهما هو الحالةُ المتوهِّمةُ عند شِدَّةِ الغَيْظِ ، فهي مستعارة للنار ، اللهمَّ أجزنا منها برحمتك الواسعة

ومن هذا قوله تعالى (وقَدِمْنَا إِلَى ما عَمَلُوا مِن عَمَلٍ فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) ففيه استعارتان ، الأولى منهما قوله تعالى (وقَدِمْنَا) فإنما يستعمل في حق الغائب ، فاستعير لِعَرْضِ أعمال الكفار على الله تعالى ، والجامعُ بينهما أمرٌ معقولٌ ، وهو تصييرها إلى البطلان والتلاشي ، والثانيةُ قوله تعالى (فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) والهباءُ حقيقتهُ ، الغبارُ الثائرُ من الأرض عند دخول الشمس من الكوَّةِ ، وهو مستعارٌ للأعمال الباطلة ، والجامعُ بينهما هو التلاشي والبطلان ، وهذان المثالان حسيتان ، لكننا إنما أوردناهما في هذا الضرب وان كان استعارة المعقول من المعقول ، لِمَا كان الجامعُ بينهما أمرًا معقولًا كما ترى

(الضرب الثالث استعارةُ المحسوس للمعقولِ)

ومثاله قوله تعالى (بل تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فيدْمَغُهُ) والنعرضُ من هذا إثباتُ الصفات المحسوسة للأُمور المعقولة

على جهة الاستعارة ، وبيانه هو أن القذف والدمغ من صفات
الأجسام ، يُقال دَمَغَهُ إِذَا هَاضَ قَحْفَ رَأْسِهِ ، وقَذَفَهُ
بالحجر ، إِذَا رَمَاهُ بِهِ ، وقد استُعير ههنا للحق والباطل ، والجامعُ
بينهما هو الإيعدام والذهاب ، ومن هذا قوله تعالى (قاصدعُ
بما تُؤْمَرُ) والصدع من صفات الأجسام ، يُقال انْصَدَعَ الإبريقُ
والقارورةُ ، وقد استعير ههنا لوضوح أمر الرسول صلى الله
عليه وسلم فيما جاء به من الحق وإظهار النبوة ، والجامعُ بينهما
هو التفرقة بين الحق والباطل وإزالة التباس أحدهما بالآخر ،
ومن هذا قوله تعالى (وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) فالزلزلةُ
حقيقتها هي الاضطراب في الأجسام ، وقد استُعيرت ههنا
للفشل والاضطراب في الأحوال ، والجامعُ بينهما هو تفسيرُ
الأحوال ، وهكذا قوله تعالى (فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ) حقيقة
النَّبذِ إنما يكون مستعملاً في طرح الشيء من أعلى إلى أسفل ،
ثم استعمل مجازاً على جهة الاستعارة في إلقاء ما حمله من
التكاليف عن أنفسهم بترك الامتثال ، والجامعُ بينهما هو
الإعراض عما أُلْزِمُوا بِهِ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ كُلِّهَا ، إلى غير ذلك
من الاستعارات الرائقة من محسوس بمقول

(الضرب الرابع)

(استعارة المعقول للمحسوس)

ومثاله قوله تعالى (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَا كُمْ فِي الْجَارِيَةِ) فالطغيانُ هو التكبرُ والاستعلاءُ بغير حقٍ وهما أمران معقولان ، ثم استعير الطغيان للماء ، وهو محسوسٌ ، والجامعُ بينهما هو الخروجُ عن الحدِّ في الاستعلاء على جهة الاضرار ، ومن هذا قوله تعالى (بِرِيحٍ صَرَصِرٍ عَاتِيَةٍ) فالعتوُّ هو التكبرُ ، وهو من الأمور المعقولة ، استعير ههنا للريح ، وهي محسوسةٌ ، والجامعُ بينهما هو الاضرار الخارج عن حدِّ العادة ، ولتقتصر على هذا القدر من لطيف الاستعارة ففيه كفايةٌ لِمَا أَرَدْنَا ههنا

(النظر الثالث)

(من علوم البيان في أسرار الكناية)

اعلم أن الكناية في لسان علماء البيان ما عوَّلَ عليه الشيخ عبدُ القاهر الجرجاني ، وحاصلُ ما قاله هو أن يريد المتكلم إثباتَ معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له بل يأتي بتاليه ، فيؤمى به إليه ويجعله دليلاً عليه ، وتلخيصُ ما قاله

هو اللفظُ الدالُّ على ما أريد به بالحقيقة والمجاز جميعاً ، ومثاله قولهم : فلانٌ كثيرٌ رَمَادٍ القِدْرِ ، فإن هذا الكلام عند إطلاقه قد دلَّ على حقيقته ومجازه معاً ، فإنه دالٌّ على كثرة الرماد ، وهو حقيقته ، وقد دلَّ على كثرة الضيفان ، وهو مجازه ، وهذا يُخالف الاستعارة ، فانك اذا قلت : جاءني الأسدُ ، وأنت تريدُ الإنسان ، فانه دالٌّ على المجاز لا غير ، والحقيقة متروكةٌ ، وهذه هي التفرقةُ بين الكناية والاستعارة ، والتفرقة بين التعريض والكناية ، هو أن الكناية دالةٌ على ما تدلُّ عليه بجهة الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض ، فانه غير دالٍّ على ما يدلُّ عليه حقيقة ولا مجازاً ، وانما يدلُّ عليه بالقرينة ، فافترقا ، وأمثلة الكناية كثيرة في كتاب الله تعالى ولكننا نقتصر منها على قوله تعالى (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) فهذه الآية الكريمة قد اشتملت على اسرارٍ في الكناية قد أشرنا اليها ورَمَزْنَا الى مقاصدها في قاعدة الكناية من الكتاب ، ومن ذلك قوله تعالى (كَانَا يَا كُلَّانَ الطَّعَامِ) فهو دالٌّ على ما وُضِعَ له في أصله من إفادته لحقيقة الأكل ، لكنه مقصودٌ به قضاء الحاجة ، وهو مجازٌ في حقه ، فلهذا قلنا بأن

الكناية دالة على حقيقة الكلام ومجازه ، ومن ذلك قوله تعالى (وَأَوْزَنَّاكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا) فقوله (وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا) كما يحتمل الحقيقة وهي الأرض المنبئة فهو يحتمل أن يراد به المجاز ، وهو الفروج التي ملكهم إياها بالاسترقاق ، فهذا أحل الوطاء ، ويصدق هذه الكناية قوله تعالى (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ) فأما التعريض فهو كما أشرنا إليه دال بالقرينة وليس دالاً على حقيقة ولا مجاز ، وهذا كقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام (قَالُوا أَأنتَ فَعَلْتَ هَذَا بآلِهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) فهذه الآية إنما وردت كنايةً وتعريضاً بحالهم ، وتهكمًا واستهزاءً بعقولهم ، ولم يرد اسناد الفعل الى كبيرهم فذلك مستحيل لكونه جماداً ، ولكنه أراد التسفيه لحلوهم ، والاستضعاف لعقولهم ، كأنه قال : يا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يسمع ولا يعقل ولا يُجيب سؤالاً ولا يُحيز جواباً ، وتعملونه شريكاً لخالق السماء والأرض في العبادة ، فان كان كما تزعمون فهو إنما فعله كبيرهم فاسألوهم ان كانوا ينطقون ، ومن ذلك قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ

يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) فهذه الآية إنما وردت على جهة التعريض بحال الكفار من عبدة الأوثان والأصنام ، وأن من هذا حاله في الضعف والهوان والعجز كيف يستحق أن يكون معبودا ، وأن توجهه إليه العبادة ، وهو لا يستنقذ شيئا من أضعف الحيوانات ، ولا يقدر على دفعه لو أراد به سوء ، فهذه في دلالتها على ما تدل عليه لم تثبت عليهم في النعي شيئا ، ولا تركت عليهم بقية في نقص عقولهم ، والازدراء بأحلامهم ، والتسفيه لما هم عليه من ذلك ، فصدر الآية بما هو المقصود على جهة التأكيد بقوله (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) ولم يقل ان هذه الأوثان ، تقريراً بالصلة والموصول لما هم عليه من اتخاذهم شركاء ، واسم الأوثان والأصنام لا يؤدي هذا المعنى ، ثم عقبها بالنفي على جهة التأكيد بلن في المستقبل بقوله (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا) دلالة على العجز وإظهاراً في أن من هذا حاله فلا يستحق أن يكون معبوداً ، ولا يستأهل الشركة في الإلهية ، ثم بالغ في استحالة الخلق منهم للذباب بقوله تعالى (ولو اجتمعوا له) لأن بالاجتماع تكون المظاهرة

حاصلة ، فإذا كان الإيَّاسُ من خَلْقِهِ مع الاجتماع ، فهو مع
الانفراد أحقُّ لا محالة ، ثم أكد ذلك بقوله (وَإِنْ يَسْلُبُهُمُ
الذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِدُوهُ مِنْهُ) يشير بذلك الى أنهم عاجزون
عن خلق الذباب وتديره نهاية العجز ، ويدل على ذلك أنهم
لو أخذ منهم الذباب شيئاً على جهة السلب والاستيلاء ما
قدروا على أخذه والاتصار منه ، وهذا هو النهاية في تقاصر
الهمم وحقارتها وأنهم في الحقيقة جامعون بين خصلتين ، كل
واحدة منهما كافية في العجز ، فضلاً عن اجتماعهما ، إحداهما
عدم القدرة على خلق الذباب ، والثانية عدم الانتصار منه إذا
رام أخذ شيء منهم ، وخلاصة هذا الكلام وغايته ، أنه
يستحيل عليهم بإدخال النقص في حُومهم وضلالهم عن الحق
فيما جاءوا من عبادة هذه الأصنام ، أن أذل المخلوقات
وأحقرها وأضعفها حالةً ، وأصغرَها حجماً ، يقهرها ويسلبها
ويأخذ متاعها لا تتصر منه ، وأدخل من هذا في العجز أنه
قادرٌ على سلبهم فلا يمتنعون منه ، ثم قال (ضَعْفَ الطَّالِبِ
والمطلوب) فمقَّب هذه الآية دلالة على الاستواء في الضعف
بالإضافة الى جلال الله تعالى وعِظَم قدرته وأن الكل ، من
الذباب والأصنام ضعيفةٌ حقيرةٌ ، بل لا تمتنع أن يكون

الذباب أتمّ خلقاً لكونه حيواناً قادراً ، والأصنام جماداً لا حراكَ بها ، ولا شكّ أن خلق الحيوان أتمّ من خلق الجماد وأكمل حالةً ، وحكى عن ابن عباس : أنهم كانوا يَطلُّون الأصنام بالزّعفران ، ويضعون على رؤوسها العسل ، فيأتي الذباب فيقع على رؤوسها من الكوى فلا تنتصر منه ، ثم قال : (ما قَدَرُوا اللهَ حقَّ قَدْرِهِ) في ادّعاء الشركة بينه وبين الأصنام في استحقاق الإلهية والعبادة ، فجعلها ختاماً لما قدّم من حكاية حالهم في نهاية الضعف والعجز ، ولتقتصر على هذا القدر من التنبية على ما اشتملت عليه هذه الآية ، وتحتها من الاسرار واللطافة ما لو ذكرناه لسودتنا أوراقاً كثيرة ولم نذكر منه أطرافاً .

(النظر الرابع)

(من علوم البيان في ذكر التمثيل)

أعلم أنّ التمثيل نوعٌ من أنواع البيان . وهو مخالف للتشبيه ، فإنّ التشبيه إنّما يكون في المظهر الأداة ، وهذا نوع من الاستعارة ، وهو محدود من أنواع المجاز ، وإنّما قلنا انه من الاستعارة من جهة أنّ الاستعارة حاصلةٌ فيه ، وإنّما تقع التفرقة من جهة أنّ الوجه الجامع ، إنّ كان منتزِعاً من

عدّة أمور فهو التمثيل ، وان كان مأخوذاً من أمر واحد فهو الاستعارة ، ثمّ إنه قد يتفاوت في الحسن ، لأنّه يستعمل على وجهين : أحدهما أن لا يظهر وجه التشبيه في الاستعارة ، بل يكون تقدير التشبيه فيها عسراً صعباً ، فإذا حاله يمدُّ من أحسن الاستعارة وهذا كقوله تعالى (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) وقوله تعالى (وَاخْفِضْ لَهَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرِّجْمَةِ) فإذا حاله استعارة لا يظهر فيها وجه التشبيه ، فلو أردت التكلّف في إظهار وجه المشابهة لخرج الكلام عن حدّ البلاغة ، وكلّما ازدادت الاستعارة خفاءً ازدادت حسناً ورونقاً ، وهذا هو مجراها الواسع المطّرد ، وثانيهما أن يكون هناك شبهة ومشبه به من غير ذكر أداة التشبيه ، فإذا حاله من الاستعارة دون الاول في الحسن ، والتمثيل في القرآن كقوله تعالى (صُمُّ بُكُمْ عُمَىٰ فَهَمَّ لَا يَرْجِعُونَ) فالآية إنّما جاءت مسوّقة على أنّ حال هؤلاء الكفار قد بلغوا في الجهل المفرط والعمى المستحكيم في الإضرار والجحود على ما هم عليه من الكفر والعناد ، بمنزلة من هو أصمّ أبكم أعمى ، فلا يهتدى الى الحق ولا يزعوى عما هو عليه من الباطل ، ومنه قوله تعالى

(أَفْرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَّمَ
عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً) فحاصل الأمر
أن كل من انقاد لهواه ، وأعرض عن حكم عقله في كل
أحواله ، وصار العقل منقاداً في حكمة الدلّ موطوءاً بقدم
الهوى ، فإنه ينزل فيما هو فيه منزلة من ختم على سمعه وقلبه
وجعل على بصره غشاوة ، فهو معرض عما يأتيه من الحق
صادف عنه وهكذا قوله تعالى (ختم الله على قلوبهم وعلى
سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) فما هذا حاله معدود في التمثيل ،
وتقريره أنهم لما نكصوا عن قبول الحق وأعرضوا عما جاء به
الرسول من نور الهدى ، صاروا في حالتهم هذه بمنزلة من
ختم على قلبه وسمعِهِ وجعل على بصره غشاوة ، فمن هذا حاله
لا اهتداء له الى الحق ولا طريق اليه ، فهكذا حال التمثيل
في جميع مجاريه يكون مخالفاً للتشبيه المظهر الأداة ، ومخالفاً
للاستعارة أيضاً ، فيكون على ما ذكرناه من أحد نوعي
الاستعارة ، وهو الذي يكون الوجه الجامع منتزعا من عدة
أمور ، واذا وقفت على حقيقة الأمر فيه فلا عليك في
التلقيب ، وفيما ذكرناه كفاية في التنبية على ما أردنا ذكره

من العلوم البيانية مع ماسلف ذكره في أول الكتاب ، والله
الموفق للصواب

(القسم الثالث)

(من علوم البلاغة علم البديع)

اعلم أن هذا الفن من التصرف في الكلام مختص
بأنواع التراكيب ، ولا يكون واقعا في المفردات ، وهو خلاصة
علمي المعاني والبيان ومصاص سكرهما ، وقد قررنا فيما سبق
ماهية الفصاحة والبلاغة . فأغني عن ذكرهما

وعلم البديع هو تابع للفصاحة والبلاغة ، فإذا هو صفو
الصفو وخلاص الخلاص ، وبيان ذلك هو أن العلوم الأدبية
بالإضافة إلى حاجته إليها وترتبها عليها على خمس مرات ، كل
واحدة منها أخص من الأخرى ، وهو الغاية التي تنتهي إليه
كلها إذ (لَيْسَ وَرَاءَ عِبَادَانَ قَرْيَةٌ)

(المرتبة الأولى علم اللغة)

وهو علم الألفاظ المجردة الموضوعية للدلالة على معانيها
المفردة كالإنسان ، والفرس ، والجدار ، وغير ذلك ، فإنه لا
يستفاد منه إلا ما ذكرناه من المعاني المفردة من غير زيادة عليه

(المرتبة الثانية علم التصريف)

وهو علمٌ جليلٌ القدر من علوم الأدب متعلِّقٌ العلم بتصحيح الألفاظ ، وهو أخص من علم اللغة ، لأن متعلِّقهُ ليس الآسلامة الألفاظ ومعرفة أصليتها من زائدها ، وصحيحها من عليها ، وإجراء إعلالها على القوانين المألوفة

(المرتبة الثالثة علم الإعراب)

وهو أخص مما سبقه ، لأن ما سبقه من علم اللغة والتصريف ، يختصان بالامور المفردة ، وهذا يختص بالكلم المركبة ، لأن الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العقد والتركيب ، فمن أجل ذلك كان أخص حُكماً فيهما لما ذكرناه ، ومحصولهُ فائدة التركيب وهو إفادة الكلام

(المرتبة الرابعة علم المعاني)

وهو أخص من علم الإعراب من جهة أن علم الإعراب تحصلُ فائدته بمطلق التركيب ، وعلم المعاني له فائدة ورآء ما ذكرناه من التركيب ، وهو ما يتعلق بالأموال الخبرية ، من تعريفها ، وتنكيرها ، وتقديمها ، وتأخيرها ، وفصلها ، ووصلها ،

وبالأُمور الطليبة الإِشائيةِ ، كالأُوامر ، والنواهي ، والتمني ،
والترجي ، والدعاء ، والنداء ، والعرض ، فالنظرُ فيها أخصُّ
من النظر في علم الإِعراب كما ترى

(المرتبة الخامسة علمُ البيان)

وهو أخص من علم المعاني ، لأنَّ حاصل دلالاته على
ما يدلّ عليه ، ليس من جهة الإِشياء ، ولا من جهة الخبر ،
ولكن من دلالة أخص من ذلك ، وهي دلالة اللفظ على
معناه ، إمّا بحقيقته ، بتشبيهه ، أو غير تشبيهه ، وإمّا من جهة
مجازه ، إمّا بطريق الاستعارة ، أو بطريق الكناية ، أو بطريقة
التمثيل كما مرّ تقريره ، وهي التي تكسبُ الكلام الذوق والحلاوة ،
والرونق والطلاوة ، في البلاغة والفصاحة ، فإذا تمهدت هذه
القاعدة ، فاعلم أن علم البديع حاصله معرفة مقصود بلاغة
الكلام وفصاحته ، وهذا لا يحصلُ بتمامه وكماله إلا بإحراز
ما سلف من العلوم الأدبية ، فهو خلاصتها وصفوها وتقاوتها ،
وهي وُصلةٌ إليه ، وأنا الآن أعلو ذرّوةً لا ينالُ حضيضها
في ضرب مثال لهذه العلوم من الأمثلة الحسنّة ، يظهرُ به
جرهها ويروقُ حسنّها ، فأقول هذه العلوم الأدبية بمنزلة

عقدِ نفيس مؤلف من الدرر والآليءُ سالمةً جواهره من
الصدع والانشقاق ، مؤلفٍ تأليفاً بديعاً ، فتارةً يجعلُ طوقاً
في العنق ، وتارةً إكليلاً على الجبين ، وتارةً يكونُ وشاحاً
على الخصرِ ، موضوعاً على شكلٍ يتلأئمُ تأليفه ، فالكلمُ اللغوية
المفردةُ بمنزلة الآليءِ والدررِ المبددةِ ، وعلم التصريف هو
سلامته عن الشقوق والانصداع ، وتأليفها هو بمنزلة علم
الاعراب ، فاذا جعلتُ طوقاً ، أو إكليلاً ، أو قرطاً ورعائناً ،
فهو بمنزلة علم المعاني ، فاذا جعلتُ الإكليلُ على الجبين ،
وجعلتُ الطوقُ في العنق ، والقرطُ في الأذن ، فهو بمنزلة علم
البيان ، فاذا جعلتُ الإكليلُ على الجبين مطوّلاً بطوله ،
والطوقُ على تدويرِ العنق ، وجعلتُ على المساحة اللاتقة
بلبسها ، كانت بمنزلة علم البديع ، ألا ترى أنه لو وضع الإكليلُ
معتزلاً على الحد ، لم يكن ملاءماً لحقيقة تأليفه ، فكلُّ واحدٍ
من هذه العلوم على محالٍ ومنزلةٍ في الحاجة منها ، كما فصلته لك
كما أن كلَّ واحدة من هذه المزايا في العقدِ على حظٍّ ومرتبةٍ
فيه ، بحيث لو أُخِلَّ بها ، فأتَ الغرضُ المقصود به ، فهذا هو
المثال الكاشف عن حال هذا العلم بالإضافة الى العلوم الأدبية ،
وهو مطابقٌ لما ذكرتُ من العقدِ المؤلف على الحد الذي

قرّرتَه ، فليكن من الناظر تأمله بعين الإِصاف ، فإذا عرفت هذا فلنذكر علم البديع وأسراره ، وهي منقسمةٌ إلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة اللفظية ، وإلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة المعنوية ، فهذان طرفان نذكر ما يتعلّق بكلّ واحد منهما من الأمثلة والله تعالى الموفق للصواب

(الطرف الاول)

(في بيان ما يتعلّق بالفصاحة اللفظية)

أعلم أنا إنّما جعلنا هذا الطّرف متعلّقه الفصاحة اللفظية ، لما كان أمره وشأنه متعلّقاً بالألفاظ ومُشاكاة الكليم وازدواج الألفاظ ، فلاجل هذا جعلناه متعلّقاً باللفظ ، وجملة ما نذكر من ذلك ضروبٌ عشرة

(الضرب الأول منها التجنيس)

وهو على تنوّعه عبارةٌ عن اتّفاق اللفظين في وجهٍ من الوجوه مع اختلاف معانيهما ، وهو عظيمُ الموقع في البلاغة ، جليلُ القدر في الفصاحة ، ولولا ذلك لما أنزل الله كتابه المجيد على هذا الأسلوب ، واختاره له كغيره من سائر أساليب الفصاحة ، ثم ينقسم إلى كاملٍ ، وإلى ناقصٍ ، فالكامل هو

أن تتفق الكلمتان في الوزن والحركات والسكنات ، ويقع الاختلاف في المعاني ، ولم يقع في كتاب الله تعالى تجنيسٌ كاملٌ إلا في قوله تعالى (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) وأما الناقصُ فأبنيته كثيرة ومضطرَّ بآته واسعةٌ ، فمنه التجنيسُ الناقصُ ، وهو أن تكون إحدى الكلمتين مشتملةً على لفظ الأخرى مع زيادة ، ومثاله قوله تعالى (والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) فزيادة الميم في المساق هو الذي أوجب كونه جناساً ناقصاً ، وهذا يقال له (المدَّيل) أيضاً ، ومنه (المصحف) وهو أن تتفق الكلمتان خطأ لا لفظاً ، ومثاله قوله تعالى (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) ومنه (المضارع) وهو أن تتفق الكلمتان في حرف واحد ، سواء وقع أولاً أو آخرًا أو وسطاً ، ومثاله قوله تعالى (فإذا جاءهم أمر من الأمن) فقد اتفق الأمر والأمن ، في الهمزة والميم ، ومنه (المُتوازن) وهو أن تتفق الكلمتان في الوزن ويختلفا فيما عداه ، ومثاله قوله تعالى (ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) ومنه (المعكوس) ومثاله قوله تعالى (كل في فلك)

ومعنى العكس في هذا أنه يُقْرَأُ مِنْ آخِرِهِ كَمَا يُقْرَأُ مِنْ أَوَّلِهِ
ونحو قوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وقد يجيء العكس على غير
هذا في الكلم في مثل قولهم (عاداتُ الساداتِ ساداتُ
العادات) ومنه (الاشتقاقى) وهو أن تتفق الكلمتان في
معنى واحدٍ يجمعُهُما ، ومثاله قوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ
الْقَيِّمِ) وقوله تعالى (وَجَنَّتِ الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ) وقوله تعالى
(فَطَرَةَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) ونحو قوله تعالى فَرَّوْحُ
وَرَيْحَانُ) فهذا ما أردنا ذكره من التجنيس

(الضرب الثانى التسجيحُ)

وهو فى كتاب الله تعالى أكثر من أن يُعدَّ ويُحصى ،
وهو فى النثر نظير التقيفة فى الشعر ، ويردُّ تارةً طويلاً ،
وتارةً قصيراً ، ومرةً على جهة التوسط ، فهذه وجوهٌ ثلاثة ،
أولها القصير ، كقوله تعالى فى سورة المدثر (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ
وَيَايَاكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ، الى آخر الايات بعد قوله
(يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) وقوله تعالى (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى
مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا

وَخَى يُوحَى) وثانيها الطويل ، ومثاله قوله تعالى في سورة
الملك (الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن
عملاً وهو العزيز الغفور ، الذى خلق سبع سموات طباقاً
ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوتٍ فارجع البصر هل
ترى من فطورٍ) وثالثها أن يكون متوسطاً ، ومثاله قوله
تعالى (ليس لهم طعامٌ إلا من ضريعٍ لا يسمنٌ ولا يُغنى
من جوعٍ) وقوله تعالى (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف
خلقت وإلى السماء كيف رفعت) وأكثر العلماء على
حسن استعماله ، ولهذا ورد القرآن على استعماله ، ومنهم
من أنكره ، ثم إن الفواصل التى تكون مقررة عليها
الآى ، أقلها فاصلتان ، ويردان على أوجه ثلاثة ، أولها أن
تكونا متساويتين فى أنفسهما من غير زيادة ولا نقصان ،
وهذا كقوله تعالى (والعاديات صبحاً ، فالموريات قدحاً ،
فالمغيرات صبحاً) وقوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما
السائل فلا تنهر) وثانيها أن تكون الفقرة الثانية أطول من
الأولى ، ومثاله قوله تعالى (بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن
كذب بالساعة سميراً ، إذا رأيتهم من مكان بعيد

سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا
مُقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا) فالثانية كما ترى أطولُ من
الأولى ، وثالثها عكسُ هذا ، وهو أن تكون الثانية أقصرَ
من الأولى ، وهو معيبٌ عند جماهير أهل هذه الصناعة ،
ولا يكاد يوجد من هذا الضرب شيءٌ في القرآن ، وإنما
أكثرُ وروده على الوجهين الآخرين

(الضرب الثالث لزوم ما لا يلزم)

ويقال له الإِعْنَاتُ أيضًا ، وقد ورد في كتاب الله تعالى ،
وحاصله أن يلتزم النَّائِرُ حرفًا مخصوصًا مع اتفاق الكلمتين
في الأعجاز ، ومثاله قوله تعالى (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ)
فالتزم وجود الواو مع التزام الراء في آخر السجعتين ، ونحو
قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ) وقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا
تَنْهَرْ) وقوله تعالى (فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ) وهو
كما يرد في النثر ، فهو واردٌ في النظم ، وقد ذكرنا أمثله فيما
تقدم فأغنى عن التكرير

(الضرب الرابع ردّ المعجز على الصدر)

وهو أن يأتي في آخر الكلام بما يوافق أوله ومثاله قوله تعالى (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) وقوله تعالى (فَلَا تَضْرِبُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى) فهذه أمثلة لردّ المعجز على الصدر مع الزيادة ، وقد يكون الاتفاق على جهة المساواة ، كقولهم الحيلة ترك الحيلة ، والقتل أنفى للقتل

(الضرب الخامس المطابقة)

ويقال له الطباق أيضا ، والتضاد ، والتكافؤ والمقابلة وحاصله الإتيان بالنقيضين والضدين ومثاله قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) فانظر الى ما تضمنته هذه الآية من المقابلات الحالية ، والمتضادات المتكافئة ، فالأمر قد اشتمل على ثلاث مقابلات ، والنهي قد اشتمل على عكسها وضدّها ، ثم إن الأمر في نفسه يقتضى النهي كما ترى ، وقوله تعالى (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا

فالأمر يقتضى النهى، والعبادة تُقيضها الشرك، الى غير ذلك من
التقابل العجيب الذى اشتمل عليه القرآن
(الضرب السادس الترصيع)

وهو من علم البديع بمحلّ ومكان رفيع، ولم يرد فى القرآن
شىء منه على علوّ قدره وظهور بلاغته، وهو قليلٌ نادرٌ لصعوبة
الأمر فيه، ولولا ما ورد من اختلاف الجمعين فى الأبرار،
والفُجّار، وفى قوله (لنّى نعيم) لكان ترصيعا فى قوله تعالى
(إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) فانه لو أُبدل
الفجار بلفظ يوازن الأبرار وأُبدل لفظ فى، لكان ترصيعا،
لكن لما ورد هكذا لم يُعدّ ترصيعا، فلو قال مثلا: إِنَّ الْأَبْرَارَ
لَفِي نَعِيمٍ، وان الأشرار لمن جحيم، لكان ترصيعا، ولكنه جمع
الفُجّار، للكثرة وجمع الأبرار، للقلّة، فأخرجه عما يرد من
الترصيع تنبيها على قلّة أهل الإيمان وكثرة أهل الفجور، وقد
عرفت مثاله لو ورد على ما قلناه

(الضرب السابع اللف والنشر)

وهو ذكرُ الشيطان على جهة الاجتماع مطلقين من غير
تقييد، ثم يرمى بما يليق بكل واحدٍ منهما اتسالا على قرينة

السامع ، بأن يُلْحَقَ بِكُلِّ واحدٍ منهما ما يستحقُّه ، ومثاله قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) فجمع أولاً بين الليل والنهار بواو العطف ثم إنه بعد ذلك أضاف الى كل واحد منهما ما يليق به ، فأضاف السُّكُونَ الى الليل ، من جهة أن تصرّف الخلق يقلُّ ليلاً لا جمل ما يعترهم من النوم ، ثم قال بعد ذلك (وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) أضافه الى النهار ، لأن ابتغاء الارزاق إنما يكون نهاراً بالتصرّف والاحتياج ، واكتفى في البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كل واحد منهما كما مرّ بيانه

(الضرب الثامن الموازنة)

وهو اتفاق آخر الفقرتين في الوزن ، وإن لم يتجانسا في الأحرف ، ومثاله قوله تعالى (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فقوله المستبين ، والمستقيم ، وزنهما واحدٌ كما ترى ، ونحو قوله تعالى (لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا) ثم قال بعد ذلك (وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) فالعزّ والضدّ مستويان في الزنة ، وهكذا قوله تعالى (تَوَزَّهُمْ أَزًّا) مع قوله (إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عِدًّا) وهو كثير الورد في كتاب الله تعالى

(الضرب التاسع المقابلة)

وحاصلها مقابلة اللفظ بمثله ، ثم هي تأتي على وجهين ،
أحدهما مقابلة المفرد بالمفرد ، ومثاله قوله تعالى (هَلْ جَزَاءُ
الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) وقوله تعالى (مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ
كُفْرُهُ) وقوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وثانيهما
مقابلة الجملة بالجملة ، ومثاله قوله تعالى (وَمَكْرُؤًا وَاكْرَأُوا اللَّهَ
وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ) وقوله تعالى (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا
أُضِلُّ عَلَى نَفْسِي) فإهذا حاله من المقابلة في الوجهين جميعاً له
جظ في البلاغة ، ومقصدٌ عظيمٌ لا يخفى على من له أدنى
ذوق مستقيم

(الضرب العاشر الترديد)

وفائدته أن تُوردَ اللفظة لمعنى من المعاني ، ثم تُردُّها
بعينها وتُعلِّقَ بها معنى آخر ، ومثاله قوله تعالى (حتى نُؤْتِي
مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ)
وهو كثيرٌ دَوْرُهُ في المنظوم والمنثور من كلام الفصحاء ، وقد
يحصل في مصراع واحدٍ كما قال بعض الشعراء
ليسَ بما ليسَ به بأسٌ بأسٌ

ولا يضرُّ المرءَ ما قال الناس

فانظر الى تكرير هذه اللفظة وترديدها ، وإفادتها لمعانٍ
مختلفة ، ولنقتصر على هذا القدر من الفصاحة اللفظية
(الطرف الثاني)

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية)
وإنما أوردنا هذا بياناً للفصاحة المعنوية لما كان متعلقاً
بالمعاني دون الألفاظ ، وجملة ما نورده من ذلك ضروبٌ
عشرة ، ففيها كفاية في غرضنا

(الضرب الأول التميم)

وهو الإتيانُ بجملةٍ عَقِيبٍ كلامٍ متقدِّمٍ لإفادة التوكيد
له والتقرير لمعناه، ومثاله قوله تعالى (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا
وَهُمْ يُجَازَى الْآ كَافُور) فقوله (وهل يجازى) إنما ورد
على جهة التوكيد لما مضى من الكلام الأول ، وقوله تعالى (وما
جعلنا لبشرٍ من قبلك الخُلْدَ) ثم قال (أفأين متَّ فهمُ
الخالِدُونَ) فأورده على جهة توكيد الكلام الأول ، ثم قال
(كلُّ نفسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ) تأكيداً ثانياً لما سلف من الجملة
الأولى والله أعلم بالصواب

(الضرب الثاني الائتلاف والملائمة)

وهو أن يكون اللفظ ملائماً للمعنى ، فإذا كان الموضعُ
موضعا للوعد والبشارة ، كان اللفظُ رقيقاً ومثاله قوله تعالى
(يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ
مُقِيمٌ) وقوله تعالى (نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَقَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ)
فانظر الى هذه الألفاظ ، كيف رقت وكان فيها من السلاسة
ما لا يخفى ، وإذا كان الموضع موضعا للوعيد والندارة ، كان
اللفظ جزلاً ، ومثاله قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ
فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا) وقوله تعالى
(وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)
فانظر الى التفاوت بين المقامين في الجزالة ، والرتقة ، وكلُّ
واحد منهما ملائمٌ للمعنى الذي جيء به من أجله ، وهكذا تجد
الفاظ القرآن على هذه الصفة ، وهذا إنما يُدرك بالقريحة
الصافية ، والذوق السليم

(الضرب الثالث الجمع والتفريق)

وهما أيضا من أوصاف البلاغة ، فأما الجمعُ فكقوله تعالى

ج ٣٣ م - ٤٦ - (الطراز)

(زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ
الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ
وَالْحَرْثِ) وقوله تعالى (الْعَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ) فهذه الامور قد جمعها،
وأما التفريقُ فكقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ ،
وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ) وقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ الْآيَةَ ، وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي
رَحْمَةِ اللَّهِ) الى غير ذلك من أفاين الجمع والتفريق ، وهما
كثيرا الورود في كتاب الله تعالى

(الضرب الرابع التهكم)

وهو إنما يكون عن شدة الغضب ، ومثاله قوله تعالى
(فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) فالبشارة إنما تُورَدُ في الامور السارة
الذيذة ، وقد أوردتها هنا في عكسها تهكما بهم وغضباً عليهم،
ونحو قوله تعالى (إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ) فالغرض من
مقصودهم إنك السفية الجاهل ، ولكنهم أخرجوه على هذا
المخرج تهكما به ، وإِنزَالاً لدرجته عندهم ، ووروده في القرآن
أكثر من أن يُحصى على أفاين مختلفة، وقد أشرنا اليها فيما سبق

(الضرب الخامس التسجيل)

وهو عبارة عن تطويل الكلام لإفادة مدح أو ذم ،
ومثاله الآيات الواردة في عبدة الأوثان والاصنام ، فإن الله
تعالى ما ذكرهم إلاّ وسجّل عليهم بالنّعي لأفعالهم والذمّ
لمقاتلهم ، والاستهجان لعقولهم ، والإينزال لدرجاتهم ، وهذا
كقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ
أَمْثَلُكُمْ) وقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا
لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ) فهذا كله مثال في تسجيل الذم ، وأما
التسجيل في المدح ، فكالآوصاف التي ذكرها الله وأطنب
في شرحها في حق أهل الإيمان ، كآيات التي في فواتح سورة
البقرة في صفة المتقين ، والآيات التي في صدر سورة المؤمنين ،
فهذا كله معدود في التسجيل

(الضرب السادس الإلهاب والتهيج)

وهما عبارتان عن النّحت على الفعل لمن لا يخلو عن
الآتيان به ، وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه تركه ، ومثاله
قوله تعالى (لَنْ أَشْرَكَ لَيْحِبْطَنَّ عَمَلُكَ وَلَنْ كُونَنَّ مِنْ

الْخَائِبِينَ) وقوله تعالى (بَلِ اللّٰهِ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)
(فَاَعْبُدِ اللّٰهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) وقوله تعالى (فَاَقِمْ وَجْهَكَ
لِلدِّينِ حَنِيفًا) وقوله (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ) وقوله تعالى (وَلَا
تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) فهذا كله واردٌ على جهة الحث لرسول
الله صلى الله عليه وسلم والتحذير له عن مَوَاقِعَ هذه الافعال

(الضرب السابع التلميح)

وهو عبارة عن الإشارة في أثناء الكلام الى الأمثال
السائرة ، ومثاله قوله تعالى (كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ) وقوله تعالى
(فَثَلْهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ) وقوله (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَمْخُلُ أَسْفَارًا)
فما هذا حاله إذا ورد في الكلام فإنه يَكْسِبُهُ بلاغةً ورشاقةً ،
ويزيده وضوحاً ويصير كالشامة في بدن الإنسان ويزيده في
الأذهان قبولاً ونضارةً

(الضرب الثامن جودة المطالع والاستفتاحات للكلام)

أعلم أن ما هذا حاله تتفاوت الناس فيه كثيراً ، فإنه
إذا كان حسنا كان مفتاحا للبلاغة ، وديباجة للبراعة ، ولهذا
فإنك تجد الافتتاحات في القرآن الكريم على أحسن ما يكون
وأبلغه ، للملائمة المقصود بالسورة من إيقاظ كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا

المزمل ، يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ، يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ، وغير ذلك ، أو بشارة كقوله تعالى (قَدْ أَفْلَحَ
الْمُؤْمِنُونَ) أو إنذار كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) وهكذا جميع السور
فإنها دالة على المقصود في الابتداء

(الضرب التاسع التلخيص)

وهو عبارة عن الخروج الى المقصد المطلوب عقيب ما
ذكره من قبل ، ومثاله قوله تعالى في سورة المدثر (يَا أَيُّهَا
الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) ثم تلخص بعد ذلك الى ما هو المقصود
بقوله (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) فلما اتَّعَظَ الرسول بالأمر
بالإنذار ، عقبه بالوعيد الشديد للوليد بن المغيرة بقوله (ذَرْنِي
وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) الى آخر الآيات وهكذا في كل سورة
تجده يتلخص الى المقصود بأعجب خلاص كما قال تعالى في
سورة النور (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) ثم تلخص يذكر
حكم الزانية والزاني الى ما هو المقصود بعد ما قدم ما قدمه من
ذكر السورة المفروضة المحكمة

(الضرب العاشر الاختتامات)

وهو عبارة عن تَوَخُّي المتكلم ختم كلامه بما يُشعرُ بالنجاح والتمام لغرضه ، وهذا تجدهُ في القرآن على أحسن شيء وأعجبه ، فإن الله تعالى ختم سورة البقرة ، بالدعاء ، والإيمان بالله تعالى والتصديق لرسله ، وختم سورة آل عمران بالتنبيه على النظر في المخلوقات والأمر بالصبر والمُصابرة والمُرابطة الى غير ذلك من جميع السور ، فإنك تجدها ملائمةً ، وتجدُ المطالعَ والمقاصدَ والخواتيمَ كلها مسوقة على أعجب نظام وأكمله ، ولتقتصر على هذا القدر من تعريف ما وقع من علم البديع في كتاب الله تعالى، وقد أشرنا الى هذه الاساليب في أوّل الكتاب بأكثر من هذا وقررناه بالأمثلة ، فاغنى عن الاطالة

(خاتمة لما أوردناه في هذا الفصل)

أعلم أن المقصود بما ذكرناه هو بيان أن القرآن في أعلا طبقات الفصاحة وقد مهّدنا طريقه ، وذكرنا أنه حاصلٌ على الوجوه اللائقة بالبلاغة والاسرار المتعلقة بالفصاحة بحيث لا تُتصور في غيره الآ وهي فيه أتم وأخلق، ولا توجد في غيره

الا وهي فيه أقدم وأسبق، وما ذاك إلا لأنه لم تصغه أسلات
الألسنة، ولا أنضج بنار الفكرة، وإنما هو كلام سماوي
ومعجز إلهي، ما زالت رجال الخواطر الذكية معقولة بفنائه
لتطلع على رؤوزه، وما برحت الأنظار الصافية. أسورة في
رق منك لتقع على أدنى جوهر كنوزه، فأبى الله من ذلك
إلا ما سمح به للخاصة من أوليائه، والمرموقين بعين المحبة
والمودة من أصفياه، الذين شغلوا أنفسهم، وأتعبوا خواطرهم
في إدراك سره وتحقيقه، وتمطشوا لتبيل مخزون تلك الأسرار،
فسقوا من صفور حقيقه وجهدوا أنفسهم في إدراكها، وأظلموا
هواجرهم في طلبها حتى صاروا أئمة مقصودين، وسادة معدودين
(والذين جاهدوا فينا لنهديم سبلنا وإن الله لمع المحسنين)
ونخوض الآن في الكلام في إعجاز القرآن بمعونة الله تعالى

(الفصل الثاني في بيان كون القرآن معجزاً)

أعلم أن الكلام في هذا الفصل وإن كان خليقاً بإيراده
في المباحث الكلامية، والأسرار الإلهية، لكونه مختصاً
بها ومن أهم قواعدها، لما كان علامة دالة على النبوة وتصديقاً
لصاحب الشريعة، حيث اختاره الله تعالى بياناً لمعجزته،

وعلمًا دالًّا على نبوته ، وبرهانًا على صحة رسالته ، لكن لا يخفى تعلقه بما نحن فيه تعلقًا خاصًا ، والتصاقًا ظاهرًا ، فان الأخلق بالتحقيق أنا إذا تكلمنا على بلاغة غاية الإعجاز بتضمنه لأقنين البلاغة ، فالأحق هو إيضاح ذلك ، فنظير وجه إعجازه ، وبيان وجه الإعجاز ، وإبراز المطاعن التي للمخالفين ، والجواب عنها ، والذي يقضى منه العجب ، هو حال علماء البيان ، واهل البراعة فيه عن آخرهم ، وهو أنهم أغفلوا ذكر هذه الأبواب في مصنفاتهم بحيث إن واحدًا منهم لم يذكره مع ما يظهر فيه من مزيد الاختصاص وعظم العلة ، لأن ما ذكروه من تلك الأسرار المعنوية ، واللطائف البيانية من البديع وغيره ، إنما كانت وصلة وذريعة إلى بيان السر واللباب ، والغرض المقصود عند ذوى الالباب ، إنما هو بيان لطائف الإعجاز ، وإدراك دقائقه ، واستنهاض عجايبه ، فكيف ساغ لهم تركها وأعرضوا عن ذكرها ، وذكروا في آخر مصنفاتهم ما هو بمنزل عنها ، كذكر مخارج الحروف وغيرها مما ليس مهمًا ، وإنما المهم ما ذكرناه ، ثم لو عذرنا من كان منهم ليس له حظ في المباحث الكلامية ، ولا كانت له قدم راسخة في العلوم الإلهية ، وهم الأكثر منهم

كالتسكاكي ، وابن الأثير ، وصاحب التبيان ، وغيرهم ممن برز
في علوم البيان ، وصبغ بها يده ، وبلغ فيها جده وجهده ، فما
بال من كان له فيها اليد الطولى ، كابن الخطيب الرازي ، فإنه
أعرض عن ذلك في كتابه المصنف في علم البيان ، فإنه لم يتعرض
لهذه المباحث ، ولا شتم منها رائحة ، ولكن ذكر في صدر
كتاب النهاية كلاماً قليلاً في وجه الإعجاز لا ينفع من غلة ،
ولا ينفع من علة ، فاذا تمهد هذا فاعلم أن الذي يدل على إعجاز
القرآن مسلكان

(المسلك الأول منهما)

من جهة التحدّثي ، وتقريره هو أنه عليه السلام تحدّثي
به العرب الذين هم النهاية في الفصاحة والبلاغة ، والغاية في
الطلاقة والذلاقة ، وهم قد عجزوا عن معارضته ، وكلما كان
الأمر فيه كما ذكرناه فهو مُعْجِزٌ ، وإنما قلنا : إنه عليه السلام
تحدّثهم بالقرآن لما تواتر من النقل بذلك في القرآن ، وقد
نزّلهم الله في التحدّثي على ثلاث مراتب ، الأولى بالقرآن
كله ، فقال تعالى (قل لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن
يأتوا بمثل هذا القرآنِ لا يأتونَ بمثله ولو كان بعضهم لبعضِ

ظهيراً) الثانية بعشر سُورٍ منه كما قال تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) الثالثة بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ
كما قال تعالى (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ
دُونِ اللَّهِ) ثم قال بعد ذلك (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) فنفى القدرة
لهم على ذلك بقضية عامة ، وأمرٍ حتمٍ لا تردُّ فيه ، فدلّت هذه
الآيات على التحدّي، مرّةً بالقرآن كله، ومرّةً بعشر سُورٍ، ومرّةً
بسورة واحدة، وهذا هو النهاية في بلوغ التحدّي، وهذا كقول
الرجل لغيره : هَاتِ قَوْمًا مِثْلَ قَوْمِي ، هَاتِ كَنِصْفِهِمْ ،
هَاتِ كَرُبْنَعْمِهِمْ ، هَاتِ كَوَاحِدِهِمْ مِنْهُمْ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُمْ عَجَزُوا
عَنْ مَعَارَضَتِهِ لِأَنَّ دَوَاعِيَهُمْ مَتَوَفِّرَةٌ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ كَلَّفَ الْعَرَبَ تَرْكَ أَدْيَانِهِمْ ، وَحَطَّ رِثَاسَتَهُمْ ، وَأَوْجَبَ
عَلَيْهِمْ مَا يَتَعَبُّ أَبْدَانَهُمْ ، وَيَنْقُصُ أَمْوَالَهُمْ ، وَطَالَبَهُمْ بِعِدَاوَةِ
أَصْدِقَائِهِمْ ، وَصَدَاقَةِ أَعْدَائِهِمْ ، وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ وَالْأَصْنَامَ مِنْ
بَيْنِ أَظْهَرِهِمْ ، وَكَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ أَجْلِ الدِّينِ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْقُلُوبِ
تَحْمَلُهُ ، وَلَا سِيَّمَا عَلَى الْعَرَبِ مَعَ كَثْرَةِ حَمِيَّتِهِمْ ، وَعَظِيمِ أَنْفَتِهِمْ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَنْزَلَ غَيْرَهُ عَنْ رِثَاسَتِهِ ،

ودعاه الى طاعته ، فإنّ ذلك الغير يُحاولُ إبطال أمره بكلّ ما يقدر عليه ويجدُ اليه سبيلا ، ولَمَّا كانت معارضة القرآن بتقدير وقوعها مُبْتَطَلَةً لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، علمنا لامحالة قطعا تَوَفَّرَ دواعي العرب عليها ، وإنما قلنا: انه ما كان لهم مانعٌ عنها لأنه صلى الله عليه وسلم ما كان في أول أمره بحيث تخاف قهره كلُّ العرب ، بل هو الذي كان خائفا منهم ، وإِنَّمَا قلنا : إنهم لم يُعارضوه لأنهم لو أتوا بالمعارضة لكانت اشتهارها أحقّ من اشتهار القرآن لأن القرآن حينئذٍ يصير كالشبهة وتلك المعارضة كالحجة ، لأنها هي المُبْتَطَلَةُ لأمره ، ومتى كان الأمر كما قلناه وكانت الدواعي متوفرةً على إبطال أُبْهَةِ المدعي وإبطال رونقه ، وإزالة بهائه ، كانت اشتهار المعارضة أولى من اشتهار الأصل ، فلَمَّا لم تكن مشتهرةً علمنا لامحالة بطلانها ، وأنها ما كانت ، وإِنَّمَا قلنا إن كلّ من توفرت دواعيه الى الشيء ولم يوجد مانع منه ، ثمّ لم يتمكن من فعله ، فإنه يكون عاجزاً ، لأنه لا معنى للعجز الآذاك ، وبهذا الطريق نعرّف عجزنا عن كل مانعٍ عجز عنه كخلق الصور والصفات ، ويؤيد ما ذكرناه من عجزهم ويوضحه ، أنهم عدلوا عن المعارضة الى تعريض النفس للقتل ، مع أن المعارضة

عليهم كانت أسهل وما ذاك إلا لما أحسوا به من العجز من أنفسهم عنها ، فثبت بما ذكرناه كون القرآن معجزاً ، وتمام تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة الواردة عليها والانفصال عنها أعلم أن للملاحدة لعنهم الله وأبادهم ، أسئلة ركيكة على كون القرآن معجزاً ، ولا بد من إيرادها ، وإظهار الجواب عنها ، وجملة ما نورده من ذلك أسئلة ثمانية

السؤال الأول منها قولهم : لأنسلم أن القرآن معجز ، وعمدتكُم في إعجازه إنما هو التحدّي وقررتم التحدّي على تلك الآيات التي تلوتموها ، ونحن نكرتوا أثرها ، فإن المتواتر من القرآن إنما هو جملته دون الآحاد منه ، ويؤيد ما ذكرناه ، ما وقع من التردد والاختلاف في مفرداته ، دون جملة ، بدليل أمور ثلاثة ، أمّا أولاً فلأنه نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أنكر الفاتحة والمعوذتين أنها من القرآن ، وبقى هذا الإنكار إلى زمن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأمّا ثانياً فلما وقع من الخلاف الشديد في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هل هي من القرآن أولاً ، وقد أثبتها ابن مسعود في صدر سورة براءة ، وثقاها أبي بن كعب وزيد بن ثابت ، وأمّا ثالثاً فلما يحكى عن أبي بن كعب ، أنه أثبت في القرآن آية

القُنُوتِ وَهِيَ قَوْلُهُ (اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) وَقَوْلُهُ (لَوْ
أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى لَهَا ثَالِثًا) وَنَفَى
ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَغَيْرَهُ فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ
مُتَوَاتِرٍ فِي تَفَاصِيلِهِ ، وَأَيَّاتُ التَّحْدِيٍّ مِنْ جَمَلَةِ التَّفَاصِيلِ ، فَلِهَذَا
لَمْ يُحْكَمْ بِثَبُوتِهَا فِي الْمَصْحَفِ ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ

وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ نَقُولَ الْقُرْآنِ يُجْمَلُتُهُ
وَتَفَاصِيلُهُ كُلُّهَا مَنَقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ ، سِوَاءٍ ، مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي ذَلِكَ ،
وَالْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ،
أَنَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَوْ حَاوَلَ أَحَدٌ أَنْ يَدْخَلَ فِيهِ حَرْفًا لَيْسَ
مِنْهُ أَوْ يُخْرِجَ مِنْهُ حَرْفًا هُوَ فِيهِ ، لَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ
وَالنَّقْصَانِ ، جَمِيعُ الصَّبِيَّانِ ، فَضْلًا عَنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَفْضَلِ
النَّاسِ ، فَكَيْفَ تَصَحُّ هَذِهِ الدَّعْوَى ، بِأَنَّ تَفَاصِيلَهُ
غَيْرَ مُتَوَاتِرَةٍ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ حَالَ
النَّاسِ فِي التَّشَدُّدِ عَنِ الْمَنْعِ مِنْ تَغْيِيرِ الْقُرْآنِ وَتَبْدِيلِهِ فِي عَهْدِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى مِنْ حَالِ زَمَانِنَا
هَذَا ، فَانْهَ مَا كَانَ أَقْلًا مِنْهُ ، فَإِذَا لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ خِلَافٌ وَتَرَدُّدٌ
فِي زَمَانِنَا فَهَكَذَا حَالُ مَنْ قَبْلُ ، وَهَذَا يُبْطِلُ كَلَامَ الْمَلَاحِدَةِ
فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرِ التَّفَاصِيلِ ، قَوْلُهُمْ : إِنْ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ الْفَاتِحَةَ

والمعوذتين أنها من القرآن ، قلنا : هذه الروايةُ عن ابن مسعودٍ من باب الآحاد فلا تُعارض ما كان مقطوعاً به ، وأيضاً فإنه لم ينكر نزولهما من عند الله ، وأنه جاء بهما جبريلُ ، ولكن ادعى أن المعوذتين نزلتا عُوذَةً للحسنين ، وأن الفاتحة إنما أنزلت من أجل الصلاة تُفتَحُ بها ، ولم يُنكر ما ذكرناه من ثبوت أحكام القرآن فيها ، فهو يُسلم أنها من القرآن بالمعنى الذى ذكرناه ، وينكر كتبها فى جملة القرآن ، وهذا خلافُ لفظيِّ لا طائل وراءه ، قولهم : الناسُ قد اختلفوا فى التسمية ، قلنا : خلافُ من خالف فى أنها ليست من القرآن ليس يُنكرُ أن جبريلَ نَزَلَ بها ولا أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها ، ولكن زعمَ أنها للتبرك ، والفصل بين السور ، فقد أقرَّ بكونها من القرآن بالمعنى الذى ذكرناه ، وزعم أن فيها غرضاً آخر ، هو مساعدُهُ له ، قولهم : إنَّ أياً أثبت آية القنوت ، وقوله (ولو أن لابن آدم واديين من ذهبٍ) قلنا هذه الرواية من باب الآحاد فلا تُعارضُ القواطع ، ثم انه ولو كتبها فى المصحف لم يثبت عنه أنها من جملة ، وعلى الجملة فما ذكره أمورٌ خياليةٌ وهميةٌ ، لا تُعارضُ الأمور القطعية

السؤال الثانى هَبْ أَنَا سَلَّمْنَا أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِثِ مُتَوَاتِرَةٌ ،

فلا نُسلم دلائلها على التحدّي ، وبيانه هو أنه لو كان الغرضُ من إيرادها استدلاله بالقرآن على كونه نبياً ، لاشتهر ذلك من نفسه كاشتهار أصل نبوته ، لكنه لم يُنقل عن أحدٍ من أهل الأخبار ، أنه استدلّ على مخالفه بالقرآن ، ولم يُنقل عن أحدٍ ممن آمن به أنه آمن به لدليل القرآن ، فعلمنا بذلك أنه ما كان يُعول في إثبات نبوته على القرآن ، وإذا صحّ ذلك علمنا أن الغرض بإيراد هذه الآيات ما يذكره كل واحدٍ من الخطباء والشعراء ، من الدعاوى العظيمة والافتخارات التي لا حقيقة لها بحال

وجوابه من وجهين ، أمّا أولاً فلا نأعلم بالضرورة ، أنه كان يفتش محافلهم ويتلو عليهم القرآن ، ويقرّع مسامعهم ، ولا وجه لذلك إلا أنه يتحدّاهم به ويوجبُ عليهم طاعته ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ لا يمكن جحده ولا إنكاره ، وأمّا ثانياً فهبّ أنا سلّمنا أنه لم يُنقل ما ذكرناه ، لكنه استغنى بما في القرآن من آيات التحدّي عما كان منه من ذلك اذلا فائدة في تكريره

السؤال الثالث سلّمنا وقوع التحدّي ، ولكن هل وصل خبر التحدّي الى كل العالم ، أو الى بعضه ، وباطل أن يكون واصلاً الى كله ، لأننا نعلم بالضرورة أن أهل الهند والصين

والرّوم ، وسائر الأقاليم البعيدة ، ما كانوا يعلمون وجُودَ محمّد
صلى الله عليه وسلم في الدّنيا ، فضلاً عن أن يقال: إنهم عالمون
بتحدّيه بالقرآن ، وباطل أن يكون واصلاً الى بعضهم ،
لأنّهم ولو عجزوا عن المعارضة فإنّه لا يكفي في صحة دعوى
النبوة ، عجزهم عن معارضته ، لأنّهم بعضُ الخلق ، وعجزُ بعضِ
الخلق لا يكون عجزاً لجميعهم ، وإلّا لزم في بعض الحذاق في
صناعته اذا تحدّى أهل قرّيته ، ثمّ عجزوا عن ذلك، أن يكون
نبياً لمكان دعواه، وهذا ظاهر الفساد، وهذا يُبطل ما ذكرتموه
من التحدّي بالقرآن

وجوابه من وجهين ، أمّا أوّلاً فلا نأ نعلم بالضرورة أن
العرب الذين قرّع أسماءهم التحدّي، وخوطفوا به (العين للعين)
كانوا لا محالة أقدر على مُعارضته من غيرهم ، لاختصاصهم
بما لم يختصّ به غيرهم من سائر الأقاليم من الفصاحة والبلاغة،
فلما عرفنا عجزهم كان غيرهم لا محالة أعجز من ذلك لما ذكرناه
وأما ثانياً فهب أن خبرَ تحدّيه بالقرآن ما وصل الى كلّ العالم
في زمانه ، لكن لا شك في وصوله اليهم الآن ، مع أنّهم لم
يعارضوه، وفي هذا دلالةٌ على صحة نبوته ، ويؤيد ما ذكرناه
أنا نرى من يُصنّف كتاباً في أيّ علم كان، ويظنّ أنه قد أتى

فيه باليد البيضاء ، فلا يَبْتُ إلا بمقدار ما يصلُ الى الأقاليم
والبلاد ، ويحصلُ بعد ذلك ما يُبطله ، ويدلُّ على تناقضه وضعفه
على القرب لأجل شدة الحرص على ذلك ، وهذا ظاهر في
جميع التصانيف كلها ، فلو كان ثمَّ معارضةٌ توجد للقرآن ،
لكانت قد حصلت في هذه الأزمان المتتالية ، والسنين
المتطاولة ، ولا شك في بلوغه لهذه الأقاليم التي زعمتم ، وفي
هذا يُطلان ما زعمتموه

السؤال الرابع ، سلمنا تواتره الى كافة الخلق ، لكننا
لا نسلم توفر دواعيهم الى المعارضة ، وبيان ذلك بأوجه ثلاثة ،
أما أولاً فلمعلمهم اعتقدوا أن المعارضة لا تبلغ في قطع المادة
وحسم الشغب وإبطال أمره ، مبلِّغ الحرب ، فلا جرم عدلوا
الى الحرب ، وأما ثانياً فلأننا لا نمنع أن يكونوا عدلوا الى
الحرب لأنهم لو عارضوا لكان الخلاف غير منقطع بوقوعها ،
لجواز أن يقول قومٌ : إنها معارضةٌ ، ويقول قومٌ آخرون :
إنها ليست معارضةً ، ويتوقف فريق ثالثٌ ، لالتباس الأمر
فيه ، فيشتد الخلاف ويعظم الخطب ، وفي أثناء ذلك الخلاف
لا يمتنع اشتداد شوكتيه ، فلاجل الخوف من ذلك ، عدلوا

الى الحرب ، وأما ثالثاً فلانه يحتمل أن يكون عدوهم عن
المعارضة ، لأن التحدى إنما وقع بمثله ، ولم يعرفوا حقيقة المائلة ،
هل تكون بالفصاحة ، أو البلاغة ، أو بالنظم ، أو بهذه الأمور
كلها ، أو في الإخبار عن العلوم الغيبية ، أو في استخراج الأسرار
الدقيقة ، أو غير ذلك مما يكون القرآن مشتملاً عليه ، فهذا
عدلوا عن المعارضة ، فصحّ بما ذكرناه أن دواعيهم الى
المعارضة غير متوفرة لأجل هذه الاحتمالات التي ذكرناها
وجوابه أننا قد أوضحنا توفّر دواعيهم الى معارضته بما
لا مدفع له إلا بالكابرة ، ويؤيد ما ذكرناه ويوضحه ، أن
الامر المطلوب اذا كان لتحصيله طرقٌ كثيرةٌ وكانت معلومة
في نفسها ، ثم بعضها يكون أسهل وأقرب في تحصيل
المقصود ، فإننا نعلم من حال العاقل اختيار الطريق الأسهل ،
وقد علمنا بالضرورة أن أسهل الطرق في دفع من يدعى مرتبةً
عظيمةً على غيره ، معارضتها بمثلها ان كانت المعارضة ممكنة ،
ونعلم أن هذا العلم الضروري حاصلٌ لكل العقلاء ، حتى
نعلم أن طفلاً من الأطفال لو ادعى على غيره من سائر
الأطفال شيئاً حجرياً ، أو ظرفاً جَدولاً ، أو رمي غرضاً ، فإنهم
يتسارعون الى معارضته بمثل دعواه ، وهذه الجملة تفيد توفّر

دواعى العرب على إبطال امر الرسول صلى الله عليه وسلم
بمعارضة دعواه بمثلها لو كانت ممكنة لهم ، فإذا كان هذا
حاصلا في حق الأطفال ، فكيف من بلغ حالة عظيمة في
الحنكة والتجربة

قولهم: اولا لعلمهم اعتقدوا أن المعارضة لا تحسم دعواه ،
قلنا هذا فاسد ، لأنهم في استعمال الحرب غير واثقين بحصول
المطلوب ، لأنهم غير واثقين بالظفر عليه ، بخلاف المعارضة ،
فإنهم ليسوا على خطر منها ، لأنهم واثقون بإطلاق أمره عند
وقوعها ، وقولهم ثانيا : ولو عارضوا لكان الخلاف غير منقطع
بوقوعها ، قلنا هذا فاسد ايضا : فإنه ليس الغرض هو حصول
المماثلة من كل الوجوه ، لأنه لا يدرك مماثلة الكلامين من
جميع الوجوه الا بالقطع بالاشتراك في كل الأحكام ، وهذا
مما يعلمه الله دون غيره ، بل المقصود من التحدى ، إنما هو
الإتيان بما يُظن كونه مثلاً ، أو قريبا من المثل ، وأما
ذلك وقوع الاختلاف بين الناس في كونه مثلاً ، أو غير مثل ،
وقولهم ثالثا : إنهم لم يعرفوا حقيقة المثل الذي طلبه في المعارضة ،
هل هو الفصاحة ، أو الأسلوب ، أو الاخبار عن علوم
الغيب ، قلنا هذا فاسد لأمرين ، أمّا أولا فلأنه لو اشتبه

عليهم لا ستفهموه عما يريد ، لكن الأمر في ذلك معلوم لهم ، فلهذا لم يُعالجوه في شيء من ذلك ، لتحققهم أنهم لو أتوا بما يماثله ، لبطل أمره ، فسكوتهم عنه دلالة على تحققهم من ذلك ، وأما ثانياً فلأن الرسول صلى الله عليه وسلم أطلق التحدّي ولم يخصه بشيء دون شيء ، اتكالا منه على ما يعلم من ذلك بمجرى العادة واطرادها في التحدّي بين الشعراء والخطباء ، فلاجل ذلك لم يكن محتاجاً الى تفسير المقصود

السؤال الخامس سلّمنا توفّر دواعيهم الى المعارضة كما قلتم ، لكن لا نسلم ارتفاع المانع عن المعارضة كما قلتم ، فلم ينكرون على من يقول إنه منعمهم عن المعارضة اشتغالهم عنها بالحروب العظيمة ، فإن فيها شغلا عن كل شيء ، أو يقول خوفهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وأنصاره وأعدائه ، لأن قوة الدولة والشوكة تمنع من ذلك ، ولهذا فإن ابن عباس رضي الله عنه لم يمكنه إظهار مذهبه في العول أيام عمر خوفاً من سطوته ، ولا شك ان الخوف مانع عما يريد الإنسان في أكثر أحواله

وجوابه من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن المعارضة للقرآن إنما هي من قبيل الكلام ، والحرب غير مانعة من وجود

الكلام، ولهذا فإنهم كانوا والحرب قائمةً يتمكنون من الأشعار والخطب في المحافل، فكيف يقال إن الحرب مانعةٌ من وجود المعارضة، وأمّا ثانياً فلأن الحرب لم تكن دائمةً، وإنما كانت في وقت دون وقتٍ، فلم لا يشتغلون بالمعارضة في أوقات الفراغ عن الحرب، وأمّا ثالثاً فلأنه عليه السلام ما كان يُحارب كلَّ العرب، ولا شك أن الفصحاء منهم كانوا قليلين، فكان الواجبُ على الشجعان الاشتغال بالحرب، وأن يقعد أهل الفصاحة للاشتغال بالمعارضة، ومن وجه رابع، وهو أنه ما حاربهم قبل الهجرة فكان ينبغي لهم الاشتغال بالمعارضة، إذ لا حربَ هناك قائمةً بينهم وبينه، ومن وجه خامس، وهو أنه كان يجب عليهم أن يقولوا إنك شغلتنا بالحرب عن معارضتك، فأترك الحرب حتى تتمكن من معارضتك، وهم لم يقولوا ذلك، ولا خطر لأحد منهم على قلب، وفي هذا دلالة على أنه لا مانع لهم من المعارضة بحال

السؤال السادس سلمنا أنه لا مانع لهم من المعارضة، وأن دواعيهم متوفرةٌ إليها، فلمَ قلمَ باستحالة تأخر المعارضة والحال هذه، وبيان ذلك أن الفعل عند توفر الدواعي وزوال الموانع، لا يخلو الحال هناك، إمّا أن يجب الفعل أو لا

يجب ، فإن وجب لزيم الجبر وهو فاسدٌ عندكم ، وإمّا أن لا
يجب الفعل والحال ما قلناه ، فلم يلزم من توفر الداعي وزوال
الموانع وجود المعارضة ، وعند هذا لا يكون تأخرهم عنها دلالة
على عجزهم عنها ، لجواز كونهم قادرين عليها ولا يلزم وقوعها
وجوابه أنا نقول قد تقرّر في القضايا العقلية ، وثبت
بالأدلة القطعية ، أن القادر متى توفرت دواعيه على الفعل ،
ولم يكن هناك مانعٌ فإنه يجب وقوعه ، ومتى خلاص الصارفُ
فإنه يتمذّر وقوعه ، وهذا معلوم بأوائل العقول لاشك فيه ،
قوله : إذا وجب الفعل عند الداعية ، وجب الجبر ، وهو فاسدٌ ،
قلنا : هذا خطأ ، فإنّ الوجوب له معنيان ، أحدهما أن الفعل
واجبٌ على معنى أن عدمه مستحيل ، وهذا هو الذي يبطل
الاختيار ، ونحن لانعتقدُه ، وثانيهما أن يكون الغرض بالوجوب
هو أولوية الوقوع والحصول ، لا على معنى أنه يستحيل خلافه ،
ولكن على معنى أنه أحقّ بالوجود عند تحقق الداعية ، هذا
ملخص ما قاله الشيخ محمود الخوارزمي الملاحمي في تفسير
الوجوب ، لثلا يبطل الاختيار ، والمختار أن الفعل عند تحقق
الداعية وخلوصها ، واجبٌ الحصول على معنى أنه يستحيل
خلافه بالإضافة الى الداعية ، وواجبٌ الحصول وجوباً لا

يستحيل خلافه بالإضافة الى القدرة ، ومع هذا التوجيه لا يبطل الاختيار ، وعلى كلا الوجهين ، فإننا نعلم توفر دواعيهم الى تحصيل المعارضة ، وأنه يجب وقوعها وحصولها منهم إذا كانت ممكنة ، فلما لم تقع مع توفر الداعي دل على أن الوجه في تأخرها عدم الإمكان لا محالة

السؤال السابع سلمنا توفر دواعيهم الى المعارضة وأنها واجبة الوقوع عند توفر الدواعي اليها ، ولكننا لانسلم أنها غير واقعة فما بُرِّهانكم على ذلك

وجوابه من أوجه أربعة ، أمّا أولاً فلأن ما هذا حاله لا يخفى وقوعه لو وقع كسائر الامور العظيمة التي لا تخفى ، بل نقول إن هذه المعارضة يجب أن تكون أكثر اشتهاً من القرآن ، لان القرآن يصير هو الشبهة ، وهذه المعارضة هي الدلالة فتكون أحق بالاشتهار لما ذكرناه ، وأمّا ثانياً فلأن غير القرآن من القصائد في الجاهلية والإسلام لم يخف حاله ، وأنه ظاهرٌ ، فكيف حال ما يكون معارضا للقرآن وهو بالاشتهار لا محالة أحق ، وأمّا ثالثاً فلأن خرافات (مُسَيِّمَة) قد نُقِلت مع ركتها وضعف حالها وقدرها ، وقد اهتم العلماء في نقلها ، فكيف حال ما هو أدخل منها في التحقق ، وأمّا

رابعا فلأن حِرْصَ المخالفين على تَقْل هذه المعارضة شديدٌ ،
كاليهود ، والنصارى ، وسائر الملل الكُفْرِيَّة ، من المَلاحِدَة
وغيرهم ، لما فيها من التنويه بإبطال أمره صلى الله عليه وسلم ،
فلا جرم يزداد الحرصُ وتَعْظُم الدواعي ، لأنَّ فيها إبطال أمره
على سهولة بوقوع هذه المعارضة

السؤال الثامن سلّمنا أنها لو كانت واقعة لاشتهرت
اشتهاراً عظيماً ، لكننا لا نسلّم أنها غير مُشْتَهرة ، بل قد وقع
هناك معارَضاَتُ للقرآن ، فإنَّ العرب قد عارضوه بالقصائد
السَّبْع وعارضه (مُسَيْلِمَةُ) الكذاب بكلامه الذي يُحْكِي عنه ،
وعارضه النَّضْرُ بن الحارث بأخبار الفُرْس وملوك العجم ،
وعارضه ابن المُقَفَّع من كلامه وقابُوسُ وشَيْكِر ، والمعرى ،
فكيف يقال إن المعارضة ما وقعت

وجوابه هو أنَّ النَّظَار من اهل الفصاحة والبلاغة مجمعون
على أن المعارضة بين الكلامين ، إنما تكون معارضةً إذا
كان بينهما مقاربةٌ ومُدَانَاةٌ بحيث يلتبسُ أحدهما بالآخر ،
أو يكون أحدهما مقارباً للآخر ، وكلُّ عاقلٍ يعلم بالضرورة
أنَّ هذه القصائد السبع ليس بينها وبين القرآن مقاربة ولا
مُدَانَاة ، بحيث يشتبه أحدهما بالآخر ، وكيف لا وهذه

القصاصدُ من فنّ الشعر ، والقرآنُ ليس من فنون الشعر في
وزدٍ ولا صدرٍ ، فلا يجوز كونها معارضةً له ، وأمّا ما حكى
عن النضر بن الحارث ، فإنما نقلَ حكاياتِ ملوك العجم ، وليس
من أسلوب القرآن ، فلا يكون معارضا له ، وأمّا ما يحكى
عن (مُسَيْلَمَةَ) الكذاب فهو بالخلاعة أحقُّ منه بالمعارضة ،
لنزول قدره ، وتمكّنه في الحماقة ، لأن من حقِّ ما يكون
معارضا ، أن يكون بينه وبين المعارض مقاربة ومدانةٌ ،
بحيث يشبه الأمر فيهما ، وأمّا إذا كان الكلامان في غاية
البعد والانقطاع ، فلا يعدُّ أحدهما معارضا للآخر ، ولنتقصر
على هذا القدر من الأسئلة الواردة على الإعجاز فيها كفاية
في مقدار غرضنا ، لأنّ الكلام في هذا الكتاب له
مقصد آخر ، وهو كالمُنْحَرَف عن هذه المقاصد ، فإنه إنّما
يليق استقصاؤها بالمباحث الكلامية ، وقد أشرنا في الكتب
العقلية الى حقائقها وأشرنا الى الأجوبة عنها وبالله التوفيق ،
لا يقال : فلعلّ العرب إنّما عجزوا عن معارضة القرآن : ليس
لأنهم غيرُ قادرين عليها ، وإنّما تأخروا عن المعارضة ، لعدم
علمهم بما اشتمل عليه القرآن ، من شرح حقائق صفات الله

تعالى ، والبعث والنشور وأحكام الآخرة ، وأحوال الملائكة ، وغير ذلك مما لا مدخل لأفهامهم في تعقله وإتقانه ، لأننا نقول هذا فاسدٌ لأمرين ، أمّا أولاً فهبّ أن العرب كانوا غير عالمين بحقائق هذه الأشياء ، لكن اليهود كانوا بين أظهرهم وكان عليهم السؤال عنها ، ثم يكسونها عبارات يعارضون بها القرآن ، وأمّا ثانياً فلأن اليهود أنفسهم كان فيهم فصحاء ، فكان يجب مع علمهم بها أن يعارضوه ، فلما لم تكن هناك معارضةٌ لا من جهة اليهود ، ولا من جهة غيرهم ، دلّ على بطلانها وتعذّرها ، فهذا ما اردنا ذكره على هذا المسلك من الأسئلة والاجوبة عنها والله أعلم

(المسلك الثاني)

(في الدلالة على ان القرآن معجز من جهة العادة)
وتقريره أن الإتيان بمثل كل واحدة من سور القرآن ، لا يخلو حاله إمّا أن يكون معتاداً ، أو غير معتاد ، فإن كان معتاداً كان سكوت العرب مع فصاحتهم وشدة عداوتهم للرسول صلى الله عليه وسلم ومع توفر دواعيهم على إبطال أمره ، والقذح في دعواه بمبلغ جهدهم وجدّهم ، يكون لا محالة من

أبهر المعجزات ، وأظهر البيّنات على عجزهم عن الإتيان بمثل
سورة منه ، وأمّا إن لم يكن معتادا ، كان القرآن مُعجزا ،
لخروجه عن المألوف والمعتاد ، فثبت بما ذكرناه أن القرآن
سواء كان خارقا للعادة أو لم يكن خارقا ، فإنه يكون مُعجزا ،
وهذه نكتة شريفة حاسمةٌ لأكثر أسئلة المنكرين التي يوردونها
على كونه خارقا للعادة كما ترى

(الفصل الثالث)

(في بيان الوجه في اعجاز القرآن)

اعلم أنّ الكلام في الوجه الذي لأجله كان القرآن
معجزا دقيقاً ، ومن ثمّ كثرت فيه الاقاويل واضطربت فيه
المذاهب ، وتفرقوا على أنّحاء كثيرة ، فلنذكر ضبط المذاهب ،
ثمّ نردفه بذكر ما تحتمله من الفساد ، ثمّ نذكر على أثره
المختار منها ، فهذه مباحث ثلاثة

(المبحث الاول)

(في الإشارة الى ضبط المذاهب في وجه الاعجاز)

فنقول كون القرآن معجزا ليس يخلو الحال فيه ، إمّا أن
يكون لكونه فعلاً من المعتاد ، أو لكونه فعلاً لغير المعتاد ،

فالأول هو القول بالصَّرْفَةِ ، ومعنى ذلك أن الله تعالى صَرَفَ
دواعيهم عن معارضة القرآن مع كونهم قادرين عليها ، فالإِعْجَازُ
في الحقيقة إِنَّمَا هو بالصَّرْفَةِ على قول هؤلاء ، كما سنحقق
خلافهم في الرد عليهم بمعونة الله تعالى ، ونذكر من قال بهذه
المقالة ، وَإِنْ كان الوجه في إِعْجَازِهِ هو الفعل لغير المعتاد ،
فهو قسبان

(القسم الأول)

أن يكون لأمر عائد الى ألفاظه من غير دلالتها على
المعاني ، ثم هذا يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون
مَشْتَرَطًا فيهم اجتماعُ الكلمات وتأليفها ، وهذا هو قول من
قال : الوجهُ في إِعْجَازِهِ هو اختصاصه بالأسلوبِ المفاوق لسائر
الأساليب الشعرية والخطابية ، وغيرهما ، فإنه مختص بالفواصل
والأسجاع ، فمن أجل هذا جعلنا هذا الوجه مختصاً بتأليف
الكلمات ، وثانيهما أن يكون إِعْجَازُهُ لأمر راجع الى مفردات
الكلمات دون مؤلفاتها ، وهذا هو رأي من قال : إنه إنما صار
معجزاً من أجل الفصاحة ، وفسر الفصاحة بالبراعة عن الثقل
والسلامة عن التعقيد ، واختصاصه بالسلاسة في ألفاظه

(القسم الثاني)

أن يكون إعجازه إنما كان لأجل الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، وهذا هو قول من قال : إن القرآن إنما كان معجزاً لأجل تضمنه من الدلالة على المعنى ، وهذا القسم يمكن تنزيهه على أوجه ثلاثة

الوجه الأول أن تكون تلك الدلالة على جهة المطابقة وفيه مذاهب ثلاثة ، أولها أن يكون لأمر حاصل في كل ألفاظه ، وهذا هو قول من قال : إن وجه إعجازه ، هو سلامته عن المناقضة في جميع ما تضمنه ، وثانيها أن يكون لأمر حاصل في كل ألفاظه وأبعاضها ، وهذا هو قول من قال : إن إعجازه إنما كان لما فيه من بيان الحقائق والأسرار ، والدقائق مما يكون العقل مشتغلاً بدركها ، فإن العلماء من لدن عصر الصحابة رضی الله عنهم الى يومنا هذا ما زالوا يستنهضون منه كل سر عجيب ، ويستنبطون من ألفاظه كل معنى لطيف غريب ، فهذا هو الوجه في إعجازه على رأى هؤلاء ، وثالثها أن يكون وجه إعجازه لأمر حاصل في مجموع ألفاظه وأبعاضها ، مما لا يستقل بدركه العقل ، وهذا هو قول من قال إن الوجه

في إعجازه ما تضمنه من الأمور الغيبية ، واللطائف الالهية ،
التي لا يختص بها سوى علاميها ، فهذه هي أقسامُ دلالة
المطابقة ، تكون على هذه الأوجه الثلاثة التي رمزنا اليها
الوجه الثاني أن تكون تلك الدلالة على جهة الالتزام ،
وهذا مذهب من يقول : **إِنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا كَانَ مَعْجَزًا لِبَلَاغَتِهِ ،**
وفسر البلاغة باشمال الكلام على وجوه الاستعارة ، والتشبيه
المضمر الأداة ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ،
والحذف ، والإيضاح ، والإطناب ، والإيجاز ، وغير ذلك من
فنون البلاغة

الوجه الثالث أن تكون تلك الدلالة من جهة تضمنه
لما يتضمنه من الأسرار المودعة تحت ألفاظه التي لا تزال على
وجه الدهر غصةً طريةً يجتاها كلُّ ناظر ، ويعاود ذروتها كلُّ
خرّيتٍ ماهرٍ ، فظهر بما لخصناه من الحصر أن كون القرآن
معجزاً ، إما أن يكون للصرفة ، أو للنظم ، أو لسلامة ألفاظه
من التعقيد ، أو لخلوّه عن التناقض ، أو لأجل اشتماله على
المعاني الدقيقة ، أو لاشتماله على الإخبار بالعلوم الغيبية ، أو
لأجل الفصاحة والبلاغة ، أو لما يتركب من بعض هذه الوجوه ،

أو من كليهما ، كما فصلناه من قبل ، ونحن الآن نذكر كل واحد
من هذه الأقسام كليهما ، ونبطله سوى ما نختاره منها والله الموفق
(البحث الثاني)

(في إبطال كل واحد من هذه الأقسام التي ذكرناها سوى ما نختار منها)
وجملة ما نذكره من ذلك مذاهب

(المذهب الأول منها الصّرفة)

وهذا هو رأي أبي إسحق النظام ، وأبي إسحق
النّصيّبي ، من المعتزلة واختاره الشريف المرتضى من الإمامية ،
واعلم أن قول أهل الصّرفة يمكن أن يكون له تفسيرات ثلاثة ،
لما فيه من الإجمال وكثرة الاحتمال كما سنوضحه

التفسير الأول أن يريدوا بالصّرفة أن الله تعالى سلب
دواعيهم الى المعارضة ، مع أن أسباب توفر الدواعي في حقهم
حاصلة من التفرّيع بالعجز ، والاستئزال عن المراتب العالية ،
والتكليف بالاتقياد والخضوع ، ومخالفة الأهواء

التفسير الثاني أن يريدوا بالصّرفة أن الله تعالى سلبهم
العلوم التي لا بد منها في الإتيان بما يشاكل القرآن ويقاربه ،
ثم إن سلب العلوم يمكن تنزيهه على وجهين ، أحدهما أن يقال :

إِنَّ تِلْكَ الْعُلُومَ كَانَتْ حَاصِلَةً لَهُمْ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِمْرَارِ ، لَكِنِ
اللَّهُ تَعَالَى أَزَالَهَا عَنْ أَفْتِدَتِهِمْ وَمَحَاطَا عِنْتِهِمْ ، وَثَانِيهِمَا أَنْ يُقَالَ :
إِنَّ تِلْكَ الْعُلُومَ مَا كَانَتْ حَاصِلَةً لَهُمْ ، خَلَا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ
دَوَاعِيَهُمْ عَنْ تَجْدِيدِهَا ، مَخَافَةَ أَنْ تَحْصِلَ الْمَعَارِضَةُ

التفسير الثالث أن يراد بالصرف أن الله تعالى منعهم
بالإلجاء على جهة القسر عن المعارضة ، مع كونهم قادرين
وسلب قواهم عن ذلك ، فلأجل هذا لم تحصل من جهتهم
المعارضة ، وحاصل الأمر في هذه المقالة : أنهم قادرون على
إيجاد المعارضة للقرآن ، إلا أن الله تعالى منعهم بما ذكرناه ،
والذي غرَّ هؤلاء حتى زعموا هذه المقالة ، ما يروون من الكلمات
الرشيقة ، والبلاغات الحسنة ، والفصاحات المستحسنة ، الجامعة
لكل الأساليب البلاغية في كلام العرب الموافقة لما في
القرآن ، فزعم هؤلاء أن كل من قدر على ما ذكرناه من تلك
الأساليب البديعة ، لا يقصر عن معارضته ، خلا ما عرض
من منع الله إيتام بما ذكرناه من الموانع ، والذي يدل على بطلان
هذه المقالة براهين

البرهان الأول منها أنه لو كان الأمر كما زعموه ، من
أنهم صرفوا عن المعارضة مع تمكّنهم منها ، لوجب أن يعلموا

ذلك من أنفسهم بالضرورة ، وأن يُمَيِّزُوا بين أوقات المنع ،
والتخلية ، ولو علموا ذلك لَوَجَبَ أن يتذاكروا في حال هذا
المُعْجِزِ على جهة التعجب ، ولو تذاكروه لظَهَرَ وانتشر على حدِّ
التواتر ، فلَمَّا لم يكن ذلك دلَّ على بُطْلانِ مذاهبهم في الصِّرفِ
لا يقال : إنه لانتزاع في أن العرب كانوا عالمين بتعذر المعارضة
عليهم ، وأن ذلك خارجٌ عن العادة المألوفة لهم ، ولكننا نقول
من أين يلزم أنه يجب أن يتذاكروا ذلك ويظهره ، حتى
يبلغ حدَّ التواتر ، بل الواجب خلاف ذلك ، لأننا نعلم حِرْصَ
القوم على إبطال دعواه ، وعلى تزييف ما جاء به من الأدلة ،
فاعترافهم بهذا المعجز من أبلغ الأشياء في تقرير حجته ، فكيف
يمكن أن يقال بأن المريض على إخفاء حُجَّةِ خصمه يجبُ
عليه الاعترافُ بأبلغ الأشياء في تقرير حجته ، وهو إظهاره
وإشهاره ، لأننا نقول هذا فاسدٌ ، فإنَّ المشهور فيما بين العوام
فضلاً عن ذهابة العرب ، أن بعض مَنْ تعذر عليه بعض ما
كان مقدوراً له ، فإنه لا يَمَالِكُ في إظهار هذه الأعجوبة
والتحدث بها ، ولا يُخْفِي دون هذه القضية ، فضلاً عنها ،
فكان من حقهم أن يقولوا : إنَّ كلَّ واحد منا يقدر على هذه

ج ٣ م — ٥٠ — (الطراز)

الفصاحة ، ولكن صار ذلك الآن متعذراً علينا ، لأنك سحرته
عن الإتيان بمثله ، فلما لم يقولوا ذلك ، دلّ على فسادها
البرهان الثاني لو كان الوجه في إعجازه هو الصّرفة كما
زعموه ، لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن ، فلما ظهر منهم
التعجب لبلاغته وحسن فصاحته ، كما أُنز عن الوليد بن المغيرة
حيث قال : **إِنَّ أَعْلَاهُ لَمُورِقٌ ، وَإِنَّ أَسْفَلَهُ لَمُعْدِقٌ ، وَإِنَّ لَهُ**
لَطُلَاوَةَ ، وَإِنَّ عَلَيْهِ لِحَلَاوَةَ ، فَإِنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ حَالِ كُلِّ بَلِيغٍ
وَفَصِيحٍ سَمِعَ الْقُرْآنَ يُتْلَى عَلَيْهِ فَانهُ يُذْهِشُ عَقْلَهُ وَيُحَيِّرُ لُبَّهُ ،
وَمَا ذَاكَ إِلَّا مَا قَرَعَ مَسَامِعَهُمْ مِنْ لَطِيفِ التَّأْلِيفِ ، وَحُسْنِ
مَوَاقِعِ التَّصْرِيفِ فِي كُلِّ مَوْعِظَةٍ ، وَحِكَايَةِ كُلِّ قِصَّةٍ ، فَلَوْ كَانَ
كَمَا زَعَمُوهُ مِنَ الصَّرْفَةِ ، لَكَانَ الْعَجَبُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلِهَذَا
فَإِنَّ نَبِيًّا لَوْ قَالَ : إِنَّ مَعْجِزَتِي أَنْ أُضْعَ هَذِهِ الرُّمَانَةَ فِي كَفِّي ،
وَأَنْتُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ تَعَجَّبَ الْقَوْمُ مِنْ وَضْعِ
الرُّمَانَةِ فِي كَفِّهِ ، بَلْ كَانَ مِنْ أَجْلِ تَعَذُّرِهِ عَلَيْهِمْ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ
مَأْلُوفًا لَهُمْ وَمَقْدُورًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِمْ ، فَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَهُ أَهْلُ
الصَّرْفَةِ ، لَمْ يَكُنْ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ فَصَاحَتِهِ وَجْهٌ ، فَلَمَّا عَلِمْنَا
بِالضَّرُورَةِ إِعْجَابَهُمْ بِالْبَلَاغَةِ ، دَلَّ عَلَى فِسَادِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ
البرهان الثالث الرجوع بالصّرفة التي زعموها ، هو أن الله

تعالى أنساهم هذه الصيغ فلم يكونوا ذاكرين لها بعد نزوله ،
ولا شك أن نسيان الأمور المعلومة في مدة يسيرة ، يدل
على نقصان العقل ، ولهذا فإن الواحد إذا كان يتكلم بلغة مدة
عمره ، فلو أصبح في بعض الأيام لا يعرف شيئاً من تلك اللغة ،
لكان ذلك دليلاً على فساد عقله وتغيره ، والمعلوم من حال
العرب أن عقولهم ما زالت بعد التحدى بالقرآن وأن حالهم
في الفصاحة والبلاغة بعد نزوله كما كان من قبل ، فبطل ما
عول عليه أهل الصرفة ، وكلامهم يحتمل أكثر مما ذكرناه
من الفساد ، وله موضع أخص به ، فلا جرم اكتفينا هنا
بما أوردناه

(المذهب الثاني)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه إنما هو الأسلوب ،
وتقريره أن أسلوبه مخالف لسائر الأساليب الواقعة في الكلام ،
كأسلوب الشعر ، وأسلوب الخطب والرسائل ، فلما اختص
بأسلوب مخالف لهذه الأساليب ، كان الوجه في إعجازه ،
وهذا فاسد لا وجه ، أولها أنا نقول : ما تريدون بالأسلوب
الذي يكون وجهاً في الإعجاز ، فإن عنيتم به أسلوباً أي

اسلوب كان ، فهو باطلٌ ، فإنه لو كان مطلقاً الاسلوب معجزاً ، لكان أسلوب الشعر معجزاً ، وهكذا أسلوب الخطب والرسائل ، يلزم كونه معجزاً ، وإن عنيتم أسلوباً خاصاً ، وهو ما اختص به من البلاغة والفصاحة ، فليس إعجازه من جهة الأسلوب ، وإنما وجهه إعجازه الفصاحة والبلاغة كما سنوضحه من بعد هذا عند ذكر المختار ، وإن عنيتم بالأسلوب أمراً آخر غير ما ذكرناه فمن حقكم إبرازه حتى ننظر فيه فنظهر صحته أو فساده ، وثانيها أن الأسلوب لا يمنع من الإتيان بأسلوب مثله ، فلو كان الأمر كما زعمتموه ، جازت معارضة القرآن بمثله ، لأن الإتيان بأسلوب يماثله سهلٌ ويسيرٌ على كل أحد ، وثالثها أنه لو كان الإعجاز إنما كان من جهة الأسلوب لكان ما يحكى عن (مُسَيْلِمَةَ) الكذاب معجزاً وهو قوله : إنا أعطيناك الجواهر ، فصلِّ لربِّك وجاهِرْ ، وقوله : والطَّاحِنَاتِ طَحْنًا ، والخابِزَاتِ خَبْزًا ، لأن ما هذا حاله مختصٌ بأسلوبٍ لا محالة ، فكان يكون معجزاً ، وأنه محالٌ ، ومن وجهٍ رابعٍ ، وهو أنه لو كان وجهه إعجازه الأسلوب ، لما وقع التفاوتُ بين قوله تعالى (ولكم في القصص حياةٌ) وبين قول الفصحاء من العرب

(القتلُ أتقى للقتلِ) لأنهما مستويان في الأسلوب ، فلما وقع التفاوت بينهما دلّ على بطلان هذه المقالة والله أعلم

(المذهب الثالث)

قول من زعم أن وجه إعجازه إنما هو خلوه عن المناقضة ، وهذا فاسدٌ لا وجه ، أمّا أولاً فلأن الإجماع منعقدٌ على أن الحدّي واقع بكل واحدةٍ من سور القرآن ، وقد يوجد في كثير من الخطب ، والشعر ، والرسائل ، ما يكون في مقدار سورة خالياً عن التناقض ، فيلزم أن يكون معجزاً ، وأمّا ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما قالوه في وجه الإعجاز ، لم يكن تعجبهم من أجل فصاحته ، وحسن نظمه ، ولوجب أن يكون تعجبهم من أجل سلامته عما قالوه ، فلما علمنا من حالهم خلاف ذلك بطل ما زعموه ، وأمّا ثالثاً فلأن السلامة عن المناقضة ليس خارقاً للعادات ، فإنه ربّما أمكن كثيراً في سائر الأزمان ، وإذا كان معتاداً لم يكن العلمُ بخاؤ القرآن عن المناقضة والاختلاف معجزاً ، لِمَا كان معتاداً ، ومن حق ما يكون معجزاً أن يكون ناقضاً للعادة ، وأيضاً فإننا نقولُ جعلكم الوجهَ في إعجازه خلوه عن المناقضة والاختلاف ليس علماً

ضروريًا ، بل لا بدّ فيه من إقامة الدلالة ، فيجب على مَنْ قال هذه المقالة تصحيحها بالدلالة ، لتكون مقبولةً ، وهم لم يفعلوا ذلك

(المذهب الرابع)

قول من زعم أنّ الوجه في الإعجاز اشتماله على الأمور الغيبية بخلاف غيره ، وهذا فاسدٌ أيضًا لأمرين ، أمّا أولاً فلأن الإجماع منعقدٌ على أنّ التحدّى واقعٌ بجميع القرآن ، والمعلوم أنّ الحكيم والآداب وسائر الامثال ليس فيها شيءٌ من الأمور الغيبية ، فكان يلزم على هذه المقالة أن لا يكون معجزاً وهو محالٌ ، وأمّا ثانياً فلأن ما قالوه يكون أعظمَ عذراً للعرب في عدم قدرتهم على معارضته ، فكان من حقهم أن يقولوا : إنا متمكّنون من معارضة القرآن ، ولكنه اشتمل على ما لا يمكننا معرفته من الأمور الغيبية ، فلما لم يقولوا ذلك دلّ على بطلان هذه المقالة

(المذهب الخامس)

قول من زعم أنّ الوجه في الإعجاز هو الفصاحة ، وفسّر الفصاحة بسلامة ألفاظه عن التعقيد الحاصل في مثل قول بعضهم

وَقَبْرِ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ
وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ
وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأن أكثر كلام
الناس خال عن التعقيد في الشعر ، والخطب ، والرسائل ،
فيلزم كونها معجزةً ، وأما ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه
لم يفترق الحالُ بين قوله تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِى فِي
الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ إِنَّ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَمَنَّ رَوَاكِدَ
عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ أَوْ
يُوقِنَنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) وبين قول من قال :
وأعظمُ العلاماتِ الباهرةِ جَرَى السَّفْنِ عَلَى الْمَاءِ ، فإِذَا أُنْ يَرِيدَ
هَبُوبَ الرِّيحِ فَتَجْرِي بِهَا ، أَوْ يُرِيدَ سَكُونَ الرِّيحِ فَتَرَكُدُّ عَلَى
ظَهْرِهِ ، أَوْ يُرِيدُ إِهْلَاكَهَا بِالْإِغْرَاقِ بِالْمَاءِ ، لِأَنَّ مَا هَذَا حَالُهُ
من المعارضةِ سالمٌ عن التعقيد ، فكان يلزم أن يكون هذا
الكلام معارضاً للآية ، لا شراكها في الخفة والبراءة عن
الثقل والتعقيد ، ومن وجهٍ ثالثٍ وهو أنه كان يلزم أن لا يقع
تفاوتٌ بين قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وبين قول
العرب (القتلُ أنفى للقتل) لا شراكهما جميعاً في السلامة عن
الثقل وهذا فاسدٌ

(المذهب السادس)

قول من زعم أن الوجهَ في الإعجازِ إنما هو اشتمالُه على الحقائق وتضمُّنُه للأسرار والدقائق التي لا تزال غَضَّةً طريةً على وجه الدهر ، ما تُنالُ لها غايةٌ ، ولا يُوقَف لها على نهاية ، بخلاف غيره من الكلام ، فإنَّ ما هذا حالُه غيرُ حاصل فيه ، فلهذا كان وجهَ إعجازه ، وهذا فاسدٌ أيضاً لامرين ، أمّا أوّلا فلأن الأصل في وجه الإعجاز أن يكون القرآن متميزاً به لا يشاركه فيه غيره ، وما ذكرتموه من هذه الخصلة فإنها مشتركة ، وبيانه هو أننا نرى بعض من صنف كتابا في العلوم الإسلامية واعتنى في قبضه (١) واختصاره ، فإنَّ من بعدَه لا يزال يَحْتَنِي منه الفوائدَ في كلِّ وقت ويستنبطها من الفاظه وصرائحها كما نرى ذلك في الكتب الأصولية والكتب الدينية والفقهية ، وسائر علوم الإسلام ، وإذا كان الامر كما قلناه وجب الحكم بإعجازها وهم لا يقولون به ، وأمّا ثانياً فلأن قوله تعالى (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقوله تعالى (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وقوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) صريحة في

إثبات الوجدانية لله تعالى بظواهرها وصريحها ، وما عدا ذلك من المعانى لا يخلو حاله ، إما أن يستقلّ العقلُ بدركه أو لا يستقلُّ بدركه ، فإن استقلَّ بدركه فقد أحاط به كغيره من سائر الكلام ، فلا تفرقة بينه وبين غيره ، وإن كان لا يستقلُّ العقلُ بدركه ، فذلك هو الأمور الغيبية ، وهى باطلة بما أسلفناه على من قال بها ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا أنه لا وجهَ لجعل دلالة على الأسرار والمعانى وجهاً في إعجازه لأن غيره مشارك له فى هذه الخصلة ، وما وقعت فيه الشركة فلا وجه لاختصاصه وجعله وجهاً فى كونه . معجزاً

(المذهب السابع)

قول من زعم أن الوجه فى إعجازه هو البلاغة ، وفسر البلاغة باشماله على وجوه الاستعارة ، والتشبيه ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ، والإيضار ، والإظهار ، الى غير ذلك ، وهؤلاء إن أرادوا بما ذكروه أنه صار فصيحاً بالإضافة الى ألفاظه ، وبليغاً بالإضافة الى معانيه ، ومختصاً بالنظم الباهر ، فهذا جيّدٌ لا غبارَ عليه كما سنوضحه عند ذكر المختار ، وإن أرادوا أنه بليغٌ بالإضافة الى معانيه دون ألفاظه ،

فهو خطأ ، فإنه صار معجزا باعتبار ألفاظه ومعانيه جميعا ،
وغالبُ ظنّي ان هذا المذهب يُحكى عن أبي عيسى الرُّماني

(المذهب الثامن)

قولُ من زعم أن الوجه في إعجازه هو النظمُ ، وأراد
أنّ نظمه وتأليفه هو الوجه الذي تميّز به من بين سائر الكلام
فهؤلاء أيضا يُقال لهم ما تريدون باختصاصه بالنظم ، فإن
عنيتم به أنّ نظمه هو المعجزُ من غير أن يكون بليغا في
معانيه ، ولا فصيحاً في ألفاظه ، فهو خطأ ، فإنّ الإعجاز
شاملٌ له بالإضافة الى كلا الأمرين جميعا ، وإنّ عنيتم أنّه
مختصٌ بالبلاغة والفصاحة ، خلاً أنّ اختصاصه بالنظم
أعجبٌ وأذخَلُ ، فهذا كان الوجه في إعجازه فهذا خطأ ،
فإنّ مثل هذا لا يُدركُ بالعقل ، أعني تميّزه بحسن النظم عن
حسن البلاغة والفصاحة ، وأيضا فإنّ ما ذكروه تحكّمٌ
لا مُستند له عقلا ولا نقلا ، وأيضا فإنّنا نقول : هل يكون النظمُ
وجهاً في الإعجاز مع ضمّ البلاغة والفصاحة اليه ، أو يكون
وجهاً من دونهما ، فإنّ قالوا بالأول فهو جيّدٌ ، ولكن لم
قصرّوه على النظم وحده ولم يضمّوهما اليه ، وإنّ قالوا : إنه

يكون منفردا بالإعجاز من دونهما ، فهذا خطأ أيضا ، فان
نظم القرآن لو انفرد عن بلاغته وفصاحته لم يكن معجزاً بحال
(المذهب التاسع)

مذهب من قال : **إِنَّ وَجَهَ إِعْجَازِهِ** إنما هو مجموع هذه
الأُمور كلها ، فلا قولَ من هذه الاقويل الا هو مختص به ،
فلا جرم جعلنا الوجه في إعجازه مجموعها كلها ، وهذا فاسدٌ ،
فإنا قد أبطلنا رأى اهل الصرفة ، وزيفنا كلامهم ، فلا وجه
لعدّه من وجوه الإعجاز ، وهكذا ، فإننا قد أبطلنا قول من
زعم أن الوجه في إعجازه اشتماله على الإخبار بالأُمور الغيبية ،
وأبطلنا قول أهل الاسلوب وغيره من سائر الاقويل ، فلا
يجوز أن تكون معدودة في وجوه الإعجاز ، لأن الأُمور
الباطلة لا يجوزُ أن تكون عللاً للأحكام الصحيحة ، ومن
وجهٍ ثانٍ وهو أن الفصاحة والبلاغة إذا كانتا حاصلتين فيه فهما
كافيتان في الإعجاز ، فلا وجه لعدّه غيرهما معهما

(المذهب العاشر)

أن يكون الوجه في إعجازه إنما هو ما تضمنته من المزايا
الظاهرة والبدائع الرائقة في الفوائح ، والمقاصد ، والخواتيم في

كل سورة ، وفي مبادئ الآيات ، وفواصلها ، وهذا هو الوجه
السديدُ في وجه الإعجاز للقرآن كما سنوضح القول فيه بمعونة
الله تعالى ، فهذا ما أردنا ذكره من المذاهب في الوجه الذي
لأجله صار القرآن معجزاً للخلق كلهم

(البحث الثالث)

(في بيان المختار من هذه الاقاويل)

والذي نختاره في ذلك ما عول عليه الجماهيرةُ من أهل
هذه الصناعة الذين ضربوا فيها بالنصيب الوافر ، واختصوا
بالقِدْحِ المَعْلَى والسَّهْمِ القَامِرِ ، فإنهم عولوا في ذلك على خواصِّ
ثلاثة هي الوجه في الإعجاز

الخاصة الاولى الفصاحة في ألفاظه على معنى أنها بريئةٌ
عن التعقيد ، والثقل ، وخفيفةٌ على الألسنة تجري عليها كأنها
السلسال ، رِقَّةٌ وَصَفَاءٌ وَعَذُوبَةٌ وَحَلَاوَةٌ

الخاصة الثانية البلاغة في المعاني بالإضافة الى مَضْرِبِ
كل مَثَلٍ ، وَمَسَاقِ كلِّ قِصَّةٍ ، وَخَبَرٍ ، وفي الأوامر والنواهي ،
وأنواع الوعيد ، ومحاسن المواعظ ، وغير ذلك مما اشتملت عليه
العلوم القرآنية ، فإنها مسوقة على أبلغ سِيَّاقٍ

الخاصة الثالثة جودة النظم وحسن السياق ، فإنك تراه
فيما ذكرناه من هذه العلوم منظوماً على أتم نظام وأحسنه
وأكمله، فهذه هي الوجهة في الإعجاز، والبرهان على ما ادّعينا
من ذلك هو أن الآيات التي يُذكر فيها التحدّي واردةٌ على
جهة الإِطلاق ليس فيها تحدّيٌ بجهةٍ دون جهةٍ ، لانه لم يذكر
فيها أنه تحدّايم ، لا بالبلاغة ولا بالفصاحة ، ولا بجودة النظم
والسياق، ولا بكونه مشتملاً على الأمور الغيبية ، ولا لاشتماله
على الأسرار والدقائق، وتضمّنه المحاسن والعجائب ، ولا أشار
الى شيء خاصّ يكون مقصداً للتحدّي ، وانما قال : بمثله ،
وبسورة ، وبعشر سور على الإِطلاق ، ثم إن العرب أيضاً
ما استفهموه عما يريد بتحدّيهم في ذلك، ولا قالوا ما هو المطلوب
في تحدّينا، بل سكتوا عن ذلك، فوجب ان يكون سكوتهم
عن ذلك لا وجه له الا لما قد علم من اطّراد العادات المقررة
بين أظهرهم أن الأمر في ذلك معلومٌ أنه لا يقع الا بما ذكرناه
من البلاغة والفصاحة وجودة السياق والنظم ، فإنّ المعلوم من
حال الشعراء والخطباء ، واهل الرسائل والكلام الواقع في
الأندية المشهودة، والمحافل المجتمعة ، أنهم اذا تحدّي بعضهم
بعضاً في شعر ، أو خطبةٍ ، أو رسالة ، فانه لا يتحدّاه الا

بمجموع ما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة ولم يُعهد قطُّ
في الأزمنة الماضية والآماد المتمادية ، أن أحدًا تحدى أحدًا
منهم بركة شعره ، ولا باشتماله على أمور محجوبة ، ولا بعدم
التناقض فيها ، وفي هذا دلالة كافية على أن تعويلهم في
التحدي إنما هو على ما ذكرناه ، فيجب حمل القرآن في
الآيات المطلقة عليه ، وفي ذلك حصول ما أردناه ، وتتمام تقرير
هذه الدلالة بإيراد الأسئلة عليها والانفصال عنها

السؤال الأول منها قد زعمتم أن وجه إعجاز
القرآن إنما هو الفصاحة ، والبلاغة ، والنظم ، وحاصل هذه
الأمور كلها ، إما أن تكون راجعة الى مفردات الكلم ، أو
تكون راجعة الى مركباتها ، ولا شك أن العرب قادرون على
المفردات لا محالة ، ولا شك أن كل من قدر على المفردات
فهو قادر على مركباتها ، فلو كان كما ذكرتموه لكان العرب
قادرين على المعارضة ، وهذا يدل على أن وجه إعجازه ليس
أمرًا راجعًا الى البلاغة ، والفصاحة ، والنظم ، وهذا هو المطلوب
وجوابه إنما يكون بعد تمهيد قاعدة ، وهو أن
التفاوت بين الكتابين في الجودة والكتابة إنما يكون
من جهة العلم بإحكام التأليف بين الحروف وتنزيلها على أحسن

هيئة في الايقاع ، فمن كان منهما أجودَ علماً بإحكام التأليف كانت كتابته أعجبَ ، ومن كان عادماً للعلم بما ذكرناه نقص إتقان كتابته ، فكل واحدٍ منهما قد أحرز ما تحتاج اليه الكتابة من الآلات كالقلم ، والدواة ، والقرطاس ، واليد ، وغير ذلك مما يكون شرطاً في الكتابة ، ولم يتميز أحدهما عن الآخر الا بما ذكرناه من العلم بإحكام التأليف ، وهكذا حال أهل الحرف والصناعات ، فإنهم كلهم متمكتون من أصول الصناعات وما تحتاج اليها ، كالصناعة للذهبية والفضية ، والحماكة للديباج ، فإن تفاوتهم إنما يظهر في ما ذكرناه لا غير ، فاذا عرفت هذا فالعرب لا محالة قادرون على مفردات هذه الكلم الموضوعه ، وقادرون على حسن التأليف لهذه الكلمات ، لكنهم غير قادرين على كل تأليف ، فإن من التأليف ما لا زيادة عليه في الإعجاب ، وهو المعجز ، ومنه ما تنقص رتبته عن ذلك ، وليس معجزاً ، وعلى هذا يكون المعجز إنما كان من جهة عدم العلم بإحكام تأليف هذه الكلمات ، فقد ملكوا القدرة على آحادها ، وملكوا القدرة على نوع من تأليفها مما لم يكن معجزاً ، فأما ما كان معجزاً من التأليف فلم يكونوا مالكين له ، فحصل من مجموع ما ذكرناه

أنّ الإعجاز ليس الا تأليف هذه الكلمات على حدّ لا غاية
فوقه ، فالى هذا يرجع الخلاف ، ويحصل التحقق بأنّ عجزهم
إنما كان من جهة عدم العلم بهذا التأليف المخصوص في الكلام ،
لا يقال فحصل هذا الجواب أنّ الله تعالى لم يخلق فيهم العلم
بأحكام التأليف الذي يحتاج اليه في كون الكلام معجزاً ،
وهذا قول بمقالة اهل الصّرفة ، فان حصل مذهبهم هو أنّ الله
تعالى سلّبهم الداعي الى معارضة القرآن ، وأعدم عنهم العلوم
التي لأجلها يقدرّون على المعارضة ، وأنتم قد زيفتم هذه المقالة
وأبطلتموها ، فقد وقعتم فيما فررتم منه ، لأننا نقول هذا فاسدٌ
فإننا نقول إنّهم عادمون لهذه العلوم قبل المعجز وبعده ، وأنها
غير حاصلة لهم في وقتٍ من الأوقات فهذا استحال منهم
معارضة القرآن كما قررناه من قبل ، بخلاف مقالة أهل الصّرفة
فإنّ عندهم أنّ علوم التأليف كانت حاصلة معهم قبل ظهور
المعجز ، لكنّ الله تعالى سلّبهم ايّها كما مرّ تقريره ، فهذا
كان ما ذكرناه مخالفا لما قالوه

السؤال الثاني لو كانت الفصاحة هي الوجه في كون
القرآن معجزاً لما كان فيه دلالة على صدق الرسول صلى الله
عليه وسلم وقد تقرر كونه دالاً على صدقه ، فيجب أن لا يكون

الوجه في إعجازه هي الفصاحة ، بل الصّرفة كما تقول أصحابها ،
أو وجهٌ آخر غير الفصاحة ، وإنما قلنا : إنه لو كان الوجه في
إعجازه الفصاحة لما كان فيه دلالةٌ على الصدق ، فلأن الدلالة
على الصدق إنما تقع إذا كانت موجودةً من جهة الله تعالى إلا
أنه تعالى ليس فاعلاً للفصاحة من جهة أن الفصاحة المرجعُ
بها إلى خلوص الكلام من التعقيد ، والبلاغة ترجعُ إلى
مطابقة الكلام وحسن تأليفه ، وهذه كلها مقدورةٌ لنا ،
ولهذا بطل أن يكون الإعجاز حاصلًا بها ، فإذن لا بد من
أن يكون وجه الإعجاز متعلقًا بقدرة الله تعالى ، لأنه هو
المتولى لصدق أنبيائه ، فكلُّ ما كان من المعجزات لا يُقدَّرُ
كونه من جهته ، فإنه لا يكون فيه دلالةٌ على صدق من
ظهر عليه ، وإنما قلنا : إن فيه دلالةً على الصدق ، وهذا
ظاهر لا يمكن إنكاره ، فإن القرآن من أبهر الأدلة على
صدق صاحب الشريعة صلوات الله عليه ، فلو كانت وجهُ
إعجازه هو الفصاحة لم يكن فيه دلالةٌ على الصدق ، لأن
الفصاحة والبلاغة المرجعُ بهما إلى انتظام الكلام على وجه
مخصوص لا مزيد عليه ، وما من وجهٍ من وجوه النظم إلا وهو

مقدورٌ للعباد بكلِّ حالٍ ، وهذا يُبطل كونه دالا على صدقه ،
وقد تقرر كونه دليلا على الصدق ، فبطل كون إعجازه
هو الفصاحة

وجوابه أنا قد قررنا أن الوجه في إعجازه هو الفصاحة
والبلاغة مع النظم بما لا مَطْمَع في إعادته

قوله لو كانت الفصاحة وجهاً في إعجازه لما كان له دلالةٌ
على الصدق ، قلنا : هذا فاسدٌ فإنَّ النظم وإن كان مقدورا
لنا ، لكنه قد يقع على وجهٍ لا يمكنُ كونه مقدورا لنا ، ولهذا
فإنَّ العلمَ مقدورٌ لنا ، والفعلُ من جنس العلوم ، وقد استحال
كونها مقدورة للعباد ، لما كانت واقعة على وجه يستحيل وقوعه
في حق العباد ، فإنَّ جنس الحركة مقدورٌ لنا ، وحركة المرتعش
وإن كانت من جنس الحركة ، لكنها لما وقعت على وجهٍ
يتعذرُ على العباد جاز الاستدلالُ بها على الله تعالى ، فهكذا
حال البلاغة ، فإنها وإن كانت من قبيل النظم والتأليف . وهو
مقدور لنا ، لكنه لما وقع على وجهٍ يتعذرُ تحصيله من
جهتنا ، كان دليلا على الصدق من هذه الجهة ، فحصل من
مجموع ما ذكرناه أن القرآن دالٌّ على صدق مَنْ ظهر على يده ،
وما ذاك إلا لكونه مختصاً بالوقوع من جهة الله تعالى مع كون

جنسه من مقدور العباد ، وفيه دلالةٌ على صدقه كما نقوله
في سائر المعجزات الدالة على صدقه ، وإن لم يكن لها تعلقٌ
بمقدور العباد ، كإطعام الخلق الكثير ، من الطعام اليسير ،
ونُبُوعِ الماءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، الى غير ذلك من المعجزات
الباهرة له عليه الصلاة والسلام

السؤال الثالث هو أن الصحابة رضی الله عنهم لما اهتموا
بجمع القرآن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وكانوا يطلبون
الآية ، والآيتين ، ممن كان يحفظها منهم ، فإن كان الراوي
مشهوراً العدالة قبلوها منه ، وإن كان غير مشهور العدالة لم
يقبلوها منه ، وطلبوا على ذلك بيّنةً ، فلو كان الوجه في إعجازه
هو الفصاحة كما زعمتم ، لكان متميزاً عن سائر الكلام وكان
لا وجه للسؤال ، لما يظهر من التمييز ، وفي هذا دلالة على أن وجه
اعجازه هو الصرفة ، أو غيرها ، دون الفصاحة

وجوابه من وجهين ، أمّا أولاً فلأننا لا نسلم ان الرسول
صلى الله عليه وسلم توفاهُ الله تعالى ولم يكن القرآن مجموعاً ، بل
ما مات عليه السلام إلا بعد أن جمعه جبريلُ ، وهذه الرواية
موضوعةٌ مختلفةٌ لا نسلمها ، ولهذا قال لما نزل صدرُ سورة
براءة (أثبتوها في آخر سورة الأنفال) فما قالوه منكرٌ

ضعيفٌ ، وأما ثانياً فلأن الاختلافَ إنما وقع في كتب القرآن وجمعه في الدفاتر ، فأما جمعه فما لم يقع فيه تردد أنه كان في أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان مجموعاً في صدور الرجال ، فأما كتبه فلعله إنما كان بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولهذا فإن المصاحف قد كانت كثرت بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلما وقع فيها الخلاف ، فعل (عثمان) في خلافته ما فعل من نحوها كلها ، وكتبه مصحفه الذي كتبه

السؤال الرابع هو أن ابن مسعود رضى الله عنه اشتبه عليه الفاتحة والمعوذتان ، هل هن من القرآن أولاً ، فلو كان الوجه في الإعجاز هو الفصاحة لكان لا يلبس عليه شيء من ذلك

وجوابه من وجهين ، أما أولاً فلأن ابن مسعود لم ينكر كونها نزلت من اللوح المحفوظ ، وأن جبريل أتى بها من السماء ، فهن قرآن بهذه المعاني ، وإنما أنكر كتبها في المصاحف وقال هن واردات على جهة التبرك والاستعاذة ، فهذا كن قرآناً بما ذكرناه من المعاني ، ولم يكن قرآناً لورودها لهذا المقصد الخاص ، وهذا في التحقيق يؤول إلى العبادة ،

والمقاصد المعنوية متفقٌ عليها كما ترى ، وأما ثانياً فلأن هذا رأىً لابن مسعود فلا يكون مقبولاً ، والحقُّ في المسئلة واحدٌ ، نخطؤه فيها كخطأ غيره ممن خالفَ دلالةً قاطعةً ، ولنقتصر على هذا القدر من الأسئلة ففيه كفاية لغرضنا ، واستقصاء الكلام على مثل هذه القاعدة ، إنما يليق بالمباحث الكلامية ، والمقاصد الدينية ، وإن نَفَسَ اللهُ لنا في المهلة ، وتراختُ مدَّةُ الإمهال ، ألفنا كتاباً نذكر فيه كيفية دلالة المعجز على صدق مَنْ ظهر على يده ، ونُجِيبُ فيه عن شكوك المخالفين بمعونة الله تعالى ، فالنية صادقة في ذلك إن شاء الله تعالى

(تنبيه)

نجمه خاتمةً للكلام في الوجه الذي لأجله حصل الإعجاز ، اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لكونه دالاً على تلك المحاسن والمزايا التي لم يختص بها غيره من سائر الكلام ، ولا يجوز أن تكون راجعةً الى الدلالات الوضعية ، سواء كانت باعتبار دلالتها على معانيها الوضعية ، أو مجردة عنها ، وقد ذهب الى ذلك أقوامٌ ، وهو فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن الكلمة الواحدة قد تكون فصيحةً اذا وقعت في

محلّ ، وغير فصيحة اذا وقعت في محلّ آخر ، فلو كان الأمر في الفصاحة والبلاغة راجعا الى مجرد الألفاظ الوضعية ، لما اختلف ذلك بحسب اختلاف المواضع ، وأمّا ثانيا فلان الاستعارة ، والتشبيه ، والتمثيل ، والكناية ، من أعظم قواعد الفصاحة وأبلغها . وإنما كانت كذلك باعتبار دلالتها على المعاني لا باعتبار ألفاظها . فصارت الدلالة على وجهين

الوجه الأول دلالته وضعية ، وهذه لا تعلق لها بالبلاغة والفصاحة كما مهدنا طريقه ، وثانيهما الدلالة المعنوية ، ودلالتها إمّا بالتضمن ، أو بالالتزام ، وهما عقليّان من جهة أن حاصلهما ، هو انتقالُ الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يُلزمه ، ثم تلك الملازمة إمّا أن تكون دلالةً على جزء المفهوم ، أو تكون دلالةً على معنى يصاحب المفهوم ، فالأول هو الدلالة التضمنية ، والثاني هو الدلالة الخارجية ، وهما جميعاً من اللوازم ، ثم إن تلك اللوازم تارة تكون قريبةً ، وتارة تكون بعيدةً ، فمن أجل ذلك صحّ تأدية المعاني بطرق كثيرة ، بعضها أكمل من بعض ، وتارة تزيد ، ومرّة تنقص ، فلاجل هذا اتسع نطاق البلاغة وعظم شأنه ، وارتفع قدره وعلا أمره ، فربما علا قدرُ الكلام في بلاغته حتى صار معجزاً لارتبة فوقه ، وربما

نزل الكلام حتى صار ليس بينه وبين نعيق البهائم إلا مزية
التأليف والتركيب ، وربما كان متوسطاً بين الربتين ، وقد
يُوصف اللفظ بالجودة ، لكونه متمكناً في أسلّات الألسنة
غير نابٍ عن مدارجها ، ولا قلق على سطح اللسان ، جيّداً
سبكه صحيحاً طابعمه ، وأنه في حقّ معناه من غير زيادة عليه
ولا نقصان عنه ، وقد يذمونه بنقائص هذه الصفات بأنه
مُعقّدٌ جرّزٌ ، وأنه لتعقيدِه استهلك المعنى ، يمشى اللسان إذا
نطق به كأنه مُقيّدٌ ، وَحَشِيٌّ ، نافرٌ ، نازلُ القدر ، طويلُ
الذيول من غير فائدة ، ولا معنى تحته ، وقد يصفون المعنى
بالجودة ، بأنه قريبٌ جزلٌ ، يسبقُ الى الأذهان ، قبل أن
يسبق الى الآذان ، ولا يكون لفظه أسبق الى سمعك من
معناه الى قلبك ، حتى كأنه يدخل الى الأذن بلا إذن ، وقد
يذمونه بكونه ركيكاً نازلَ القدر ، بعيداً عن العقول ، وهلمَّ
جرّاً الى سائر ما ذكرناه من جهة المعنى على جهة المناقضة ،
والقرآنُ كلُّه من أوله الى آخره حاصلٌ على هذه المزايا موجودةٌ
فيه على أكمل شيءٍ وأتمّه ، فله درّه من كتابٍ اشتمل على
علوم الحكمة وضمّ جوامع الخطاب ، وأودع ما لم يُودع غيره
من الكتب المنزلة من حقائق الأجمال ودقائق الأسرار المفصلة ،

وإذا أردت أن تكحل بصرك بمزود التخيل والاطلاع على لطائف الإجمال والتفصيل ، فاتل قصة زكرياء عليه السلام ، وقف عندها وقفة باحث وهي قوله تعالى (قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً) فإنك تجد كل جملة منها بل كل كلمة من كلماتها تحتوى على لطائف ، وليس في آى القرآن المجيد حرف إلا وتحت سر ومصلحة فضلاً عما وراء ذلك ، والكلام في تقرير تلك اللطائف الاجمالية ، وما يتلوها من الأسرار التفصيلية ، مقرر في معرفة حد الكلام وأصله ، وإن كل مرتبة من مراتب الاجمال متروكة في الآية بمرتبة أخرى مفصلة حتى تتصل بما عليه نظم الآية وسياقها ، وجملة ما نوردّه من ذلك درجات عشر ، كل واحدة منها على حظ من الاجمال ، بعدها درجة أخرى على حظ من التفصيل ، حتى تكون الخاتمة هو ما اشتمل عليه سياقها المنظوم على أحسن نظام ، وصار واقعاً في تميم بلاغتها أحسن تمام

الدرجة الاولى نداء الخفية ، فانه دال على ضعف الحال وخطاب المسكنة والذل حتى لا يستطيع حراكاً وهو من لوازم الشيخوخة والهزال ، ولما فيه من التصاغر للجلال والعظمة بخفض المصوت في مقام الكبرياء ، وعظم القدرة فهذه الجملة

مذكورة كما قررناه، وهي مناسبة لحاله، ولهذا صدرها في
أول قصته لما فيها من ملاءمة الحال، وهضم النفس،
واستصغارها، وافتتاحها بذكر العبودية يؤكد ما ذكرناه ويؤيده
(الدرجة الثانية) كأنه قال، يارب إنه قد دنا عمري،
وانقضت أيام شبابي فان انقضاء العمر دال على الضعف
والشيخوخة لا محالة، لأن انقضاء الأيام والليالي هو الموصول
الى الفناء والضعف وشيب الرأس، ثم إن هذه الجملة صارت
متروكة لتوخي مزيد التقرير الى ما هو أكثر تفصيلاً منها
مما يكون بعدها

(الدرجة الثالثة) كأنه قال قد شخنت فإن الشيخوخة
دالة على ضعف البدن وشيب الرأس، لأنها هي السبب في
ذلك لا محالة

(الدرجة الرابعة) كأنه قال وهنت عظام بدني، جعله
كناية عن ضعف حاله، ورقة جسمه، ثم تركت هذه
الجملة الى جملة أخرى أكثر تفصيلاً منها

(الدرجة الخامسة) كأنه قال أنا وهنت عظام بدني،
فأعطيت مبالغة، لما قدم المبتدأ ببناء الكلام عليه كما ترى

(الدرجة السادسة) كأنه قال إني وهنت العظام من بدني ، فأضاف الى نفسه ، تقريراً مؤكداً (بيان) للأمر ، واختصاصها بحاله ، ثم تركت هذه الجملة بجملة غيرها

(الدرجة السابعة) كأنه قال إني وهنت العظام مني ، فترك ذكر البدن ، وجمع العظام ، ارادةً لقصد شمول الوهن للعظام ودخوله فيها

(الدرجة الثامنة) ترك جمع العظام الى أفراد العظم ، واكتفى بإفراده فقال : إني وهن العظم مني

(الدرجة التاسعة) ترك الحقيقة ، وهي قوله أشيب ، أو شاب رأسي ، لما علم أن المجاز أحسن من الحقيقة ، وأكثر دخولاً في البلاغة منها ، ثم تركت هذه الجملة بجملة أخرى غيرها

(الدرجة العاشرة) أنه عدل عن المجاز الى الاستعارة في قوله (واشتعل الرأس شيباً) وهي من محاسن المجاز ، ومن مميزات البلاغة ، وبلاغتها قد ظهرت من جهات ثلاث

الجهة الأولى ، إسناد الاشتعال الى الرأس لإفادة شمول الاشتعال بجميع الرأس ، بخلاف ما لو قال : اشتعل

شيبُ رأسي، فإنه لا يُؤدّي هذا المعنى بحال، فاشتعل رأسي،
وزانُ اشتعلت النار في بيتي، واشتعلَ رأسي شيباً، وزان
اشتعل بيتي ناراً

الجهة الثانية الإجمالُ والتفصيلُ في نصب التمييز، فإنك
إذا نصبتَ (شيباً) كان المعنى مخالفاً لما إذا رفعته، فقلت:
اشتعل شيبُ رأسي، لما في النَّصْبِ من المبالغة دون غيره

الجهة الثالثة تنكير قوله شيباً، لإفادة المبالغة، ثم إنه
تركَ لفظَ (مئى) في قوله واشتعلَ الرأسُ شيباً، اتكلاً
على قوله (وهنَّ العظمُ مئى) ثم إنه أتى به في الأول، بياناً
للحال وإرادةً للاختصاص بحاله في إضافته إلى نفسه، ثم
عطف الجملة الثانية على الجملة الأولى بلفظ الماضي، لما بينهما
من التقارب والملائمة، فانظر إلى هذا السياق المثير المورق،
وجودة هذا الرصفِ المعجب المونق، كيف تركَ جملةً إلى
جملة، إرادةً للإجمال بعده التفصيل، من أجل إشار البلاغة
حتى انتهى إلى خلاصها، ودُهنِ لُبِّها ومُصاصها، وهو جوهرُ
الآية ونظامها بأوجز عبارة وأخصرها، وأظهر بلاغةً وأبهرها
واعلم أن الذي فتقَ أكمّام هذه اللطائف حتى تفتحت
أزرارُ أزهارها، وتماقت أغصانها وتآقت أفنانها، وتناسبت

محاسنُ آثارِها، هو مقدمةُ الآيةِ ودرِّياً جُتُّها، فانه لَمَّا افتتح الكلام في هذه القصة البديعة بالاختصار العجيب، بأن طَرَحَ حرفَ النداء من قوله (رَبِّ) وِيَاءَ النَّفْسِ من المضاف، أشعر أولها بالعرض، فلا جُلَّ تأسيسِ الكلام على الاختصار عقبه بالاختصار والإجمال، واكتفى بذكر هاتين الجملتين عما وراءهما من تلك المراتب العشر التي نبهنا عليها والحمد لله

(الفصل الرابع)

(في إيراد المطاعن التي يزعمونها على القرآن والجواب عنها)

اعلم أن للمخالفين لنا في كلام الله تعالى اعتراضاتٍ ومطاعنَ يَرُومُونَ بذلك إبطاله وإبطال دلالته، لَمَّا كان من أعظم حُججِ الله على خلقه، فلا جُلَّ هذا كثرت عنايتهم بالطعن فيه، ومطاعنهم فيه من جهات عشرين

(الجهة الأولى) من حيث حقيقته، وحاصل ما قالوه:

هو أن القرآن كلامُ الله تعالى، وليس يخلو الحال في بيان ماهيته، إمَّا أن يكون المرجع بحقيقته إلى أنه معني قائم بذاته تعالى موجبٌ لذاته المتكلمية كما هو رأى قُدَمَاءِ الأشعرية، كالأيسرائي، والتجارية، والكلائية، وإلى هذا

ذهب القاضى الباقلانى منهم، وإيما أن يكون المرجعُ بالكلام
الى حالة الله تعالى، وهى المتكلمية، كما هو رأى المتأخرين
من الأشعرية، له تعلقاتُ كتعلقات العالمية، وهذه المذاهبُ
فاسدةٌ عندكم، وإيما أن يكون المرجعُ بحقيقة الكلامِ الى
هذه الأحرف والأصوات المقطعة، كما هو رأى المعتزلة
وأئمة الزيدية، وقد أفسدوه بأننا نعلم ماهية الكلام قبل إيجاد
هذه الأحرف والأصوات، وتصورُ ماهيته، وفى هذا
دلالةٌ على انه أمرٌ مخالف للأصوات والحروف، وإيما أن
يُراد بحقيقة الكلام، أمرٌ آخرٌ وراء ما ذكرناه، فلا بُدَّ من
إبرازه لنعلم صحته أو فساده، فقد وضَّح بما ذكرناه أن حقيقة
الكلام مشكلةٌ، فلا بُدَّ من الإحاطة بها، لأن الكلام فى
كونه حجةً قائمةً على الخلق فرغٌ تصورُ ماهيته، ولم يُفرغْ
من ذلك

(والجواب) عما أوردوه من ذلك : هو أننا إذا قررنا
ماهية الكلام بطلت هذه المذاهب كلها، والبرهانُ القاطعُ
على أن الكلام هو هذه الأحرف المقطعة، أن المعقول
من ماهية الكلام هو ما ذكرناه كما أن المعقول من ماهية
الأُسود، هو حصولُ السواد فى المحل، فلو عزلنا عن أنفسنا

العلم بهذه الأحرف ، لم نعقل حقيقة الكلام ، ولهذا فإن الكتابة لا يُسمونها كلاماً وكذا الإشارة ، لعدم النطق بهذه الأحرف. فحصل من هذا أن تقطيع هذه الأصوات هي الأصل في كون الكلام كلاماً ، وأن إطلاق الكلام على ما ليس بهذه الصفة ، إنما كان على جهة المجاز كما يقول القائل في نفسى كلامٌ ، فمن أدرك ما ذكرناه فقد أحاط بماهية الكلام ، ومن لا يفهم هذه الأحرف فإنه بمنزلة من فهم ماهية الكلام ، ويؤيد ما ذكرناه أن جميع من تكلم في ماهية الكلام فإنه لا بد من ذكر ما قلناه من الأصوات المقطعة والحروف المنظومة من أئمة الأدب وأهل اللغة، وأهل النحو، والتصريف، وأهل علم البيان، والعروضيين وغيرهم ممن كان مختصاً بالكلام، فإنه لا يُورد في ماهيته إلا ما ذكرناه من هذه الأصوات وهذه الحروف ، وفي هذا دلالة قاطعة على أنها أصل في معقول معناه ، وقاعدة في فهم ماهيته ، فلا يخاطر ببال أحد منهم سوى ذلك

(الجهة الثانية) من حيث القدم ، الملاحدة ، وحاصل ما قالوه هو أن بعض أهل القبلة من المسلمين قد زعم كونه قديماً ، وهؤلاء هم الأشعرية على طبقاتهم ، فإنهم قد اتفقوا

على أن كلام الله تعالى قديمٌ لا أولَ له ، ومَهْمَا كان قديماً فإنه لا يُفيد فائدة ، ولا يوجد منه شيء من الأحكام ، لان الكلام إنما يُعقل معناه اذا كان مؤلفاً من هذه الأحرف ، فأما اذا كان قديماً لم يُعقل تقدمُ بعضه على بعض ، فإذا كان قديماً كان عريئاً عن الفائدة لا يمكن أن يحتج به ولا يكون فيه دلالةٌ فهمًا جوزَ قِدْمَهُ بطل الاحتجاج به

(والجواب) عما أورده هؤلاء إنما هو بيان حقيقة

الكلام ، فإذا تقرر أنه هذه الاصوات والأحرف المقطعة فأمارة الحدوث فيها ظاهرة من جهة أن المسبوق منها مُحدثٌ لتقدم غيره عليه ، والمتقدم على المُحدثِ بأوقاتٍ يجب القضاء بحدوثه ، لأن من حق القديم أن يكون سابقاً على الحوادث بما لانهاية له ، فإذا كان لتقدمه غايةٌ ، كان مُحدثاً ، واعلم أنه لاخلاف في كون هذه الحروف المقطعة والاصوات المنتظمة مُحدثةً ، لظهور أمارة الحدوث فيها ، لجواز العدم عليها ، وتقدم بعضها على بعض ، وكل ما ذكرناه علامة الحدوث ودليل عليه ، فهذا قلنا : إن كلام الله تعالى مُحدثٌ لما كان معقول الكلام هو هذه الاصوات من غير زيادة ، وهكذا حال جميع الفرق ، فإنهم لا يخالفوننا في حدوث

هذه الأحرف ، وإنما يحكى الخلاف عن الأشعرية وجميع فرق المجبّرة من النجارية ، والكلاية ، فإنهم متفقون على قدمه ، وزعموا على هذا أن كلام الله تعالى شيء مغاير لهذه الأحرف والأصوات المقطعة ووصفوه بالقدم ، وحاصل قولهم : أن الكلام معنى قديم قائم بالذات ، فإذا تقرر كون الكلام ما وصفناه من هذه الأحرف وأن ما قالوه غير معقول ، ثبت حدوثه لامحالة ، فاذن الخلاف بيننا وبين جميع طبقات المجبّرة في قدم القرآن مرّتدّ إلى ماهية الكلام ، فإن كان الحق ما قلناه : من أنه هذه الأحرف المقطعة فالقرآن محدث ، وجميع كلام الله تعالى ، وإن قدرنا أن حقيقة الكلام ما قالوه من كونه صفة قائمة بالذات لم نمنع قدمه إذا قامت عليه دلالة ، فأما مع الاقرار أوقيام البرهان على أن معقول الكلام هو هذه الأحرف المقطعة فلا سبيل للقول بقدمه على حال ، لأن ذلك غير معقول أصلاً

(الجهة الثالثة من الطعن) ذهب أكثر الأشعرية إلى أن كلام الله تعالى متّحد غير متعدّد ، وأنه معنى واحد قرآن ، وتوراة وإنجيل وزبور ، وأمر ، ونهى ، ووعد ، ووعد ، إلى غير ذلك من الأوجه المختلفة في الكلام ، وزعم فريق

من الأشعرية، وهم الأقلوب أن كلام الله تعالى متعدّدٌ
الى وجوه خمسة، أمر، ونهى، ودعاء، ونداء، وخبر، وهو
محكى عن ابى اسحاق الإسفرائينى منهم، وهو فى هذين الوجهين
لا تعقل دلالة بحال، لأنه إذا كان متحدّاً لم يُعقل فيه أمرٌ
ونهى، لأن الشىء الواحد لا يكون على هذه الأوجه، لما
فيها من التناقض، وإن كان متعدداً الى هذه الأوجه الخمسة
فهو خطأ أيضاً، إذ لا دلالة على حصره فى هذه الأوجه،
فإذن لا يتم كون القرآن دالّاً على الأحكام الشرعية إلا بعد
إبطال هذين المذهبين، لأنهما مهما صحّا بطلت دلالة فهذا
من أعظم المطاعن على الاستدلال به

(والجواب) أنا قد قررنا أن ماهية الكلام ومعقولة
إنما هو هذه الأصوات المقطعة من غير زيادة على ذلك، وأن
حقيقته غير مختلفة، شاهداً وغائباً، لأن ماهيات الأشياء
وحقائقها لا تختلف باعتبار الشاهد والغائب، وإذا كان الامر
فيها كما قلناه فلا معنى لقول من قال: إن الكلام متحدٌ، أو
متعدّدٌ، بل يجب أن يكون لكل من هذه المعانى صيغة
تدلّ عليه، ولا وجه لكونه حقيقة واحدة متحدةً، ولا وجه

أيضاً لقصره على خمسة معان كما زعموه، وإنما بنوا هذه المقالة في التعدد، والاتحاد، على أن ماهية الكلام وحقيقته آتلة إلى أنه مغاير لهذه الأصوات المقطعة، وأنه معنى حاصل في النفس، فلا جل هذا قالوا فيه بالتعدد والاتحاد، فإذا بطل كون الكلام معنى واحداً، بطل ما بُني عليه من التعدد والاتحاد، ويدل على بطلان هذه المقالة، أن كلام الله إذا كان معنى واحداً على زعمهم فكيف يُعقل تعدده، وأن يكون خمس كلماتٍ أمراً، ونهياً، ودعاءً، ونداءً، وخبراً، وفي هذا جمع بين النقيضين، فلا يكون مقبولاً، لأنه من حيث إنه واحدٌ فلا يُعقل تعدده، ومن حيث إنه خمس كلمات يكون متعدداً، فيكون متعدداً غير متعدّدٍ وهو محال، فيبطل ما قالوه

(الجهة الرابعة من الطعن) على كونه حجةً، وحاصلها أن القرآن إنما يستقيم كونه حجةً إذا تقرر كونه من جهة الله تعالى، ومن الجائز أن يكون ألقاه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الملائكة، أو بعض الجن، أو الشياطين فلا يستقيم كونه حجة إلا بعد بطلان هذا الاحتمال

(والجواب) عما ذكره من هذا الاحتمال البعيد يجرى على وجهين، الوجه الأول منهما إجماليٌّ، وذلك من أوجه ثلاثة

أولها أنا لو ساعدناكم على ذلك ، وكان مُدَّعي النبوة كاذباً ،
لوجب على الله تعالى أن يمنع من ذلك ، لئلا يُفْضَى الى
الإِضْلال بالخلق ، والتلبيس عليهم في أحوال دينهم ، لأن
الحكمة مانعة ، فإن الله تعالى لا يُجَوِّز أن يَسَاطِ الشُّبُهَة على
وجهٍ لا يمكننا حلُّها ، وثانيها أنا لو جَوَّزنا ذلك لجاز أن يكون
جرى الشمس ، والقمر ، والنجوم ، والأفلاك كلها ، وجرى
أفلاك في البحر وغير ذلك من الأمور الهائلة لِوَاحِدٍ من هذه
الاحتمالات ، وخلاف ذلك معلوم بالضرورة ، وثالثها أن هذه
الوجوه لو كانت محتملةً لذكرتها العرب في القدح في نبوته ،
لأن من المعلوم ضرورةً ، حِرْصُهُم على ما كان مُبْطِلاً لدعواه ،
فلما لم يذكروا شيئاً من هذه الاحتمالات ، دلَّ على بطلانها
وفسادها ، الوجه الثاني منها تفصيليٌّ ، وذلك يكون من
أوجه ، أولها أنا نعلم بالضرورة علماً لا مرية فيه ، أن محمداً صلى
الله عليه وسلم هو الآتي بالقرآن ، فإذا كان ما ذكرتموه من
الاحتمال يدفع هذا العلم ، وجب القضاء بفساده ، وثانيها أنه
لا طريق الى إثبات الجن ، والملائكة ، والشياطين ، الا بالسمع ،
فكيف يصح الطعن في النبوة والقرآن ، بما لا يكون ثابتاً
الا بعد ثبوتها ، وثالثها أنه قد تحدى جميع الخلق الأحمر ،

والأَسود ، والجنّ ، والشياطين ، بالقرآن ، وادّعى عجزهم عنه ،
فلو كان ذلك من فعلهم لتوفرت دواعيهم الى معارضته ، لأن
كلّ مَنْ نُسب الى العجز عن الشئ ، وكان قادراً عليه ، فانه
لا بدّ من أن يكون إيجابته كما قررناه في حال الأيسر ، ورابعها
أنه كان ينهى عن متابعة الشياطين ، ويأمرُ ببعثهم والبراءة منهم ،
ويُحذّر عن ملابستهم في المطامع ، والمشارب ، والمساكن ،
فلو كان الفاعلُ للقرآن هو الجنّ والشياطين لاستحال منهم
نُصرتُهُ مع شدّة عداوته لهم ، وأمره بالبعد عنهم واللعن لهم ،
وخامسها أن القرآن الذي ظهر على يد محمد صلى الله عليه وسلم ،
لو جاز إسنادُهُ الى الجنّ كما زعموه ، لجاز ذلك في كلّ كتاب
يدّعى كلّ إنسان أنه تصنيفه ، أن يكون ذلك الكتاب من
قبيل الجنّ ، وعند هذا يلزم في هذه الكتب المشهورة أن لا
تكون مضافة الى قائلها لمثل ما ذكره في القرآن ، وهذا يؤدي
الى التشكيك في الأمور الضرورية وهو محالٌ ، فبطل ما قالوه
(الجهة الخامسة من الاعتراض والظعن من جهة الصدق)
وحاصل هذه الجهة أن القرآن إنما يُراد لكونه حجة
مقطوعاً به ، وذلك لا يحصلُ إلا مع القطع بكونه صدقاً ،
والعلمُ بصدقه متوقفٌ على العلم بأن الله تعالى صادقٌ في خبره ،

لأننا لو جؤزنا على الله الكذب لم نقطع بصدق القرآن، فإذن لا بدّ من الدلالة على صدق الله تعالى ليحصل العلم بصدق القرآن، وأنتم لم تفرغوا من بيان هذه القاعدة، وهي من أهم القواعد على صدق القرآن وكونه حجة على الأحكام الشرعية والأسرار الدينية وصحة ما تضمنه من العلوم

(والجواب) عما أوردوه أن الذي يدلُّ على صدق الله تعالى عندنا هو ما تقرّر من قواعد الحكمة، وحاصلها أن الله تعالى حكيمٌ لا يجوز عليه الكذب، لأنه قد فقد داعيه إلى فعل الكذب، وهو الجهلُ والحاجة، وخلص صارفُهُ عنه، وهو كونه عالماً بقُبْحِهِ، فيجب على هذا أن لا يفعلهُ الله تعالى كما نقوله في سائر الأمور القبيحة، فإن عُمَدَتَنَا في أن الله تعالى لا يفعلها، هو بما ذكرناه من تقرير قاعدة الحكمة، وهذا هو الأصل في تنزيهه عن كلّ قبيح وعن الإخلال بكلّ واجب، فأما الأشعرية فلهم على أن الله صادقٌ مسلّكٌ

(المسلّكُ الأوّلُ منهما)

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن كونه صادقاً، فيجب القضاء بصدقه، وأخبر عن كون الكذب ممتنعاً على

الله تعالى ، وما ذكروه فاسدٌ جدًّا لا يليق ذكره بأهل
الخطانة، ولولا أن ابن الخطيب أوردته لما أوردناه، لِمَا اشتمل
عليه من الضعف والركّة ، وبيانه أن صدق الرسول صلى
الله عليه وسلم متوقفٌ على دلالة المعجز على صدقه ، والمعجز
قائمٌ مقام التصديق بالقول ، فإذن صدقُ الرسول صلى الله عليه
وسلم مستفاد من تصديق الله ، وتصديقُ الله إِيَّاهُ إنما يدل
على صدقه، لو ثبت كونه تعالى صادقًا ، اذ لو جاز عليه الكذبُ
لم يلزم من تصديقه تعالى أن يكون صادقًا كما لا يلزم من تصديق
الواحد منّا غيره، كونُ ذلك الغير صادقًا، لأجل جواز الكذب
علينا ، فإذن العلمُ بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم موقوفٌ
على العلم بصدق الله تعالى ، فلو وقف العلمُ بصدق الله على العلم
بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم لزمَ الدَّوْرُ ، وأنه محال
لما ذكرناه

(المسلك الثاني)

هو أن كلام الله تعالى قائمٌ بنفسه ، ويستحيل الكذب
في الكلام النفسى ، لأنه يقوم بالنفس على وفق العلم من غير
مخالفة ، فهما كان الجهلُ على الله تعالى محالًا ، كان الكذب

عليه محالا ، وهذا فاسدٌ أيضا لأمرين ، أمّا أولاً فلأنهم ما أقاموا برهاناً قاطعاً على أنّ كلّ من استحال في حقه الجهلُ فإنه يستحيل من جهته الكذب ، وأن يكون مُخبراً بالخبر النفسى على خلاف ما هو به ، وهذه القضية غير معلومة بالضرورة ، فلا بُدّ فيها من إقامة الدلالة ، وأمّا ثانياً فهبّ أنا سلّمنا أنه يستحيل عليه الكذبُ في الكلام القائم بنفسه ، فلم لا يجوز أن يكون كاذباً في الكلام الذى نسمعه ونقرؤه الذى بين أظهرنا ، فهذان المسلكان هما العُمدَةُ لهم في تقرير صدق الله تعالى ، وقد عرفت ما فيهما من الفساد ، وليس العجبُ من قدماء الأشرية في إيراد هذه الأمور الركيكة ، وإنّما العجبُ من ابن الخطيب في إيراده لمثل ذلك مع أنه الرجلُ فيهم والمتولى على دقائق علم الكلام والمتبحر في مفاصاته

(الجهة السادسة من الطعن على القرآن بانه قد أتى بمثله)

وحاصل هذه المقالة أن كلّ من قرأ سورة البقرة وجميع القرآن ، فإنه قد أتى بمثله ، وما هذا حاله فلا يكون معجزاً ، وإنّما قلنا : إن كلّ من قرأه فقد أتى بمثله ، لأننا نعلم بالضرورة أنه لا معنى للكلام إلاّ الأصوات المقطعة تقطيعاً مخصوصاً الموضوع لإفادة معانيها ، ونعلم بالضرورة أن الأصوات الحاصلة

في لَهَوَاتِ زَيْدٍ غَيْرُ الْأَصْوَاتِ الْحَاصِلَةِ فِي لَهَوَاتِ عَمْرٍو،
وإذا تقرر ذلك حصل غرضنا من أن كل من قرأ القرآن فقد
أتى بمثله فلا يكون معجزاً بحال

(والجواب) من وجهين ، أما أولاً فما هذا حاله من
الكلام رَكِيكٌ جَدًّا ، فإننا نعلم بالضرورة أن كل من أنشأ
رسالةً أو خطبةً ، أو قال قصيدةً ، أو غير ذلك من سائر
الكلام ، ثم أنشأها إنسانٌ آخر فحفظها ورواها مرةً أخرى
فإنه لا تكون قراءته لتلك الرسائل ، والقصائد ، والخطب ،
إثباتاً بما يُعارضها ، وإنما هي مضافةٌ إلى قائلها ، وما يكون
من جهة القارئ فإنما يكون على جهة الاحتذاء ، دون الابتداء
والإنشاء ، وهذا ظاهرٌ لا يشك فيه أحدٌ من النظار والفصحاء
ثم إنهم يقولون للكلام إضافتان ، فالإضافة الأولى إلى من
ابتدأه وأنشأه ، وهذه هي الإضافة الحقيقية ، والإضافة
الأخرى ، هي لمن حفظه وحكاه ، ونعلم قطعاً أن كل من قال
فِقَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ

بَسِقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

لا يكون معارضا لامرئ القيس فيما قاله من هذه
القصيدة ، بل إنما جاء بها على جهة الاحتذاء لقائلها ، وهذا

الجواب على رأى من قال : الحرفُ هو الصوتُ من غير مغايرة بينهما ، وهو المختار ، لأنه لو كان أحدهما غير الآخر ، لصحَّ انفرادُ الحرف عن الصوت ، اذ لا ملازمة بينهما فتوجدُ أحرفُ قولنا (الحمدُ لله ربّ العالمين) ولا توجد أصواتُها ، أو توجدُ هذه الأصوات المقطّعة ولا توجد أحرفها ، وهذا لا وجه له ، وأمّا ثانياً فإنه يأتي على رأى من قال : الحرفُ غير الصوتِ كما هو محكيٌّ عن الشيخين ، أبي الهذيل ، وأبي عليّ الجبائي ، والسبب في هذه المقالة لهما هو ما ذكرناه من هذه الشبهة ، وعلى هذا فإنّ الحاكى وإن أتى بالصوت ، فإنه غيرُ آتٍ بالحرف ، فيكون الإيجازُ بالحرف دون الصوت ، ولعمري إن الجواب عن الشبهة على هذا القول سهلٌ ، لكنّ هذا القول محالٌ وخطأٌ لما ذكرناه ، والجواب عنها يكون بما أشرنا إليه وبالله التوفيق

(الجهة السابعة من الطعن في القرآن بالإضافة الى ألقاظه)
والاختلاف فيها يكون على أوجه أربعة ، أولها في نفس الألفاظ كقراءة مَنْ قرأ (وتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) بدل (العَيْنِ) وقراءة (فامضوا إلى ذكر الله)

بدل (فَاسْمَعُوا) وقراءة (فَكَانَتْ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً)
بدل (فِيهَا كَالْحِجَارَةِ) وقراءة (فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) عوض
(أَيْدِيَهُمَا) وقراءة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بدل (مَلِكِ)
الى غير ذلك من الاختلاف في ألفاظه وثانيها في ترتيب
ألفاظه كقوله تعالى (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ)
وقرى (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ وَالذِّلَّةُ) وقرىء (وَجَاءَتْ
سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) عوض قوله (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ
بِالْحَقِّ) وقوله تعالى (فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) برفع (آدَمُ)
وقرىء (فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ) برفع (كَلِمَاتٍ) فاذا
رُزِعَ (كَلِمَاتٍ) كانت مقدّمةً ، وغيرُها مؤخّرٌ ، لأنها فاعلةٌ ،
واذا رفعَ (آدَمُ) كان مقدّماً وغيره مؤخراً ، وثالثها الزيادة
كقوله تعالى (النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ
أُمَّهَاتُهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ) وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ
الْحُجُرَاتِ بِنُوتٍ مِمَّنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) وقوله تعالى (لَهُ
تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً أَنْتَنِي) وقوله تعالى (وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ)
ورابعها ما يقع من اختلاف الحركات كقوله تعالى (رَبَّنَا بَاعِدْ)
على لفظ الماضي وقرىء (بَاعِدْ) بلفظ الأمر ، فالعينُ تارةً

تكون مفتوحة ، وتارة تكون مكسورة ، والمعنى مختلفٌ في ذلك ، وقوله تعالى (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) قرىء بضم الفاء جمع نَفْسٍ ، وقرىء بفتحها يعنى أَعْلَاهَا ، وقوله تعالى (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) برفع (الرب) على الفاعلية وقرىء (هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بنصبه على المفعولية، فهذه الاختلافات واقعةٌ فيه ، فلو كان القرآن من جهة الله تعالى لما وقع فيه هذا الاختلاف، لقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) فعدم الخلاف دليلٌ على أنه من الله ، ووجود الخلاف ينفيه ، وقد وُجد كما ذكرناه، فيجب تنفيه عنه (والجواب) من أوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن وجود الخلاف إنما يكون دالاً على أنه ليس من جهة الله تعالى أن لو قال (ولو كان من عند الله لما وجدوا فيه اختلافًا) فأمّا وقد قال (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا) فلا يلزم مع اختلافه أن لا يكون من عند الله ، كما لو قال القائل : لو كان هذا سواداً لكان لوناً ، فانه لا يلزم من عدم كونه سواداً أن لا يكون لوناً ، فهكذا ما نحن فيه ، فلا يلزم من وقوع الاختلاف أن لا يكون من جهة الله تعالى ، وأمّا ثانياً

فلأن الآية لم تدل الا هلى عدم الاختلاف مطلقاً ، وليس فيها دلالةٌ على عدم الاختلاف من كل الوجوه ، أو من بعض الوجوه ، لكننا نحملها على عدم الاختلاف من بعض الوجوه ، وهو عدم الاختلاف فى فصاحته ، فانها شاملةٌ له من جميع الوجوه ، وبها تميّز عن سائر الكتب ، فان الظاهر من حال مَنْ صَنَّفَ كتاباً طويلاً على مثل طوله ، أن لا يبقى كلامه فى الفصاحة على حدّ واحدٍ ونظمٍ متفقٍ ، بل يكون كلامه فى بعض المواضع صحيحاً وفى بعضها ركيكاً فاسداً ، بخلاف القرآن ، فانه حاصلٌ على طريقة واحدة فى البلاغة والفصاحة ، وحسن الانتظام وجودة الاتساق ، وأما ثالثاً فلأننا نسلم وقوع الاختلاف فيه كما ذكره فى أحرف القرآن المختلفة ، ولكنه حقٌّ وصوابٌ ، ولهذا جاء فى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم : نزل القرآن من سبع سموات على سبعةِ أحرفٍ كلُّ حرفٍ منها شافٍ كافٍ ، وهذه الأحرف السبعةُ عبارةٌ عن اللغات ، لكن منها ما كان متواترَ النقل ، وهو ما كان عن القراء السبعة ، ومنها ما يكون منقولاً بالآحاد ، وكلُّه حاصلٌ من جهة الرسول ، ونزلَ به جبريلُ ، وأخذَه من اللوح المحفوظ ،

فإذن حصولُ هذا الاختلاف لا يمنع من كونه قرآناً، ولا من كونه نازلاً من السماء على ألسنة الملائكة والرسل ، وفي ذلك بطلان ما قالوه والحمد لله

(الجمة الثامنة من الطعن على القرآن بظهور المناقضة فيه) وهذا ظاهرٌ لمن تأمله ، فإن آياتِ التنزيه لذاته عن مشابهة الممكنات كقوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) تناقضها آياتُ التشبيه كقوله تعالى (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) وقوله تعالى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وآياتُ الجمة كقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ) وقوله تعالى (عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وهكذا آياتُ الجبر في مثل قوله تعالى (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) وقوله تعالى (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) وقوله تعالى (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) تُناقض آياتِ التنزيه عن خلق القبائح كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) وقوله تعالى (وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) الى غير ذلك من الآيات المتناقضة في ظواهرها

(والجواب) عما أوردوه أن برهان العقل قد دل على تنزيه الله تعالى في ذاته عن مشابهة الممكنات ، ودل على

تنزيهه عن نسبة القبيح اليه ، فإذا ورد في الشرع ما يناقض قاعدة العقل ، يجب تأويله على ما يكون موافقا للعقل ، لان هذه الظواهر محتملة ، وما دل عليه العقل غير محتمل ، فيجب تنزيل المحتمل على ما يكون محتملا ، يؤيد ما ذكرناه ويوضحه أن البراهين العقلية لا يخلو حالها ، إما أن تكون محتملة للخطأ ، أو غير محتملة ، فان كان الاول ، لزم تطرُق الخطأ الى الأمور السمعية كلها ، لانه لا يمكن القطع بكون الكتاب والسنة حجة إلا بالعقل ، فالقدح في الأصل يتضمن لامحالة القدح في الفرع ، وإن كان الثاني فنقول حمل الكلام على المجاز محتمل في جميع هذه الظواهر ، وحمل الأدلة العقلية على غير مدلولها غير محتمل ، فإذا تعارضا كان التصرف في المحتمل أحق من التصرف في غير المحتمل ، فهذا القانون كاف في دفع التناقض عن الظواهر القرآنية ، ويجب ردّها اليه ، فأما تأويل كل آية على حياها ، والجواب عما ورد من ظواهر الآي المتناقضة ، فالكلام فيه طويل ، وقد أفرد لها العلماء كتباً ، وقد أوردتها الشيخ العالم النحرير الطريثي في كتابه فأغنى ذلك عن إيرائها

الجهة التاسعة من الطعن على القرآن بالمناقضة في وصفه (وحاصل ما قالوه في هذه وهي مخالفة لما قبلها من المناقضة ، فإن تلك المناقضة فيه على زعمهم من جهة معناه ، وهذه من جهة وصفه ، وذلك أن الله تعالى وصف كتابه الكريم بالبيان ، حيث قال (تَبَيَّنَاتًا لِكُلِّ شَيْءٍ) وبالنور في قوله تعالى (وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا) وبالبراءة عن التعقيد في قوله تعالى (وَفَصَّلْنَاوَهُ تَفْصِيلًا) وقوله تعالى (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ) الى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه لا لبس فيه ولا تعقيد في ألفاظه ، وقد رأينا على خلاف ذلك ، فيجب أن لا يكون كلام الله تعالى ، وإنما قلنا : انه ليس كذلك لأمر ثلاثة ، أما أولاً فلأن الحروف التي في أوائل السور من المفردة نحو (ق) و (ن) والمثناة نحو (حم) و (طس) والمثلثة نحو (آلر) و (ألم) والرباعية نحو (المر) و (المص) والخماسية نحو (حمسق) وكهيعص غير معلوم المراد منها ، وأما ثانياً فلأن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات اضطراباً عظيماً ، وذكروا في كل آية وجوهاً مختلفة ، ولا يتمكنون من القطع بتفسير واحد ، والقدرح فيما عداه ، وأما ثالثاً فلأنه لا يوجد فيه آية دالة على شيء الا والمنكر لذلك الشيء يعارضها بآية

أخرى ، ويذكر لها تأويلاً يمنع من دلالتها على ذلك الشيء
وهذه الأمور كلها دالة على أنه في غاية التعقيد والابهام ،
ينقضُ بعضُهُ بعضاً

(والجواب) عما أوردوه أن القرآن كما وصفه الله تعالى
في غاية البيان ، لما تضمنته من الحقائق ، وأشير إليه من
مشكلات الدقائق ، واضحة جلية

قوله الحروف التي في اوائل السور غير مفهومة ، قلنا : قد
ذكر العلماء فيها وجوهاً كثيرة ، إما أنها أسماء للسور ، وإما أنها
وردت على جهة الإيحاء لمن تُحدّث بالقرآن ، وإما لغير ذلك
من الأسرار ، فكيف أنها لا تُعقل معانيها ، ويكفي وجه من
هذه الأوجه في إخراجها عن كونها غير معقولة المعاني ، وقوله :
إن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات كلها ، قلنا :
التفاسير المختلفة ليس يخلو حالها ، إما أن تكون مشتركة في معنى
واحد ، فيكون ذلك المعنى هو المقصود لله تعالى لاتفاقهم عليه ،
وإن لم يكن الأمر فيه كما أشرنا إليه ، فمن جَوِّزَ حمل الكلام
المشترك على كلا مفهومييه ، فإنه يحمله عليهما جميعاً ، فيكونان
مقصودين على هذا ، ومن لم يُجَوِّز ذلك فإنه يطلب مُرَجِّحاً

لأحد المعنيين على الآخر، فإن وجد مُرَجَّحًا حَمَلَ عَلَيْهِ وكان
المرجوحُ غير مقصود لله تعالى، وإن لم يجد مُرَجَّحًا وجب
التوقفُ، وهذا لا ينافي وصف القرآن بكونه بيانًا ونورًا وضياءً
من جهة أن وصف الكتاب بالبيان لا ينافي كون بعض آياته
مفتقرًا إلى البيان، وقوله لا توجد فيه آية دالة على معنى إلا
ويوجد فيه ما يعارض ذلك المعنى على المناقضة، قلنا: إن كان
للعقل فيها حكمٌ وتصرفٌ فالمقصودُ من الآية لله تعالى هو
ما طابق العقل، لانه لا يمكن معارضة العقل فيما دل عليه،
وإن لم يكن للعقل فيه حكمٌ كان الأمرُ فيه على ما ذكرناه في
حكم التفاسير المختلفة، فلا وجه لتكريره

(الجهة العاشرة في الطعن على القرآن من مخالفة اللغة
العربية) وذلك من أوجه ثلاثة، أمّا أولاً فقوله تعالى (إن
هذان لساحران) والقياس فيه إن هذين لساحران، وأمّا
ثانياً فقوله تعالى (ومكروا مكراً كُبَّاراً) والقياسُ كبيراً،
لأن كُبَّاراً لم يُعْهَدُ في لغة قريش، وأمّا ثالثاً فلأن الهمزة
واردة في كتاب الله تعالى، وليس من لغة قريش، ووجه
الاستدلال بما ذكرناه هو أن هذه الأمور الثلاثة غيرُ واردةٍ

في لغة قريش ، والقرآن لاشك في كونه وارداً على لغتهم ، لأن الله تعالى يقول (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) وهو غيرُ واردٍ على لغة قوم الرسول صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه

(والجواب) عما زعموه من وجهين ، أمّا أولاً فلأن المقاييس النحوية تابعةٌ للأُمور اللغوية ، فيجب تنزيلها على ما كان واقعاً في اللغة ، فإذا ورد ما يخالف الأقيسة النحوية من جهة الفصحاء وجب تأويله ، ويُطلب له وجهٌ في مقاييس النحو ، ولا يجوز رده لاجل مخالفته للنحو ، ولهذا فإنه لما أنكرَ على الفرزدق ما يأتي من العويص في شعره المخالف لظاهر الإعراب عيبَ عليه في ذلك ، فقال عليّ أن أقولَ وعليكم أن تحتجوا فدل ذلك على ما ذكرناه ، وأمّا ثانياً فلأنه لو كان لنا كما زعموا ، لكان من أعظم المطاعن للعرب عليه ، لكونه مخالفاً لما عليه أهل اللغة العالية ، فلما لم يثلموا فيه شيئاً دل ذلك على أنه قد طابق اللغة وأنه لا مَطْمَنَ فيه بحال ، قوله (إن هذان لساحران) قلنا لأئمة العربية فيه تأويلات كثيرةٌ قويّةٌ تُخرجه عما زعمتموه من اللحن ، وقوله (ومكروا مكراً كُبَّاراً) قلنا (كُبَّاراً) وإن لم يكن في لغة قريش ، لكنه

واردٌ في لغة العرب ، فلا مَطْمَعَنَ به ، لأنه فصيحٌ ، وإن لم يكن أفصح ، فبَطَل ما توهموه ، وقوله الهمزةُ واردةٌ في القرآن وليست من لغة قريش ، والقرآنُ واردٌ على لغتهم ، لقوله (بلسان قومه) قلنا : العربُ كلهم قومُ الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه منهم ، فالهمزةُ وإن لم ترد في لغة قريش ، لكنها واردةٌ في لغة العرب ، على أن الهمزةُ واردةٌ في لغة قريش ، لكنهم التزموا تخفيفها ، والعربُ جوزوا فيها الوجهين جميعا ، ومن أراد الاطلاع على أسرارها في التفاصيل فعليه بالكتب التفسيرية ، فانه يجد فيها ما يكفي ويشفي ، والحمد لله رب العالمين

(الجهة الحادية عشرة من الطعن على القرآن بالاضافة إلى

ما يكون متكررا فيه)

اعلم ان التكرير واردٌ فيه على وجهين ، أحدهما أن يكون من جهة اللفظ كالذي أورده في سورة الرحمن ، من قوله تعالى (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) وكما ورد في سورة القمر من قوله تعالى (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِي) وكما ورد في سورة المرسلات من قوله تعالى (وَيَلُومُنَّ يَوْمَئِذٍ الْمَكَذِبِينَ) وكما ورد في سورة النساء من قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) فهذا تكررٌ من جهة اللفظ،

وثانيهما أن يكون التكرير من جهة المعنى ، وهذا نحو قصة موسى ، وفرعون ، فإنها واردة في سور كثيرة ، وكما ورد في قصة آدم و إبليس فإنها وردت في مواضع من القرآن ، فقالوا إن هذا التكرير لغير فائدة لا يليق بما كان بالغاً في الفصاحة كل غاية ، فلو كان القرآن على ما قلتموه من ذلك لم يكن فيه تكرير والجواب من أوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن الله تعالى إنما كرر هذه القصص على جهة الشرح لفتاوى الرسول صلى الله عليه وسلم والتسليّة له عما كان يصيبه من تكذيب قريش ، فهذا كررت القصص ، فليس تكراراً في الحقيقة ، وأمّا ثانياً فإنه إنما كرر القصص لفوائد تحصل عند تكريرها ، وما هذا حاله فليس تكراراً في الحقيقة ، وأمّا ثالثاً فلأن الله تعالى لما تحدى العرب بالإتيان بمثل القرآن ربّما توهم متوهم أن الإتيان بمثله مستحيل من جهة الله تعالى ، فلا جرم كرر القصص ليُعلم أنه غير مستحيل من جهته ، وإنما الاستحالة كانت متعلقة بالخلق دونه ، فهذه الأمور كلها دالة على جواز التكرير بمثل هذه الأغراض الحسنة ، ومن وجه آخر هو أن التكرير إنما ورد لتأكيد الزجر والوعيد كقوله تعالى (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ)

ثم إن التأكيد مستحسن في لغة العرب، فهذا وردت هذه التكريرات على جهة التأكيد، ولو كانت ما أتى به مخالفاً لأساليب العرب في كلامهم، لكان ذلك من أعظم المطاعين لهم، فلما سكتوا عن ذلك، دلّ على بطلان ما زعموه من الطعن بالتكرير

(الجهة الثانية عشرة من المطاعن على القرآن) ما تضمنته من الأمور الخبرية التي هي على خلاف مخبراتها فيكون من جملة الأكاذيب، وهذا كقوله تعالى (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَوَّاعًا وَكَرَّهَاتًا) ولا شك أنه ليس جميع الناس مسلمين، بل أكثرهم كفرون، فقد أخبر بما ليس صديقاً، وهكذا قوله تعالى (وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) ولا شك أن أكثر الناس غير ساجدين لله تعالى، بل إما لأنه لا يسجد أصلاً، وإما لأنه يسجد لغيره

(والجواب) عما أوردوه أن ما هذا حاله من دسائس الملائكة وكذبهم على الله تعالى، ومحبة للتحريف في كتاب الله تعالى، وتدرجاً إلى إغواء الخلق وميلهم عن الدين، بأن يأتوهم من حيث لا يشعرون، فأما الإسلام فالغرض به

الانقيادُ لأمر الله تعالى في التكوين والإرادة من غير مخالفة
عند حصول الداعية إلى إيجاده المصلحة ، وما هذا حاله فإنه
يكون عامًّا لجميع من في السموات والأرض من المخلوقات ،
أعنى الانقياد للإرادة والتكوين ، وأما قوله تعالى (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ
مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ فَالغرضُ بالسجود ههنا ،
هو الخضوعُ والذلةُ لأمره ، ولما ينفذُ فيه من الأفضية الواقعة
على أمره ، فالسجودُ حقيقةً إنما يُعقلُ من جهة الملائكة
والثقلين ، الجنِّ والإنسِ ، وما عداهم إنما دخلَ على جهة التغليب
في الخطاب ، أو يكون الغرضُ من سجود مَنْ لا يتأتَّى منه
السجودُ ، إنما هو الإذعانُ والانقيادُ لأمره ونواهيهِ في إيجاده
وتكوينه ، وتفريقه وإذهابه ، فإنه لا مانعَ لأمره ، ولا مُعقِّبَ
لِحُكْمِهِ ، وهكذا القولُ فيما يُوردونه من هذه المطاعن
الركيكة ، والمساعي السخيفة ، تجري على نحو ما ذكرناه ، والذي
حمَّاهم على هذه المطاعن الركيكة ، هو ما هم عليه من عداوة
الإسلام وأهله ، فيريدون كينده بأيِّ حيلةٍ يجدون اليأسبيلًا ،
ولجهم بالمجازات الرشيقة ، والاستعارات الأنيقة التي أنكرتها
طبائعهم ، ولم تتسع لها حواصلهم ، وهكذا يفعل الله بمن لم يرد
توفيقه ، فنعوذ بالله من خبالِ العقلِ وثُمةِ الجهلِ

(الجهة الثالثة عشرة من المطاعن على القرآن) سوء الترتيب والنظم وهذا كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فقدّم العبادّة على الاستعانة وكان من حقه العكس ، من جهة أنّ الاستعانة هي نوعٌ من الألفاف، ومن حقّها التقدّم على الفعل، لأنها داعيةٌ إليه ، وكقوله تعالى (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِغَايَاهَا بِأَسْنَاءٍ) كان الأحسن في الترتيب، وَكَم مِّن قَرْيَةٍ جَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ فَأَهْلَكْنَاهَا، ومن حقّ ما يكون مُعْجِزاً أن يكون حاصلًا على الانتظام العجيب، فورودّه على هذه الصفة لا محالة يَقْدَحُ فِي إِعْجَازِهِ

(والجواب) عن قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) أنه إنّما قدّم العبادّة على الاستعانة من جهة أنّ الاهتمام كان من أجل العبادّة ، فلهذا قدّمها لأن العبادّة من جهتهم ، والإيغارة إنّما هي حاصلّة من جهته ، فكان الذي يكون من جهته حاصلٌ لا محالة غير متأخّر لقوّة الدّاعية إليه ، بخلاف الذي يكون من جهتهم فإنّه ربّما وقع، وربّما لم يقع، فن أجل ذلك كانت العناية بتقدّم العبادّة أعظم ، ومن وجهٍ آخر، وهو أن تقديم الوسيلة ربّما كان أدخل في إنجاح المطلوب وأسرع الى تحصيله،

فأما قوله تعالى (وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) فقد ذكر المفسرون فيها وجوهاً ، إمّا على أن التقدير فيها (وكم من قرية أرذنا إهلاكها فجاءها بأسنا) فالمعطف لمجيء البأس إنما كان على الإرادة ، وهي سابقة لا محالة ، وإمّا على أن التقدير ، وكم من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فحكما بمجيء البأس بعد الإهلاك، (١) لأن الحكم بمجيء البأس لا يكون إلا بعد وقوعه وحصوله ، وإمّا على أن الإهلاك ومجيء البأس في الحقيقة أمرٌ واحدٌ ، وحقيقة واحدةٌ يجوزُ تقديم أحدهما على الآخر من غير ترتيب بينهما، وعلى هذا تقول: وكم من قرية أَهْلَكْنَاهَا فجاءها بأسنا ، وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، فلا يُعقل بينهما ترتيبٌ ، أمّا كانت حقيقتُهما واحدة ، كما تقول سرتُ إلى السوق فجثته ، وجثتُ السوق فسرتُ إليه ، فالقرآن الكريم لا يخلو عن هذه اللطائف والأسرار الجارية على القوانين الإعرابية ، والأسرار الأدبية ، بحيث لا يخالفها من تَفَطَّن لها منه وأخذها أخذَ مثلها مع استيلائه على حقائق هذين العلمين علم المعاني وعلم البيان

(١) يريد فتيين الحكم بمجيء البأس

(الجهة الرابعة عشرة من المطاعن على القرآن) كونه
موضحاً للأمر الواضحة ، وهذا كقوله تعالى (فصيامٌ ثلاثَةٌ
أيامٍ في الحجِّ وسبعةٍ إذا رجعتُمْ تلكَ عشرةٌ كاملةٌ) فما
هذا حاله فهو جليٌّ لا يحتاجُ الى بيانٍ ، لان الثلاثة الى السبعة ،
هي عشرةٌ أعدادٍ لا محالةً ، فقوله (تلكَ عشرةٌ كاملةٌ) خلوٌ
عن الفائدة ، وما هذا حاله فإنه لا يليق بما كان معجزاً ، ثم إذا
كان بهذه الحالة فكيف زعمتم أنه تؤخذُ منه الأسرار الدقيقة ،
وتُستنبط منه المعاني الغريبة ، فما هذا حاله في الكلام لا يكون
خليقاً بما ذكرتموه

(والجواب) عما أوردوه من أوجهٍ ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن
الإيضاح والبيان مقصدانٍ من مقاصد الفصاحة والبلاغة ،
وقد تكلم علماء البيان فيهما جميعاً ، وأنهما مما يزيدُ الكلامَ
حُسناً ، ويكسبانه رشاقةً ، فكيف يكونان معدودين من
آفات الكلام وذرائله ، فما هذا حاله فهو جهلٌ بمواقع البلاغة ،
ومحاسن الفصاحة ، وهما أيضاً معدودان من أنواع البديع ، أعنى
المبالغة في البيان والإيضاح ، ويمعدون ما كان غريباً وحشياً ،
فيه عنجهانِيَّةٌ ، ومن الكلام المُجانب لمحاسن الفصاحة ، وأمّا

ثانياً فلأن ما هذا حاله فإنه يستحسنه الكتّاب وأهل العلم بالحساب
وهو أنهم إذا ذكروا عددين ، ثم ضموا أحدهما الى الآخر ،
فلا بُدّ من ذكر تلك الجملة ، التي يؤولان اليها عند اجتماعهما ،
ويسمون ذلك الفَذْلَكَة ، فاذا قال : عندي له عشرون ،
وثلاثون ، وخمسون ، قال : فالجملة مائة كاملة ، فما ذكروه
جهلٌ بهذه المقاصد وعدم إحاطة بما اشتملت عليه الأسرار
القرآنية من المحاسن التي تفتن لها الأذكياء ، وتقاعد عن
فهمها الأغمارُ الأغبياء ، وأمّا ثالثاً فلأن الميب بالايضاح ،
إمّا أن يكون هو ذكر العشرة بعد ذكر السبعة ، والثلاثة ،
فهذا خطأ قد ذكرنا وجهه على العلم بالأمور الحسائية ، وإمّا
أن يكون الميب بالايضاح هو قوله عشرة كاملة ، فإنه لا
فائدة في ذكر الكمال ، فهذا خطأ أيضاً ، فإنه إنما ذكر
الكمالُ اعتناءً بصومها ، وحثاً على عدم التفريق بينها ، ولو
أطلق وصف العشرة من غير وصف الكمال ، لتوهم جواز
الفصل بينهما عند العودة الى الأهل ، ويجوز أن يكون أتى
بها على جهة التأكيد المعنوي ، كقوله تعالى (فإذا نُفِخَ فِي
الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) وقوله تعالى (فَذُكِّرْتَا ذِكَّةً وَاحِدَةً)
فإنّ ذكر الوحدة إنما كان على جهة التأكيد من جهة المعنى

بالصفة ، ولو أَوْفَوْا النَّظَرَ حَقَّهُ لَمَّا عَوَّلُوا عَلَى هَذِهِ الْأَنْظَارِ
الرَّكِيكَةِ ، وَالْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ

(الجَهة الخَامِسَةُ عَشْرَةَ مِنَ الطَّعْنِ عَلَى الْقُرْآنِ بِالْإِضَافَةِ
إِلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ) وَحَاصِلُ مَا قَالُوهُ أَنَّ الْغَرَضَ بِالْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ
هُدَايَةُ الْخَلْقِ وَتَعْرِيفُهُمُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ ، وَإِعْلَامُهُمْ بِمَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَا يَجِبُ ، وَمَا يَسْتَحِيلُ ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْعَظِيمَةِ ، وَالْمَنَافِعِ الْجَزَلَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا
يَحْصُلُ إِذَا كَانَ كُلُّهُ مُخْتَكَمَا يُفْهَمُ الْمَرَادُ مِنْ ظَاهِرِهِ ، لَكِنْ قَدْ
تَقَرَّرَ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْأُمُورِ الْمُتَشَابِهَةِ الَّتِي قُصِدَ بِهَا خِلَافُ ظَوَاهِرِهَا
فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ هُدَايَةَ الْخَلْقِ وَإِعْلَامَهُمْ بِأَحْكَامِ الْأَفْعَالِ
الْعَمَلِيَّةِ ، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مُخْتَكَمَا ، فَلَمَّا وَرَدَ فِيهِ
الْمُتَشَابَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ لَيْسَ هُدَايَةَ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ صَارَ
سَبَبًا ، لِلزَّلَلِ ، وَمُنْشَأً لِفُضَالٍ مَن يَضِلُّ مِنَ الْفِرْقِ ، وَأَكْثَرُ
ضَلَالٍ أَكْثَرِ الْفِرْقِ ، مَا كَانَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ
إِلَّا الْخَطَابُ بِالْمُتَشَابِهِ

(وَالْجَوَابُ) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ كِتَابَهُ الْكَرِيمَ حَاصِلًا
عَلَى جِهَةِ الْإِحْكَامِ ، وَلَا عَلَى جِهَةِ الْمُتَشَابِهِ مَطْلَقًا ، وَإِنَّمَا خَلَطَهُ
بِالْمُخْتَكَمِ مَرَّةً ، وَبِالْمُتَشَابِهِ أُخْرَى ، فَقَالَ تَعَالَى (مِنْهُ آيَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرَ مُتَشَابِهَاتٌ) وما ذاك إلا
من أجل فوائد نذكرها بمعونة الله تعالى

الأولى الدعاء الى النظر والحث عليه في القرآن العظيم
للمُحَقِّقِ والمُبْطِلِ ، جميعا ، فأما المُحَقِّقُ فيزدادُ بالنظر قوّة
وانشراحاً في صدره ، وسعةً في أمره ، بإبطال الشبهة ، وتجلي
الحقِّ له ، وأما المبطلُ فلاُنه بطول تأمله رُبَّمَا زال عن باطله
ورجع الى الحقِّ ، فلو كان جميعه مُحْكَمًا لم يحصل هذا الوجهُ ،
لأنَّ المُحْكَمَ إنما يكون بالتنصيص عليه ، وما كان حاصلًا بالنص
لا يفتقرُ الى تأملٍ ونظرٍ

الفائدة الثانية أنَّ القرآنَ إنما كان مشتملاً على المُحْكَمِ ،
والمُتَشَابِهِ ، لان ذلك يدعو الناظر الى الميز بينهما ، وفصل
أحدهما عن الآخر ، فاذا فعل ذلك دعاه الى التمييز في أدلة
العقول بين الحقِّ والباطل ، وهذه فائدة عظيمة لا يخفى
موقعها ، فيكون نظره في متشابه القرآن ومُحْكَمِهِ على جهة
الإرهاص لأدلة العقل ، ويُميّزُ الحقَّ عن الشبهة فيها

الفائدة الثالثة أنَّ القرآنَ اذا كان مخلوطاً بالمُحْكَمِ
والمُتَشَابِهِ ، فإن ما هذا حاله يدعو الى مراجعة العلماء ويعرف
جليّة ذلك من جهتهم ، ومجالسة العلماء ومحدثهم هو زيادة

في الدين وتَحَفُّظُهُ عَلَيْهِ ، فِيرْتَدُّ عَنِ الْعَمَى ، وَيَسْتَرْشِدُ إِلَى
الْهُدَى ، وَلِهَذَا وَدِدَ الشَّرْعُ تَأْكِيدًا لَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ : جَالِسُوا
الْعُلَمَاءَ تَعَلَّمُوا

الفائدة الرابعة أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَارِدٍ بِالْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا ، أَغْنَى الْمُحْكَمَ ، وَالْمُتَشَابِهَ ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِتِّكَالِ عَلَى
الْحَمْلِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَرَدَ مَجْمُوعًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ ،
فَإِنَّهُ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى تَرْكِ التَّقْلِيدِ ، أَذْ لَيْسَ اتِّبَاعُ الْمُحْكَمِ
أَوْلَى وَأَحَقُّ مِنْ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ ، فَإِذَا كَانَ لَا تَرْجِيحَ هُنَاكَ
بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّقْلِيدِ ، وَجِبَ إِهْمَالُهُ وَالْإِتِّكَالُ عَلَى النَّظَرِ
الْمُخَاصِّ عَنِ وُزْطِ الْخَيْرَةِ بِالتَّقْلِيدِ

الفائدة الخامسة أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا خُلِطَ
مَحْكَمُهُ بِمُتَشَابِهِهِ ، أَزْدَادَ الثَّوَابُ وَالْأَجْرُ بِكَثْرَةِ النَّظَرِ وَإِتِّعَابِ
الْفِكْرَةِ جَازٍ لَهُ تَعْرِيفُهُمْ لَذَلِكَ فَيَصِلُونَ بِذَلِكَ إِلَى دَرَجَاتٍ
لَا تُنَالُ إِلَّا بِالنَّظَرِ ، فَهَذِهِ الْفَوَائِدُ كُلُّهَا حَاصِلَةٌ فِيمَا ذَكَرْنَا
مِنَ الْخُطَابِ بِالْمُتَشَابِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ حَاصِلَةً بَطْلَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ
لَا غَرَضَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْخُطَابِ بِالْمُتَشَابِهِ

(الجهة السادسة عشرة في الطعن على القرآن بكونه مستبهماً
لا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ) وَبَيَانُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُمْ

الفَوَاصُونَ عَلَى عُلُومِ الْقُرْآنِ ، وَالْمَحِيطُونَ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ ، كَانُوا عَاجِزِينَ عَنِ إِدْرَاكِ حَقَائِقِهِ وَتَفَاصِيلِهَا ، فَإِذَا كَانُوا عَاجِزِينَ فَغَيْرُهُمْ أَعْجَزُ ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنَّهُمْ قَدْ عَجَزُوا عَنِ إِدْرَاكِ مَعَانِيهِ ، لِمَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ ابْنُ الْكَوَّاءِ ، وَكَانَ أَحَدَ أُمَّرَائِهِ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا) غَضِبَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَلْحَّ عَلَيْهِ ، قَالَ : هِيَ الرِّيحُ ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ امْتَنَعَ عَنِ التَّفْسِيرِ ، وَأَمَّا عَمْرُ فَرَوَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) فَضَرَبَ السَّائِلَ عَلَى أُمَّ رَأْسِهِ ، وَحَرَّمَ كَلَامَهُ فَكَلَامُهُمْ هَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَهُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُذْرَكَةٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ ، وَهَذَا يَبْطُلُ الْمَقْصُودُ بِهِ وَيَحْطُّ مِنْ إِعْجَازِهِ

(وَالْجَوَابُ) عَمَّا زَعَمُوهُ هُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَعْرَفُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَكْثَرُ إِحَاطَةً بِعُلُومِ السَّنَةِ ، وَمِنْهُمْ تُوخَّذُ أَسْرَارُهَا ، وَعَنْهُمْ تَصْدُرُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ وَالْأَقْضِيَةِ فِي مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ وَمَوَارِدِهَا ، وَالْقُرْآنُ وَالسَّنَةُ فِي أَيَّامِهِمْ غَضَّانِ طَرِيَّانِ ، لِقُرْبِهِمْ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُشَافَهَتِهِمْ لَهُ بِأَحْكَامِ الْوَقَائِعِ كُلِّهَا ، وَلِسْنَا نُبْعِدُ أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْإِحَاطَةُ

بعض دقائق القرآن واسراره، ويختص الله تعالى بالعلم بها ورسوله، ولكننا نقول: إن أكثر معاني القرآن حاصلة في حقهم يعرفونها ويفتنون بها ويفصلون الخصومات والشجارات الحاصلين بين الخلق، بما يفهمونه من عمومات القرآن وظاهره، فأما ما عرض من أمير المؤمنين من الإنكار وغيره كأبي بكر وعمر فإنما كان ذلك إذا كانت الرواية صحيحة لأحوال عارضة وما أفتوا به وعملوا عليه أكثر مما سكتوا وتوقفوا فيه، وكيف لا وقد قال أمير المؤمنين: سلوني قبل أن تفقدوني، فوالله إني بطرق السماء لأعلم مني بطرق الأرض، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها، فمن هذا حاله في العلم كيف يقال إنه غير محيط بأسرار كتاب الله تعالى وغير مشتمل على تفاصيلها فبطل ما توهموه

(الجهة السابعة عشرة من الطعن على القرآن من جهة فائدته)
وحاصل ما قالوه هو ان المقصود بالقرآن إنما هو إظهار الدلالة على نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلالته على ذلك ليس إلا من جهة كونه خارقاً للعادة مطابقاً لدعواه، ولا شك أن

الفعل الخارق للعادة لا يدل على النبوة ، ولهذا فانه يحكى عن ابن زكريا المتطبب الرازى أنه قال : إن رجلاً كان يتكلم من إنطه فجاءنى يوماً وكان يشكو علةً به فمزحه بعض جلسائى ، وقال قل للصبي يشكو ، فردّ يده إلى إنطه وشكا اليه بكلام ، كأنه كلام إنسان رقيق الصوت به علة ، وهو كلام مفهوم ، ثم إن أحداً لم يفعل ذلك ، ثم إن ما هذا حاله غير دال على نبوته ، وحكى ابن زكريا أن رجلاً كان لا يأكل الطعام سبعة وعشرين يوماً ، ومثل هذا خارق للعادة ، ولا يكون دالاً على النبوة ، فهكذا حال القرآن وإن خرق العادة ، لا يكون دالاً على نبوته عليه السلام

(والجواب) عما زعموه أن ما ذكره إنما يتقرر الجواب عليه إذا فرقنا بين المعجزة ، والشعوضة ، والتفرقة بينهما إنما تليق بالمباحث الكلامية ، وقد فصلنا ذلك تفصيلاً شافياً ، فأغنى عن الإعادة ، فأما ما قالوه من الكلام فى الإبط ، فانما كان الامر كذلك من إحداث الأصوات المقطعة المتولدة عن الاعتمادات على الاصطكاك ، فلا يمتنع اذا أدخل يده فى إنطه أن يضغط على شىء من الأصابع على كيفية مخصوصة ، فيتولد الصوت المقطع عن الاعتماد ، كما تقول فى هذه الألحان

الطَّيِّبَةُ ، والأوتار الموترَّة على تأليف مخصوص فانه يحصل
منها تقطيعاتٌ عظيمةٌ تكادُ أن تُلحَقَ بالقراءة لمكان
تقطيعها، وحاصلُ هذه الامور كلها أنها مفتقرة الى الآلاتِ
بحيثُ لا يمكن حصولُها الآتِ بها ، بخلاف ما ذكرناه من
المُعْجَزاتِ الباهرة فإنها غيرُ مفتقرة الى الآلة، ولهذا فإن انقلاب
العصا حيةً ، ما كان بحيلةٍ ، ولا بإعمالِ قُوَّةٍ ، ولا بأدواتٍ ،
ولا بتحصيلِ آلاتٍ كما يفعله أهلُ الشعوذة ، ومن كان ماهراً
في دقائق الحيلِ كأصحابِ الثيرِ نجاتِ وأهلِ الطلسماتِ فإنهم
يعملون الحيلَ في مزجِ قُوَى الجواهر لتحصل منها أمورٌ غريبةٌ
وهذه هي الثيرِ نجاتِ كما يفعله أهلُ خفة اليد ، وأمَّا الطلسماتِ
فحاصلها مزجِ القُوَى الفعالة السماوية بالأرض المنفعلة الأرضية ،
كنقشِ خاتم عند طلوع كوكب ، فيحصل من استعماله على
أمرٍ غريبة ، وكلُّ ذلك لا بدَّ فيه من إعمالِ القُوَى وكَدِّ
الحواس في استخراجِ قوائمه واستنهاضِ غرائبه ، فأما المعجزاتُ
السماوية فما لا يُحتاج فيها الى استعمالِ شيء من الأشياء لكونها
قد وقمت على وجهٍ أدهشَ العقول ، وحيرَ الألباب ، واضطرَّها
الى معرفة صدق من ظهرت عليه من غيرِ كُلفة ولا مشقة هناك ،

الآ ما كان من الجحود والعدا ، فأما ما يحكى ممن كان لا يأكلُ الطعام أَيْاماً كثيرة، فذلك إنما كان من جهة الرياضة وقد حكى عن هذا الرجل في ذلك بعد ما امتحنت قوته يجذب قوسين ، فقال إنما كان هذا من أجل الأعتياد والرياضة ، والغرض أنه أَلْفَهُ وِرَاضَ نَفْسِهِ بترك الطعام قليلاً قليلاً حتى صار الى هذه الغاية، والرياضة تقضى بأكثر من هذا المقدار (الجهة الثامنة عشرة في الطعن على القرآن بعدم الثمرة فيه)
وحاصل ما قالوه هو أن الله تعالى إنما أنزل القرآن منة عظيمة على الخلق ، وتعريفاً لهم بما كلفهم من التكليف الشرعيه ، وعلمهم فيه من الحلال والحرام، والأمر والنهي ، وغير ذلك من سائر التكليف ، وهذا غير حاصل من جهة العباد ، وبيانه هو أن القدرة غيرُ صالحةٍ للضدين ، وإذا كان الأمر كذلك كان الفعل واجباً ، فلا يتناوله التكليفُ بحالٍ أصلاً ، ثم إن سلمنا أنها صالحةٌ للضدين ، فلا بُدَّ من تحصيل الداعية لاستحالة حصول الفعل من غير داعٍ ، ثم إذا حصلت الداعية ، فأما أن يجبَ الفعلُ أولاً يجبُ ، فإن لم يجبُ ، احتاجَ الى مرجعٍ اخر ، فيتسلسلُ الى ما لا غاية له ، وهو محالٌ ، وإما أن يجبَ الفعلُ عند حصول الداعية ، وعند هذا يجبُ الفعلُ ، ويبطل

التكليفُ ، وعلى كلا الوجهين يكون الفعلُ واجباً ، فلا يتناولهُ
التكليفُ ، بل تكون الأفعالُ كلها من جهة الله تعالى ،
ولا يتعلق فعلٌ بالعبد، وفي ذلك بطلانُ التكليف وطى بساطه،
وفي هذا بطلانُ ثمرة القرآن وإبطال الغرض الذي أنزل من أجله
(والجواب) عما أوردوه من هذه الشبهة هو مبنى على
قاعدة الجبر ، وفيه بطلانُ الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ،
وإرسال الرُّسل ، وبطلانُ المدح والذم ، وما هذا حاله
فبطلانه معلومٌ بالضرورة

قوله القدرة غيرُ صالحةٍ للضدين ، قلنا : إذا كانت غيرَ
صالحةٍ فإنها مُوجبةٌ لمقدورها، وفيه وقوع المحذور الذي ذكرناه
من بطلان الشرائع والأمر والنهى ، وإبطال إرسال الرسل
الى غير ذلك ، من الشناعات ، فيجب القضاء ببطلانه

قوله إن سلمنا كونها صالحة للضدين فلا بد من الداعية
وهي أيضاً مُوجبةٌ للفعل، قلنا : وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإن الداعى
غير مُوجبٍ للفعل أصلاً بالإضافة الى القدرة، وإنما هو مُوجبٌ
للفعل بالإضافة الى الداعى، ومثلُ هذا لا يُبطل الاختيار، وكلُّ
هذا يليق استقصاؤه بالمباحث الكلامية ، والقواعد الدينية ،
فإنه من أهم مقاصدها ، وأعلى مراتبها ، فاذا تقرر ذلك من

ثبوت الاختيار للعبد ، بَطَل ما قالوه من أن القرآن لا ثمرة له
(الجهة التاسعة عشرة من المطاعن على القرآن من جهة
كُتبه في المصاحف) قالوا : رُوى أن الصَّحابة رضی اللهُ
عَنهم اختلفوا في كُتبه في المصاحف اختلافاً شديداً ، وزيف
كلُّ واحد منهم مُصحف الآخِرِ وأنكره ، وفي هذا دلالةٌ
على أنهم على غير حقيقةٍ في نقله ، وعلى غير ثقةٍ من أمره ،
فاشتهر أن عثمان حرق مصحف عبد الله بن مسعود في
خلافته ، وقال ابن مسعود : لو تملكْتُ كما ملكوا لصنعتُ
بِمُصحفِهِمْ مثل ما صنعُوا ، وكان ابنُ مسعود يطعنُ في زيد
بنِ ثابتٍ ويذمُّه ، حتى قال : إنه قرأ القرآن وإِنَّه لفي صلبِ
كافرٍ ، يعني (زيداً) وروى ابنُ عمرَ أن عمرَ وضع القرآن
في مُصحفٍ وهو المُصحف الذي كان عند (حفصة) وهو
الذي أرسل مروانُ . وهو والي المدينة الى عبد الله بن عمر
يوم ماتت (حفصة) يطلب ذلك المصحف منه ، فبعث ابنُ
عمر به إليه ، فأمرَ بإحراقه مخافة الاختلاف ، فما ذكرناه دالٌّ
على تفرقهم فيه ، واختلافهم في حاله ، وأنه غيرُ متواترِ النقل
ولا مقطوع بأصله

والجواب أن المصاحف المشهورة ثلاثة ، مصحفُ ابن

مسعود ، ومُصحفُ أبي بن كعب ، ومُصحفُ زيد بن ثابتٍ
فأما ابنُ مسعود فإنه قرأ القرآن بمكة ، وعرضه على الرسول
صلى الله عليه وسلم هناك ، وأما أبي بن كعب ، فإنه قرأه
بعد الهجرة وعرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك
الوقت ، وأما زيد بن ثابتٍ فإنه قرأه على الرسول صلى الله
عليه وسلم بعدهما وكان عرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم
متأخراً عن الكل ، وكان آخر العرض قراءة زيد ، وبها كان
يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها كان يُصلى إلى أن
انتقل إلى جوار رحمة الله تعالى ، ومن المعلوم أنه كان يقرأ
الآية الواحدة في الصلاة بالأحرف المختلفة ، فلما كان الأمر
كما قلناه : اختار المسلمون ما كان آخراً ، وكان ذلك اختيار
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختيار الله له ، فلما كان
ابنُ مسعود أقدم الثلاثة كان السامعون لحرف عبد الله أقل
من السامعين لحرف أبي بن كعب ، والسامعون لحرف أبي
أقل من السامعين لحرف زيد ، ولا شك أن الحرف الواحد
كلما كان أكثر استفاضةً كان أحق بالقبول ، فلاجل ذلك
اتفقوا على حرف زيد لما ذكرناه ، ثم إن سائر الحروف وإن
كانت صحيحةً ، خلا أنهم خافوا من وقوع الاختلاف في

الروايات للقرآن ، ويخرجُ القرآنُ عن أن يكون منقولاً بالتواتر ، فأو بعد ذلك أن الأصوب حملُ الناس على ذلك الحرف ، ومنعُهم عن القراءة بسائر الأحراف لئلا يكون القرآن في محل الخلاف ، ثم إن بعضهم رأى قراءة القرآن بسائر الأحراف وهي القراءاتُ الشاذة ، ولا مضرة فيه ، ومنهم من منع من ذلك ، فلاجل ذلك تكلم بعضهم في مصحف الآخر ، وذلك مما لا يقضى بالقدح في أصل القرآن ، فصار الذي في أيدي القراء السبعة في زماننا هذا ، هو حرفٌ واحدٌ وهو المتواتر ، وما عداه فإنه باقى الأحراف السبعة التي نزل القرآن بها ، وهي الشاذة المنقولة بالاحاد ، وقد ذكرها المفسرون وتكلموا على معانيها ، فبطل بما ذكرناه ، ما وجهوه في هذه الشبهة على القرآن بحمد الله

(الجهة العشرون من المطاعن على القرآن من جهة قصوره)
وحاصل ما قالوه هو أن القرآن قد دلّ ظاهره على أن الجن والانس لا يأتون بمثله كما قال تعالى (قُلْ لَسِنِ اجْتَمَعَتِ الْاِنْسِ وَالْجِنُّ عَلَىٰ اَنْ يَّاتُوْا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ لَا يَّاتُوْنَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) وما ذلك الا لعلو شأنه ، وارتفاع قدره ومكانه ، ثم إننا نرى فيه ما لا يليق بهذا الوصف

من وجهين ، أحدهما أنه خال عن أكثر المسائل الكلامية ،
نحو مسألة الحَيْرِ ، والخَلَاءِ ، وحقيقة الحركة والسكون ،
والزمان ، والمكان ، وعلوم الحساب ، والهندسة والطب ، وعلم
النجوم الى غير ذلك من المسائل الدقيقة ، وثانيهما أنا نراه خاليا
عن أكثر المسائل الشرعية ، كدقائق علم الفرائض والوصايا ،
والحيض ، والقراض ، والمساقاة ، والإجارة ، والاستيلاء الى
غير ذلك من المسائل الفقهية ، والاسرار الشرعية ، وقد قال
تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى (ولا
رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وما ذكرناه يناقض
هذا العموم ويُبطله

(والجواب) عما زعموه أن القرآن لم يدل بظاهره على
اشتماله على كل العلوم فيكون طعنا عليه ، فأما قوله تعالى
(وكل شيء أحصيناه في إمام مبين) وقوله تعالى (ولا رطب
ولا يابس إلا في كتاب مبين) وقوله تعالى (ما فرطنا في
الكتاب من شيء) فإن المراد به اللوح المحفوظ ، ثم إنا
نقول : الغرض بهذه العمومات هو ما يحتاجه الخلق في إصلاح
أديانهم من العلوم ، وما هذا حاله فإنه قد تضمنه القرآن ، إما
بظاهره ، وإما بنصه ، وإما من جهة قياسه ، وكله دال عليه

القرآنُ من هذه الخصال التي ذكرناها ، وليس في هذا إلا أن العموم مخصوصٌ ، وهذا لا مانعَ منه ، فإن أكثر العمومات الشرعية مخصوصٌ ، إلا عمومين ، أحدهما قوله تعالى (وما من دابةٍ في الأرض إلا على الله رزقها) وثانيهما قوله تعالى (وهو بكلُّ شيءٍ عليم) وما عداهما عموماتٌ مخصوصة ، فإن هذه العمومات إنما تتناول ما يتعلق بأحوال المكلفين دون من سواهم ، فهذا ما أردنا ذكره من الكلام على هذه المطاعن وفيها كثرةٌ ، ومن أحاط علماً بما ذكرنا ، هانَ عليه إبطال ما يرد عليه من ذلك ، ثم أقول معاشر الملاحدة الطاعنين في التنزيل ، الحائدين عن جادة الحق والمائلين عن سواء السبيل ، ما دهاكم ، وما الذي اعتراكم ، أني تُؤفكون ، ما لكم كيف تحكمون ، زعمت الملاحدة العماة ، الراكبون في الضلالة كل مهواةٍ ، أن الحق ما زينته كواذب الأوهام ، وأن الباطل ما قامت عليه واضحات الأعلام ، استحساناً لترجيحات الأوهام والظنون ، وما لهم به من علمٍ إن هم إلا يظنون ، ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناكم بالحق فهم عن ذكرهم معرضون ، تالله لقد عدلوا عن الارتواء من نمر سلساله ، وحادوا عن الكروع من

بَارِدِ زُلَالِهِ ، وَنَكَصُوا عَنِ التَّفْيُوهِ فِي مَمْدُودِ ظَلَالِهِ ، فَاذَا
عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَدَّقُوا بِمُحْكَمِ فُرْقَانِهِ ، وَاسْتَضَاءُوا فِي
ظُلْمِ الْخَيْرَةِ بِشَمَاعِ شَمْسِهِ وَثُورِ بُرْهَانِهِ ، وَلَكِنْ لَوْوَا رُحُوسَهُمْ
صَادِقِينَ ، وَشَمَخُوا بِآثَابِهِمْ مُسْتَكْبِرِينَ ، وَنَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي
مَنَاخِرِهِمْ وَأَلْقَاهُمْ فِي الضَّلَالَةِ ، وَمَهَاوِي الْعَمَايَةِ ، عَنْ آخِرِهِمْ ،
فِي اللَّهِ الْمَلَا حِدَةَ ، ضَلَّ سَمْعُهَا ، مَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ
رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا ، وَأَكْذَبْنَا أَمَانِي الشُّبُهَاتِ حِينَ اسْتَهْوَتْنَا ،
وَأَنَسْنَا أَنْوَارَ الْمَعْرِفَةِ فَاتَّبَعْنَاهَا ، وَشَمِمْنَا بِوَارِقِ الْهُدَايَةِ
فَانْتَجَمْنَاهَا ، وَقَلْنَا وَاثِقِينَ بِاللَّهِ : إِنْ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى ،
وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ، وَبَلَّغْنَا مِنْ
عَرِفَانِ الْحَقِيقَةِ أَمَلْنَا ، يَا حَسْرَةَ عَلَيْهِمْ ، حِينَ تَنْقَطَعُ عَنْهُمْ
أَسْبَابُ الْأَهْوَاءِ الْمَحْرَفَةِ ، وَأُسْلِمَتْهُمُ الْإِضَالِيلُ الْمَزْحَرَفَةُ ، وَيَوْمَ
يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ، وَنَزَعْنَا مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقَلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ
عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ، اللَّهُمَّ اشْرَحْ صُدُورَنَا بِكِتَابِكَ الْكَرِيمِ
لِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ ، وَثَبِّتْنَا عَنِ الزَّلَلِ فِي مَسَالِكِهِ وَمَدَاحِصِ
مَزَالِقِهِ ، وَنَوِّرْ بَصَائِرَنَا بِالْإِطْلَاعِ عَلَى لَطَائِفِهِ ، وَأَشْحِذْ عَزَائِمَ

أفئدتنا للاستكثار من مزيد عوارفه ، وأعيننا على إدراك دقائق
أسراره ومعانيه ، وقوتنا بالطافك الخفية على إحراز مفاصات
دُرره ولآله ، فننعم في رياضه ، ونكرع في موارده وحياضه
حتى نلتقك بوجوهٍ مُسفرة ، ضاحكةٍ مُستبشرة ، فائزين
بجوارك في دار مقامك ، مبهجين بعفوك ظافرين بإكرامك ،
ونمود بك أن نكون من التاركين لذكرك ، وان نكون ممن
رفضه وجعله وراء ظهره ، فترتد في الحافرة ، ونرجع بصفقة
خاسرة ، واختم أعمالنا بالخاتمة الحسنى ، ووقفنا لإحراز
رضوانك الأسنى ، إنك على كل شيء قديرٌ ، وبالإجابة
حقيقٌ جديرٌ ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

المعظم ، وكان الفراغ من تأليفه في العشر

الأخرى من شهر جمادى الآخرة سنة

ثمانٍ وعشرين وسبعمائة والحمد لله

مستحق الحمد والافضال

والصلاة على محمد

نبيه وعلى آله

خير آل

To: www.al-mostafa.com